

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الجزائر 3



كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
قسم التنظيم السياسي والإداري

## الموارد المالية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

دراسة حالة ولاية بومرداس ( 2012-2017 )

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة : العلوم السياسية

تخصص : إدارة الجماعات المحلية

إشراف

أ د سرير عبد الله رابح

إعداد الطالبة

عيساوي فروجة

لجنة المناقشة :

رئيسا.....	جامعة الجزائر 3	أ د بوجيت مليكة
مشرفا ومقررا.....	جامعة الجزائر 3	أ د سرير عبد الله رابح
عضوا مناقشا ..	جامعة الجزائر 3	أ د بوفرورة زوييدة
عضوا مناقشا.....	جامعة الجزائر 03	د رانجة زكية
عضوا مناقشا.....	جامعة ادرار	أ د زين العابدين علي
عضوا مناقشا.....	جامعة البليدة 02	د حنيش فيروز

ماي 2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# حكمة

"إني رأيت أنه لا يكتب إنسانا كتابا في يومه إلا قال  
في غده لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد هذا  
لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ،  
ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر  
، وهو دليل على استلاء النقص على كافة البشر

"

عماد الدين الأصفهاني

## شكر وتقدير

الشكر أولا وأخيرا لله سبحانه وتعالى على أن وفقني لإتمام هذه الأطروحة ، واعترافا بالفضل والخير لأهله، فإنه من واجبي أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان إلى الأستاذ الفاضل والمشرف على أطروحتي أ.د "سرير عبد الله رابح " ، فالكلمات والعبارات لن توفيه حقه سوى كلمات نابغة من القلب لو كان لشخصيته كتاب سيكون عنوانها الكفاح، فهو مدرسة ورمز للكفاح لي ولجميع طلبة العلم والقدوة في الانضباط والانفتاح العلمي والفكري، مميز في تدخلاته بأفكاره النيرة، ومبدع في إرشاداته وتوجيهه للعمل الطريق الصواب. جزاه الله عني خيرا الجزاء وأطال في عمره وبارك في عائلته الكريمة

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر أستاذتنا الكرام الذين أشرفوا على تكويننا والأساتذة القائمين على عمادة كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية لجامعة - الجزائر 3- . كما لا يفوتني تقديم الشكر إلى كل من كانت له يد عون في إخراج هذا البحث إلى النور، سائلين المولى عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

أشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بابتسامة أو رأي حكيم أو دعا لنا دعوة خالصة.

عيساوي فروجة

# إهداء

إلى من كان دعاءهما ملاذي الوحيد أبي وأمي الغالين أطال الله في عمرهما.

إلى زوجي الغالي وأولادي أمير و سيدرا اللذان كانا دافعا لي

إلى والدة زوجي حفظها الله، ووالد زوجي رحمة الله عليه

إلى إخوتي .

إلى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة عملي هذه

عيساوي فروجة

# مقدمة

## مقدمة

مع بداية الألفية الثالثة عرف العالم تحولات عميقة في مقاربات التنمية، حيث انتقلت من المفهوم التقليدي الذي يركز على النمو الاقتصادي الشامل، إلى مفهوم أكثر شمولاً يعطي الأولوية للأبعاد المحلية والاجتماعية والبيئية في هذا الإطار، أصبحت التنمية المحلية تمثل توجهها استراتيجياً في السياسات العمومية للدولة باعتبارها الأداة الأكثر قرباً من المواطن، والأقدر على الاستجابة لحاجياته الفعلية ضمن خصوصياته المحلية والاقتصادية.

تعتبر الموارد المالية المحلية عنصراً محورياً في دعم مسار التنمية على المستوى المحلي، فهي تشكل الرافعة الأساسية التي تمكن الجماعات المحلية من تمويل مشاريع البنية التحتية، وتحسين الخدمات العمومية، وتنشيط الدورة الاقتصادية في إطار العدالة المجتمعية وتشمل هذه الموارد مختلف الإيرادات التي تحصل عليها الجماعة المحلية من مصادر ذاتية (كالجباية المحلية، الرسوم، الأملاك البلدية) أو من مصادر خارجية (كإعانات الدولة التحويلات المالية، برامج الدعم).

وفي هذا السياق، تبرز الجماعات المحلية كفاعل رئيسي في تجسيد التنمية المحلية بحكم تمتعها بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ودورها في إعداد وتنفيذ المخططات التنموية، وتسيير شؤون السكان على المستوى القاعدي، غير أن فعالية هذه الجماعات في أداء دورها التنموي تبقى مشروطة بقدرتها على الحصول على موارد مالية كافية ومستقرة وتعبئتها ضمن آليات قانونية ومالية فعالة، ويقع هذا التزويد المالي إما عبر إيراداتها الذاتية أو من خلال الدعم الحكومي عبر صناديق خاصة ومخططات مركزية، مثل المخططات البلدية للتنمية والمخططات القطاعية، كما يتطلب الأمر بناء كفاءات محلية قادرة على التسيير الرشيد لهذه الموارد بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة.

في الجزائر، تم تكريس أهمية الجماعات المحلية عبر مختلف النصوص القانونية، بدءاً من الدستور إلى القوانين التنظيمية المتعلقة بالبلدية والولاية، كما تم اعتماد عدد من البرامج التنموية لتعزيز قدراتها المالية، لاسيما في ظل التحديات المتزايدة التي فرضتها تقلبات الاقتصاد، وتراجع عائدات الدولة منذ سنة 2014، غير أن الواقع أفرز استمراراً لعدة إشكالات، من بينها ضعف الموارد الذاتية، التبعية المالية للدولة، محدودية أدوات التسيير والاختلالات في توزيع المشاريع.

بما أن الهيكل الإداري المحلي في الجزائر يتكون من ولايات وبلديات، فقد تم التركيز في هذه الدراسة على الولاية بوصفها وحدة تحليل إقليمي محلي تلعب دورا محوريا في تحقيق التنمية المحلية.

تشكل ولاية بومرداس، الواقعة في الشمال الشرقي للجزائر، نموذجا مميزا لدراسة تأثير استخدام الموارد المالية المحلية على التنمية في الفترة ما بين 2012 و2017، حيث شهدت الولاية تحولات اقتصادية واجتماعية ملحوظة، حيث تم استثمار جزء من الموارد المالية في مشاريع بنية تحتية وتنموية أسهمت في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للسكان ومع ذلك، لا تزال ولاية بومرداس تواجه تحديات مهمة في مجالات التوظيف، تطوير التعليم، والرعاية الصحية، مما يستدعي دراسة دقيقة لكيفية تحسين استغلال الموارد المالية المحلية لتحقيق تنمية مستدامة وفعالة تلبي الاحتياجات المتنوعة للمجتمع.

### أولا - أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في النقاط التالية:

#### 1 الأهمية العلمية

- تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من تناولها لموضوع الموارد المالية المحلية باعتبارها أحد المقومات الأساسية لنجاح الجماعات المحلية في أداء وظائفها التنموية وتحقيق التنمية المحلية.
- تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بإدارة الجماعات المحلية والحكامة المحلية، من خلال إبراز العلاقة بين الموارد المالية المحلية وقدرة الهيئات المحلية على تنفيذ السياسات والبرامج التنموية.
- تسعى الدراسة إلى توضيح مكانة التمويل المحلي ضمن منظومة اللامركزية الإدارية، ومدى تأثيره في تعزيز استقلالية الجماعات المحلية وفعاليتها في الاستجابة للاحتياجات المحلية.
- تمثل الدراسة إضافة علمية للبحوث المهتمة بالإدارة المحلية في الجزائر، من خلال تحليل واقع ولاية بومرداس واستخلاص مؤشرات يمكن الاستفادة منها في فهم واقع التنمية المحلية وآليات تمويلها.

#### الأهمية العملية

- تبرز الدراسة واقع الموارد المالية المحلية وآليات تسييرها، ومدى مساهمتها في دعم جهود التنمية المحلية وتحسين مستوى الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين.
- تساعد نتائج الدراسة صناع القرار والمسؤولين المحليين على تقييم فعالية السياسات المالية المحلية وتحديد مواطن القوة والقصور في إدارة الموارد المالية.

- تساهم الدراسة في تقديم مقترحات عملية لتعزيز كفاءة استخدام الموارد المالية المحلية وتوجيهها نحو الأولويات التنموية بما يحقق التنمية المستدامة.
- تمكن الدراسة من استشراف السبل الكفيلة بتعزيز استقلالية الجماعات المحلية مالياً، بما يدعم دورها في تجسيد مبادئ اللامركزية وتحقيق التنمية المتوازنة.
- توفر الدراسة معطيات وتوصيات يمكن أن تستفيد منها مختلف الجماعات المحلية في الجزائر عند إعداد البرامج والخطط التنموية المستقبلية.

### ثانيا - مبررات اختيار الموضوع:

اختيار موضوع الموارد المالية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر تبرره عدة اعتبارات موضوعية و ذاتية:

#### 1- المبررات موضوعية

- تراجع التنمية المحلية لأكثر من سبب يستدعي البحث في معرفة العلاقة السببية بين الموارد المالية المحلية و التنمية المحلية ،من جهة وتحقيق رغبات المواطنين من جهة ثانية .
- تركز الدراسة على مسألة البحث على تنوع الموارد بهدف تحقيق الوفرة المالية والقدرة على تمويل التنمية المحلية .

#### 2 - مبررات ذاتية

- الرغبة الشخصية وتعميق التخصص و فهم الظاهرة محل الدراسة و التعرف على خباياها وجوانبها المختلفة.
- إسقاط الدراسة على ولاية بومرداس كوني قريب من حالة الدراسة لنتمكن من فهم السياسات المحلية للتنمية و الأساليب المتبعة في توظيف الموارد المالية المتاحة في ولاية بومرداس.
- دراسة حالة ولاية بومرداس تمكنا من معرفة الأسباب الكامنة وراء عدم نجاعة التنمية المحلية ، معرفة المشاكل التي تعاني منها ولاية بومرداس و النقص المسجل في الموارد المالية

#### ثالثا - أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى وضع تشخيص لفاعلية الجماعات المحلية -الولاية - من خلال رصد وتحليل واقعها خلال الفترة الممتدة ما بين 2012\_2017 على ضوء مواردها المالية و واستنباط الاختلالات الموجودة ، وذلك من خلال :

- محاولة الإسهام ولو بقدر متواضع في سد الفراغ حول الزاوية التي تناولتها لموضوع البحث
- محاولة تقديم رؤية علمية - تطبيقية - حول الموضوع والذي يعتبر اهتمام للكثير من الباحثين
- التعرف على واقع التنمية المحلية في ولاية بومرداس و إنجازاتها التنموية
- التعرف على نقاط القوة و الضعف و تأثيرها على التنمية المحلية
- إبراز مختلف الآليات و الوسائل التي تستخدمها الولاية في تحقيق التنمية المحلية
- التعرف على الافاق المستقبلية للتنمية المحلية
- الوقوف على عدة استنتاجات يمكن استخلاصها من خلال الوقوف على المؤشرات، الآليات المختلفة لمفهوم التنمية المحلية ، ودراسة إمكانية تحقيقها في ظل الموارد المالية المتاحة للولاية محل الدراسة .

### رابعا - الدراسات السابقة:

الموارد المالية المحلية تعتبر من العناصر الأساسية التي تساهم في تحقيق التنمية المحلية في أي بلد في الجزائر، تعد الموارد المالية المحلية من المواضيع التي تم تناولها في العديد من الدراسات السابقة نظرا لدورها الكبير في دعم الاستراتيجيات التنموية على المستوى المحلي، فالدراسات أكدت على أهمية هذه الموارد في تمويل المشاريع التنموية المحلية وتحقيق التنمية المستدامة من بين هذه الدراسات، نجد :

- دراسة رجراج الزوهير حول التنمية المحلية في الجزائر واقع و افاق اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية لسنة 2013 حيث يعالج هذا الموضوع واقع التنمية المحلية في الجزائر من خلال دراسة المفاهيم الاساسية لعملية التنمية المحلية و الاسس التي يمكن الاعتماد عليها لنجاحها، مع الاشارة الى دور الجماعات المحلية في تحسين مستوى معيشة السكان المحليين في الجزائر بالاضافة الى تشخيص وضعية التنمية المحلية في الجزائر و البرامج و المخططات التي تم اعتمادها، كما تطرقنا الى المشاكل التي تعترض التنمية المحلية و سبل معالجتها في اطار النظرة المستقبلية
- كما توجد دراسة أخرى لأطروحة دكتوراه تحت عنوان تسيير الموارد المالية في الجزائر واقع و افاق في علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية لمحمدي صبيحة لسنة 2016 حيث درست ماهية الادارة المحلية و أساليب التنظيم الإداري المحلي و وحدات الادارة المحلية في الجزائر و الوضعية الحالية للموارد المالية المحلية والميزانية المحلية في الجزائر و التنمية المحلية و التمويل المحلي و عوامل ضعف التمويل المحلي و عدم نجاعته وواقع التنمية المحلية في الجزائر و تحدياتها

والاصلاحات المالية المحلية و اطر و آليات إصلاح النظام المالي المحلي ومكانة الجباية المحلية و دورها في تحقيق التنمية و النظرة الجديدة للتسيير المالي للجماعات المحلية بالتطرق الى اهمية الإستقلال المالي و اللامركزية المحلية و الحكم الراشد في الادارة المحلية و إصلاح الجماعات المحلية

- بالإضافة إلى ذلك، تناولت دراسة أخرى لحنفري لخضر بعنوان " تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق ولاية بومرداس نموذجاً" تخصص التحليل الاقتصادي سنة 2011 تهم بدراسة واقع التمويل المحلي وكيفية تأثيره على التنمية المحلية في ولاية بومرداس، تهدف الأطروحة إلى تحليل مصادر التمويل المتاحة للبلديات في الولاية، مع التركيز على الموارد المالية المحلية مثل الضرائب والرسوم وكذلك على التمويل الحكومي، كما تتناول الأطروحة التحديات التي تواجه الجماعات المحلية في جمع الموارد المالية المحلية، وتسلط الضوء على دور الحكومة المركزية في دعم وتمويل المشاريع التنموية المحلية، كما تعكف على دراسة آفاق تطوير وتوسيع هذه الموارد من خلال إصلاحات إدارية ومالية، وتحليل سياسات التمويل المتبعة في الجزائر بشكل عام.

كما تقدم الأطروحة كذلك مقترحات لتحسين آلية تمويل التنمية المحلية، مثل تحسين تحصيل الإيرادات، تعزيز الاستقلالية المالية، وتوسيع قاعدة الموارد المالية لتشمل مصادر إضافية مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، يتم ذلك من خلال دراسة حالة ولاية بومرداس كمثال على التحديات والفرص التي تواجه تمويل التنمية المحلية في الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك، تناولت دراسة فريد سايح في أطروحته للدكتوراه بعنوان "أثر عجز ميزانيات البلديات على تمويل التنمية المحلية بالجزائر" سنة 2018، والتي ركزت على تحليل أسباب عجز ميزانيات البلديات الجزائرية وتأثيره المباشر على قدرة هذه البلديات في تمويل مشاريع التنمية المحلية، تناولت الدراسة الفترة من 2001 إلى 2018 ووضحت أن العجز المالي ناتج عن ضعف التحصيل الجبائي، الاعتماد الكبير على التمويل المركزي، ومشكلات إدارية في التدبير المالي، و أظهرت الدراسة كيف أن هذا العجز يؤدي إلى توقف أو تأخير المشاريع التنموية، مما يؤثر سلبيًا على مستوى التنمية المحلية ويزيد من اعتماد البلديات على الحكومة المركزية، وقدمت الدراسة مقترحات لإصلاح المالية المحلية، من بينها تحسين آليات التحصيل الضريبي، تعزيز الاستقلال المالي وتطوير القدرات الإدارية للجماعات المحلية.

- بالإضافة إلى ذلك، تناولت مقالة بلخيري عبد الله بعنوان «التمويل المحلي للجماعات المحلية وأثره على التنمية المحلية في الجزائر»، المنشورة في المجلة الجزائرية للأمن الإنساني سنة 2022 تحليل مدى استقلالية الجماعات المحلية في الجزائر عن الإدارة المركزية عبر قدرتها على تعبئة الموارد المالية الذاتية والبحث عن

مصادر خارجية تكمل هذا التمويل، بحيث تساهم في تحقيق التنمية المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، كما خُص البحث إلى أن العلاقة بين التمويل المحلي والتنمية المحلية هي علاقة طردية، حيث كلما اعتمدت الجماعات المحلية على مواردها الذاتية كلما تحسن أدائها التنموي، إذ يرى الباحث أن الموارد الذاتية تمثل المحرك الأساسي لتحقيق التنمية على المستوى الإقليمي و من أهم ما أبرزته المقالة من ملاحظات أن الجماعات المحلية تواجه صعوبات كبيرة في تنمية مواردها الذاتية وأن هيمنة الإدارة المركزية لا تزال تعيق الاستقلال المالي المحلي، مما يضعف فعالية التنمية المحلية.

ورغم اختلاف زوايا معالجة هذه الدراسات، إلا أنها تتقاطع جميعها في اهتمامها بموضوع التنمية المحلية أو التمويل المحلي أو الموارد المالية، غير أنها تختلف عن دراستنا الحالية في كونها إما ركزت على جانب جزئي مثل التسيير المالي أو العجز الميزانياتي أو التحليل النظري العام، أو لم تسقط التحليل على الموارد المالية ككل بشكل شمولي، بينما تتميز دراستنا بتركيزها على الموارد المالية باعتبارها آلية أساسية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مع دراسة تطبيقية على ولاية بومرداس خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017، وهو ما يسمح بتحليل أكثر شمولاً للعلاقة بين الموارد المالية والتنمية المحلية في سياق مكاني وزمني محدد

- خامسا الإشكالية :

يحتل موضوع التنمية المحلية مركزا مهما في مواضيع التنمية في السياسات الحكومية باعتبار أنها عملية و منهجا و مدخلا يمكننا من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف و الركود إلى وضع التقدم و القوة و السير في طريق النمو و الارتقاء إلى ما هو أفضل و سد و تلبية الاحتياجات السكانية وهذه العملية بشكل عام لا تتم إلا من خلال توجيه كل الموارد المالية بهدف تحقيقها و عليه اقترحنا الإشكالية التالية:

كيف يمكن للموارد المالية المحلية تحقيق التنمية في الجزائر بصفة عامة وفي ولاية بومرداس بصفة

خاصة ؟

ولدراسة الإشكالية السابقة نطرح جملة من الأسئلة التوضيحية التالية :

- كيف تساهم الموارد المالية المحلية في تحقيق التنمية المحلية وفقا للنظريات المختلفة؟
- ما هو الإطار القانوني والمالي الذي ينظم عمل الجماعات المحلية في الجزائر وكيف يؤثر على تنفيذ مشاريع التنمية؟
- ما هي الاستراتيجيات المالية التي يمكن أن تعزز من قدرة الجماعات المحلية على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

- ما هو تأثير الموارد المالية المحلية في تحقيق التنمية في ولاية بومرداس خلال الفترة من 2012 إلى 2017؟

- سادسا: الفرضيات

- وللإجابة عن الإشكالية السابقة والأسئلة التوضيحية نطرح الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى :

تعتبر الموارد المالية عنصرا جوهريا في دعم التنمية المحلية، وتؤثر وفرتها وتنوعها بشكل مباشر على مدى تحقيق أهداف التنمية على المستوى المحلي.

الفرضية الثانية :

يؤثر الجانب القانوني والتنظيمي على فعالية المورد المالي في مجال إنعاش التنمية المحلية .

الفرضية الثالثة :

تشكل البيروقراطية والسلوك التنظيمي عقبة في سبيل تطور الموارد المالية مما يؤثر سلبا على التنمية المحلية .

الفرضية الرابعة :

توجد علاقة طردية بين الموارد المالية والتنمية المحلية في الجزائر بصفة عامة وولاية بومرداس بصفة خاصة .

- سادسا: منهجية الدراسة

لدراسة موضوع "الموارد المالية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر: ولاية بومرداس نموذجا 2012-2017"، و تناول كل عنصر من هذه العناصر بطريقة تحليلية ومنهجية متكاملة بالإعتماد على:

- المنهج التاريخي: يساهم المنهج التاريخي في تتبع تطور الجماعات المحلية والموارد المالية في الجزائر عبر السنوات، إذ يتيح الكشف عن التحولات التي شهدتها السياسات المالية المتعلقة بالموارد المحلية، وبالنسبة لولاية بومرداس خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2017، يمكن من خلال هذا المنهج دراسة تطور الإيرادات المحلية والسياسات الحكومية، ورصد التغيرات في إجراءات تحصيل الضرائب والرسوم، إضافة إلى تحليل تأثير الأزمات الاقتصادية والتحديات السياسية على التمويل المحلي خلال تلك الفترة.

- **المقاربة القانونية:** تركز المقاربة القانونية على دراسة الإطار التشريعي الذي ينظم عمل الجماعات المحلية وإدارتها للموارد المالية في الجزائر، مثل قانون البلدية والقوانين المنظمة للضرائب والرسوم المحلية، ومن خلال هذه المقاربة، يمكن فهم مدى تأثير النصوص القانونية على قدرة الجماعات المحلية في تحصيل الإيرادات وتوزيع الموارد المالية بما يحقق أهداف التنمية المحلية.
- **مقاربة النظم:** تهتم مقاربة النظم بدراسة آليات التفاعل بين مختلف مستويات السلطة، سواء المحلية أو المركزية، بهدف تحقيق تمويل فعال للتنمية المحلية، وتتيح هذه المقاربة تحليل مدى التنسيق بين هذه الجهات في ولاية بومرداس لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتقييم فاعلية هذا التنسيق في تحقيق التنمية المستدامة.
- **مقاربة علاقة الدولة بالمجتمع:** تسلط هذه المقاربة الضوء على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المحلي في ما يتعلق بإدارة الموارد المالية المحلية ومن خلالها، يمكن دراسة مستوى مشاركة المواطنين في تحديد أولويات التنمية ودور المجالس المحلية في تعزيز الشفافية والمساءلة في تسيير الموارد المالية، كما تساعد على فهم مدى تدخل الدولة في توجيه هذه الموارد بما يخدم مصالح المجتمع المحلي في بومرداس.
- **المنهج الإحصائي:** يعتمد المنهج الإحصائي على تحليل البيانات الكمية لتقييم الوضع المالي المحلي، من خلال استخدام المؤشرات المالية والمعطيات المتاحة مثل الإيرادات المحلية، حجم الإنفاق على المشاريع التنموية، ونسبة تنفيذ المشاريع، ويسمح ذلك بتقديم تحليل دقيق لمدى فعالية استخدام الموارد المالية في ولاية بومرداس بين 2012 و2017، إضافة إلى قياس معدلات النمو والتنمية المحلية بناء على المؤشرات المالية والإحصائية.
- **منهج دراسة الحالة:** تعد دراسة حالة ولاية بومرداس إطارا عمليا لفهم واقع الموارد المالية المحلية ومن خلال هذه المقاربة، يمكن تحليل كيفية تطبيق السياسات المالية المحلية في الولاية، مع التركيز على تنوع مصادر الإيرادات مثل الضرائب والرسوم والإعانات الحكومية، إضافة إلى التحديات التي تواجه عملية التحصيل، وكيفية توجيه الموارد نحو المشاريع التنموية المحلية.
- **منهج تحليل المضمون:** يقوم تحليل المضمون على دراسة السياسات والنصوص القانونية المتعلقة بالتمويل المحلي، بما في ذلك القوانين الخاصة بالضرائب المحلية، ونظم التحصيل، وآليات توزيع الميزانيات بين الحكومة المركزية والجماعات المحلية، كما يشمل تحليل التقارير السنوية والوثائق الرسمية ذات الصلة بالموارد المالية المحلية، من أجل تقييم التقدم المحرز في تمويل التنمية المحلية خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2017.

من خلال إسقاط هذه المقاربات و المناهج على موضوع "الموارد المالية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في ولاية بومرداس (2012-2017)", يمكن توفير رؤية شاملة وواقعية حول واقع التنمية المحلية في الولاية، بالإضافة إلى تحديد التحديات والفرص المتاحة لتطوير هذه الموارد من أجل تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

### - سابعاً: حدود الدراسة المكانية والزمنية:

تتمحور الدراسة حول الموارد المالية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مع التركيز على ولاية بومرداس كنموذج تطبيقي، من حيث الحدود المكانية، تتناول الدراسة الوضع المالي المحلي في هذه الولاية بالذات، مستعرضة الموارد المتاحة في ولاية بومرداس وكيفية استغلالها في تحقيق الأهداف التنموية المحلية كما تركز على تحديات وآفاق التمويل المحلي في هذه المنطقة.

أما الحدود الزمنية، فتتمحور الدراسة حول الفترة الممتدة بين 2012 و 2017، وهي فترة زمنية مهمة لتقييم سياسات التمويل المحلي في ولاية بومرداس، ومتابعة أثرها على مشاريع التنمية المحلية خلال تلك السنوات.

### - ثامناً: تقسيم الدراسة

تطلب دراسة موضوع "الموارد المالية المحلية كأداة لتحقيق التنمية في الجزائر بصفة عامة وفي ولاية بومرداس بصفة خاصة" تقسيمه إلى أربعة فصول، كما وضعت لكل فصل ثلاث مباحث متناسقة من حيث الشكل والمحتوى، وختم كل فصل بملخص واستنتاجات للإحاطة بمختلف الجوانب والأبعاد وكذا الأهداف للموضوع محل الدراسة .

فتناول الفصل الأول مفهوم التنمية المحلية والموارد المالية من حيث ماهية التنمية المحلية وخصائصها ، وما هي الموارد المالية المحلية وتنوعها وتوظيفها في خدمة التنمية المحلية وكل ذلك لأجل الإحاطة الشاملة بالتنمية المحلية وما تتطلبه من شروط ووسائل لتحقيقها .

أما الفصل الثاني فتطرق إلى تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها وذلك في ثلاث مباحث تناول المبحث الأول تكوين الجماعات المحلية في الجزائر والمبحث الثاني تناول النظام القانوني للجماعات المحلية في حين تناول المبحث الثالث النظام المالي للجماعات المحلية لتتوصل في خلاصة الفصل إلى نتائج واستنتاجات

في حين تناول أما الفصل الثالث الوسائل المالية في مجال التنمية المحلية من حيث الموارد المالية المحلية ومتطلبات تنويعها للتكفل بالبرامج التنموية لدعم الجماعات المحلية وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية وصولاً إلى تقييم إنجازات التنمية المحلية ومؤشراتها .

و تضمن الفصل الرابع الموارد المالية والتنمية المحلية بولاية بومرداس 2012 – 2017 وذلك في أربعة مباحث رئيسية فجاء المبحث الأول بالتعريف بولاية بومرداس والمبحث الثاني تناول مؤشرات التنمية المحلية على مستوى ولاية بومرداس أما المبحث الثالث فتطرق إلى الموارد المالية على مستوى الولاية ، بينما تناول المبحث الرابع عوائق التنمية المحلية في ولاية بومرداس وأهم الحلول و الاستنتاجات المتوصل إليها . وجاءت الخاتمة في نهاية الدراسة تضمنت التذكير بأهمية الدراسة والإشكالية والفرضيات وكيفية البرهان عليها وصولا إلى استنتاجات علمية وعملية مرتبطة بواقع الجماعات المحلية.

# الفصل الأول

مفهوم التنمية المحلية

و الموارد المالية

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

### مقدمة الفصل:

تعتبر التنمية المحلية إحدى الركائز الأساسية التي تساهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين على المستوى المحلي، فهي تركز على تعزيز إمكانيات المناطق المحلية من خلال تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية وتحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي على مستوى الأفراد والمجتمعات وتختلف التنمية المحلية عن التنمية الوطنية أو الشاملة في أنها تركز بشكل رئيسي على الاحتياجات والتحديات الخاصة بكل منطقة على حدة، مع مراعاة خصوصياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية

تمثل الموارد المالية المحلية العنصر الحيوي الذي يمكن من تمويل برامج ومشروعات التنمية المحلية تشمل هذه الموارد الإيرادات المحلية الناتجة عن الضرائب، الرسوم والغرامات، بالإضافة إلى الدعم الحكومي والتمويلات الخارجية، إذ لا يمكن لأي خطة تنمية أن تتحقق دون توفر الموارد المالية اللازمة لضمان تنفيذ المشاريع وتحقيق الأهداف المنشودة، كما أن إدارة هذه الموارد بشكل فعال يعد شرطاً أساسياً لنجاح التنمية المحلية واستدامتها.

العلاقة بين التنمية المحلية و الموارد المالية المحلية علاقة وثيقة ومترابطة، فكلما كانت الموارد المالية المحلية متوفرة بكفاءة، زادت القدرة على تنفيذ مشروعات تنمية تؤثر بشكل إيجابي على المجتمع المحلي وعلى العكس، فإن نقص الموارد المالية قد يؤدي إلى تأخر أو فشل في تحقيق أهداف التنمية المحلية، مما يعيق تحسين مستوى المعيشة ويؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

من هنا، تصبح إدارة الموارد المالية المحلية وتوجيهها نحو المشاريع ذات الأولوية أمراً بالغ الأهمية لنجاح أي استراتيجية للتنمية المحلية، كما يتطلب الأمر تكامل الجهود بين الجهات الحكومية والمحلية لتعبئة الموارد المالية وتحقيق الاستخدام الأمثل لها في خدمة المجتمعات المحلية

في ظل ما سبق يمكن الخوض في هذا الفصل من خلال ثلاث ركائز تتفصل كل ركيزة في مجموعة من النقاط الفرعية، حيث ارتبنا أن الخوض فيها له دور فعال في ازالة بعض الغموض على موضوع الدراسة هذا وقد تمثلت و تدرجت كما يلي:

✓ المبحث الأول : ماهية التنمية المحلية

✓ المبحث الثاني: الموارد المالية المحلية

✓ المبحث الثالث: علاقة الموارد المالية بالتنمية المحلية

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

### المبحث الأول

#### ماهية التنمية المحلية

التنمية المحلية هي عملية تهدف إلى تحسين نوعية الحياة والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية من خلال استغلال الموارد المحلية وتطوير القدرات الذاتية تعد التنمية المحلية أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تركز على تعزيز الاقتصاد المحلي، توفير فرص العمل، تحسين الخدمات الأساسية، وتشجيع المشاركة المجتمعية.

تنطوي التنمية المحلية على مجموعة واسعة من الأنشطة والمبادرات التي تشمل التخطيط العمراني، تطوير البنية التحتية، دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تعزيز التعليم والتدريب المهني، وتطوير الخدمات الصحية والاجتماعية، تهدف هذه الجهود إلى خلق بيئة محلية قادرة على التكيف مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التكافل الاجتماعي، وتحقيق النمو الشامل والمتوازن.

تتطلب التنمية المحلية تعاوناً وثيقاً بين الحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث يلعب كل طرف دوراً مهماً في تحقيق أهداف التنمية، تعتمد نجاحات التنمية المحلية على القدرة على تحديد احتياجات المجتمع المحلي، ووضع استراتيجيات فعالة لتحقيق هذه الاحتياجات، وتوفير التمويل والدعم اللازمين لتنفيذ المشاريع والمبادرات.

باختصار، تعتبر التنمية المحلية أداة حيوية لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وتمكين الأفراد والمجتمعات من بناء مستقبل أفضل يعتمد على الاستدامة والعدالة الاجتماعية.

#### المطلب الأول: مفهوم و نشأة التنمية المحلية

##### أولاً: مفهوم التنمية المحلية

قبل التطرق لمفهوم التنمية المحلية كمفهوم علمي وعملي يجدر علينا إزالة الغموض واللبس بينها

و بين مفاهيم النمو، التحديث و التنمية.

**التنمية لغة:** معناها "النماء" أي الازدياد التدريجي حيث يقال نما المال نمواً أي تراكم و أكثر.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

أما **إصطلاحا** فيستخدم النمو بمعنى الزيادة في المستويات الإقتصادية، الإجتماعية و غيره<sup>1</sup> و قد عرفت **هيئة الأمم المتحدة** أن التنمية هي عملية الإنتقال بالمجتمعات من حالة و مستوى أدنى إلى حالة و مستوى أفضل، و من نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما و نوعا.<sup>2</sup>

أما **سعد الدين إبراهيم** يرى أن عملية التنمية هي نمو في الإمكانيات و الطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل و متوازن.<sup>3</sup>

**فالتنمية** هي إنتقال و تحول المجتمع بكامل أنظمتة و مؤسساته من وضع عرف أنه قديم و تقليدي إلى وضع جديد يهتم بكافة العناصر المكونة للمجتمع<sup>4</sup>

و هي أيضا عبارة عن مسار عام أي لا تقتصر على الجانب الإقتصادي فقط بل تمتد إلى الجوانب الإجتماعية و الثقافية و البيئية<sup>5</sup>

أما **مصطلح النمو** فيشير إلى كونه عبارة عن عملية ديناميكية مستجدة لا تتوقف أبدا و هي إحدى سنن الحياة و هو يحدث من خلال تطور تدريجي و بطيء<sup>6</sup>

أما **التحديث** فيشير إلى تأثير الجديد على القديم، وليس إستئصال القديم و إستبدال الجديد بالقديم، أو بعبارة أخرى عملية منظمة تشمل تغييرا متكاملا في قطاعات المجمعات السكانية و الإقتصادية و السياسية و التغيرات الثقافية<sup>7</sup>

### مما سبق يمكن تسجيل الملاحظتين التاليتين:

النمو هو كافة التغيرات المتداخلة و المتابعة مع الزمن عفويا دون تدخل الدولة فيه، أما التنمية هي عملية تطويرية للمجتمع بأشكاله المختلفة و تحسين الوضع العام له في إطار مدروس بوضع سياسات و آليات لذلك.

التحديث: هو نموذج للإنتقال من وضع تقليدي إلى وضع جديد و الذي يهدف إلى تحسين الأنظمة و يقترن بجملة من الاليات و الإستراتيجيات .

<sup>1</sup> إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 1996، صص 60.59.

<sup>2</sup> علي خليفة الكواري، حقيقة التنمية النفطية، مجلة المستقبل العربي، ع27، ماي 1981، ص34.

<sup>3</sup> نبيل رمزي، عدلي أبوطاحون، التنمية كيف؟ و لماذا، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2001، صص 13.12.

<sup>4</sup> علي الحوات، مبادئ التنمية و التخطيط الإجتماعي، ليبيا: المنشأة العامة، 1984، ص60.

<sup>5</sup> علي سعيدان، الوجيز في الإقتصاد السياسي، د. م. ن: مؤسسة بن مرابط، 2009، ص10.

<sup>6</sup> علي الحوات، مرجع سابق، ص57.

<sup>7</sup> نور الدين زمام، القوى السياسية و التنمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص21.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

أي أن النمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل الدولة أما التنمية فهي العمليات المقصودة التي تسعى إلى تحقيق التطور و التقدم في إطار مدروس.

و أن التحديث يدل على الانتقال و التغيير الذي لا يفترض فيه السير على طول الخط إنما قد يكون تغييرا إلى الأسوأ و التنمية تفرض سيرها في خط واضح متجه نحو الأمام<sup>1</sup>

و بعد توضيحنا لأهم الفروق بين المصطلحات التي يتم الخلط بينها و بين مصطلح التنمية سنحاول إستعراض مجمل التعريفات التي وردت بشأن التنمية المحلية أين تباينت آراء المفكرين و الباحثين نظرا لإختلاف توجهاتهم الفكرية و الإيديولوجية .

حيث عرف ارثر دينهام التنمية المحلية أنها الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية و زيادة طاقة المجتمع على المشاركة و التسيير الذاتي و تكامل الجهود فيما يتصل بشؤون المجتمع المحلي<sup>2</sup>

يركز هذا التعريف على الجهود الجماعية التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية، وهذا يظهر أهمية المشاركة المجتمعية في التنمية كما يسلط الضوء على مفهوم التسيير الذاتي وضرورة تكامل الجهود بين أفراد المجتمع لتحقيق أهداف التنمية، و من ناحية أخرى، رغم أن هذه الجهود قد تكون مؤثرة في تحسين الأوضاع، إلا أنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن الفعالية تعتمد أيضا على وجود إطار قانوني داعم، و تعاون مع الجهات الرسمية مثل الحكومة المحلية و المؤسسات الأخرى فالتسيير الذاتي لا يمكن أن يكون فعالا دون دعم خارجي يسهم في توفير الموارد و القدرة على تنفيذ المشاريع.

عليه فهذا التعريف يعزز مفهوم اللامركزية و يظهر أهمية تعزيز قدرات المجتمع في اتخاذ القرارات المحلية بما يتناسب مع احتياجاته.

كما عرفها روس بأنها عملية يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته و أهدافه و ترتيب هذه الحاجات و الأهداف وفقا لأولوياتها مع الرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات و الأهداف و التصرف مع الموارد الداخلية و الخارجية المتصلة بها، و القيام بالعمل إزائها و من خلال ذلك يمكن أن تنمو و تمتد روح التضامن و التعاون في المجتمع<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> إبراهيم العسل، مرجع سابق، ص 60.59.

<sup>2</sup> محمد عبد الفتاح، محمد عبد الله، تنمية المجتمع المحلي، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 35.34.

<sup>3</sup> مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 64.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

هذا التعريف يعكس المشاركة النشطة للمجتمع المحلي في تحديد احتياجاته وأهدافه ويضع الأولويات في إطار التنمية المحلية كما يشير إلى أهمية التصرف بالموارد الداخلية والخارجية لتحقيق تلك الأهداف، هذا التعريف يبرز دور المجتمع المحلي في تحديد أولوياته مما يعزز التخطيط المحلي الذي يتناسب مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي، ولكن يبقى التحدي هو قدرة المجتمع المحلي على تنظيم نفسه وتوزيع الموارد المتاحة بشكل عادل وفعال، بحيث يتم تلبية احتياجات الفئات الأضعف في المجتمع، كما يجب الانتباه إلى أن وجود التنسيق الجيد بين المجتمع المحلي والجهات الحكومية و القطاع الخاص يكون ضروريا لتنفيذ هذه الأهداف بكفاءة.

كما عرفها **X GRIFFER** على أن التنمية المحلية هي تلك التنمية المرتبطة بتعبئة الموارد و مزايا الإستغلال للفضاء المحلي بما يحقق الأهداف المختلفة<sup>1</sup>.

هذا التعريف يعكس فكرة تعبئة الموارد المحلية واستغلال الفضاء المحلي لتحقيق أهداف التنمية المختلفة وهو يشير إلى أهمية الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة داخل المجتمع المحلي مع ذلك، قد يغفل هذا التعريف بعض التحديات الكبرى التي تواجه المجتمعات المحلية في بعض الدول النامية، مثل نقص التقنيات الحديثة أو المهارات المطلوبة لاستغلال هذه الموارد بشكل كامل فالإنتاجية الفعالة لهذه الموارد تتطلب التكنولوجيا و التدريب المستمر.

هذا التعريف يبرز أهمية التنمية المحلية عبر استغلال الموارد المتاحة بشكل يحافظ على البيئة والمستقبل، مع التركيز على تعبئة الموارد المحلية بطريقة تجعل المجتمع قادرا على تحقيق أهدافه التنموية من خلال استخدام موارده المتاحة بأقصى كفاءة.

و من المفكرين العرب نجد **فاروق زكي** في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية بأن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي تجمع بين جهود الأهالي و جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية و تحقيق التكامل بين هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة و مساعدتها على المساهمة النامة في التقدم القومي و تقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين و هما: مساعدة الأهالي في الجهود المبذولة

<sup>1</sup>Xavier Greffe, **Territoire En France Les E Njeux Economiques Sociaux De La Decentralisation**, Paris :Economica,1985,p 231.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية و غيرها من شأنها تشجيع المبادرة و المساعدة الذاتية و المتبادلة بين عناصر المجتمع، و جعل هذه العناصر أكثر فعالية<sup>1</sup>

التعريف الذي قدمه **فاروق زكي** يشمل العديد من المفاهيم الجوهرية التي تعتبر أساسية في التنمية المحلية، مثل الشراكة بين الحكومة والمجتمع المحلي، و التركيز على تحسين حياة الأفراد، و المبادرة الذاتية ومع ذلك، يتطلب تطبيق هذه المفاهيم في الواقع تحديات عملية تتعلق بالتنسيق بين الأطراف المختلفة، تأهيل وتدريب المجتمع المحلي، و ضمان استدامة المشروعات التنموية.

كما عرفها **العمرى بوحيط** على أنها كل ما تقوم به الإدارة المحلية من إنجازات في مختلف الميادين بمساعدة المصالح الخارجية عنها للرفع من المستوى المعيشي للمواطنين<sup>2</sup>

هذا التعريف يعكس دور الإدارة المحلية في تحسين حياة المواطنين من خلال تنفيذ مشاريع تنموية في عدة مجالات مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية ومع ذلك، يمكننا الإشارة إلى أن الإنجازات التي تحقّقها الإدارة المحلية تعتمد بشكل كبير على تنسيق فعال مع الجهات الخارجية مثل الحكومة المركزية، المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.

و من وجهة نظر أخرى يرى **محي الدين صابر** أنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي و يهدف هذا الأسلوب إلى إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العمل و الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية على أن يكون ذلك الوعي قائم على أساس المشاركة في التفكير و الإعداد و التنفيذ من قبل أعضاء البيئة المحلية جميعا في جميع المستويات علميا و إداريا<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع، الجزائر: دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، 2014، ص 17.

<sup>2</sup> العمرى بوحيط، البلدية إصلاحات، مهام و أساليب، الجزائر: زعاباش للطباعة و النشر، 1997، ص 104.

<sup>3</sup> كمال تابعي، التنمية المحلية: المفاهيم و الأساليب، مصر: الدار الجامعية للطباعة و النشر، 2004، ص 23.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

هذا التعريف يبرز أهمية الوعي و المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية إذ يعتبر أن التنمية ليست مجرد تحسين للبنية التحتية أو تحسين مستوى المعيشة، بل هي عملية تغيير حضاري تشمل تغيير أساليب التفكير والعمل هذه الفكرة تركز على المشاركة الفعالة من جميع أعضاء المجتمع المحلي، وهذا يساهم في تمكين المجتمع من خلال منح أفراده دورا محوريا في تحديد أولوياتهم وتنفيذ المشاريع.

### التعريف الإجرائي:

من التعريفات السابقة للتنمية المحلية يمكن ان نعرفها أنها تنمية تقوم على فكرة المكان أو المحلية مما يتيح التدخل العمومي بشكل أفضل من أجل التسيير بطريقة مرنة و النجاعة في التنفيذ، و من الناحية الثانية تقوم على فكرة خلق بنية تحتية مرتكزة على المجتمع المحلي في تحديد و تنفيذ الأهداف الإستراتيجية بشكل تكاملي و تضامني مع الأهداف العامة للتنمية الوطنية الشاملة و بذلك تعتبر النموذج الأمثل لتحقيق تغيير إجتماعي إيجابي .  
عليه فالتنمية المحلية هي عملية شاملة تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية من خلال التمكين المجتمعي، التنمية الاقتصادية المستدامة، و تحقيق العدالة الاجتماعية وتعتمد على التعاون بين مختلف الفاعلين في المجتمع، مع التركيز على التنمية البشرية و الاستفادة من التكنولوجيا، هذه العملية ليست فقط لتحسين الحياة الحالية، بل لبناء مجتمعات قادرة على التكيف والنمو المستدام في المستقبل.

عليه يتضمن التعريف الإجرائي للتنمية المحلية العناصر التالية:

1. تعزيز القدرات المحلية: يشمل تدريب القوى العاملة، تحسين البنية التحتية، وتطوير المهارات المهنية والقيادية على المستوى المحلي.
2. مشاركة المجتمع المحلي: التفاعل النشط لسكان المنطقة في تحديد احتياجاتهم وتطوير حلول محلية تناسب مع واقعهم.
3. استدامة التنمية: التأكد من أن الأنشطة التنموية تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المحلي على المدى الطويل.
4. الاستغلال الأمثل للموارد المحلية: مثل استخدام الموارد الطبيعية والبشرية بشكل يحقق أقصى استفادة ويعزز الاقتصاد المحلي.
5. تحقيق العدالة الاجتماعية: توفير الفرص والموارد لجميع فئات المجتمع المحلي وخاصة الفئات المهمشة.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

6. التعاون بين القطاعات: التنسيق بين الحكومة المحلية، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، والجهات

الأخرى لتحقيق أهداف التنمية.

التنمية المحلية، إذا، تعتبر نهجا متكاملًا يهدف إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية عبر تفعيل الموارد المتاحة وتعزيز المشاركة المجتمعية.

ثانياً: نشأة التنمية المحلية

لقد بدأ الإهتمام بموضوع التنمية المحلية مع إزدياد الإهتمام بالمجتمع المحلي، حيث يرى العديد من خبراء التنمية أن البدايات الأولى للإهتمام بهذا الموضوع يعود إلى العقد الثاني من القرن العشرين مستلدين بذلك لمجموعة من السياسات و الجهود التي بذلتها بعض الحكومات على غرار الولايات المتحدة الأمريكية و على المستعمرات البريطانية المستقلة و التي هدفت إلى الإرتقاء و رفع مستويات الحياة و الخروج من حالة الركود الذي كانت تتخبط فيه، كما عرف مفهوم التنمية المحلية مصطلحات متعددة مثل تنمية المجتمع، التنمية الريفية، التنمية الريفية المتكاملة و في الأخير التنمية المحلية.

غير أن الإستخدام الأول لمفهوم تنمية المجتمع المحلي يعود لسنة 1944، عندما رأّت سكرتارية اللجنة الإستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحلي و إعتبرها نقطة البداية في سياسات الدولة و ذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات و تزويدهم بمجموعة من المهارات الكفيلة بتوجيه مسار التطور الإجتماعي و الإقتصادي للمجتمعات المحلية كما أوصى مؤتمر كامبريدج عام 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين أحواله و ظروفه المعيشية من خلال إشراك أبناء هذا المجتمع .

فالإنتشار الكبير لبرامج التنمية المحلية لم تنهياً الظروف الملائمة له حقيقة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن بدأت تتضح للجميع خاصة للدول المتحررة حديثاً أهمية و فعالية التنمية المحلية كسياسة و برنامج قوي للتقدم الاجتماعي و خلق الإستقرار السياسي، كما نالت إهتماماً خاصاً من هيئة الأمم المتحدة التي بدأت في تلك الفترة دراسة أساليب التنمية المحلية حيث أنه في سنة 1955 أصدر المجلس الإقتصادي و الإجتماعي لهيئة الأمم المتحدة أول إعلان شامل عن موضوع التقدم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمع المحلي و الذي كان يهتم بالخصوص على تنمية المناطق الريفية لتتوسع لتشمل المجتمعات الحضرية سواء في الدول النامية أو المتقدمة<sup>1</sup>

و من خلال تقرير الأمم المتحدة سنة 1957 عن الوضع الاجتماعي الإقتصادي في العالم متطرقاً إلى مشاكل التحضر، لتهم بتنمية المجتمعات المحلية الحضرية بعدما كانت تقتصر على المجتمعات المحلية الريفية، كما

<sup>1</sup> سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي و التنمية المحلية، مصر: كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، 2010، ص 159.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

كانت تهتم على الخصوص بزيادة الإنتاج فقط لتتوسع أهداف التنمية لتشمل عملية نسق الخدمات في مختلف جوانب حياة الفرد من صحة، تعليم و رعاية إجتماعية و معالجة مختلف المشاكل التي تعترضه بالإضافة إلى التوزيع العادل لعائدات التنمية على مختلف طبقات المجتمع.

و في تقرير الأمم المتحدة سنة 1961 عن الوضع الإجتماعي في العالم، تم الإشارة بشكل خاص إلى مشكلة التوازن بين التنمية الإجتماعية و الإقتصادية وذلك بعدم تركيز المجتمعات على الجانب الإقتصادي فقط بل يجب الإهتمام بالجانب الإجتماعي و الإقتصادي على حد سواء.

و في سنة 1963 ناقش خبراء الأمم المتحدة علاقة تنمية المجتمع المحلي بالتخطيط و الإستراتيجيات المختلفة لبرامج التنمية المحلية.

إن إهتمام الأمم المتحدة بالتنمية المحلية جعل هذه الأخيرة تعرف إنتشارا واسعا في مختلف أرجاء العالم كما حظيت بإهتمام كبير و متابعة مستمرة للخبراء و الباحثين المتخصصين في مجالات التنمية من خلال العمل على إكتشاف مختلف العراقيل و الصعوبات التي تواجهها و محاولة إيجاد الحلول و السبل التي تضمن تجسيد هذه التنمية و إستدامتها و الوصول إلى تحقيق التكامل بينها و بين القومية.<sup>1</sup>

يتضح من العرض السابق أن نشأة التنمية المحلية لم تكن وليدة لحظة محددة، بل جاءت نتيجة تطور تاريخي وتفاعل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفها العالم منذ بدايات القرن العشرين، فقد ارتبط الاهتمام بالمجتمع المحلي في البداية بالمساعي الإصلاحية في المستعمرات والبلدان المتقدمة على حد سواء، بهدف رفع مستويات المعيشة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وقد شكل تبني الأمم المتحدة لمفهوم التنمية المحلية بعد الحرب العالمية الثانية نقطة تحول أساسية، إذ تم الانتقال من الرؤية الضيقة التي ركزت على التنمية الريفية والإنتاج فقط، إلى مفهوم أشمل يقوم على تحسين نوعية الحياة، وتكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

### المطلب الثاني: خصائص و أهداف و أبعاد التنمية المحلية

تعد التنمية المحلية عملية شاملة ومستمرة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة وزيادة رفاهية الأفراد في المجتمعات المحلية تعتمد التنمية المحلية على تعبئة الموارد المحلية وتطوير القدرات البشرية والمؤسسية، وتستلزم مشاركة فعالة من جميع فئات المجتمع، وتعتبر التنمية المحلية مكونا أساسيا في التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، والعدالة الاجتماعية.

<sup>1</sup> وسيلة سبتي، تمويل التنمية المحلية، مصر: إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، 2009، ص 46.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

### أولاً: خصائص التنمية المحلية

تنطوي التنمية المحلية على مجموعة من الخصائص و تتمثل فيما يلي:

- **الشمولية:** تعتبر التنمية المحلية عملية شاملة، إذ أنها تشمل كافة مكونات المجتمع فالمشاركة الجماهيرية أي مشاركة أكبر عدد من سكان الهيئة المحلية تفكيراً و عملاً في وضع المشاريع الرامية إلى النهوض بهم<sup>1</sup> فإقناع أفراد المجتمع المحلي بالتغيير و تطوير الوعي و بضرورة العمل لتحسين ظروف معيشتهم يَأثر إيجاباً على المشروعات التنموية المختلفة و هذا ما يجعلهم مؤهلين أكثر للعمل في الإدارة المحلية و التنظيمات المختلفة<sup>2</sup>
- **التكامل:** فهي عملية متكاملة و غير قابلة للتجزئة أي أنها عملية مترابطة في جميع القطاعات و المستويات بطريقة متوازنة و تبعاً لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة دون التعليم<sup>3</sup>
- **التخطيط:** فالتنمية عملية مخططة و مدروسة لا تستند على العشوائية و الذاتية و هي ليست برامج فحسب دون مراعاة القدرة على التنفيذ و الإنجاز و الرقابة و التقديم<sup>4</sup>
- **عملية تساهمية:** حيث أن التنمية تقوم على فلسفة الجهود الذاتية سواء البشرية أو المادية و يكون ذلك من خلال إشراك السكان المحليين حسب أنشطتهم و ميولهم و مواقعهم المختلفة في إعداد خطط و برامج التنمية المختصة بمناطقهم المحلية و تنفيذها و تدريبهم على تحمل المسؤولية مع إتباع أساليب عملية في وضع السياسات و الخطط الرامية إلى تنمية المجتمع المحلي و حل مشاكله المختلفة<sup>5</sup>، ذلك أن شعور الأفراد بالانتماء إلى مجتمعهم المحلي يعود بالفائدة على نجاح المشروعات و التحقيق الأمثل للأهداف المرجوة من التنمية المحلية.

<sup>1</sup> مصطفى الجندي، الإدارة المحلية و إستراتيجيتها، القاهرة: دار نشأة المعارف، 2011، ص 132.

<sup>2</sup> محمد خشمون، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية"، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، (غير منشورة)، 2010-2011، ص 102.

<sup>3</sup> غربي أحمد، أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، ع 04، أكتوبر 2010، ص 06.

<sup>4</sup> أحمد شريفي، "دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، (غير منشورة)، 2009-2010، ص 16.

<sup>5</sup> منال طلعت محمود، التنمية و المجتمع، الإسكندرية: مكتب الجامعة الحديث، 2011، ص 17.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

- **الاستمرارية:** التنمية هي عملية مستمرة و ليست حالة و بالتالي فهي مستمرة و متصاعدة تعبر عن احتياجات المجتمع و تزايدها<sup>1</sup> فهي تستمر لفترات زمنية طويلة و هي ليست مشروعات مؤقتة و محددة لغرض معين فالمتغيرات الناجمة عن التطورات المختلفة تتطلب استمرار عملية التنمية لمواكبتها.
- **الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة:** و يقصد بها استغلال كل الموارد الطبيعية و الطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي، حيث تعمل هذه الخاصية على تقليل التكاليف و حسن سير المشاريع، و هذا للسهولة في الحصول على الموارد و بالتالي تحقيق الاستقلالية في التخطيط و الحرية في التنفيذ، و بذلك تحقيق تغيير حضاري مقصود وفعال.
- **الديمقراطية:** فالتنمية المحلية تتمسك بحق تقرير المصير لأنها تعتمد على الديمقراطية في فلسفتها كما تتمسك بأفكار السكان أنفسهم بالضبط و التحكم في شؤون مجتمعهم المحلي<sup>2</sup>، فمن حق المجتمع المحلي أن يختار الطريقة الأنسب لحل مشاكله بما يتناسب مع ظروفه و تقاليده السائدة و التي يراها متلائمة مع أهدافه.

### ثانيا: أهداف التنمية المحلية:

- ظهرت التنمية المحلية كحل أنجح للوصول إلى تنمية شاملة و ليس إشباعا للجانب المادي للإنسان فقط بل هي أشمل و أوسع و ذلك بالاستغلال الأمثل للموارد المادية و البشرية كما أن تحديد الأهداف يعني التخطيط الهادف و الواعي من أجل تحقيق تنمية محلية مستدامة و أهم هذه الأهداف هي:
- **التوزيع العادل للثروات:** حيث أن التنمية الحقيقية مرتبطة بمدى وصول نتائج النمو إلى جميع أفراد المجتمع و تحقيق عدالة أكبر في توزيع المداخل<sup>3</sup>.
  - **بناء الأساس المادي للتقدم:** إن بناء الأساس المادي مهم لأي تنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي فمعظم الدول المستقلة تعتمد على بناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الإنتاجي.
  - **زيادة الدخل المحلي:** إن زيادة الموارد المحلية جد مهم لأي تنمية و يعد عصب التنمية و محركها الأساسي تلك المداخل التي يتم على أساسها برجة مشاريع و إقامة خطط لذلك فإن الدخل المحلي مرتبط ارتباطا وثيقا

<sup>1</sup> حافظ منصورو حسين أحمد عبيد، التنمية الاقتصادية، مصر: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 1992، ص30.

<sup>2</sup> محمد عبد الفتاح، محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص40.

<sup>3</sup> محمد الحزير، مقومات و أساسيات التنمية المحلية، مجلة افاق علمية، ع01، 2008، ص224.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

بمدى توفر رؤوس الأموال و الكفاءات التي تساهم بدورها بتحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي.

- **الرفع من المستوى المعيشي:** و لا يتم ذلك إلا من خلال تنمية الموارد البشرية و المادية فالمعادلة تقتضي كلما كان مستوى المعيشة منخفض كلما كان نصيب الفرد من الدخل منخفض<sup>1</sup>
- **زيادة فرص العمل و تنوع مصادر الدخل:** الذي من شأنه تدعيم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات فعصب التنمية تلك المداخل التي توفر رؤوس الأموال لتجسيد المشاريع المختلفة "صناعة، زراعة، خدمات" و تشجيع إنتاج المقاولات الصغيرة و المتوسطة الانتاجية و تعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي و الحضري.<sup>2</sup>
- **تنمية القدرات المالية للهيئات المحلية** مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها و بالتالي النجاحة في التسيير.<sup>3</sup>
- **الإستقطاب المحلي للصناعات و النشاطات الاقتصادية** المختلفة مما يساهم في تطوير تلك المناطق مما يتيح لأبنائها توفير المزيد من فرص العمل و بناء هيكل إنتاجي واسع.<sup>4</sup>
- **التوزيع العادل للناتج المحلي** و وصوله إلى جميع أفراد المجتمع مما ينتج عنه العدالة الإجتماعية دون تفاوت و تمايز بين أفرادها.
- **تحقيق الذات و تأكيد الشعور** بالإنتماء للإنسانية من خلال العمل الذي يشعر الفرد بالإعتزاز.
- **توفير المتطلبات المادية للمجتمع المحلي** من الملبس و المسكن و العلاج و التعليم وغيرها.
- **العمل على خلق المشاركة المجتمعية** و تأسيس الروابط بين أكبر عدد من المشاريع و الجماعات المحلية و خلق روح جديدة في العلاقات الإنتاجية و مرافق الخدمات الأخرى.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> محمد بالخير، "التنمية المحلية و إنعكاساتها الإجتماعية دراسة ميدانية لولاية قنراست"، جامعة الجزائر 01، مذكرة ماجستير في علم إجتماع التنظيم و العمل، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، (غير منشورة)، 2004-2005، ص 41.

<sup>2</sup> احمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، ع 01، جوان 2009، ص 52-53.

<sup>3</sup> محمد عبد العزيز عجمية وآخرون. مقدمة في التنمية و التخطيط، لبنان: دار النهضة العربية، 1983، ص 53.

<sup>4</sup> عودة المعاني، إبن، الإدارة المحلية، الاردن: دار وائل للنشر. 2010، ص 150.

<sup>5</sup> محمد براهيم، مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، ع 06، جوان 2017، ص 59.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

- دعم المشاركة المحلية و ذلك بصياغة المشروعات بشكل يتفق مع منظومة القيم الثقافية في المجتمعات المحلية من أجل ضمان نجاح تلك المشروعات<sup>1</sup>.

### ثالثا: أبعاد التنمية المحلية

التنمية المحلية هي عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى تحسين نوعية الحياة والرفاهية في المجتمعات المحلية من خلال تفعيل مواردها البشرية والطبيعية والمؤسسية، تشكل التنمية المحلية جزءا حيويا من التنمية المستدامة الشاملة، حيث تركز على تعزيز القدرات الذاتية للمجتمعات المحلية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، السياسية، الإدارية و البشرية.

**أولا: البعد الإقتصادي** و يقصد بهذا البعد العملية التي تعمل من خلالها المجالس المحلية على خلق الظروف الحسنة لتحقيق نمو إقتصادي و مستوى حياة جيد للجميع و هي تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الإقتصادية للمجتمعات المحلية سواء في الجانب الصناعي التجاري الفلاحي كون الجانب الإقتصادي ينعكس على باقي جوانب الحياة محاولة في ذلك أن تحقق نوع من الإكتفاء الذاتي<sup>2</sup> و ذلك لا يمكن إلا من خلال البحث عن القطاعات التي يمكن أن تتميز بها المنطقة لهذا نجد أن المنطقة التي تحدد ميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الإقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة ، و لهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الإقتصادي عن طريق إمتصاص البطالة من جهة و توفير المنتجات الإقتصادية التي تتميز بها المنطقة سواء للإستهلاك المحلي أو لتوزيع الأقاليم الأخرى.<sup>3</sup>

**ثانيا: البعد الإجتماعي** هو ذلك البعد الذي يقوم بتبني سياسات إجتماعية تساعد في تحسين المستويات الإجتماعية خاصة في المجتمعات المحلية و توليد فرص العمل و القيام بأنشطة التنمية المجتمعية<sup>4</sup> كما يركز هذا المجال للتنمية على أن الإنسان هو جوهر التنمية و هدفها الأساسي و النهائي من خلال الإهتمام بالعدالة الإجتماعية و مكافحة الفقر و توفير الخدمات الإجتماعية لجميع أفراد المجتمع و ضمان الديمقراطية من خلال

<sup>1</sup> سمير عبد الوهاب، المشاركة الشعبية في إطار المشاركة الشعبية في إطار شؤون الدولة و المجتمع ،القاهرة: مركز دراسات و إستشارات الإدارة العامة، 2001، ص 279.

<sup>2</sup> Mahmoudi Hocine, *de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, série politique économique et développement*, N° 33, septembre 2011, P06.

<sup>3</sup> أحمد غريبي، مرجع سابق، ص 76.

<sup>4</sup> عبد القادر حسين، "الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية"، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، (غير منشورة)، 2011-2012، ص 65.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

مشاركة الشعوب في إتخاذ القرار بكل شفافية.<sup>1</sup>

**ثالثا: البعد الإداري** ان تحقيق التنمية الشاملة في أي دولة لا يمكن أن يكون إلا في ضوء إدارة رشيدة و فعالة يعد جهازها الاداري من أهم مقومات النجاح لخطط التنمية فيها<sup>2</sup>، فهي عملية تغيير مخطط تستخدم فيه طرق علمية تمكن الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية و السلوكية و إتباع الهياكل الإدارية الملائمة و تكيفها في ضوء المتغيرات البيئية و تدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية و فتح مجالات للتدريب بما ينمي القوة العاملة و تحديث القوانين و التشريعات المعمول بها و تطوير و تنمية معلومات و مهارات و إتجاهات و سلوك أفراد المنظمة و تحسين بيئة العمل الإداري.<sup>3</sup>

**رابعا: البعد السياسي** حيث يركز هذا البعد من التنمية في تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح و تنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات و المشاكل بأسلوب عملي و واقعي فالتنمية السياسية تؤدي إلى تعزيز روح الإبتكار و الانتماء و الإنجاز مما يساعد على تحقيق الإستقرار داخل الدولة<sup>4</sup> كما تهدف إلى تحقيق استقرار النظام السياسي ،وهذا بالأخذ بالمشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية، ومن خلال المشاركة السياسية حيث يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية ،على إعتبار أنها عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم ينبثق من الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع ويشكل أساسا مناسباً لعملية التعبئة الاجتماعية ،ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية التي تتميز عن بعضها بنائها وتبادل التأثير فيما بينها جديلا ، وتتكامل مع بعضها البعض وظيفيا ، وتمثل الغالبية العظمى من الجماهير وتعكس مصالحها وتهيئة المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل إيجابي وفعال يساعد على تعميق وترسيخ حقائق وإمكانيات التكامل الاجتماعي والسياسي وبتيح الفرصة لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بادر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، عمان: الأصلية للنشر، 2003، ص 189.

<sup>2</sup> Caiden Gerald E, " La vitalité de la réforme administrative", **Revue internationale des sciences administratives**, 1988., Vol. 54, No. 3, p. 129.

<sup>3</sup> عبد القادر حسين، مرجع سابق، ص 68.

<sup>4</sup> فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسون و فاعلون، عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع، 2015، ص 34.

<sup>5</sup> -السيد الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي، الإسكندرية : دار المعارف، 1986، ص 150.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

خامسا: البعد البشري يعتبر الإنسان المحور الرئيسي في عملية التنمية، حيث تعتمد عليه الخطط و البرامج التنموية لأي مجتمع ، كما أنه الهدف من التنمية، يعني أن التنمية تتحقق من خلال إنسان و من أجله أيضا و ذلك لن يكون إلا بالإهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم، التدريب، التأهيل الذي يضمن تغييرا و تحولا في بعض متغيرات الحياة<sup>1</sup>، و حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 الذي حدد عناصر التنمية البشرية و حددها في الرفاه، التمكين و القدرة على التغيير من خلال تمكين الأفراد من التصرف و تحقيق نتائج، العدالة من خلال تحقيق الإنصاف و إحترام حقوق الإنسان<sup>2</sup>.

إن التكامل بين هذه الأبعاد هو ما يجعل التنمية المحلية فعالة وقادرة على مواجهة التحديات، إذ لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي حقيقي دون تنمية اجتماعية عادلة أو بيئة سليمة، كما لا يمكن تحقيق أي منها بمعزل عن المشاركة المجتمعية الفاعلة والحكم المحلي الرشيد.

### المطلب الثالث: الإتجاهات النظرية المفسرة لمفهوم التنمية المحلية:

في ضوء التحولات الإقتصادية التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية طرحت عدة بدائل للنماذج الإقتصادية الكلاسيكية للتطور و الإزدهار الشامل في مختلف نواحي الحياة و من بينها مفهوم التنمية المحلية بما يحقق تكامل نواحي النهوض و التطور هناك ظهرت "تناقضات في الواقع بين تنمية الدولة من جهة و تنمية المناطق من جهة أخرى أدى إلى بروز توجهات و أفكار جديدة و على ضوء ذلك برزت عدة نظريات مفسرة لمفهوم التنمية المحلية تتمثل في :

أولا: أقطاب النمو les poles de croissance قام بصيغة هذه النظرية فرانسوا بيرو François perroux و بودفيل Boudeville, و هيرمان HERMANSEN و غيرهم حيث تقوم هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد للأقطاب و الذي يعرفه بيرو بأنه فضاء غير متجانس، حيث تتكامل أجزائه فيما بينهما و تقوم بينه و بين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة<sup>3</sup> كما يراها فيليب أيدلو من وجهة نظره أنها نظرية للنمو القطاعي غير المتوازن و في ان واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة حيث يرى بأنها بالنسبة له تمثل نظرية تنمية المناطق و النظرية التي تأخذ بعين الإعتبار عدم التساوي بين الفضاءات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> كمال بودانة، "أثر الرقابة على التنمية المحلية دراسة ميدانية لبلدية حاسي مجح الجلفة"، اطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية(غير منشورة)، 2018-2019، ص 84.

<sup>2</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(undp)، تقرير التنمية البشرية، القاهرة: وكالة الأهرام للإعلان، 2010، ص 22.

<sup>3</sup> Joseph Lajugie, Pierre Delfaud & Claude Lacour , Espace régional et aménagement du territoire, Paris: Éditions Dalloz ,1979, p 29.

<sup>4</sup> Philippe Aydalot , Économie régionale et urbaine, Paris: Éditions Economica, 1985, p.127.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

كما رأى هيرمسان أن تطبيق هذه النظرية لها عدة مستويات و درجات، حيث يمكن إنشاء إما في مناطق خالية من الصناعات، و هي وسيلة تنموية محضة أو في إقليم يعاني مشاكل إقتصادية و إجتماعية عديدة يكون الهدف منه حل تلك المشاكل و هي تعرف بسياسة التخفيف أو كذلك يمكن تطبيق السياستين معا، كما يمكن تطبيق قطب النمو حسب درجات الحاجة التي تفرضها مشاكله، بحيث يمكن تطبيق سياسة التوطن الصناعي الشديد في المناطق الخالية من التنمية و هناك يعمل قطب النمو على إقامة صناعات محركة كنوانة محركة للتنمية الإقتصادية<sup>1</sup>

و يمكن القول أن هذه النظرية كانت ملهمة للحكومات لخلق نوع من التقرب بين الريف و المدينة و القضاء على الفوارق بينهما، حيث تقوم على فكرة تقسيم البلد إلى أقطاب غير متجانسة تتميز كل منطقة جغرافية ببعض المزايا كالموقع الجغرافي أو لإحتوائها على ثروات طبيعية من معادن أو نفط أو غيرها ثم البحث عن الأساليب التي ستمكن الحكومات من تحريك عجلة النمو الإقتصادي، الذي يستمد تأثيره من البيئة الإجتماعية و هذا ما سيؤدي بالضرورة إلى تنمية البلد ككل ، و قد يمتد إلى المجال العالمي و لكنه مشروط لنجاح إنطلاق التنمية الإقتصادية وفق هذه الآلية توفر مسبق لوسط إجتماعي و إقتصادي يمتلك حد أدنى من التطور يوفر المرونة اللازمة لعمل آليات الجذب في أقطاب النمو<sup>2</sup> و لقد طبقت هذه النظرية في العديد من الدول لمعالجة سوء التوازن بين أقاليمها المختلفة و كذا تنمية الأقاليم الفقيرة منها مما يخلق نوع من التقارب بينها و بين الأقاليم الغنية و على سبيل الذكر فقد إستعملتها بريطانيا و إيطاليا في جنوبها و مناطق متعددة في فرنسا عرفت بمراكز التوازن أما البلدان النامية فمثلا طبقتها كل من البرازيل و الأرجنتين و الهند و الإتحاد السوفياتي سابقا، و إعتدتها الجزائر في الفترة مابين 1977 و 1990 و ذلك بإقامة الصناعات الثقيلة المرتكزة على إستغلال الثروات المنجمية، و إنشاء الصناعات المصنعة التي من المفروض أن تؤدي إلى التكامل بين القطاعات<sup>3</sup>

**ثانيا: نظرية القاعدة الإقتصادية la base économique** تقوم هذه النظرية على فكرة الصادرات و إعتبرها أساسا لتنمية المناطق فعلى حسب هذه النظرية فإن مستوى التشغيل و الإنتاج لأي منطقة يعتمد بالأساس على مدى قدرتها على تصدير إنتاجها و الذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي عليه و في هذا المجال يقول

<sup>1</sup> سيد أحمد كبداني، "أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر الدول العربية دراسة تحليلية و قياسية"، أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و التسيير ، (غير منشورة)، 2012-2013، ص 65.

<sup>2</sup> مصطفى عبد اللطيف، (بن ساتية عبد الرحمان، مداخلة بعنوان: إنطلاق التنمية بين النظريات الوضعية و منهج الإقتصاد الإسلامي)، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الإقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل، يومي 24/23 فيفري 2011، غرداية، ص 08.

<sup>3</sup> سيد أحمد كبداني، مرجع سابق، ص 68.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

الإقتصادي الفرنسي **claud lacour** النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل و الذي يخلق مداخيل هذه المداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة، هذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج، هذه المداخيل تسمح بتوفير و إشباع مختلف الحاجيات المحلية و كذا توسع النمو<sup>1</sup>.

هذه النظرية تقسم الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى نشاطات قاعدية و نشاطات داخلية:

1- **النشاطات القاعدية:** هي النشاطات المتمثلة في القطاعات المصدرة، و تعتبر مصدر مهم للدخل القومي و تساهم في خلق مناصب شغل و جلب مداخيل من الخارج بالإضافة إلى تطوير مختلف

المجالات المرتبطة بها كقطاع السياحة حيث يعد واحدا من أسرع القطاعات نموا و تطورا مما يساهم في تطوير إقتصاديات الدول فقوة عملية الجذب المحلي تتوقف على مدى كفاءة البنى الأساسية لإستقطاب أكبر عدد من السياح ما يساهم و يدعم النشاطات الاقتصادية المصدرة.

2- **النشاطات الداخلية:** و هي النشاطات الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمقاطعة "المنطقة" و

بالتالي فالتكامل بين هذه الأنشطة يؤدي إلى تطوير هذه المنطقة كقطاع الفلاحة مثلا الذي يعمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي للأفراد، و كذا الأعمال التجارية المكثفة داخل المنطقة مما يوفر حاجات المنطقة.

منه يمكن القول أن تحقيق التكامل بين الأنشطة القاعدية و الأنشطة الداخلية يحقق الإزدهار و التطور للمنطقة على المستوى المحلي، و هذا ما سينعكس على تطور البلد ككل و يمكن تلخيص ذلك في أن الإهتمام بتنمية الجزء يؤدي و يضمن تنمية الكل.

ثالثا: **نظرية التنمية من تحت** **théorie du développement par le bas**: ظهرت هذه النظرية في بداية

السبعينيات و إمتازت تلك الفترة بعدة تحولات أثرت على الإقتصاد العالمي مثل إرتفاع أسعار البترول، إرتفاع تكاليف النقل، إرتفاع تكلفة المنتوجات و إنخفاض الموارد المالية، حيث عرفت عدة دول صعوبات اقتصادية نتيجة لهذه التحولات هذه الأخيرة أدت إلى طرح أفكار جديدة و بدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من القاعدة نحو أعلى الهرم أي من الأسفل نحو الأعلى خصوصا بعد التحولات التي مسّت المجتمعات و عقليات أفرادها و توسع إحتياجاتهم لتتهم أكثر بالجانب الإجتماعي و البيئي و تلاشي اللامركزية في العديد من الدول مما جعل المجتمعات المحلية مطالبة بالإسهام أكثر في القرارات التي تمس أفرادها " حيث يقول **لويس قويقو louis guigou** عن هذه النظرية بأنها تعبير عن تضامن محلي، هذا التضامن يخلق علاقات إجتماعية جديدة و يظهر

<sup>1</sup> Joseph Lajugie, Pierre Delfaud & Claude Lacour, op.cit , p 199.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

إرادة سكان منطقة معينة لثمين الثروات المحلية و الذي يخلق بدوره تنمية إقتصاد<sup>1</sup> من خلال هذه النظرية نستنتج أنها تنظر للتنمية المحلية على أساس جانبيين و هي

- **الجانب الثقافي :** الذي يظهر من خلال الإرتباط و التضامن بين أفراد المنطقة الواحدة لأجل مجابهة التحديات و تجاوز العقبات التي تعترضهم و التي تواجه التنمية المحلية.
- **الجانب الإقتصادي:** و المتمثل في إستغلال الثروات المحلية من قبل أبناء تلك المنطقة و بأفضل طريقة ممكنة.

منه يمكن القول أن هذه النظرية ركزت على الإقتصاد المحلي للمناطق سواء عن طريق تكاتف جهود أفرادها و تضامنهم أو من خلال الإقتصاد الذي تقوم عليه هذه المنطقة، حيث يقوم على تنظيم الإقتصاد المحلي كصورة مصغرة و على مستوى محدود عن الصورة التي ينظم بها الإقتصاد الوطني.

**رابعا: نظرية المقاطعة الصناعية district industriel** كان بداية ظهور هذه النظرية إلى المفكر الإقتصادي ألفرد مارشال حيث قدم عدة أبحاث و أعمال عام 1890 تتمركز حول فكرة تركيز مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة و يطلق عليها إسم "مقاطعة صناعية" إن مثل هذه المقاطعة عدة مزايا تعود بالنفع عليها، هذه الأفكار طورها العالم الإيطالي بيطاتيني عام 1979 خصوصا في منطقة الوسط الشمالي لإيطاليا، إذن هذه النظرية تقوم على فكرة أن تركيز مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالنفع حيث سيؤدي إلى:

- تخفيض تكلفة النقل
  - الإستفادة من يد عاملة مؤهلة و قريبة
  - تسهيل تحويل المعارف و المعلومات بين المؤسسات
- حيث تتميز هذه المقاطعات الصناعية في تركيز مجموعة كبيرة من مؤسسات PME متخصصة في نشاط معين (الألبسة، الأحذية، الآلات، الخياطة، الطراز،.....)
- قيام تضامن و تعاون بين هذه المؤسسات

<sup>1</sup> Jean-Louis Guigou , **Le développement local, espoirs et freins. In Développement local et décentralisation, sous la direction de Bernard Guesnier, Paris : Economica, 1986 , p47.**

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

- قدرة إنتاج مرنة و مسايرة للطلب المتزايد.

- مساعدة السلطات الإدارية لهذا التجمع لما يقدمه من فوائد للمنطقة.

إن قيام مثل هذه التجمعات الصناعية سيسمح بتبادل المعلومات نظرا للتقارب في مكان واحد فالعمال و الإطارات و الرؤساء و الحراس سستيح لهم الفرصة للتكلم و التقارب و بالتالي إمكانية القيام بمبادرات و خلق روابط محلية بينهم تشعرهم بالإتماء إلى حيز معين<sup>1</sup>.

خامسا: نظرية الوسط المتجدد **Le milieu innovateur**: قدم هذه النظرية مجموعة من الباحثين الأوربيين من بينهم فيليب أيدلو حيث قامو بمجموعة من البحوث حول الوسط المجدد حيث تعتبر الإقليم هو الوسط المجدد و المنشئ لكل الأنشطة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل و متجدد على إقليم معين، أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط تتوفر فيه عناصر و عوامل قادرة على إستيعاب مختلف المعارف و التأقلم مع مختلف المتغيرات و هذا من خلال التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط، و في هذا الإطار يقول دينيس مايلات<sup>2</sup> "إن الوسط يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج و ثقافة تقنية و عناصر تساعد المؤسسة على المعرفة و التنظيم و إستعمال التكنولوجيات و دخول السوق و بذلك فالوسط يقدم كوسيلة للإستيعاب و الفهم و الحركة المتواصلة"<sup>2</sup>

إن مجمل هذه الاتجاهات تبرز أن التنمية المحلية ليست مفهوما جامدا أو ذا بعد واحد، بل هي عملية مركبة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وبالتالي، فإن نجاح التنمية المحلية يتوقف على تبني مقاربة شمولية تراعي خصوصية كل مجتمع محلي وتستفيد من عناصر قوته الذاتية.

<sup>1</sup> Andre jiyal, **le developpement local**, Paris :EDITION DE L'QRC, ,2002 , P P 48.49.

<sup>2</sup> Denis Maillat, **Comportements spatiaux et milieux innovateurs In Encyclopédie d'économie spatiale**, Paris : Edition Economica, 1995, p. 256.

### المبحث الثاني

#### الموارد المالية المحلية

تعد الموارد المالية المحلية من العناصر الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على قدرة السلطات المحلية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المناطق، حيث تعتبر العمود الفقري الذي يمكن السلطات المحلية من تنفيذ المشاريع التنموية، وتحقيق الأهداف العامة المتعلقة بتحسين جودة الحياة للمواطنين، من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، النقل، والبنية التحتية.

تتنوع المصادر المالية المحلية بين الإيرادات الذاتية التي تحصل عليها السلطات المحلية من خلال الضرائب والرسوم المحلية، وبين الدعم المالي من الدولة أو الهيئات الأخرى، وتختلف هذه الموارد من بلد إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى بحسب حجم السلطات المحلية، وتقديرات النظام المالي المتبع، وأيضا تطور السياسات المالية والاقتصادية في كل دولة.

#### المطلب الأول: مفهوم الموارد المالية المحلية

لم يتم الإتفاق على مفهوم واحد حيث أعطيت له عدة تعاريف خاصة بعد تطور الدور الذي تقوم به الدولة و تطور متطلبات الأفراد في عصر التفتح للعولمة.

1- الموارد: هي كل شيء نافع سلعة أو خدمة يحقق رغبة أو يقضي حاجة إنسانية<sup>1</sup>، و هي كل ما يمتلكه المجتمع من مواد خام ، مواد أولية، عناصر الإنتاج مثل العمل والأرض ، رأس المال، التنظيم والإدارة و إن توفرت هذه العناصر بالكيفية المطلوبة تحقق كل الحاجات<sup>2</sup>.

نستنتج من هذا التعريف ان مصطلح الموارد يرتبط بكل شيء صالح يمكن إستغلاله في العملية الإقتصادية بهدف الحصول على منفعة ما.

#### 2- تعريف المالية :

يعود الأصل في المعنى الواسع إلى كلمة المال التي تطلق على كل ما ينتفع به، وليس للدلالة على النقود من معدنية و ورقية ، كما انه يعد مالا كل ما يقيم بثمن أي كان نوعه وأيا كانت قيمة المال إذن فهو المملك وهذا هو المفهوم الإسلامي للمال ، وتقابل كلمة المال بالفرنسية les biens التي تترجم إلى الخيرات أو الطيبات .

<sup>1</sup>-عادل احمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي . مصر : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، ص 56.

<sup>2</sup>-علي خالفي، المدخل إلى علم الاقتصاد . الجزائر: دار أسامة للطبع والنشر والتوزيع ، 2009، ص 17.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

كما تعرف المالية "بأنها علاقات نقدية بين الناس والمؤسسات تتخذ شكل دخول إيرادات ونفقات ، فعلم المالية يدور حول تكوين واستخدام الموارد المالية في الاقتصاد الوطني والدولي حول حركة الموارد والحاجات العامة وتحقيق التوازن الموازنة بينهما .

و هي علم إدارة الأموال بين حركة الموارد و النفقات <sup>1</sup>

3- المحلية:هي فضاء فيه رابطة إجتماعية مكثفة و علاقات بين الأشخاص و تاريخ ممارسات ثقافية تسمح بإظهار إرادة للتعايش و بالتالي إعداد إستراتيجيات جماعية للتنمية.<sup>2</sup>

### تعريف الموارد المالية المحلية:

هي كل الموارد المتاحة و التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الإدارة المحلية، بصورة تحقق أكبر معدل للتنمية عبر الزمن و تعظم إستقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق تنمية محلية منشودة<sup>3</sup>

كما تم تعريف المالية المحلية على أنها مجموع النفقات المالية و المادية التي تنفق لإنجاز خطط التنمية، فلا يمكن للبرامج التنموية أن تدخل حيز التنفيذ ما لم تتوفر الموارد المالية اللازمة.<sup>4</sup>

و في تعريف آخر "هي مجموع الظواهر و القواعد المتعلقة بالإيرادات و النفقات التي تخص الهيئات العامة".<sup>5</sup>

الموارد المالية المحلية: هي موارد السلطة المحلية، حيث تستمد السلطة المحلية ما يلزمها من موارد متعددة، منها الضرائب المحلية سواء انصبت على أموال الأشخاص أو النشاطات الإقتصادية و منها الرسوم التي تحصل عليها هذه السلطة مقابل الإنتفاع بالخدمات التي تقدمها كرسوم إستهلاك الكهرباء أو المياه و منها الإيرادات التي تحصل عليها من أملاكها و مشاريعها و كذلك التبرعات التي تأتيها من المواطنين الذين يدفعهم إليها شعورهم بعودة هذه التبرعات عليهم في مجتمعهم الصغير نظرا لتمتع السلطة المحلية بذمة مالية مستقلة.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> فوزي عبد المنعم ، المالية العامة،القاهرة: دار النهضة العربية، ط3، 2018، ص 25.

<sup>2</sup> Mohamed yacine,la societe perspetive de l'avenir, beyrouth,centre d'etude de l'union arabe,1992,P 783.

<sup>3</sup> خالد سمارة الزغي،التمويل المحلي للوحدات الإدارية،عمان:المنظمة العربية للعلوم الإدارية،1995،ص 36.

<sup>4</sup> مجّد بالخير،مرجع سابق، ص 239.

<sup>5</sup> عبد الرزاق إبراهيم الشخلي،الإدارة المحلية دراسة مقارنة،عمان:دار المسيرة للنشر و التوزيع،2001،ص 119.

<sup>6</sup> سعد طيبي،"الموارد المالية و دورها في عملية التنمية"، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق ،(غير منشورة)،2009-2010،ص 26.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

إذن المالية المحلية تتضمن عناصر أساسية و هي تحديد طبيعة و قيمة الموارد المالية و توزيع النفقات بحسب إحتياجات الجماعات المحلية.<sup>1</sup>

من التعريفات السابقة يمكن أن نعرف **الموارد المالية المحلية** على أنها: مجموع الإيرادات المالية التي تحصل عليها السلطات المحلية من مصادر متنوعة، وذلك بهدف تمويل الأنشطة والمشروعات التنموية والخدمات العامة التي تقدمها للمواطنين داخل حدودها الجغرافية، تشمل هذه الموارد الضرائب المحلية، الرسوم، الغرامات، الإتاوات، وكذلك التحويلات المالية من الحكومة المركزية أو الجهات الأخرى، كما تشمل الموارد المالية المحلية أي مصادر تمويل أخرى تساهم في دعم الاستقلال المالي للسلطات المحلية وتمكينها من تلبية إحتياجات السكان وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

### المطلب الثاني: شروط و خصائص المالية المحلية

تعتبر المالية المحلية جزءا أساسيا من النظام المالي العام، حيث تتيح للسلطات المحلية القدرة على تمويل وتنفيذ المشروعات والخدمات التي تلبى إحتياجات السكان المحليين ولنجاح هذه المالية، هناك شروط معينة يجب توفرها، مثل وجود مصادر إيرادات مستقرة، وتوزيع عادل للموارد، ووجود آليات تحصيل فعالة، كما أن المالية المحلية تتميز بعدد من الخصائص أبرزها تنوع مصادر الإيرادات (مثل الضرائب المحلية والرسوم) مرونتها في التكيف مع الإحتياجات المحلية، وأيضا ارتباطها الوثيق بالسياسات المحلية التي تحدد أولويات التنمية هذه الخصائص تجعل من المالية المحلية أداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية على المستوى المحلي.

### أولا: شروط المالية المحلية

لتتصف الموارد المالية على أنها موارد محلية يجب عليها ان تتوفر فيها مجموعة من الشروط و هي:

- **محلية المورد:** تعني أن المورد المالي يجب أن يكون مخصصا بالكامل للنطاق المحلي، أي أن يكون وعاءه وأصله يقع ضمن الوحدة الجغرافية للسلطة المحلية، ويجب أن يكون متميزا عن الموارد التي تجمع على مستوى الحكومة المركزية بمعنى آخر، ينبغي أن تكون هذه الموارد مرتبطة مباشرة بالمنطقة المحلية التي تجمع فيها، مثل الضرائب المحلية أو الرسوم التي تفرضها الجماعة المحلية، دون أن تتداخل مع الضرائب الوطنية أو المركزية، تعتبر محلية المورد من أهم شروط المالية المحلية لأنها تضمن أن الإيرادات التي تجمع من قبل السلطات المحلية تعود

<sup>1</sup> Alain Guengant Alain, **La constitution peut-elle garantir l'autonomie financière des collectivités territoriales**, *Revue d'économie urbaine*, N°04, décembre 2004, p 655.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

مباشرة إلى تحسين وتطوير الخدمات في نفس المنطقة هذا النوع من الموارد يساعد في تعزيز الاستقلال المالي للسلطات المحلية، حيث يمكنها من تمويل مشاريعها وتنفيذ سياساتها التنموية دون الاعتماد الكلي على الدعم المالي من الحكومة المركزية.

مثال على ذلك: الضرائب العقارية أو الرسوم المحلية التي تفرض على المواطنين أو الشركات داخل نطاقها، حيث يتم تحصيلها واستخدامها في تحسين البنية التحتية المحلية أو تمويل الخدمات العامة كالنظافة، والتعليم، والصحة على المستوى المحلي.<sup>1</sup>

● **سهولة إدارة وتسيير المورد:** يشير هذا المعيار إلى ضرورة تبسيط وتيسير عملية تحديد وتحصيل الموارد المحلية يهدف هذا إلى تقليل التكاليف المرتبطة بجمع الضرائب أو الرسوم المحلية، وفي نفس الوقت ضمان أن تكون حصيلة المورد مرتفعة بشكل معقول، عندما يتم تبسيط هذه العمليات، يتم تحقيق كفاءة أعلى في إدارة الموارد المالية المحلية مما يسمح للسلطات المحلية باستخدامها بشكل أفضل لتلبية احتياجات المنطقة.<sup>2</sup>

### ثانيا: خصائص المالية المحلية:

تعد المالية المحلية أحد الركائز الأساسية التي تمكن السلطات المحلية من تحقيق التنمية المحلية وتوفير الخدمات العامة للمواطنين تمتاز المالية المحلية بعدد من الخصائص التي تميزها عن المالية العامة على المستوى الوطني، مما يجعلها أداة فعالة في تلبية احتياجات المناطق المحلية و التي يمكن تحديدها في:

● **عدم مرونة الموارد المالية المحلية ومحدوديتها:** تتميز الموارد المالية المحلية بقلة المرونة، حيث يصعب على السلطات المحلية زيادة معدلات الضرائب أو الرسوم وفقا لاحتياجاتها الاقتصادية أو التنموية، يعود ذلك إلى أن تعديل هذه المعدلات غالبا ما يكون من اختصاص السلطات المركزية، مما يحد من قدرة الهيئات المحلية على التحكم في إيراداتها أو التوسع في جمع الموارد المالية، هذا الجمود يعيق قدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية المحلية أو دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل مستقل.

<sup>1</sup> خنفرى لخضر، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و افاق"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير (غير منشورة)، 2010-2011، ص 32.

<sup>2</sup> بسمة عولمي، "دور الجباية المحلية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة بلديات تبسة"، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي تبسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير (غير منشورة)، 2003-2004، ص 59.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

- **عدم قدرة الموارد المحلية على تجاوز حدود الوحدة الإقليمية:** من خصائص الموارد المالية المحلية أنها تقتصر على نطاق الوحدة الإقليمية التي يتم تحصيلها منها، إذا تم فرض ضرائب أو رسوم في منطقة معينة، فإن تلك الإيرادات تخصص لتلبية احتياجات تلك المنطقة فقط إذا كانت الموارد المالية المحلية تتداخل مع الموارد التي تحصلها الحكومة المركزية، فإنها تفقد طابعها المحلي، مما يضعف استقلالية السلطات المحلية ويؤثر على قدرتها على تخصيص الموارد لتطوير مناطقها.
- **أولوية الإيرادات على النفقات لدى الهيئات المحلية:** في النظام المالي المحلي تميل السلطات المحلية إلى إعطاء الأولوية للإيرادات على النفقات، في كثير من الأحيان تواجه الهيئات المحلية صعوبة في تدبير مواردها المالية وتنظيم نفقاتها بحرية، حيث أنها ملزمة بتوزيع هذه الموارد وفقا للأهداف المحددة في ميزانيتها والتي تكون غالبا محدودة بإطار قانوني وإداري لذلك، تجد هذه الهيئات صعوبة في تجاوز حدود نفقاتها أو الخروج عن الخطط المعتمدة، مما يحد من قدرتها على اتخاذ قرارات مالية مرنة.
- **خضوع الموارد المالية المحلية لرقابة السلطة الوصية:** تظل الهيئات المحلية خاضعة لرقابة السلطة المركزية في إدارة مواردها المالية، تشرف السلطات المركزية على مشروعية وملاءمة المشاريع المالية التي تنفذها الهيئات المحلية، بهدف ضمان التنسيق بين السياسات المالية المركزية والمحلية، هذه الرقابة تهدف إلى تجنب الإسراف في استخدام الأموال العامة المحلية وترشيد الإنفاق لضمان تحقيق المصلحة العامة في هذا السياق، تتدخل الحكومة المركزية لضمان أن الموارد المالية المحلية تستخدم بشكل صحيح وفعال وفقا للأطر القانونية والتنظيمية المعتمدة.<sup>1</sup>
- **نظام مالي متميز بقواعده وأحكامه:** يعتمد النظام المالي المحلي على مجموعة من القواعد التي تهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الثروة والموارد بين المناطق المحلية، يركز هذا النظام على تحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق المختلفة، بالنظر إلى أن كل منطقة تتمتع بخصائص واحتياجات مختلفة، تتطلب هذه المناطق نفقات خاصة تتناسب مع احتياجات سكانها وظروفها المحلية، مما يستدعي تخصيص موارد مالية تتماشى مع هذه الاحتياجات علاوة على ذلك، يتدخل النظام المالي المحلي لمعالجة الاختلالات المالية بين المناطق من خلال المنح الحكومية والمشاركة في العوائد الاقتصادية، بهدف تقليص الفجوات الاقتصادية وتحقيق العدالة بين المناطق.

<sup>1</sup> مجدي صبيحة، "تسيير الموارد المالية المحلية في الجزائر واقع و افاق"، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، (غير منشورة)، 2012-2013، ص 43.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

● **نظام مالي محلي متكامل:** يعتمد النظام المالي المحلي على تقديرات محلية للنفقات والإيرادات، وهو ما يجعله نظاما مرنا يرتبط مباشرة باحتياجات المناطق المحلية، يتم تحديد النفقات والإيرادات وفقا للواقع المحلي، مما يعني أن قرارات الإنفاق والإيرادات تتخذ بناء على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، هذه الميزة تجعل النظام المالي المحلي قادرا على التكيف مع التغيرات المحلية في الموارد والاحتياجات، مما يضمن تخصيص الأموال بطريقة فعالة تلبي أولويات المنطقة.<sup>1</sup>

إن هذه الخصائص مجتمعة تجعل من التنمية المحلية عملية ديناميكية وتفاعلية، تسعى إلى بناء قدرات المجتمعات من الداخل وتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة تعكس تطلعات السكان وخصوصية بيئتهم.

### المطلب الثالث: مصادر و أنواع الموارد المالية المحلية

تنقسم الموارد المالية التي تستخدمها السلطات المحلية لتحقيق التنمية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، بشكل رئيسي إلى موارد ذاتية وموارد خارجية

**أولاً: الموارد المحلية الذاتية:** تشير الموارد المحلية الذاتية إلى الإيرادات المالية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية لتمويل برامجها التنموية والخدمية، هذه الموارد تشمل الضرائب المحلية والرسوم التي تفرضها السلطات المحلية مقابل الخدمات المقدمة للمواطنين.

تعتبر الموارد الذاتية من أهم المؤشرات التي تعكس نجاح الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية إذا كانت الجماعة المحلية قادرة على جمع إيرادات كافية من مصادرها الخاصة، فإن ذلك يعني أن لديها استقلالية مالية تسمح لها بتخطيط وتنفيذ مشاريع تنموية تساهم في تحسين مستوى حياة السكان المحليين.

كما أن **الموارد المحلية الذاتية** توفر للجماعات المحلية فرصة أكبر للابتكار في تحسين أساليب تحصيل الإيرادات وتوسيع نطاقها، مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي المحلي، من خلال تحسين إدارة هذه الموارد<sup>2</sup> و أهم هذه الموارد هي

**1- الضرائب:** هي التزامات مالية تفرضها الهيئات المحلية على الأفراد أو الشركات في نطاق الوحدة الإدارية التي تمثلها دون مقابل مباشر أو محدد، وذلك بهدف تحقيق المنفعة العامة على المستوى المحلي، وهي تعتبر نوعا من المساهمات النقدية التي يلتزم بها المكلفون بها وفقا لقدراتهم المالية، حيث تقوم السلطات المحلية بتحصيل هذه

<sup>1</sup> عثمان سلمان غيلان العبودي، الإشكالات الدستورية و القانونية في تنظيم الإختصاصات المالية دراسة مقارنة، مصر: المركز العربي للنشر و التوزيع، 2019، ص 400.399.

<sup>2</sup> Hachemi Graba , **les ressources fiscales des collectivités local**, Alger :enag-alger ,2000 ,P39.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

الأموال وتحويلها بشكل نهائي وبدون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية التي تحددها السلطات العامة.<sup>1</sup>

و في تعريف اخر هي اقتطاع نقدي ذو سلطة ، دون مقابل يكون لفائدة الجماعات الإقليمية، أو لصالح الهيئات العمومية و الإقليمية<sup>2</sup>

إذن الضرائب المحلية هي عبارة عن توزيع قانوني للأعباء العامة سنويا بين أفراد المجتمعات الإقليمية كل حسب طاقته و دون انتظار مقابل مباشر من السلطات المحلية.

2- الرسوم المحلية: هي عبارة عن مبالغ مادية يتم دفعها للسلطات مقابل الحصول على خدمة أو منفعة الرسم هو مبلغ مالي يفرض على الفرد إجبارا مقابل الحصول على منفعة خاصة من إحدى الهيئات المحلية التي يتبع لها، ويرتبط هذا النفع الخاص بنفع عام يعود على المجتمع المحلي، حيث يتم تنظيم العلاقة بين الهيئات المحلية والأفراد فيما يخص تقديم الأنشطة والخدمات المحلية<sup>3</sup> الرسم هو التزام مالي تفرضه الهيئات المحلية على الأفراد أو المؤسسات داخل الوحدة الإدارية التي تمثلها ويدفع بشكل إلزامي دون أن يقابل مقابل محدد الهدف من فرض هذا الرسم هو تحقيق منفعة عامة على المستوى المحلي حيث تستخدم الإيرادات المحصلة لتطوير وتحسين الخدمات المحلية التي تعود بالنفع على المجتمع ككل، الرسم لا يعتبر مجرد مقابل لخدمة محددة تقدم، بل هو أداة مالية تهدف إلى تعزيز الخدمات العامة والتنمية المحلية، فعلى الرغم من أن الأفراد يدفعون الرسم مقابل نفع خاص يعود عليهم (مثل الحصول على ترخيص أو خدمة معينة)، فإن الإيرادات المتحصلة تستخدم عادة لتمويل خدمات ومنشآت تخدم المجتمع المحلي بأسره، وتعد الهيئات المحلية هي المسؤولة عن تحصيل هذه المبالغ وتنظيم استخدامها لتحقيق التنمية المستدامة في منطقتها<sup>4</sup> و من أهم الرسوم المحلية المعروفة الرسم على ترخيص البناء، الرسم على رفع النفايات الرسم على السكن،.....

3- إيرادات الأملاك: و تعتبر من الإيرادات غير الضريبية وهي المبالغ التي تحصل عليها الجماعات المحلية من خلال استثمار أصولها ومواردها المالية وتشمل هذه الإيرادات العوائد الناتجة عن إيداع الأموال في البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك الأرباح الناتجة عن المشاريع الاقتصادية التي تديرها وتنفذها مباشرة بالإضافة إلى ذلك، تتضمن هذه الإيرادات الأموال المتحصلة من الأسهم التي تملكها الإدارة المحلية والسندات التي تمتلكها أو تستثمر

<sup>1</sup> Pierre Beltrame, **La fiscalité en France**, Paris : Hachette Livre, 6e édition, 1998, p 12.

<sup>2</sup> Raymond Muzellec, **Finances publiques**, Paris :Édition Dalloz, 8e édition, 1993, p 423.

<sup>3</sup> علي خطار الشنطاوي، الإدارة المحلية، عمان: دار وائل للنشر، 2002، ص 223.

<sup>4</sup> حمدي سليمان القبيلات، مبادئ الإدارة المحلية، عمان: دار وائل للنشر، 2010، ص 200.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

فيها.

وتعد مصدرا مهما لتمويل الأنشطة المحلية دون الاعتماد على الضرائب المفروضة على الأفراد أو الشركات، وتشمل العوائد الناتجة من استثمار الأموال في مشاريع أو أدوات مالية<sup>1</sup> بالإضافة إلى موارد تتحصل عليها من الخدمات التجارية أو الصناعية مثل بيع المحاصيل الزراعية، حقوق كراء الواجهات العامة و حقوق إستغلال الأماكن كالمعارض و الأسواق و غيرها التي تتيح للإدارة المحلية تحقيق أرباح أو دخل إضافي، هذه الإيرادات تساعد السلطات المحلية في تمويل مشاريعها التنموية والخدمية دون تحميل المواطنين المزيد من الأعباء الضريبية<sup>2</sup>. و عليه فإن حسن إدارة الموارد الداخلية وتوظيفها بطرق مبتكرة ومستدامة يشكل أحد أهم مفاتيح نجاح التنمية المحلية لأنه يحقق التوازن بين الإمكانيات المتاحة والأهداف التنموية، ويحول المجتمعات من مستقبلية للمساعدات إلى فاعلة في صياغة مستقبلها.

**ثانيا: الموارد المالية الخارجية** هي الأموال التي تحصل عليها السلطات المحلية من مصادر خارجية، سواء من الحكومة المركزية أو من مؤسسات دولية أو مانحين دوليين، وتعد هذه الموارد ضرورية بالنسبة للهيئات المحلية التي قد تواجه صعوبة في تمويل مشروعاتها التنموية والخدمية باستخدام الموارد الذاتية فقط.

تشمل الموارد المالية الخارجية عادة المنح، القروض، و المساعدات المالية التي يتم توفيرها لتنفيذ مشاريع محلية أو لتنمية القطاعات الحيوية مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية، يتم تخصيص هذه الأموال غالبا لدعم المشاريع التي تعود بالنفع على المجتمع المحلي، سواء كانت مشروعات طويلة الأمد أو مشروعات طارئة.

إن الاعتماد على الموارد المالية الخارجية يمكن أن يساعد في تعزيز التنمية المحلية، خاصة في المناطق التي تواجه تحديات اقتصادية، ولكنه قد يتطلب أيضا تخطيطا دقيقا لضمان استخدام هذه الأموال بشكل فعال ومتوافق مع الأولويات المحلية و من جهة أخرى فإن الاعتماد المفرط على هذه الموارد قد يحد من استقلالية السلطات المحلية وقدرتها على اتخاذ قرارات مالية مستقلة.

بذلك، تعتبر الموارد المالية الخارجية عنصرا مهما في تعزيز قدرة الهيئات المحلية على تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الخدمات الأساسية للسكان، لكن يجب استخدامها بحذر وتوازن مع الموارد المحلية لضمان استدامتها على المدى الطويل و تتمثل في:

<sup>1</sup> أيمن عودة المعاني، مرجع سابق، ص 152.

<sup>2</sup> Bachir Yelles Chaouchek, **Budget de l'État et des collectivités locales**, Alger : Office des Publications Universitaires, 1990, p. 168.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

1- القروض: و هي المبالغ التي تحصل عليها الوحدات المحلية عن طريق اللجوء إلى البنوك أو المؤسسات الإئتمانية المتخصصة مقابل تعهدتها برد قيمتها وفق الشروط المحددة في عقد القرض<sup>1</sup>، فهي بذلك المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة من الغير، أي من الأفراد أو البنوك أو الهيئات الخاصة أو العامة<sup>2</sup>، و تستخدم هذه القروض لتمويل المشروعات المحلية الإستثمارية في حالة عجز ميزانيتها في تغطية نفقاتها و هناك نوعين من القروض الداخلية و الخارجية

• **القروض الداخلية** هي القروض التي تحصل عليها السلطات المحلية من أفراد طبيعيين أو اعتباريين داخل حدود إقليمها، يتميز هذا النوع من القروض بخصوصية تتمثل في أن الدولة تتمتع بمرونة واسعة في تحديد شروط القرض مما يسمح لها بمنح امتيازات تشجيعية لجذب أكبر عدد ممكن من المكنب<sup>3</sup>

• **القروض الخارجية** هي الأموال التي يتم اقتراضها من مصادر خارج حدود الجماعة المحلية مثل الأفراد المؤسسات أو الهيئات الأجنبية، تلجأ الحكومات المحلية إلى هذه القروض عندما تكون مواردها الذاتية من المدخرات والإيرادات غير كافية لتغطية نفقاتها العامة، كما قد تكون الحاجة إلى القروض ملحة للحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل استيراد السلع الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، من المهم أن نلاحظ أن القوانين في العديد من الدول تشترط أن تكون المشاريع التي تمويل بالقروض مشاريع منتجة وقادرة على تحقيق عوائد اقتصادية بالإضافة إلى ذلك، يجب على السلطات المحلية الحصول على موافقة من الحكومة المركزية قبل اتخاذ قرار الاقتراض.<sup>4</sup>

2- **الإعانات الحكومية**: وهي ما تتحصل عليه الوحدات المحلية من أموال نقدية أو عينية دون مقابل من أشخاص طبيعية أو معنوية من هيئات مختلفة وكذا ما تتحصل عليه من الحكومة المركزية من إعانات وتسهيلات، وتعتبر إعانات الحكومة المركزية أهم مورد محلي في معظم الدول فتقدم الدولة هذه الإعانات قصد تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة وإذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة والمناطق الغنية، كما تعتبر وسيلة ناجحة تقيد بها حرية واستقلال المجالس المحلية وذلك بغرض الرقابة المالية والحسابية عليها<sup>5</sup>

<sup>1</sup> علي أنور العسكري، الفساد في الإدارة المحلية، القاهرة: مكتبة بستان المعرفة للطباعة و النشر، 2008، ص 33.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، اقتصادات النقود و التمويل، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2010، ص 255.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي و التنمية المحلية، القاهرة: الدار الجامعية، 2001، ص 96.

<sup>4</sup> حنان عبد القادر محمد خليفة، التخطيط الإقليمي و دوره في التنمية المحلية، دراسة مقارنة، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2016.

<sup>5</sup> أيمن عودة المعاني مرجع سابق، ص 152-153.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

تجدر الإشارة هنا أن هذه المساعدات غالبا ما تتضمن شروط تقييد حرية واستقلال المجالس المحلية<sup>1</sup>

تنقسم الإعانات إلى نوعين رئيسيين:

- **الإعانات العامة:** هي مساعدات تقدم للوحدات المحلية ذات الإمكانيات المحدودة بهدف مساعدتها على أداء مهامها الأساسية والقيام بالأنشطة والخدمات المطلوبة.
- **الإعانات المخصصة:** هي مساعدات تمنح بهدف دعم تنفيذ مشروع معين أو لتوجيه السياسات المحلية نحو تحقيق أهداف محددة، كما تهدف إلى تحسين أداء الوحدات المحلية في مجالات محددة مثل التعليم أو الصحة.

تهدف الإعانات المركزية إلى تحقيق عدة أهداف مهمة، مثل:

- **الرقابة على الإدارة المحلية:** للتأكد من أن الأموال تستخدم بشكل مناسب وأن الأداء يتماشى مع الأهداف الوطنية.
- **خلق تناغم بين السياسات المحلية والسياسات الوطنية:** لضمان التنسيق بين أولويات الحكومات المحلية والمركزية.
- **تشجيع التخطيط الإقليمي:** حيث يتم استخدام الإعانات لدعم التخطيط والتنمية على المستوى المحلي.
- **ضمان حد أدنى من الخدمات العامة:** تهدف الإعانات إلى توفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية لجميع المواطنين، بغض النظر عن موقعهم.
- **تحسين جودة الخدمات:** الإعانات تساهم في رفع مستوى الخدمات العامة، مما يضمن تقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين.

وفيما يتعلق بالإعانات المخصصة، فإنها تهدف إلى تصحيح التفاوت في الموارد بين المناطق المختلفة حيث تقوم هذه الإعانات بدور تصحيحي يساعد الوحدات المحلية الفقيرة على تقليص الفجوة في الإمكانيات والموارد مع المناطق الأكثر ثراء.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حسين الصغير، دروس في المالية و الحاسبة العمومية، الجزائر: دار المحمدية العامة، 1999، ص 47.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

3- التبرعات والهبات: تمثل الأموال أو الموارد التي يتبرع بها المواطنون، إما بشكل مباشر إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر، من أجل دعم وتمويل المشاريع التنموية والخدمات التي تنفذها هذه المجالس، وهي مصادر تمويل تأتي من الأفراد أو الجماعات التي تقدم مساعدات مالية أو عينية دون توقع مقابل مادي هذه التبرعات قد تأتي في شكل مال نقدي أو أشياء عينية تساهم في تنفيذ مشاريع محلية وهي الأخرى تنقسم إلى:

● **التبرعات المباشرة:** عندما يقوم المواطنون بتقديم تبرعات مباشرة إلى المجالس المحلية، سواء كانت على شكل تبرعات نقدية أو موارد أخرى، فهي تساهم بشكل مباشر في تمويل الأنشطة والخدمات المحلية، مثل تحسين البنية التحتية أو تقديم الخدمات الاجتماعية.

● **التبرعات غير المباشرة:** حيث يساهم المواطنون أو الشركات في تمويل مشاريع تنموية محددة، مثل بناء مدارس أو مستشفيات، دون أن تكون الأموال موجهة مباشرة للمجالس المحلية، بل قد يتم عبر منظمات خيرية أو مؤسسات أخرى، تعد هذه التبرعات والهبات من الأدوات المهمة التي تساعد المجالس المحلية في تلبية احتياجات المجتمعات، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص في الموارد المالية أو تحتاج إلى دعم إضافي لتنفيذ مشاريع تنموية كما أن هذا النوع من التمويل يمكن أن يكون مرنا، مما يسمح بتوجيهه إلى المشاريع الأكثر إلحاحا وفقا لاحتياجات المجتمع.<sup>2</sup>

الموارد المالية الخارجية تشكل عنصرا أساسيا لدعم السلطات المحلية وتمكينها من تنفيذ مشاريع تنموية وخدمية بشرط استخدامها بحكمة، مع مراعاة التوازن بين الاستفادة من هذه الموارد والحفاظ على الاستقلالية المالية وضمان التخطيط والمتابعة لضمان أقصى أثر إيجابي على المجتمع المحلي.

<sup>1</sup> حنان عبد القادر، محمد خليفة، مرجع سابق ص 59.

<sup>2</sup> مرغاد لخضر، "واقع المالية المحلية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، (غير منشورة)، 2000-2001، ص 66.

### المبحث الثالث

#### علاقة الموارد المالية بالتنمية المحلية

تعد العلاقة بين الموارد المالية والتنمية المحلية من الركائز الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على قدرة الحكومات المحلية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مناطقها، إن هذه العلاقة تفاعلية بمعنى أن الموارد المحلية تعد أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في تحقيق التنمية المحلية، بينما تؤدي التنمية الناجحة إلى تحسين استدامة الموارد المالية المحلية عبر تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الإيرادات المحلية وبالتالي، يمكن القول إن توفير تمويل كاف وفعال للوحدات المحلية هو حجر الزاوية لتحقيق تنمية محلية مستدامة، وفي الوقت ذاته، فإن النجاح في تنفيذ مشاريع التنمية يعزز من قدرة هذه الوحدات على توليد الإيرادات والموارد الذاتية.

إن فهم هذه العلاقة التفاعلية يتطلب دراسة كيفية تأثير العوامل المالية على قدرة الحكومات المحلية على تنفيذ المشاريع التنموية، وكيف أن تحسين هذه المشاريع يسهم في زيادة فعالية الموارد المتاحة، وبالتالي تعزيز التنمية المحلية على المدى الطويل.

#### المطلب الأول: المقومات الأساسية لتحقيق التنمية المحلية

تحقيق التنمية المحلية يتطلب توافر مجموعة من المقومات الأساسية التي تضمن نجاح عمليات التنمية وتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع هذه المقومات تمثل الأساس الذي يعزز من قدرة المجتمعات المحلية على النهوض وتحقيق التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الأفراد وتحسن نوعية حياتهم من أبرز هذه المقومات:

**أولاً: التقسيم الإداري وظهور المجالس المحلية** يتم التقسيم الإداري لإقليم الدولة بناء على النظام الإداري المتبع في كل دولة والعادات السائدة في كل منطقة في هذا السياق، يجب مراعاة تجانس المجتمعات المحلية من حيث العادات والتقاليد بالإضافة إلى القدرة المالية لهذه المجتمعات، أي قدرتها على تأمين الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها المختلفة، كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار توافر الكوادر الفنية والمهنية، إلى جانب ضرورة وجود عنصر المشاركة الشعبية، الذي يعتبر من العوامل الأساسية لضمان نجاح المجالس المحلية في أداء مهامها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> علي أنور عسكري، الفساد في الإدارة المحلية، القاهرة: مكتبة بستان المعرفة للطباعة و النشر، 2008، ص 05.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

بناء على العوامل المختلفة التي ساهمت في تشكيل التقسيم الإداري لإقليم الدولة أصبح من الضروري تبنى أسلوب إداري يهدف إلى إدارة وتنفيذ البرامج والخطط والاستراتيجيات المقررة لتحقيق التنمية المحلية وتنظيم شؤون المجتمعات المحلية ويتمثل هذا الأسلوب في المجالس المحلية التي يتم انتخابها من قبل سكان الوحدة المحلية، مما يساهم في اتخاذ قرارات سريعة ودقيقة بفضل الإمام الجيد بالواقع المحلي والقدرة على تحديد المشكلات وحلها بأسلوب يتناسب مع احتياجات المجتمع.

ومن الأهمية أن تشكل المجالس المحلية من خلال الانتخابات المباشرة، حيث أن النظام الإداري المحلي نشأ لأسباب سياسية، كما أن الانتخابات المباشرة تضمن استقلال السلطات المحلية وتدعم قدرتها على مواجهة الحكومة المركزية، مما يساهم في تعزيز حرية اتخاذ القرارات بما يخدم مصالح المواطنين المحليين.<sup>1</sup>

**ثانياً: التمويل الذاتي وتحفيز المشاركة الشعبية:** يتطلب بناء نظام فعال للجماعات المحلية توفير موارد مالية محلية مستقلة عن الموارد المركزية، وتنتج هذه الاستقلالية علاقة طردية بين المالية المحلية و استقلالية المحليات، فكلما زادت الاستقلالية المالية زادت قدرة الهيئات المحلية على ممارسة الاستقلال الإداري، وبالتالي تقاس قوة هذه الهيئات بمدى مساهمة مواردها المالية في الميزانية العامة للدولة.

إضافة إلى ذلك، فإن منح الجماعات المحلية اختصاصات وصلاحيات ضمن إطار اللامركزية الإدارية يجب أن يصاحبه استقلال مالي يتيح لها تمويل هذه الاختصاصات وتنفيذها بشكل فعال إذ من خلال استقلالها المالي، تستطيع الهيئات المحلية ممارسة حرية أكبر في إنفاق مواردها لتلبية احتياجات أفراد المجتمع المحلي، وبالتالي تحسين جودة الخدمات المقدمة لهم<sup>2</sup> وبالتالي، تعد المشاركة الشعبية لأفراد المجتمع المحلي في عملية التنمية من المقومات الأساسية، لما لها من قيمة تطبيقية كبيرة وأهمية بالغة، فهي تعد هدفاً ووسيلة في آن واحد تكمن أهميتها بشكل رئيسي في تعزيز الرقابة الشعبية على المشروعات التنموية التي تنفذها الحكومة، مما يساهم في تحقيق المصلحة العامة ويعود بالنفع على أفراد المجتمع<sup>3</sup> وبذلك يلعب المواطن دوراً إيجابياً ومحورياً في توجيه السياسات والاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعه، سواء من خلال المساهمة بالرأي أو المال أو الجهد ومن هنا، فإن غياب

<sup>1</sup> ياقوت قديد، "الإستقلالية المالية للجماعات المحلية"، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، (غير منشورة)، 2010-2011، ص59.

<sup>2</sup> Stephanie Darmarey, **Finances publiques**, Paris :Edition GALINO, 2006, p 107.

<sup>3</sup> سمير محمد عبد الوهاب و اخرون، التنمية المحلية، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص 111.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

المشاركة الفعالة يعد عائقا أمام مسار التنمية المحلية، حتى وإن كانت الخطط معدة بشكل جيد ومزودة بالموارد التكنولوجية والمالية اللازمة.<sup>1</sup>

من المهم أن نلاحظ أن العلاقة بين المالية المحلية والتنمية المحلية هي علاقة تفاعلية، حيث أن نقص الموارد المالية المحلية أو غيابها يؤدي إلى عجز الوحدات المحلية عن أداء مهامها بشكل فعال وعلى الجانب الآخر، فإن تحقيق التنمية المحلية يساهم في تعزيز الموارد المالية المحلية، مما يمكن الوحدات المحلية من أداء وظائفها بشكل أفضل.

**ثالثا: توافق المشاريع التنموية مع حاجات المجتمع** تتمثل جوهر استراتيجيات الدول في تلبية الحاجات الأساسية للأفراد حيث تعتبر هذه الحاجات من العوامل الرئيسية التي تساهم في استقرار المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفرادها، فضلا عن إزالة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بينهم بناء على هذا المنطق، تأتي الأولوية للمشاريع التي تلي احتياجات المواطنين الأساسية وتحقق رضاهم، فإشباع هذه الحاجات يعد المعيار الحقيقي و المؤشر الصحيح لمدى ثقة الأفراد في الإدارة المحلية مما يشجعهم على التعاون و التفاعل بشكل أكبر لتحقيق التنمية ونجاح المشاريع المختلفة.

لذلك، يجب التركيز على تقديم خدمات سريعة النتائج مثل الرعاية الصحية بالإضافة إلى المشاريع الاقتصادية ذات العائد السريع التي تلي احتياجات المواطنين الضرورية في المقابل، ينبغي الابتعاد عن المشاريع طويلة المدى التي تتطلب تكاليف مرتفعة وفترات زمنية طويلة لتحقيق نتائجها.<sup>2</sup>

تعد المشروعات الاستثمارية الناجحة تلك التي تساهم في تحقيق الشراء لأفراد المجتمع المحلي وتحسين مستويات المعيشة يعتمد نجاح هذه المشاريع على توفير ظروف مواتية إيجابية في هذا السياق، تلعب الحكومات المحلية دورا أساسيا في وضع الاستراتيجيات التي تساهم في خلق بيئة اقتصادية تتماشى مع احتياجات المجتمع المحلي وخصوصيات أفرادها، باعتبار أن الإنسان هو العنصر المحوري لتحقيق التنمية بالإضافة إلى هذه المقومات الأساسية، هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي يجب أن تتوفر لضمان تحقيق أهداف التنمية المحلية يمكن اختصارها فيما يلي:

<sup>1</sup> حسين عبد القادر، مرجع سابق، ص 62.

<sup>2</sup> محي الدين صابر، الحكم المحلي و تنمية المجتمع في الدول النامية، ط2، بيروت: المكتبة العصرية، 1988، ص 150.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

1- ضرورة دعم الجهات الحكومية في العمل التنموي: بسبب نقص الموارد المتاحة على مستوى المحليات، تنشأ الحاجة إلى الدعم الحكومي يتمثل هذا الدعم في الاستفادة من التشجيع الحكومي سواء من الناحية المالية أو في مجال الخبرة الفنية والتقنية عند تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية. يشمل ذلك إعداد الكوادر الفنية، تدبير النفقات وتوفير الأجهزة الحديثة، وغيرها من الموارد التي يصعب على الوحدات المحلية توفيرها بمفردها.<sup>1</sup>

2- توظيف القيم والتصورات القائمة: يمكن أن تشكل القيم والتقاليد والتصورات السائدة بين أفراد المجتمع المحلي عائقا أمام نجاح المشاريع التنموية إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب من ناحية أخرى، إذا تم الاستفادة منها بشكل جيد وأخذها في الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ أي مشروع تنموي محلي، فإنها يمكن أن تكون حافزا وعاملا مساعدا يساهم في نجاح المشروع وتحقيق أهدافه.<sup>2</sup>

3- فهم البيئة الطبيعية للمجتمع المحلي: لا يمكن تنفيذ التنمية بشكل عشوائي، فمن الضروري إجراء دراسات شاملة للمجتمع المحلي من الناحية الجغرافية و المناخية و الجيولوجية إن التعرف العميق على بيئة المجتمع يساهم بشكل كبير في نجاح التنمية المحلية، حيث يتيح تصميم مشاريع تنموية مدروسة تعتمد على الموارد المتاحة وتناسب مع الظروف البيئية الخاصة بالمنطقة<sup>3</sup>، حيث تساهم دراسة المجتمعات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المحلية من خلال فهم خلفياتها العقائدية و الاجتماعية و الاقتصادية و الفكرية على المستوى المحلي، ولا شك أن تأثير البيئة السائدة في هذه المجتمعات يخلق نوعا من الترابط والانسجام بين المشاريع التنموية وتصورات أفراد المجتمع المحلي، مما يعزز التوافق بين الأهداف المشتركة للإدارات المحلية والمواطنين ويجنب حدوث تضارب في المصالح بينهم.

### المطلب الثاني: حاجة التنمية المحلية للموارد المالية المحلية

تعتبر الموارد المالية المحلية أساسا رئيسيا لنجاح التنمية المحلية، حيث تلعب دورا حيويا في تمويل المشاريع والخدمات التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية فبدون تمويل كاف، تصبح المجالس المحلية غير قادرة على تنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية مثل التعليم والصحة والمواصلات، فضلا عن صعوبة تقديم خدمات اجتماعية أخرى لذلك، فإن تأمين الموارد المالية المحلية يعد أمرا ضروريا لضمان الاستقلالية المالية

<sup>1</sup> محمد خشمون، مرجع سابق، ص 104.

<sup>2</sup> محي الدين صابر، مرجع سابق، ص 152.

<sup>3</sup> محمد بالخيز، مرجع سابق، ص 229.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

والإدارية للوحدات المحلية، مما يمكنها من تلبية احتياجات المواطنين وتحقيق تنمية مستدامة تلائم خصوصيات المنطقة وظروفها.

**أولاً: التنمية المحلية و ضرورة توافر الموارد المالية:** تعد المسؤولية المالية من العناصر الأساسية للامركزية، حيث يتعين على الجماعات المحلية والمنظمات الخاصة تنفيذ وظائف لامركزية بشكل فعال لتحقيق ذلك، يجب أن تمتلك هذه الجهات مستوى مناسباً من الإيرادات، سواء كانت محصلة محلياً من خلال الضرائب أو الرسوم، أو محولة من الحكومة المركزية<sup>1</sup>، تعتبر التنمية المحلية أحد الأهداف الرئيسية للإدارة المحلية، واستقرارها مرتبط بشكل وثيق بمدى فعاليتها في تحقيق أهدافها، التي تتراوح بين تقديم الخدمات العامة التقليدية لتلبية احتياجات المواطنين، وتوسيع نطاقها لتشمل تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات وتنمية الاقتصاد المحلي.

مع استمرار عملية التنمية، تزداد الحاجة إلى وجود قاعدة مالية قوية تدعم تحقيق أهدافها ومن هنا يظهر الارتباط الوثيق بين نجاح التنمية المحلية ومدى توفر الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، إن بناء الأساس المادي للتقدم وتنفيذ التنمية المحلية بشكل هادف يتطلب تخصيص موارد مالية كافية، خاصة فيما يتعلق بالأهداف الاقتصادية مثل تحسين مستوى حياة الأفراد من خلال زيادة الدخل الحقيقي، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة وجودة الحياة، ويتحقق ذلك من خلال إقامة مشاريع اقتصادية وخدمية توفر السلع والخدمات اللازمة، مما يعزز العدالة الاجتماعية عبر تقليص الفوارق بين أفراد المجتمع المحلي، كما يساهم في تحسين نوعية الخدمات المقدمة وتنمية القدرات السياسية للمجتمع مما يساعد الأفراد على تحديد مشكلاتهم وفهم احتياجاتهم بوضوح وزيادة وعيهم السياسي كل هذه الأهداف تتطلب المزيد من الموارد المالية، خاصة مع توجه الحكومات المركزية إلى إلقاء جزء كبير من عبء تحقيق هذه الأهداف على الوحدات المحلية، بما يتماشى مع تداخل أهداف التنمية المحلية مع أهداف التنمية القومية.<sup>2</sup>

فالتنمية المحلية تحتاج إلى الإنفاق على حاجات متغيرة و متجددة و على الجانب الآخر نجد موارد مالية لتغطية الإنفاق نادر ومحدود و هو ما يقتضي وجود إدارة محلية فعالة و ذو كفاءة من خلال إضطلاعها بمهام التسيير المنوطة بها على المستوى المحلي و صياغة برامج مسطرة و إعداد خطط لتنفيذها و تحقيق أهدافها بما يتوافق مع تلبية المجتمع المحلي، التي لا يمكن تجسيدها على أرض الواقع إلا بتوفر الموارد المالية المحلية اللازمة .

<sup>1</sup> سمير محمد عبد الوهاب، دور الإدارة المحلية و البلديات في إعادة صياغة دور الدولة، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص 05.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 29.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

تأسيسا على ذلك تنطلق إستراتيجية توفير هذه الموارد على حقيقة تأكيدها العلاقة التفاعلية المستمرة بين المشاركة الإيجابية الفعالة و النشطة لسكان المجتمعات المحلية في عملية تنمية تلك المجتمعات و دور الأجهزة الحكومية المركزية، بحيث تتكاثف الجهود الشعبية مع المساعدات الحكومية و بأن يكمل كل منها الآخر بما يحقق النهوض و الإرتقاء بمشروعات و برامج تنمية المجتمعات المحلية<sup>1</sup> فيشكل نظام التنمية المحلية الممتلئة عن طريق إدارتها بشقيه عن طريق مجالسه المنتخبة من أفراد المجتمع المحلي و التنفيذي ممثلا للحكومة و الإدارات المركزية للدولة الأساس لتحقيق التنمية المحلية و لن يتحقق ذلك إلا بالتمويل و إشراك هذين الفاعلين الأساسيين فالمشاركة الشعبية للأفراد من خلال دفع الضرائب و الرسوم و غيرها من المصادر الأخرى بالإضافة إلى المساهمة الحكومية بتقديم الإعانات و القروض المختلفة للنهوض بالمجتمعات المحلية و تحقيق معدلات متزايدة من التنمية في ظل نظام محلي يمتاز بالفعالية و الكفاءة.

**ثانيا: إرتفاع تكلفة تقديم الخدمات و إقامة مشروعات التنمية المحلية:** مع تزايد الطلب على الخدمات المحلية و البنى التحتية الأساسية، و ظهور أشكال جديدة من الخدمات نتيجة لتطور وعي أفراد المجتمع المحلي، بالإضافة إلى النمو السكاني المتزايد أصبح من الضروري توفير التمويل الكافي لتلبية هذه المطالب المتزايدة، و من الجدير بالذكر أنه رغم تعدد مصادر الموارد المحلية، إلا أن هذه المصادر تتسم بالجمود النسبي و نقص المرونة مقارنة مع الزيادة المطردة في احتياجات المجتمع المحلي فارتفاع الطلب على الخدمات يترتب عليه بالضرورة زيادة التكلفة في توفيرها، حيث تشير العديد من المؤشرات إلى أن تكاليف تقديم الخدمات و إقامة مشاريع التنمية المحلية قد شهدت ارتفاعا ملحوظا في العديد من أنظمة الإدارة المحلية خاصة في الدول النامية.<sup>2</sup>

لا شك أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى ارتفاع تكاليف التنمية المحلية، ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى أسباب داخلية تتعلق بالبيئة الداخلية للتنمية المحلية، وأسباب خارجية ترتبط بالسياسات والظروف العامة.

<sup>1</sup> سمير عبد الوهاب، المشاركة الشعبية في إطار مفهوم إدارة شؤون الدولة و المجتمع دراسة لبرامج شروق في سلوى شعراوي جمعة إدارة شؤون الدولة و المجتمع، القاهرة، 2001، ص 282.

<sup>2</sup> أمال بودادة، "ميزانية البلدية و التنمية المحلية"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، (غير منشورة)، 2011-2012، ص 64.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

أما الأسباب الداخلية فهي تشمل زيادة الأجور وارتفاع أسعار الخدمات ومستلزماتها، بالإضافة إلى تزايد معدلات الإهمال والتسيب، وسوء الإدارة وعدم كفاءتها في ترشيد التكلفة وإدارة الخدمات المتعلقة بالتنمية المحلية بما يتماشى مع المعايير الاقتصادية السليمة المعترف بها في هذا المجال.

أما بالنسبة للأسباب الخارجية، فهي غالباً ما تتعلق ب السياسات والاستراتيجيات التي تتبناها الدولة، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف معينة وفقاً للعوامل السياسية والإدارية والأمنية والاجتماعية، تتجسد هذه السياسات في تبني خطط إصلاحية تؤدي إلى زيادة تكاليف الخدمات المقدمة والمشاريع التنموية المتبناة لكن، في كثير من الأحيان، لا تأخذ هذه السياسات في اعتبارها خصوصيات المناطق المحلية، مما يؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر على حياة المواطنين والمجتمع المحلي بشكل عام، مثل زيادة الفائدة على القروض و زيادة الضرائب.

إضافة إلى ذلك، تؤثر المتغيرات الاقتصادية العالمية، مثل عدم استقرار الأسواق العالمية و الاتفاقيات التجارية الحرة بين الدول، على البلدان التي تعتمد على الخارج لتلبية احتياجاتها، مما يعرضها لمخاطر اقتصادية متزايدة وارتفاع أسعار الاستيراد بما يتماشى مع تقلبات الأسواق العالمية، هذا الوضع يزيد من تكاليف المستلزمات المستوردة نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية كما أن اتساع نطاق الخدمات المحلية و تزايد حجم البرامج المحلية يؤدي بشكل آلي إلى زيادة تكاليف التنمية المحلية، وبالتالي الحاجة إلى مزيد من الموارد المالية لتلبية هذه الاحتياجات المتزايدة.<sup>1</sup>

### ثالثاً: تزايد الإتجاه إلى الإعتماد الذاتي في تمويل التنمية المحلية و الإسراع بمعدلاتها:

تشير الدراسات التي أجريت في العديد من دول العالم إلى إتجاه واضح، خاصة في الدول النامية، نحو تزايد اعتماد الجماعات المحلية على الإعانات الحكومية بسبب مشكلة التمويل وضعف الموارد المالية المتاحة لها، وهذا يعوق قدرة هذه الإدارات على تنفيذ البرامج التنموية الضرورية لخدمة السكان.

وبناء على ذلك، يصبح من الضروري توفير مصادر مالية كافية من مختلف الجهات المحلية، بما يدعم مبدأ اللامركزية ويعزز استقلالية الجماعات المحلية والإقليمية سواء من الناحية الإدارية أو المالية، بحيث تتمكن من القيام بالمهام المنوطة بها، فالموارد المالية تعد المحرك الأساسي لعجلة التنمية المحلية، لكن مع ذلك، يجب دعم كفاءة هذه الموارد لتغطية حتى النفقات العادية، مما يستدعي البحث عن آليات تمكنها من تحقيق أهداف سياساتها التنموية، بما في ذلك اللجوء إلى الإعانات والهبات التي تقدمها السلطة المركزية.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 29-30.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

ومع التغيرات التي شهدتها أنظمة الدول في تنفيذ استراتيجياتها، وخاصة في الدول المتقدمة، أصبح ضمان استقلالية المجتمعات المحلية أحد الأولويات، مما أدى إلى تقليص حجم الإعانات التي تقدمها الحكومات المركزية وهذا التوجه أوجد تحديات في تحقيق التنمية المحلية، حيث أصبحت الإدارات المحلية في مواجهة إشكالية تعطيل عجلة التنمية وبالتالي، إذا كانت الإدارة المحلية ترغب في تسريع عملية التنمية المحلية، فإنها مطالبة بالبحث عن مصادر مالية ذاتية، وتعبئة الموارد المالية بكل الوسائل المتاحة لتحقيق أهدافها التنموية.<sup>1</sup>

و لتنمية الموارد المالية المحلية يجب مراعاة ما يلي:

- تحقيق اللامركزية في الإنفاق و ترشيد الإنفاق العام.
- تطوير القدرات الفنية و الإقتصادية للمشروعات و إعداد الدراسات الفنية .
- تهيئة المناخ المناسب للإستثمار و الإهتمام بالسياحة كمصدر للتمويل الذاتي.
- تشجيع و تنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد و رجال الأعمال و إسناد بعض الخدمات إلى شركات خاصة و التنسيق بين المؤسسات و البنوك المتخصصة.<sup>2</sup>

إن توفير الموارد المالية المحلية يعد حجر الزاوية في نجاح التنمية المحلية واستدامتها، إذ يمثل التمويل الكافي ركيزة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية فبدون هذه الموارد، تبقى المجالس المحلية عاجزة عن تقديم الخدمات الأساسية وتنفيذ المشاريع التنموية، كما يصبح الاعتماد الكلي على الدعم المركزي عاملا يحد من استقلاليتها ومرونتها في التخطيط والتنفيذ لذلك، فإن تعزيز الموارد المالية المحلية عبر تفعيل المشاركة الشعبية، وتنمية قدرات الإدارة المحلية، وتشجيع الاستثمارات والمبادرات الذاتية، يمثل خطوة ضرورية لتحقيق تنمية مستدامة متكاملة تلبي احتياجات المجتمع المحلي، وتواكب متطلبات العصر، مع ضمان الكفاءة والفعالية في إدارة هذه الموارد بما يضمن رفع جودة الحياة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

### المطلب الثالث: إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية

تعد الشراكة آلية متاحة أمام الحكومات لتحسين مستوى الأداء والكفاءة، حيث تجسد أحد أشكال التعاون والانخراط بين القطاعين العام والخاص، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، وتهدف هذه الشراكة

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 34.

<sup>2</sup> حياة بن سماعيل ووسيلة السبتي، مرجع سابق، ص 04.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

إلى دعم مسار التنمية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، باعتبار القطاعين العام والخاص عنصريين أساسيين في الاقتصاد الوطني يقوم على مبدأي التكامل والتنافس.

### أولاً: تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تتعدد تعريفات الشراكة تبعاً لطبيعة المشاريع والمؤسسات والأهداف المشتركة بين الأطراف المعنية، ويشير أحد التعريفات أن الشراكة هي عملية تكامل منظم تستهدف توظيف الإمكانيات البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية لكلا القطاعين، في إطار من المشاركة والمسؤولية المشتركة والالتزام وحرية الاختيار. ويهدف هذا التعاون إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المشتركة التي تخدم أكبر عدد من أفراد المجتمع، بما يعزز التنمية الشاملة ويمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة وتحسين قدرته التنافسية على المدى الطويل<sup>1</sup> فالشراكة هي أحد مشاريع الأعمال التي يشارك فيها طرف أو أكثر بملكية أو مساهمة دائمة، ولا تقتصر على المساهمة في رأس المال فقط، بل تشمل المشاركة في الإدارة والإنتاج والتوزيع، سواء بالنسبة للمؤسسة المعنية بالشراكة أو مع مؤسسات أخرى<sup>2</sup>.

كما تعرف الشراكة أيضاً بأنها عقد يبرم بين القطاعين العام والخاص يتم بموجبه الاتفاق على تنفيذ مشروع معين، مع تحديد نسبة وشكل مساهمة كل طرف في التمويل والاستثمار والتجهيز، إضافة إلى إدارة المشروع وصيانته طوال مدة العقد<sup>3</sup>.

أيضاً أشار **Kolzow** إلى أن الشراكة تعد التزاماً مشتركاً بين قيادات القطاعين، يهدف إلى متابعة وتحقيق أهداف اقتصادية مشتركة يتم تحديدها من خلال التعاون بينهما<sup>4</sup>.

تعرف أنشطة التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها عملية يتم من خلالها توظيف الموارد والإمكانيات المتاحة لدى كلا القطاعين لتنفيذ مشروعات كبرى مشتركة، بما يضمن تقاسم المسؤوليات والمخاطر بينهما بطريقة مدروسة ويهدف هذا التعاون إلى تحقيق التوازن الأمثل بين الطرفين من خلال إدارة الموارد المشتركة بأسلوب رشيد يساهم في تعزيز الكفاءة وتحقيق الأهداف التنموية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عادل مجد الراشد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص 5.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعة، 1989، ص 24.

<sup>3</sup> ليث عبد الله القهوي، بلال محمود الوادي، الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص، الإطار النظري و التطبيقي العملي، الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012، ص 24.

<sup>4</sup> Kolzow David, Public Private Partnerships, The Economic Development Review, vol. 12, n°1, hiver 1994, p. 43-51,

<sup>5</sup> United Nations, Public-Private Partnership: A New Concept for Infrastructure Development, Economic Commission for Europe, New York, 1998, p. 3.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

ورغم تعدد هذه التعريفات، يبقى مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص ذا أبعاد اقتصادية بالدرجة الأولى، إلا أنه يرتبط أيضا بجوانب قانونية وإدارية وتنظيمية واجتماعية، ويميز هذا المفهوم عن الخصخصة، إذ لا تعني الشراكة نقل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، بل يحتفظ القطاع العام بملكية المشروع، بينما يشارك القطاع الخاص في تنفيذه وإدارته، تحقيقا للمصلحة المشتركة بين الطرفين.

### ثانيا: الشراكة كآلية لتحقيق التنمية المحلية :

تعد التنمية الهدف الأساسي الذي تسعى إليه مختلف الأنظمة ، رغم اختلاف توجهاتها وأساليبها في تحقيقه، إذ تتمحور حول الإنسان باعتباره الغاية والوسيلة في آن واحد، من خلال السعي إلى تحقيق رفاهيته وتحسين نوعية حياته وتقتضي التنمية بمفهومها الشامل مراعاة مختلف الأبعاد المادية ، والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية والسياسية بالإضافة إلى البعد البيئي الذي أصبح يحتل مكانة متقدمة في الوقت الراهن و في هذا الإطار، تعتبر الشراكة أحد أهم الآليات التي تساهم في تحقيق التنمية المحلية، لما لها من دور فاعل في تعبئة الجهود والإمكانات المشتركة بين مختلف الفاعلين المحليين.

فمن خلال الشراكة، يمكن تحقيق أهداف التنمية عبر المساهمة في إنشاء البنى التحتية، وتقديم الخدمات الأساسية التي تلبي حاجات السكان في مجالات التعليم والصحة والسكن، فضلا عن تحسين جودة الخدمات العمومية وتطوير المرافق الحيوية كالمستشفيات والمدارس كما تمتد أهمية الشراكة إلى المحافظة على البيئة وتعزيز جودة الحياة داخل المجتمعات المحلية، مما يجعلها ركيزة أساسية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة تستجيب لتطلعات الأفراد والجماعات على حد سواء.

### 1- دور الشراكة في تطوير مشاريع البنية التحتية وتأمين مواردها المالية: تعد الشراكة في إقامة مشاريع

البنية التحتية وتوفير التمويل اللازم لها من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فبعد تطور دور الدولة وتراجع تدخلها المباشر في العملية الإنتاجية، تغير مفهوم الدولة الحديثة التي أصبحت تعتمد بشكل متزايد على إشراك القطاع الخاص في تنفيذ وتطوير المشاريع الكبرى، ويأتي ذلك استجابة للتحديات الكبيرة التي تواجهها الحكومات، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، نتيجة محدودية مواردها المالية وعجزها عن تمويل مشاريع البنية التحتية الضخمة بمفردها.

تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تعبئة الموارد وتوسيع قاعدة الاستثمار، إذ تساهم هذه الشراكات في إنشاء البنى التحتية الضرورية، وتحسين الخدمات العامة وتعزيز الكفاءة في التنفيذ كما تؤكد تقارير البنك الدولي منذ عام 1994 وجود علاقة وثيقة بين تطور البنية التحتية

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

والنمو الاقتصادي، حيث يؤدي النقص في مشاريع البنية الأساسية إلى إعاقة عملية التنمية وتقليص فرص العمل، في حين أن تطويرها يساهم في زيادة الإنتاجية، وتحفيز التجارة المحلية والأجنبية، وتنشيط الأسواق المالية، إضافة إلى تحسين تنافسية بيئة الأعمال.

وتبرز أهمية هذه الشركات بوجه خاص في القطاعات الحيوية مثل الطاقة والمياه والطرق والنقل العام والاتصالات، إذ تشكل هذه المجالات العمود الفقري لأي عملية تنموية ومن ثم، فإن التعاون بين القطاعين العام والخاص لم يعد خيارا تكميليا بل أصبح ضرورة اقتصادية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة قادرة على تلبية حاجات المجتمع وتحسين جودة الحياة<sup>1</sup>.

بدأ القطاع العام في الآونة الأخيرة يتجه نحو إقامة شركات مع القطاع الخاص، إدراكا منه لما يمتلكه هذا الأخير من فرص وإمكانيات يمكن أن تساهم في تحقيق مصالح مشتركة للطرفين فالقطاع العام يسعى من خلال هذه الشركات إلى تحقيق أهداف الدولة في زيادة الاستثمارات المجدية وتعزيز العوائد الاقتصادية، إضافة إلى تطوير مشاريع البنية التحتية وتقديم خدمات أفضل للمواطنين، مع الحفاظ على ملكية هذه المشاريع للدولة.

وقد ازدادت أهمية هذا التوجه مع بروز ظاهرة العجز المالي في موازنات معظم الدول النامية، الأمر الذي جعل من الصعب على الحكومات تمويل مشاريع البنية التحتية الضخمة اعتمادا على مواردها الذاتية فقط لذلك، أصبحت الشراكة مع القطاع الخاص وسيلة فعالة لتوفير الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات وتنفيذ المشاريع التنموية.

ويمثل فتح المجال أمام القطاع الخاص، وخاصة البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارية الأخرى، فرصة مهمة لتعبئة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية والمساهمة في تمويل تلك المشاريع، كما تستفيد الدولة من القدرات المالية والإدارية والتقنية والخبرات المتراكمة لدى القطاع الخاص، مما يساهم في تحسين كفاءة تنفيذ المشاريع وتحقيق التنمية المستدامة.

إذا تمت الشراكة على أسس سليمة، فإنها ستؤدي بطبيعة الحال إلى تحسين مستوى تقديم الخدمات فمن الناحية الإدارية والاستراتيجية، ستعمل الشراكة على ضمان جودة المخرجات والخدمات المقدمة للمواطنين المستفيدين من هذه المشاريع وذلك بفضل الكفاءة التي يتمتع بها القطاع الخاص في التنفيذ والإدارة.

<sup>1</sup> Loew Jonathan et Michael McLindo, P3 Primer: Why Are Countries Interested in P3?, IP3, New York, 2002, Disponible sur : [www.ip3.org/pub/publication002.htm](http://www.ip3.org/pub/publication002.htm)

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

أما من الناحية الاستراتيجية، فإن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ستساهم في رفع درجة المصدقية، من خلال تحديد المسؤوليات بوضوح وإدخال عنصر المنافسة إلى هذا القطاع، مما يحد من مظاهر الإسراف وضعف الكفاءة الإدارية وعدم الفعالية التي قد تشوب بعض المشاريع العامة.

كما أن إدخال المنافسة في تقديم هذه الخدمات سيضمن تحقيق الجودة والكفاءة المطلوبة من حيث الكم والنوع، ويساهم في تعزيز الأداء العام للمشروعات المشتركة بما يخدم المصلحة العامة.

إلى جانب توفير مصادر تمويل جديدة، تمكن الشراكات بين القطاعين العام والخاص الدولة من تزويد خزينتها بإيرادات إضافية، كما تساهم في تحسين كفاءة التشغيل والاستجابة، وتقليل تكلفة وفترة تنفيذ المشاريع وتطويرها.

ويعد تسعير الخدمات والمرافق العامة وفق أسس اقتصادية تراعى فيها احتياجات المستهلكين من أبرز المزايا التي تحققها هذه الشراكات، إذ يؤدي ذلك إلى تعزيز الكفاءة الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

كما تمثل مشاريع البنية التحتية أحد أهم المصادر الرئيسية لتوفير التمويل اللازم لبرامج تطويرها وتوسيع نطاق إنتاجها، بما يضمن استدامة الخدمات العامة وقدرتها على تلبية الطلب المتزايد عليها<sup>1</sup>.

تعد إعادة توجيه الموارد المالية والبشرية والإدارية من أبرز المزايا الاستراتيجية التي يمكن للحكومة تحقيقها من خلال الشراكة مع القطاع الخاص في مجال البنية التحتية، فهذه الشراكات تتيح للحكومة زيادة الأصول الإنتاجية التي ستؤول ملكيتها إليها بعد انتهاء مدة العقد المتفق عليه، كما تمتاز بتحقيق كفاءة عالية في الأداء بفضل خبرة القطاع الخاص الإدارية والتنفيذية.

وتساهم هذه الشراكات في تقديم خدمات عامة أفضل وبأسعار أقل لصالح المستهلكين، إلى جانب اعتماد تسعير اقتصادي سليم يحقق عائدا معقولا يسمح باسترداد التكاليف، كما أن وجود هذه الآلية من التسعير يعزز من قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الخاصة، سواء المحلية منها أو الأجنبية، بما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الخدمات العامة.

### ثانيا: نقل وتوطين المعرفة والخبرات التكنولوجية

لا شك أن القطاع الخاص يمتلك قدرا كبيرا من الخبرات والمعارف والوسائل التكنولوجية الحديثة التي قد لا تتوفر لدى القطاع العام، إضافة إلى بيئة تنظيمية متقدمة ومقومات تشغيل فعالة، ويساهم التعاون بين القطاعين العام والخاص في نقل هذه المعارف والخبرات إلى مؤسسات القطاع العام، مما يعزز قدراته الإدارية والفنية.

<sup>1</sup> سعد سعيد مرطان، (عبئة المدخرات في تمويل مشاريع البنية التحتية بصيغة تجارية - تجربة البنك الأهلي التجاري)، مداخلة مقدمة في ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في تمويل المشاريع الاقتصادية الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، في الفترة من 13-11 أكتوبر 1999، ص 27 .

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

كما يؤدي هذا التفاعل إلى تمكين الأفراد العاملين في القطاع العام من اكتساب المهارات والخبرات من خلال المشاركة الفعلية في تنفيذ المشاريع المشتركة، وهو ما يساهم في تحقيق التنمية البشرية ويخلق فرص عمل مناسبة تتناسب مع ما اكتسبوه من خبرات ومعارف عبر هذه الشراكات.

وبذلك، يكون القطاع الخاص قد أسهم بفاعلية في تحقيق التنمية الشاملة من خلال نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى القطاع العام ودعم بناء القدرات الوطنية.

### ثالثا: تحقيق الكفاءة الاقتصادية

إن التخصيص الاقتصادي الفعال للموارد لا يقتصر فقط على تحقيق الكفاءة الفنية المتمثلة في الحصول على أقصى قدر ممكن من الناتج، بل يتطلب أيضا مراعاة تفضيلات الأفراد واحتياجات المستهلكين، ويتحقق ذلك من خلال التكامل بين أهداف القطاعين العام والخاص، حيث يسعى القطاع الخاص إلى تحقيق الربح مدفوعا بالحوافز الاقتصادية، بينما يعمل القطاع العام على تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق الرفاه الاجتماعي. وتكمن أهمية الشراكة بين القطاعين في دورها في تعزيز الفعالية الاقتصادية وتحقيق مصالح الطرفين، إضافة إلى مساهمتها كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال توزيع المخاطر والطموحات بينهما بشكل متوازن<sup>1</sup>. كما أن قدرة الأفراد على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمعرفتهم وخبراتهم، وكذلك بمدى تمتعهم بالمهارات اللازمة لمواجهة التحديات، فالأفراد الذين يمتلكون القدرة على التعلم المستمر والتطوير الذاتي، والذين يشاركون في البرامج التدريبية والتأهيلية، يكونون أكثر استعدادا للتكيف مع التغيرات المفاجئة.

كما أن العوامل البيئية، مثل السياسات الحكومية، والبيئة التنظيمية، والثقافة المجتمعية، تلعب دورا مهما في تعزيز قدرة الأفراد على التكيف وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة وبالتالي، فإن الاستثمار في تنمية المهارات والكفاءات، إلى جانب تحسين البيئة الداعمة، يشكل عاملا أساسيا في تعزيز القدرة على الصمود والتكيف مع التغيرات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بثينة المحتسب، رائدة ابو عيد، الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، كاداة لتحقيق التنمية المستدامة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011، ص 118-119.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 119.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

### رابعاً: استمرارية النمو الإقتصادي

وفقاً لتعريف التنمية، فإن تحقيق النمو الإقتصادي لا يقتصر على زيادة الناتج في فترة معينة، بل يشمل استمرارية هذا النمو وتزايديه مع مراعاة الجوانب غير الإقتصادية، وعند النظر إلى مقومات الشراكة الناجحة، نجد أن توفرها يساهم في تحقيق أرباح للقطاع الخاص، والتي يمكن توجيهها نحو مجالات استثمارية جديدة، ما يدعم استمرار النمو وتزايديه.

كما أن الدولة تستفيد من الشراكات من خلال تعزيز الكفاءات البشرية عبر التعليم والتدريب ونقل الخبرات والمعارف والتكنولوجيا، وهو ما يساهم في زيادة الإنتاجية واستدامة النمو، ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة.

### خامساً: تعزيز برامج التنمية الإجتماعية:

الربح هو الهدف الأساسي للقطاع الخاص، إلا أن المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع الأخرى تعد ضرورة لنجاح بناء الدولة والمؤسسات القائمة على شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص، ويتم ذلك من خلال دمج القطاع الخاص في برامج التنمية الاجتماعية وحل مشكلات المجتمع في مجالات التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، ومكافحة الفقر والبطالة وحماية المستهلك، وتحسين أوضاع الإسكان والمدارس والمستشفيات وغيرها من الخدمات الضرورية لكافة السكان، هذا النهج يساهم في تطوير المجتمع المحلي، ويتحول مفهوم الشراكة من التركيز على الأرباح فقط إلى شراكة مجتمعية حقيقية تعود بالنفع على الجميع<sup>1</sup>.

### سادساً: تحقيق البعد البيئي للتنمية

لقد تبين أن التنمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة، وأن الهيئات والمؤسسات الدولية بدأت تنبه إلى مخاطر تنفيذ مشاريع التنمية على حساب الجانب البيئي، فالمحافظة على البيئة تعد من أهم متطلبات التنمية، إذ تمثل البيئة مصدر الموارد التي تعتمد عليها عملية التنمية لتلبية الاحتياجات البشرية.

مع الزيادة السكانية المستمرة على سطح الأرض، يزداد استهلاك الموارد البيئية، خاصة الموارد غير المتجددة، كما تتسبب الأنشطة الاقتصادية للدول والأفراد في أضرار بيئية متعددة مثل التلوث والانبعاثات الحرارية وغيرها من الملوثات.

<sup>1</sup> إيمان عبد المحسن زكي، (نظرة مستقبلية للشراكة بين القطاع الحكومي و الخاص)، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي للوطنية نحو المستقبل، "الإدارة - القيادة، العوامل المؤثرة في الأداء"، 4-1-2009، المملكة العربية السعودية، ص 10.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

إلا أن هذه الآثار السلبية يمكن الحد منها أو معالجتها من خلال توظيف الزيادة السكانية بشكل إيجابي في عملية التنمية عبر التركيز على تنمية رأس المال البشري، ووضع سياسات تنموية متوافقة مع البيئة من قبل الحكومات وتطبيقها بشكل شامل.

غير أن تحقيق ذلك يمثل تحديا كبيرا، خصوصا بالنسبة للدول الفقيرة التي تفتقر إلى الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة، وكذلك بالنسبة للدول المتقدمة التي تسعى لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة قد تتعارض أحيانا مع الحفاظ على البيئة.<sup>1</sup>

وفي هذا السياق، يمكن للشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تلعب دورا مهما في حماية البيئة، من خلال اشتراط الحكومات في العقود المبرمة مع الشركاء المحليين أو الأجانب الالتزام بمعايير ومتطلبات السلامة البيئية

<sup>1</sup> بثينة المحتسب، رائدة ابو عيد، مرجع سابق، ص120-121.

## الفصل الأول: مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

### خلاصة و استنتاجات:

التنمية المحلية تعد ركيزة أساسية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية، حيث تهدف إلى تحسين مستوى حياة الأفراد وتعزيز التنمية المستدامة في مختلف المجالات ولتحقيق أهداف هذه التنمية، تبرز الموارد المالية المحلية كعنصر أساسي في تمويل المشاريع والبرامج التي تساهم في تطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات العامة وتنشيط النشاطات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي

العلاقة بين التنمية المحلية و الموارد المالية المحلية علاقة تكاملية، فكلما كانت الموارد المالية المحلية كافية وموجهة بشكل صحيح، كلما تحققت نتائج إيجابية على الأرض من خلال تنفيذ مشروعات تنموية مستدامة من جهة أخرى، فإن نقص الموارد المالية أو سوء إدارتها قد يعيق تنفيذ هذه المشاريع ويحد من قدرة السلطات المحلية على تلبية احتياجات المواطنين

لذلك، تصبح إدارة الموارد المالية المحلية بكفاءة وشفافية عنصرا حاسما في نجاح التنمية المحلية يتطلب ذلك تعزيز آليات جمع الإيرادات المحلية، وتنويع مصادر التمويل، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فضلا عن زيادة المشاركة المجتمعية في صنع القرار.

في الختام، يمكن القول إن تحقيق تنمية محلية فعالة ومستدامة يتطلب تضافر جهود مختلف الفاعلين المحليين، سواء كانوا حكوميين أو مجتمعيين، مع التركيز على تحسين إدارة الموارد المالية المحلية لضمان تحقيق التنمية المنشودة على المدى الطويل.

## الفصل الثاني

تكوين الجماعات المحلية

والنظام القانوني والمالي لها

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

مقدمة الفصل:

يعتبر النظام القانوني والمالي للجماعات المحلية في الجزائر جزءا أساسيا من هيكل الدولة، حيث يعد من الأدوات الهامة التي تساهم في تحقيق التنمية المحلية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وتكتسب الجماعات المحلية في الجزائر، والتي تشمل البلديات، الولايات، دورا بارزا في تنفيذ السياسات العمومية وتقديم الخدمات الأساسية، سواء على المستوى المحلي أو الجهوي.

يعتمد النظام القانوني والمالي للجماعات المحلية في الجزائر على مجموعة من القوانين التي تنظم طريقة تنظيم السلطات المحلية، اختصاصاتها، وعلاقتها بالحكومة المركزية، كما يحدد النظام المالي آليات تمويل هذه الجماعات ويضع الأسس التي تحكم بها مواردها المالية، سواء من حيث جمع الإيرادات أو كيفية تخصيص الموارد بين مختلف الجماعات المحلية

لذلك سوف نحاول من خلال هذا الفصل تشخيص النظام القانوني و المالي للجماعات المحلية من خلال ثلاث ركائز تتفصل كل ركيزة في مجموعة من النقاط الفرعية، و قد تمثلت و تدرجت كما يلي:

المبحث الأول : تكوين الجماعات المحلية في الجزائر

المبحث الثاني : النظام القانوني للجماعات المحلية

المبحث الثالث : النظام المالي للجماعات المحلية

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

### المبحث الأول

#### تكوين الجماعات المحلية في الجزائر

يشكل الإطار المفاهيمي لتكوين الجماعات المحلية أساسا نظريا لفهم طبيعة هذا التنظيم الإداري ودوره ضمن هيكل الدولة، ويقصد بتكوين الجماعات المحلية تحديد ماهيتها، طبيعتها القانونية، مكوناتها الأساسية، والمعايير التي تقوم عليها سواء من حيث التأسيس أو من حيث تشكيل هيئاتها، ويعد هذا المفهوم جزءا من المنظومة اللامركزية حيث تتمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي ضمن الحدود التي يقرها القانون وفي السياق الجزائري، يتمثل الإطار المفاهيمي في فهم مدلول الجماعة المحلية، التمييز بينها وبين باقي الكيانات الإدارية، واستيعاب الأسس القانونية والتنظيمية التي تحكم إنشائها، لا سيما من خلال الدستور وقانون البلدية والولاية ويعد هذا التحديد المفهومي خطوة أولى ضرورية لتحليل كيفية تشكل الجماعات المحلية ووظائفها في الدولة، ونظرا لأهمية مصطلح "الجماعات المحلية"، فقد حظي باهتمام العديد من الباحثين والمتخصصين الذين اختلفت آراؤهم بناء على وجهات نظرهم وهذا يعود إلى الفلسفات الفكرية والسياسية والقانونية للدول التي ينتمون إليها ولا شك أن تنوع الزوايا التي ينطلق منها تفكيرهم، وفقا للجوانب التي يركزون عليها والأهداف التي يسعون لتحقيقها، يدعونا إلى استعراض بعض التعريفات المرتبطة بمفهوم الجماعات المحلية

#### المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية

الجماعات المحلية هي مجموعة من الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي، تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة التي تتسم بالطابع المحلي قد تكون هذه الجماعات منتخبة أو معينة، وتباشر مهامها واختصاصاتها من خلال النقل أو التفويض وبالتالي، فهي تعكس توزيع الوظيفة الإدارية داخل الدولة بين الأجهزة المركزية في العاصمة وبين الهيئات المحلية المستقلة عنها، مما يساهم في تحقيق اللامركزية الإدارية كنظام لتنظيم الدولة.<sup>1</sup>

كما تم تعريفها على أنها عملية توزيع الوظائف بين السلطة المركزية والهيئات المحلية المنتخبة من قبل سكان الوحدة الإقليمية، مما يمنحها السلطة لانتخاذ القرارات والتصرف في القضايا التي تخص مصالح هؤلاء السكان المحليين، مع ضرورة خضوعها لرقابة السلطة المركزية<sup>2</sup>، كما تعرفها الأمم المتحدة كنظام من أنظمة الإدارة العامة،

<sup>1</sup> عثمان عزيزي، "دور الجماعات المحلية و المجتمعات المحلية في التسيير و التنمية بولاية خنشلة دراسة حالة بلدية قايس و بلدية الرمييلة"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، (غير منشورة)، 2007-2008، ص 28.

<sup>2</sup> جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، الجزائر: دار الأمة، 2014، ص 34.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

حيث تعد وسيلة إدارية تساعد الحكومة المركزية في أداء مهامها بفعالية وكفاءة أكبر في هذا السياق، تشجع الأمم المتحدة على نقل بعض الاختصاصات والصلاحيات من الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية لمساعدتها في مواجهة مسؤولياتها، وذلك في إطار توزيع الأدوار الوظيفية وتقسيم العمل بين المستويين المركزي والمحلي.<sup>1</sup>

عرفها "مودي غرامي graeme moodie" على أنها مجلس منتخب يمثل الوحدة المحلية ويخضع للمسؤولية السياسية أمام الناخبين من سكان تلك الوحدة، ويعتبر مكملاً لأجهزة الدولة.<sup>2</sup>

و عرفها أندريه دي لامباديس بأنها وحدة محلية تدار ذاتياً، وتتمتع بالقدرة على

اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها الخاصة.<sup>3</sup>

في حين يعرفها جورج بلير بأنها منظمة تضم سكاناً يقيمون في منطقة جغرافية معينة، ولها تنظيم مسموح به وهيئة حاكمة، بالإضافة إلى شخصية قانونية مستقلة وسلطة لتقديم خدمات عامة أو حكومية معينة، مع درجة كبيرة من الاستقلال تشمل السلطة القانونية والفعالية لتحصيل جزء من إيراداتها.<sup>4</sup>

أما جان ريفيرو فقد عرفها على أنها تنظيم لامركزي يتمثل في منح القانون سلطة اتخاذ القرارات لأعضاء منتخبين ضمن وحدات إدارية ذات شخصية اعتبارية مستقلة، وذلك في كل أو بعض الشؤون المتعلقة بتلك الهيئات المحلية.<sup>5</sup>

من جهة أخرى، خالد الزغبي، يرى أن الجماعات المحلية هي أسلوب من أساليب الإدارة التي تقسم بموجبها إقليم الدولة إلى وحدات محلية تتمتع بشخصية اعتبارية، ويتم تمثيلها عبر مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها، وذلك تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> حسام قطب السيد، "تقييم كفاءة و فاعلية الآليات المحلية لصناعة القرار في إدارة العمران الحضري، مداخلة مقيمة في المؤتمر العربي الإقليمي لتحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة، القاهرة 15-18، ديسمبر 2003.

<sup>2</sup> Graeme Moodie, **Local Government**, London: George Allen & Unwin Ltd, 1961, p 10.

<sup>3</sup> André de Laubadère, **Traité de droit administratif**, Tome I, Paris : LGDJ, 1973, p 413.

<sup>4</sup> Blair, George S., **Government at the grass-roots, Pacific Palisades, Calif. CALIFORNIA** : Palisades Publishers, 1977.P14.

<sup>5</sup> Jean Rivero, **Droit administratif**, 17e édition, Paris : Dalloz, 1995, p 231.

<sup>6</sup> خالد سمارة زغبي، تشكيل المجالس المحلية و أثره على كفاءتها دراسة مقارنة المملكة المتحدة، فرنسا، يوغسلافيا، مصر، الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1993، ص198.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

كما عرفت الجماعات المحلية بأنها تنظيم إداري محلي يتم انتخابه من خلال التصويت العام المباشر، حيث يتخذ أعضاء المجالس المنتخبة القرارات ويتولون إدارة المرافق العامة على المستوى المحلي، وتكون المداورات علنية مع تخصيص ضرائب مباشرة وغير مباشرة لهذه الجماعات<sup>1</sup>.

أما في التشريع الجزائري، فقد عرف المشرع الجماعات المحلية في المادة 15 من دستور 1989 على أنها الجماعات الإقليمية للدولة، ممثلة في البلدية و الولاية<sup>2</sup>، حيث تعتبر البلدية مؤسسة محورية في حياة المواطنين، إذ تمثلها بشكل مباشر وتستجيب لاحتياجاتهم اليومية، في حين أن الولاية تمثل وحدة لامركزية، تتمتع بالسلطات التفويضية من الدولة وتعمل على تحقيق مصالح سكانها من خلال هيئاتها الخاصة، مثل المجلس الشعبي والهيئة التنفيذية<sup>3</sup>.

مما سبق من التعريفات يمكن القول أن :

الجماعات المحلية هي وحدات إدارية مستقلة تمثل الكيانات الإقليمية ضمن الدولة، وتتمتع بصلاحيات قانونية وإدارية تمكنها من إدارة شؤونها المحلية بشكل مستقل إلى حد ما، وفقا للقوانين والأنظمة المحلية المعمول بها في كل دولة، تهدف هذه الجماعات إلى تحسين مستوى الخدمات العامة والتنمية المحلية بما يتناسب مع احتياجات المواطنين في نطاقها الجغرافي الجماعات المحلية تمثل جزءا حيويا من النظام الإداري في الدول، حيث تساهم بشكل كبير في تحسين الخدمات العامة والتنمية المحلية، وهي تركز على تلبية احتياجات المواطنين وتحقيق التوازن بين الصلاحيات المحلية والمركزية في الدولة.

### المطلب الثاني: أهداف الجماعات المحلية

تهدف الجماعات المحلية إلى تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي من خلال تحسين جودة الحياة للمواطنين في مختلف المجالات مثل التعليم، الصحة، والنقل، والخدمات العامة، كما تسعى إلى تعزيز اللامركزية الإدارية، مما يتيح للمجالس المحلية اتخاذ قرارات قريبة من احتياجات المواطنين وتوفير حلول فعالة وسريعة

<sup>1</sup> Dominique Renou Michel Denis , **Dictionnaire Des Termes Politiques : Noms Communs Et Noms Propres Pour Comprendre Les Institutions**, PARIS :ED VECHI ,2006,P 23.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي مؤرخ في 22 رجب عام 1409 الموافق ل 28 فبراير 1989، المتعلق بنشر تعديل الدستور ، رقم 89-18، مادة 15، ج ر رقم 9، 1989.

<sup>3</sup> سليمان أعراج، "دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر ما بين 2000-2011"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية و الإعلام، (غير منشورة)، 2010-2011، ص 21.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

للمشاكل المحلية بالإضافة إلى ذلك، تهدف الجماعات المحلية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة، وضمان توزيع عادل للثروات المحلية، بما يساهم في تطوير المجتمع المحلي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

**أولاً: الأهداف السياسية** تسعى الجماعات المحلية من خلال هذه الأهداف إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتعميق الديمقراطية على المستوى القاعدي و ذلك من خلال:

- **تجسيد الديمقراطية:** تعد الديمقراطية أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى الجماعات المحلية لتحقيقها، إذ تمثل مبدأ التسيير الذاتي والاستقلالية في اتخاذ القرارات يتيح هذا للجماعات المحلية القدرة على المشاركة الفعالة في صياغة السياسات العامة التي تتبناها الدولة وبذلك، تعتبر الديمقراطية أداة حيوية في اختيار ممثلي الشعب وتمكينهم من ممارسة السلطة واتخاذ القرارات التي تتعلق بإدارة الشؤون المحلية كما تجسد مبدأ "حكم الناس لأنفسهم" من خلال إدارة الخدمات المحلية وتنفيذ المشاريع التنموية.<sup>1</sup> تسمح حرية المجتمعات المحلية في اختيار مجالسها، التي تعد مؤشراً على الديمقراطية، بتحقيق الأهداف التالية:<sup>2</sup>
- **إعداد القيادات السياسية:** توفر الجماعات المحلية فرصة لتدريب القادة المحليين وتأهيلهم لشغل المناصب السياسية العليا على المستويين التشريعي والتنفيذي على الصعيد الوطني
- **تعزيز الوعي السياسي:** تساهم الجماعات المحلية في تعزيز الوعي السياسي لدى الأفراد، مما يساعدهم على التمييز بين الشعارات المختلفة والمشاركة في مناقشة القضايا الهامة التي تهم المجتمع المحلي، مثل التخطيط المستقبلي.
- **تقوية الصلة بين المواطن والحكومة:** تعمل الجماعات المحلية على تعزيز ارتباط المواطن بحكومته، مما يزيد من اهتمامه بالشؤون العامة ويعزز شعوره بالانتماء والفخر الوطني، مما يعمق وعيه بحقوقه وواجباته تجاه وطنه.
- **تمثيل إرادة المواطنين:** من خلال انتخاب المجالس المحلية، يتم تمثيل إرادة المواطنين في المحليات، مما يعزز مبدأ حكم الناس لأنفسهم، ويعزز التكامل القومي ويقوي البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة.

<sup>1</sup> قاسم جعفر أنس، أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية في الجزائر، ط02، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص03.

<sup>2</sup> أحمد بلجيلالي، "إشكالية عجز البلديات دراسة تطبيقية لبلديات: جيلالي بن عمار، سيدي علي ملال، فرطوفة بولاية تيارت"، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، (غير منشورة) 2009-2010، ص20.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

- **دعم الوحدة الوطنية:** تساهم الجماعات المحلية في تعزيز الوحدة الوطنية عبر إنشاء نظام موحد وتحقيق التكامل بين مختلف المناطق، مما يساهم في تعزيز الاستقرار والتقدم الوطني.

**ثانيا: الأهداف الإدارية :** الأهداف الإدارية للجماعات المحلية تتعلق بتحقيق فعالية وكفاءة في إدارة الشؤون المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين، وتشمل هذه الأهداف:

- **السرعة و الدقة و الكفاءة في التسيير:** يساهم تطبيق نظام اللامركزية في اتخاذ القرارات في تعزيز السرعة والدقة والكفاءة في تلبية احتياجات السكان المحليين، مما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات إذ يسمح هذا النظام بتوفير خدمات أكثر توافقاً مع ظروف وأولويات المجتمعات المحلية، ويتميز بقدرته على التفاعل مع انتقادات السكان وتعديل السياسات والخدمات بما يتماشى مع تلك الاحتياجات.
- **القضاء على البيروقراطية:** يعمل نظام اللامركزية على القضاء على البيروقراطية في الإدارات المركزية، ويعزز المنافسة بين المحليات المختلفة، مما يشجع على الاستفادة من التجارب السابقة وتجنب الأخطاء التي تم ارتكابها، وبالتالي تحسين الأداء العام على المستوى المحلي<sup>1</sup>.
- **تحقيق الإدارة الرشيدة:** تهدف الجماعات المحلية إلى إدارة الموارد المتاحة بطريقة شفافة وفعالة تضمن تحقيق الأهداف المحلية بأعلى مستويات الكفاءة، مع مراقبة وتقييم مستمرين لأداء الإدارة.
- **تحسين جودة الخدمات العامة:** تسعى الجماعات المحلية إلى تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية تلي احتياجات السكان، مثل التعليم، الصحة، والنقل، وتسهيل وصول المواطنين إلى هذه الخدمات بطرق أكثر فعالية.
- **تطوير البنية التحتية المحلية:** من خلال التخطيط الجيد وإدارة المشاريع المحلية، تهدف الجماعات المحلية إلى تحسين وتطوير البنية التحتية مثل الطرق، شبكات المياه والكهرباء والمرافق العامة التي تساهم في تحسين ظروف الحياة المحلية.
- **تنظيم التخطيط العمراني:** تسعى الجماعات المحلية إلى وضع خطط حضرية وتنظيم استخدام الأراضي بما يتناسب مع احتياجات السكان وتوجيه النمو السكاني بشكل يتماشى مع احتياجات المجتمع المحلي.
- **تعزيز الشفافية والمساءلة:** تسعى الجماعات المحلية إلى تعزيز الشفافية في اتخاذ القرارات الإدارية والتأكد من تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة، وضمان المساءلة للمسؤولين المحليين عن تنفيذ الأنشطة والقرارات.

<sup>1</sup> خالد ممدوح، البلديات و المحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية، 2009، ص 280.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

● تحقيق التنسيق بين الهيئات المحلية: تهدف الجماعات المحلية إلى ضمان التنسيق الفعال بين مختلف الهيئات المحلية والمصالح الحكومية لضمان تكامل الجهود والموارد، وتحقيق الأهداف المشتركة بين مختلف الوحدات المحلية.

● تطوير الكفاءات البشرية: تهدف الجماعات المحلية إلى تحسين وتطوير مهارات الكوادر الإدارية والفنية من خلال التدريب المستمر، مما يعزز القدرة على تقديم خدمات أفضل ويسهم في تطوير الأداء المؤسسي.

● تعزيز اللامركزية في اتخاذ القرارات: تسعى الجماعات المحلية إلى تفويض الصلاحيات وتوزيع المسؤوليات بين مختلف الأجهزة المحلية، بما يساهم في تمكينها من اتخاذ قرارات أسرع وأكثر دقة في تلبية احتياجات المواطنين.

● إدارة الميزانية المحلية: تهدف الجماعات المحلية إلى إعداد وتنفيذ الميزانية المحلية بفعالية، وضمان تخصيص الموارد بشكل يتناسب مع أولويات المجتمع المحلي وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: الأهداف الاجتماعية: تسعى الجماعات المحلية إلى تحقيق أهداف اجتماعية تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين وتعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية من أبرز هذه الأهداف:

● تعزيز البنية الاجتماعية للدولة من خلال توزيع المهام بين الهيئات المحلية المختلفة، مما يساعد في تقليل تركيز السلطة.

● ضمان العدالة في توزيع الخدمات بين مختلف الأقاليم، وتحقيق التوازن في الأعباء المالية المتعلقة بتقديم هذه الخدمات<sup>1</sup>.

● تعزيز العلاقة بين الإدارة المحلية والقاعدة الشعبية، مما يساهم في فهم احتياجات وأولويات المجتمع المحلي وسبل تنميته اقتصادياً واجتماعياً.

● وجود مجلس محلي يعزز الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المواطنين، مما يساهم في تحسين مستويات الصحة والتعليم وتوفير الخدمات المحلية التي تهم المواطن.

● تعزيز شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهمية دوره في التأثير على اتخاذ وتنفيذ القرارات المحلية، مما يعزز ثقته بنفسه ويرتبط بشكل أكبر بمحيطه الاجتماعي، ويساهم في تعزيز روح المواطنة الحرة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمد محمود الطعامنة، (نظم الإدارة المحلية)، مداخلة مقدمة في الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، مسقط: 18-20 أغسطس، 2003، ص 16.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

رابعاً: الأهداف الاقتصادية: تهدف الأهداف الاقتصادية للجماعات المحلية إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف المناطق. وتتمثل هذه الأهداف في:

- تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية: تسعى الجماعات المحلية إلى تطوير المشاريع الاقتصادية المحلية التي تساهم في خلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى دخل الأفراد وتنشيط القطاع الخاص المحلي
- تشجيع الاستثمار المحلي: من خلال توفير بيئة مناسبة للمستثمرين المحليين والأجانب تهدف الجماعات المحلية إلى جذب الاستثمارات التي تساهم في تطوير الاقتصاد المحلي بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- إدارة الموارد الاقتصادية بكفاءة: تعمل الجماعات المحلية على استخدام الموارد المتاحة بطرق فعالة ومستدامة، من خلال التخطيط الجيد للميزانية المحلية وتوجيه الإنفاق نحو أولويات التنمية الاقتصادية.
- تحقيق العدالة الاقتصادية: من خلال توزيع الموارد والخدمات بشكل عادل بين الأقاليم المختلفة، تسعى الجماعات المحلية إلى تقليل الفوارق الاقتصادية وتحقيق التوازن بين المناطق، بحيث يحصل كل مواطن على فرص متساوية لتحسين مستوى معيشته.
- تعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص: تهدف الجماعات المحلية إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع اقتصادية تخدم المجتمع المحلي وتعود بالنفع عليه.<sup>2</sup>
- المطلب الثالث: خصائص ومقومات الجماعات المحلية في الجزائر

تعتبر الجماعات المحلية في الجزائر من العناصر الأساسية التي تساهم في تحقيق اللامركزية والتنمية المحلية وتتمثل مقومات هذه الجماعات في مجموعة من العوامل التي تضمن لها ممارسة اختصاصاتها بكفاءة وفعالية هذه المقومات تشمل الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل الجماعات المحلية، وكذلك الهياكل التنظيمية والموارد المالية والبشرية التي تدعمها من خلال هذا المطلب، سنتناول أبرز المقومات التي تقوم عليها الجماعات المحلية في الجزائر، والتي تتيح لها التفاعل مع احتياجات السكان المحليين وتطوير مجتمعاتهم بما يتوافق مع السياسة العامة للدولة.

<sup>1</sup> أحمد بلجيلالي، مرجع سابق، ص 20.

<sup>2</sup> عتيقة كواشي، "اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية"، مذكره ماجستير، جامعة ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، (غير منشورة)، 2010-2011، ص 75.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

أولاً: تتمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية: تعني الشخصية المعنوية أن مجموعة من الأفراد و الهيئات منحت لهم الشخصية القانونية، تماماً كما في حالة الأشخاص الطبيعيين وبذلك تعامل الجماعة المحلية كأنها كائن قانوني مستقل، لها حقوق وواجبات<sup>1</sup>، إن منح الجماعة المحلية هذه الخاصية يترتب عليه آثار مهمة، أهمها:

1- الاستقلال المالي : يقصد به وجود ذمة مالية خاصة، حيث يمنح للجماعة المحلية الحق في إدارة مواردها المالية، مما يتيح لها بعض الحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإيرادات والنفقات، وبالتالي تعزيز استقلالها عن السلطة المركزية لتلبية احتياجات سكانها<sup>2</sup>.

2- الأهلية القانونية : الأهلية القانونية للجماعات المحلية تشير إلى قدرتها على اكتساب الحقوق وتحمل الواجبات القانونية في إطار القوانين المنظمة لإدارتها، تتمتع الجماعات المحلية بهذه الأهلية بشكل مستقل عن السلطات المركزية، مما يعني أنها قادرة على اتخاذ قرارات قانونية وإدارة شؤونها وفقاً لاختصاصاتها، كما لها الحق في إبرام العقود والتعامل مع الأفراد أو الكيانات الأخرى وتمثل الأهلية القانونية للجماعات المحلية في عدة جوانب، أبرزها:

1- القدرة على التعاقد : حيث يمكن للجماعة المحلية إبرام عقود مع الأفراد أو الشركات لتوفير الخدمات أو تنفيذ المشاريع المحلية.

2- القدرة على التقاضي : تستطيع الجماعة المحلية رفع الدعاوى أمام المحاكم أو الدفاع عن حقوقها في حال كانت مهددة أو تم انتهاكها.

3- إدارة الأموال والموارد : تملك الجماعة المحلية القدرة على إدارة مواردها المالية بشكل مستقل، بما في ذلك جمع الإيرادات وإنفاقها بما يتناسب مع احتياجات السكان المحليين<sup>3</sup>.

بالتالي، يمكن القول أن منح الشخصية المعنوية للجماعة المحلية هو نتيجة طبيعية للامركزية وفي حال فقدت هذه الشخصية تفقد الجماعة المحلية أحد أهم مقوماتها.

<sup>1</sup> حسن مجد عواظة، مقومات الإدارة المحلية من وجهة نظر القانون الإداري، مجلة المدينة العربية، عدد 05، أكتوبر 1982، ص 23.

<sup>2</sup> Amed Mahiou, *cours d'institutions administratives*, 03eme Edition, Alger :office des publications universitaire, 1983, P64.

<sup>3</sup> يونس قرواط، المقومات الأساسية للإدارة المحلية في الجزائر بين الواقع و المأمول، عرض نماذج للإدارة المحلية في الدول العربية، مجلة الاقتصاد الحديث و التنمية المستدامة، ع 01، ديسمبر 2019، ص 62.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

ثانيا: قيام مجالس محلية منتخبة:منح الجماعات المحلية الشخصية المعنوية لا يكفي بمفرده، بل يجب أن تكون هناك هيئات محلية منتخبة تمتلك السلطة اللازمة لتمثيل السكان المحليين وإدارة شؤونهم فالمواطنون هم الأقدر على فهم مشكلاتهم وتحديد الحلول المناسبة وفقا لاحتياجاتهم ولذلك، تمثل الجماعات المحلية إرادة المجتمع المحلي وتتمتع بصلاحيات تقريرية ورقابية ضمن نطاقها الإقليمي من الأفضل أن يتم انتخاب هذه المجالس من خلال انتخابات مباشرة، باعتبار أن الهدف من إنشاء نظام الجماعات المحلية هو دافع سياسي، مما يجعل هذا النظام أكثر قربا من المواطنين على الصعيدين المادي والمعنوي<sup>1</sup>.

لذلك، يتمثل جوهر فكرة الجماعة المحلية في منح سكان الإقليم صلاحية تلبية احتياجاتهم المحلية بأنفسهم من خلال هيئات منتخبة من قبلهم.

ثالثا: استقلالية الهيئات المحلية: تشير استقلالية الهيئات المحلية إلى منحها الحرية في أداء مهامها وإدارة المرافق المحلية داخل حدود وحدتها الجغرافية ويشمل ذلك حقها في إصدار قرارات ملزمة ضمن نطاق معين، مما يتيح لها اتخاذ القرارات اللازمة وتعديلها حسب الحاجة<sup>2</sup> ومع ذلك، فإن هذا الاستقلال لا يكون مطلقا، حيث تمارس الهيئات المحلية اختصاصاتها تحت إشراف ورقابة الهيئات المركزية، فالمجالس المحلية تقوم بأداء مهامها وفقا للسياسة العامة للدولة، وهي ملزمة باحترام الخطط والتوجهات التي تضعها السلطات المركزية، وذلك تماشيا مع مبدأ "مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ" وبالتالي، تظل السلطة المركزية تحتفظ بحق الرقابة على الوحدات المحلية من خلال مبدأ الوصاية، التي تقتصر على التخطيط دون التدخل في التنفيذ<sup>3</sup>.

تعد خصائص ومقومات الجماعات المحلية في الجزائر الأساس لضمان فعاليتها في إدارة الشؤون المحلية وتحقيق التنمية فاستقلاليتها النسبية وتنظيمها الإداري والقانوني، إلى جانب التوازن بين المشاركة الشعبية والإشراف المركزي، يمكنها من تلبية احتياجات المجتمع المحلي وتعزيز التنمية المستدامة ومن هذا المنطلق، تشكل هذه الجماعات ركنا أساسيا في بناء مجتمع متماسك ومتطور اقتصاديا واجتماعيا.

<sup>1</sup> ياقوت قديد، مرجع سابق، 2011، ص 59.

<sup>2</sup> حسين مصطفى حسين، الإدارة المحلية المقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 19.

<sup>3</sup> سليمان مجّد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دراسة مقارنة، مصر: دار الفكر العربي للطبع و النشر، 1995، ص 72.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

### المبحث الثاني

#### النظام القانوني للجماعات المحلية في الجزائر

تعد الجماعات المحلية في الجزائر جزءاً أساسياً من هيكل الإدارة العامة في البلاد، إذ تمثل الوسيلة التي تمكن السلطات المحلية من تسيير شؤونها اليومية وتلبية احتياجات السكان ضمن حدودها الجغرافية لكن التطور التاريخي لهذه الجماعات في الجزائر مرتبط بتغيرات سياسية وإدارية كبيرة مرت بها البلاد، بدءاً من الفترة الاستعمارية وصولاً إلى مرحلة الاستقلال وما تلاها من تطورات سياسية وإصلاحات إدارية وصولاً إلى الإصلاحات الحديثة التي تهدف إلى تعزيز استقلالية الجماعات المحلية في إطار سياسة اللامركزية.

#### المطلب الأول: الجماعات المحلية قبل الإستقلال

##### أولاً: في العهد العثماني

يمكن تقسيم الفترة التي مرت بها الجزائر تحت الحكم العثماني، والتي امتدت من بداية القرن السادس عشر (1516) إلى بداية القرن التاسع عشر (1830)، كما يلي:

##### 1. مرحلة البايات (1535-1588)

تميزت هذه المرحلة بنظام مركزي قوي، حيث كانت السلطة في يد القائد المتحكم، الذي كان يسيطر على جميع شؤون الحكم والإدارة في البلاد ويرجع هذا التركز في السلطات إلى عدة عوامل أبرزها الصراع الخارجي مع القوى الاستعمارية الصليبية من جهة، والصراعات الداخلية بين الطوائف المختلفة على السلطة من جهة أخرى، وقد سعى الحكام العثمانيون إلى توطيد سلطتهم من خلال تعزيز قبضتهم على البلاد في ظل هذه الظروف المضطربة.

##### 2. مرحلة الباشاوات (1588-1659):

عرفت هذه المرحلة بتولي الباشاوات للحكم، وهي فترة اتسمت بوجود ثلاثين باشا في الجزائر كان الباشا هو المسؤول الإداري والعسكري، ومن حقه الترقية إلى مرتبة "باي" أو "الارباي" ورغم استمرار الصراعات الطائفية والحروب ضد القوى الصليبية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة، برزت ظاهرة تمرد الأهالي على النظام القائم،

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

حيث رفضت بعض القبائل دفع الضرائب المفروضة من قبل الباشا هذه التمردات أضعفت قدرة الحكومة العثمانية على فرض تنظيم إداري محكم وفعال، مما أدى إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في بعض المناطق.<sup>1</sup>

### 3. مرحلة الأغاوات 1659-1971

تميزت هذه المرحلة بتراجع نفوذ السلطان العثماني وانفصال حكام الجزائر عن تركيا كما اتسمت هذه الفترة بالطابع العسكري الذي كان سائدا في نظام الحكم آنذاك، إضافة إلى الفوضى والاضطرابات الداخلية، ورغم محاولات الطبقة العسكرية الحاكمة آنذاك لتطبيق نوع من الديمقراطية إلا أن هذا النظام كان غير واقعي، وقد حمل في طياته أسباب زواله وانهاره في النهاية، بالرغم من وجود محاولات إصلاحية غير واقعية، انتهت هذه الفترة بالتحول إلى حكم الدايات.<sup>2</sup>

### 4. مرحلة الدايات 1830-1971

ظهرت في هذه الفترة رغبة قوية في إلغاء نظام الأغاوات الذي ساد قبلها، وتم استبداله بنظام الدايات، الذي يمثل آخر تطور في الإدارة المحلية في الجزائر في تلك الفترة وكان ذلك نتيجة للخطر الكبير الذي يهدد حياة الحكام، خاصة بعد مقتل علي أغا في عام 1671، إضافة إلى الاضطرابات الداخلية التي عانت منها الجزائر في تلك الفترة، حيث تم تبديل ما بين خمسة إلى ستة أغاوات خلال ثلاثة أيام فقط في النهاية، قام الرياس (قادة البحرية) بالانقلاب على النظام القائم وأعلنوا تمردهم فور توليهم السلطة، قاموا بتغيير نظام الحكم واختاروا دايا ليحكم البلاد ومن هنا بدأت المرحلة الرابعة، التي تميزت بتأكيد الوجود العثماني في الجزائر، وظهور تنظيم إداري محلي إلى جانب السلطة المركزية، التي تمثلت في الدايات والديوانيين، بما في ذلك الديوان الخاص والديوان العام.<sup>3</sup>

- **الدايات** هو القائد العام للجيش ويمثل رئيس الدولة، حيث ينتخب من قبل الرياس ومع تراجع دور الرياس ونفوذهم وكذلك تناقص ثروتهم ومكانتهم بين السكان، أصبح الدايات يختار من قبل قادة الأوجاق في البداية، كان يتم انتخابه من قبل ثلاثة موظفين ساميين، وهم الخزناسي، وخوجة الخيل، وأغا العرب<sup>4</sup> ومن المهم الإشارة إلى أنه في هذه المرحلة، تم إقصاء الأهالي من المشاركة في انتخاب الدايات، حيث أصبح هو من يحتكر جميع السلطات العامة في الدولة فكان مسؤولا عن تنفيذ القوانين المدنية و العسكرية، والإشراف على حصون

<sup>1</sup> صبيحة مجدي، "تسيير الموارد المالية المحلية في الجزائر واقع وأفاق"، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (غير منشورة)، 2012-2013، ص 14.

<sup>2</sup> حسين مصطفى حسين، الإدارة المحلية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 130.

<sup>3</sup> محمد العربي سعودي، المؤسسات المالية في الجزائر الولاية البلدية 1516-1962، ط 2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 11.

<sup>4</sup> أبو قاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال، ط 03، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1982، ص 49.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

المدينة وتنظيم الجيوش بالإضافة إلى ذلك، كان يتولى الشؤون المالية للدولة، وتنظيم إدارتها بما يحقق ازدهارها، كما كان مسؤولاً عن توقيع المعاهدات، وتنظيم النفقات العامة، ومصادر الدخل الداخلية والخارجية، بما في ذلك الضرائب وعائدات الغنائم البحرية<sup>1</sup>

- **الديوان** : الديوان الخاص هو هيئة تشبه إلى حد كبير مجلس الوزراء في العصر الحديث بينما الديوان العام هو مجلس عمومي يتولى مسؤوليات السلطة التشريعية ومن بين أعضاء هذا المجلس يتم انتخاب أو اختيار رؤساء المقاطعات المحلية<sup>2</sup>، كان الديوان يساعد الداي في أداء مهامه الإدارية، وتنفيذ قراراته، وتوجيه تعليماته والحرص على الالتزام بها، وكان يتكون من موظفين سامين من الأتراك، وهم:

- **الخزناجي** : مسؤول عن الإشراف على الخزينة.
- **أغا العرب** : مهمته الحفاظ على الأمن والنظام في الضواحي القريبة من المدينة.<sup>3</sup>
- **خوجة الخيل** : مسؤول عن جمع الضرائب.
- **وكيل الخرج** : يعتبر بمثابة وزير البحرية، حيث كان يتولى مسؤولية الورشات التي تبني فيها السفن، ويشرف تموين الأسطول بالأسلحة، وصيانة الموانئ البحرية والحربية.<sup>4</sup>

وبذلك، يمكن القول إن هذا النظام كان يعتمد هيكلًا إداريًا متدرجًا في المناصب والمهام بدءًا من رأس الهرم المتمثل في الداي، الذي يليه مجموعة من الموظفين السامين الذين شكلوا دعائم لسلطة الداي.

### ثانياً: التنظيم الإداري المحلي في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي:

التنظيم الإداري المحلي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي من أبرز المواضيع التي تعكس كيفية تأثير الاستعمار على هيكلية الدولة ومؤسساتها بعد احتلال الجزائر في عام 1830، عمدت فرنسا إلى إعادة تشكيل النظام الإداري للبلاد وفقاً لاحتياجاتها الاستعمارية، حيث عملت على فرض هيكل إداري مركزي يعكس الهيمنة الفرنسية ويخدم مصالحها العسكرية والاقتصادية.

<sup>1</sup> سحر ماهود محمد، الأجهزة الإدارية العثمانية في إيالة الجزائر، مجلة جامعة كربلاء العلمية، ع 01، جامعة بغداد 2017، ص 105.

<sup>2</sup> محمد العربي سعودي، "الوضع القانوني للهيئات المحلية الجزائرية، مرحلة ما قبل الإستقلال"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق و العلوم الإدارية، (غير منشورة)، 2001-2002، ص 17.

<sup>3</sup> أحمد السليمان، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، الجزائر: مطبعة دحلب، 1994، ص 27.

<sup>4</sup> عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، الجزائر: دار ربحانة للنشر و التوزيع، 2002، ص 104.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

سعت السلطات الاستعمارية إلى تغيير البنية السياسية والإدارية في الجزائر، من خلال تفويض النظام الإداري التقليدي الذي كان سائدا في فترة الحكم العثماني ففي ظل الاستعمار الفرنسي، تم استبدال المؤسسات المحلية التي كانت تدير شؤون البلاد بتركيبة إدارية جديدة تعتمد على السلطة المركزية الفرنسية وتسيطر على جميع الجوانب الحيوية من الحياة اليومية في الجزائر، ووفقا لذلك فقد مر التنظيم المحلي في الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي بثلاث مراحل يمكن تقسيمها كالتالي:

### 1- المرحلة الأولى: الفترة الممتدة من 1830-1840

بعد سقوط الدولة العثمانية، استغلت السلطات الفرنسية النظم الإدارية التي كانت سائدة في العهد العثماني، حيث أبقّت على تنظيم الأقاليم والأراضي التي كانت خاضعة مباشرة للسلطة العثمانية كما هي، بينما حافظت على الوضع القائم في المناطق ذات النظام الإقطاعي التي كانت أقل ارتباطا بالدولة العثمانية، اتبعت فرنسا سياسة مشابها لتلك التي كانت تتبعها الدولة العثمانية، فاعترفت بالقيادات الأهلية المتوارثة، واستغلت الخلافات بين العروش والقبائل وتعتبر هذه المرحلة واحدة من أصعب الفترات التي مرت بها الجزائر.<sup>1</sup>

### 2- المرحلة الثانية: 1844 إلى غاية 1954

تميزت هذه المرحلة بوجود مكاتب عرفت باسم المكاتب العربية (Bureau d'Arabes)، التي كانت تديرها القوات الاستعمارية الفرنسية بهدف تمويل الجيش الفرنسي وتسهيل السيطرة على المقاومة الشعبية.<sup>2</sup> كان رئيس المكتب العربي يتمتع بصلاحيات واسعة في الشؤون الإدارية، مثل مراقبة الأعيان والأهالي، واقتراح التعيينات والإقالات، بالإضافة إلى إدارة الأشغال العامة والمسائل القضائية كان القاضي في هذه المكاتب غالبا ما يكون ضابطا فرنسيا، وفي حال وجود نزاع قضائي بين مسلمين وأوروبيين، كان هذا الضابط يعمل كمستشار قانوني لصالح المسلمين علاوة على ذلك، كان لرئيس المكتب العربي صلاحيات مالية واسعة، حيث كان يحدد أتاوة القبائل، وله أيضا صلاحيات عسكرية، إذ كان يقود الجيش وينظمه ويوفر له المؤونة.<sup>3</sup> في عام 1848، وبموجب القانون الفرنسي الذي اعتبرت الجزائر بمقتضاه جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية، تم تقسيم الجزائر إداريا إلى ثلاث مقاطعات وقد تم تعيين والي على رأس كل مقاطعة، حيث كانت ولاية الجزائر تمثل المنطقة الوسطى، وهران في الغرب، وقسنطينة في الشرق، وفقا لما ورد في رسالة نابليون الثالث إلى

<sup>1</sup> وليد بوشو، الإدارة المحلية الفرنسية الإقليمية و البلدية في الجزائر في فترة النظام العسكري و بدايات النظام المدني 1830-1902، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، عدد 03، جويلية 2022، ص 121.

<sup>2</sup> محمد الصغير بعلبي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2004، ص 36.

<sup>3</sup> Claude collot, les institutions de l'algerie durant la periode coloniale 1830/1962, Alger : office des publications universitaires, 1987, p39.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

الحاكم العام، كان الهدف من هذا التقسيم هو تعزيز الوجود الأوروبي في هذه المقاطعات الثلاث، مع الحفاظ على توازن القوى ومنع توسع القبائل داخل الأراضي الجزائرية<sup>1</sup> و عليه تقسيم هذه المقاطعات إلى ثلاث أصناف من البلديات و هي:

● **البلديات الأهلية:** ظهرت هذه البلديات في المناطق الأكثر انعزالا، خاصة في الجنوب الصحراوي وبعض المناطق النائية والصعبة في الشمال، واستمرت حتى عام 1880<sup>2</sup> تمتاز هذه البلديات بغياب الوجود الأوروبي، وقد تم إنشاؤها بموجب قرار من الحاكم العام بعد مشاورات في مجلس الحكومة العامة تتميز إدارة هذه البلديات بالطابع العسكري، حيث اعتبرها المؤرخ جيلبير ميني بمثابة استمرار للمكاتب العربية القديمة كان يتولى إدارة هذه البلديات رجال الجيش الفرنسي، الذين كانوا يعملون جنبا إلى جنب مع بعض الأهالي المعينين لأدوار محددة، وفقا للنظام السائد آنذاك والسلطة العسكرية الممنوحة لهم، كان الضباط المسؤولون يتولون شؤون الإدارة والعدالة العسكرية، حيث كانت الأخيرة تابعة لمجلس الحرب أما إدارة الميزانية، فكان يقوم بتحضيرها الحاكم العام، حيث كانت تشمل اساس النفقات العسكرية.<sup>3</sup>

● **البلديات المختلطة:** توجد هذه البلديات في المناطق التي تتمتع فيها الأغلبية الجزائرية بوجود أقلية فرنسية، خصوصا في القسم الشمالي من الجزائر يعتمد النظام الإداري لهذه البلديات على تشكيل لجنة بلدية تتكون من أعضاء أوروبيين منتخبين وبعض الجزائريين المعينين تدار اللجنة بواسطة موظف من الإدارة الفرنسية، ويساعده موظفون جزائريون<sup>4</sup> ينتخب الأعضاء الفرنسيون من قبل المواطنين الفرنسيين المسجلين في القوائم الانتخابية، بينما يتم تعيين الأعضاء الجزائريين من قبل الجنرال قائد القسم في الأقاليم العسكرية بالشمال، ومن قبل الحاكم العام في الأقاليم الجنوبية.<sup>5</sup>

● **البلديات ذات الصلاحيات الكاملة** والتي تتمتع بتصرف تام توجد في شمال الجزائر، حيث يسكنها الأوروبيون فقط تتمتع هذه البلديات بنفس الصلاحيات التي تتمتع بها المجالس المحلية الفرنسية، وتشمل مهامها الإشراف على العائلات الأوروبية وتقديم مختلف الخدمات مثل التعليم والصحة وغيرها، تخضع هذه البلديات

<sup>1</sup> Mahfoud keddache.l'algerie des algeriens :de la prehistoire a 1954, ,paris : Paris-Méditerranée.2000.p659.

<sup>2</sup> محمد يعلي الصغير، مرجع سابق، ص 36

<sup>3</sup> وليد بوشو، مرجع سابق، ص 133.134.

<sup>4</sup> ناصر لباد، الأساس في القانون الإداري ، الجزائر: دار المجدد، 2011، ص 168.

<sup>5</sup> وليد بوشو، مرجع سابق، ص 133.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

للقانون البلدي الفرنسي الصادر في 5 أبريل 1884، الذي اعتبره أوغستين بيرنار بمثابة ميثاق البلديات ذات الصلاحيات الكاملة.

وفقا لهذا القانون، تدار البلديات بواسطة مجلس بلدي مكون بالكامل من أعضاء منتخبين، يشمل رئيس البلدية، مساعديه، والمستشارين<sup>1</sup>، عليه هذا النوع من البلديات تهدف إلى تعزيز الاستيطان الأوروبي وتقديم خدمات للمستعمرين وفقا للقوانين الفرنسية.

منه يمكن القول أن نظام الإدارة الفرنسية في الجزائر إرتبط بالحكم العسكري إلى غاية إندلاع الثورة<sup>2</sup>.

### 3- المرحلة الثالثة: مرحلة ثورة التحرير 1954:

بعد اندلاع ثورة التحرير الوطنية الجزائرية في عام 1954، التي شكلت صدمة قوية للاستعمار الفرنسي، مما دفع الإدارة الفرنسية إلى التخلي عن مستعمراتها الأخرى، مثل تونس والمغرب، والتركيز على التمسك بالجزائر لمواجهة المقاومة الجزائرية وقمعها، اتبعت السلطات الفرنسية سياسة جديدة تقوم على جبهتين أساسيتين:

- **قمع الثوار**: حيث سعت فرنسا إلى إنهاء ما كانت تسميه بـ"التمرد" باستخدام جميع الوسائل والأساليب القسرية وكان الاعتقاد السائد بين العسكريين الفرنسيين آنذاك أن الحل الوحيد لقمع المقاومة الجزائرية يكمن في استخدام القوة المفرطة.
- **إصلاحات سياسية وإدارية**: في هذا السياق، قام وزير الداخلية الفرنسي فرنسوا ميتران بتقديم مشروع إصلاحات سياسية وإدارية إلى مجلس الوزراء الفرنسي في 5 يناير 1955 ومن أبرز هذه الإصلاحات إنشاء "المدرسة الوطنية للإدارة" في الجزائر، بهدف تكوين فئة من الإطارات الإدارية وتعيينهم في المناصب العليا في الوظيفة العمومية.<sup>3</sup>

من خلال هذه السياسة يمكن القول أن الإستعمار الفرنسي اعتمد على القمع العسكري والإصلاحات الإدارية لتأمين مصالحه في الجزائر.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 130.

<sup>2</sup> سعد الله أبو القاسم، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، الجزائر: دار البصائر للنشر و التوزيع، 2007، ص 20.

<sup>3</sup> بومدين طاشمة، التنظيم السياسي و الإداري في الجزائر منذ الإحتلال إلى غاية إرساء أسس الدولة الوطنية 1962، مجلة الحوار المتوسط، العدد 01، مارس 2009، ص 116.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

كانت هذه المرحلة حاسمة في تاريخ الاحتلال الفرنسي، وتمثل نقطة تحول كبيرة في التنظيم السياسي والإداري وخاصة في ما يتعلق باللامركزية حيث أقدمت الإدارة الفرنسية على إلغاء البلديات المختلطة وترقية مراكز البلديات إلى بلديات ذات صلاحيات كاملة كما تم زيادة عدد الولايات والدوائر ابتداء من 28 يونيو 1956، وحتى إصدار المرسومين رقم 56-1282 و 56-1284 في 17 نوفمبر 1956، اللذين رفعوا عدد الولايات والدوائر من 6 إلى 15 ولاية وقد تم تقسيم الجزائر إلى ثلاث مناطق إدارية:

- المنطقة الشمالية: تضم ولايات الجزائر، تلمسان، وهران، مستغانم، الشلف، سطيف، قسنطينة، وعنابة.
- منطقة الهضاب العليا: تضم ولايات سعيدة، تيارت، المدية، وباتنة.
- منطقة الجنوب: تضم ولايتي الواحات .

وفي 28 يونيو 1956، صدر قرار بإلغاء 78 بلدية مختلطة و158 مركز بلدي، ليتم استبدالها في غضون أشهر بـ 1107 بلدية تخضع للقانون البلدي الفرنسي، أما الإصلاح الثاني فقد تمثل في التشريع الموحد لجماعة الناخبين من الرجال والنساء، وذلك عبر قرارات صادرة في 28 يونيو و3 يوليو 1958، وكان الهدف من هذه الإصلاحات تقريب الإدارة من المواطنين، كما شهدت هذه المرحلة تغييرات كبيرة، بما في ذلك مشاركة المسلمين في الانتخابات.

في 20 فبراير 1959، صدر المرسوم رقم 59-321 الذي حدد التنظيم الإداري لولاية الجزائر، حيث تم ضم الضواحي إلى المدينة وتقسيمها إلى عشرة دوائر، وألحقت 11 بلدية إليها وكانت الدوائر تنتخب عددا من مستشاريها البلديين الذين كانوا يرشحون رئيس دائرتهم، كما تم إدارة المدينة عبر متصرف عام معين بمرسوم، إلى جانب المجلس البلدي المنتخب الذي يتكون من 75 عضوا في وقت لاحق، صدر المرسوم رقم 60-163 في 7 فبراير 1960 الذي عدل المرسوم السابق، ليصبح رؤساء البلديات والدوائر معينين من الجهات الوصية.<sup>1</sup>

هنا يمكن القول أن الإستعمار الفرنسي عمل على تقوية اللامركزية وتنظيم العمليات الانتخابية لتقليل تأثير الثورة الجزائرية في الوقت الذي كان يهدف فيه إلى تعزيز سيطرته السياسية والإدارية.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 118.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

### المطلب الثاني: الجماعات المحلية بعد الإستقلال

بعد الاستعمار، شهدت الجزائر تحولا كبيرا في تنظيمها السياسي، حيث تأسست الدولة الجزائرية المستقلة عام 1962، بدأ هذا التحول بتشكيل نظام سياسي يتسم بالتركيز على السيادة الوطنية واستعادة الهوية الوطنية حيث تم إرساء مؤسسات الدولة على أساس نظام جمهوري، مع اعتماد الحزب الواحد بقيادة جبهة التحرير الوطني التي قادت حرب الاستقلال، مما أثر في النظام السياسي والهيكل الإداري للدولة الجزائرية الحديثة.

### أولا: في الفترة الممتدة من 1962 إلى 1967:

في هذه الفترة، نظرا لأن أهداف المستعمر كانت تسيطر على المرحلة السابقة على حساب مصالح السكان الأصليين فقد شهدت البلاد عجزا وصعوبة في التسيير نتيجة لعدم وجود الكوادر القادرة على إدارة شؤون البلاد وقلة الموارد والإمكانات، هذا الوضع دفع قادة الجزائر إلى العمل على إصلاح وإعادة تنظيم الجماعات المحلية والتخلص من بقايا النظام الإداري الفرنسي الذي كان يتعارض مع طموحات واهتمامات الجزائريين<sup>1</sup> حيث تم إنشاء لجان لإدارة شؤون البلديات تحت قيادة رئيس البلدية، وتم تقليص عدد البلديات إلى 676 بلدية بهدف تسهيل إدارة شؤونها كما تم تشكيل لجان أخرى لدعم البلديات في أداء مهامها، ومنها:

- لجنة التدخل الاقتصادي: تضم ممثلين عن السكان وتقنيين، وكان دورها تقديم الآراء حول مشاريع الميزانية.
- لجنة التدخل الاجتماعي: تضم ممثلين عن الحزب والجيش، وكانت مهمتها الأساسية تنظيم ومتابعة المشاريع التي يتم تنفيذها ذاتيا.

أما على مستوى الولايات، تم إنشاء اللجان الجهوية للتدخل الاقتصادي والاجتماعي (C.D.I.E.S)، التي تضم ممثلين عن المصالح الإدارية وممثلين عن السكان يتم تعيينهم من قبل رئيس اللجنة، الذي كان متمثلا في الوالي وكان دور هذه اللجان استشاريا، حيث كانت تصادق على المشاريع والقرارات التي يقدمها الوالي، الذي كان

<sup>1</sup> مسعود شيهوب، أسس الإدارة المحلية و تطبيقاتها على نظام البلدية و الولاية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 93.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

بممتلك صلاحيات قانونية واسعة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تمر بها البلاد في تلك الفترة<sup>1</sup>.

### ثانيا: الفترة الممتدة بين 1967-1976

بين سنتي 1967 و1976، شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في مجال التشريع والتنظيم القانوني بهدف تحقيق الاستقلال الكامل في جميع المجالات، بما في ذلك المجال السياسي الاقتصادي، والاجتماعي. في هذه الفترة، تم التركيز على تأسيس إطار قانوني يساهم في بناء الدولة الحديثة ويعكس المبادئ التي تبناها النظام السياسي الجديد في الجزائر، والذي كان يعتمد على الاشتراكية الوطنية والتوجهات التحررية التي ناضل من أجلها الشعب الجزائري طوال سنوات الاستعمار ولتحقيق ذلك تم إرساء مجموعة من الإصلاحات التشريعية التي ساهمت في تأسيس القواعد القانونية التي ستوجه تطور النظام السياسي والاجتماعي في الجزائر.

#### ● مرحلة قانون البلدية لسنة 1967:

منذ السنوات الأولى للاستقلال، كانت البلدية واحدة من القضايا التي حظيت باهتمام بالغ من قبل صناع القرار في الجزائر، نظرا لدورها الهام كمؤسسة محلية تمثل حاجات المواطنين وتعد المحرك الرئيسي للتنمية المحلية وقد تجسد ذلك الاهتمام في إصدار قانون البلدية لعام 1967 الذي منح للبلدية مكانة متميزة باعتبارها الوحدة الأساسية في تنظيم الدولة.<sup>2</sup>

تميز عام 1966 بنشاط مكثف في هذا المجال، حيث تم نشر مسودة مشروع بعنوان "التنظيم البلدي الجديد" الذي عرض المبادئ الأساسية للإصلاح البلدي وفي أكتوبر من نفس العام، تبنى مجلس الثورة قرارا بشأن الإصلاح البلدي و"الميثاق البلدي" وفي 20 سبتمبر 1966 أقرت الحكومة قانون البلدية، الذي تمت الموافقة عليه في 4 يناير 1967 من قبل مجلس الثورة وتم نشره في الأمر المؤرخ 18 يناير 1967 عرف هذا القانون البلدية بأنها "الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية."

كما حددت المادة 135 إلى المادة 170 من قانون البلدية لعام 1967 اختصاصات البلدية التي تشمل:

- التجهيز والإنعاش الاقتصادي
- التنمية الفلاحية

<sup>1</sup>التطور التاريخي للولاية في الجزائر، تم الإطلاع عليه يوم 2022/06/23 على الساعة 21.33 دقيقة على الموقع :

[www.tribunalz.com/forum/t4191](http://www.tribunalz.com/forum/t4191)

<sup>2</sup>عمار بوضياف، الهيئات الاستشارية في الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص80.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

- التنمية الصناعية وتنمية القطاعات التقليدية
- التوزيع والنقل
- التنمية السياحية
- السكن والإسكان
- الإنعاش الثقافي والاجتماعي
- الحماية المدنية

لقد تأثر هذا القانون بكل من النموذجين الفرنسي واليوغسلافي فالتأثير الفرنسي كان واضحا في منح البلديات العديد من الاختصاصات وكذلك في بعض المسائل التنظيمية، نظرا للروابط الاستعمارية، أما التأثير بالنموذج اليوغسلافي فكان ناتجا عن التوجه الاشتراكي واعتماد الجزائر نظام الحزب الواحد في تلك الفترة<sup>1</sup> فيما يتعلق بالولاية، فقد استمر الوضع على ما هو عليه حتى صدور الأمر رقم 69-38 المؤرخ في 23 مايو 1969، الذي تضمن قانون الولاية، والذي أصبح الإطار القانوني المعتمد في تنظيم الولايات وفقا للمادة الأولى من هذا القانون، تعرف الولاية بأنها "جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، تتمتع باختصاصات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتعد مقاطعة إدارية تابعة للدولة." وتنقسم الولاية إلى ثلاثة أجهزة أساسية هي:

- المجلس الشعبي الولائي: وهو هيئة منتخبة تعمل على مستوى الولاية.
  - المجلس التنفيذي للولاية: ويعمل تحت سلطة الوالي، حيث يعين هذا المجلس من مديري المصالح المختلفة للدولة، الذين يتولون تنفيذ الأنشطة داخل حدود الولاية.
  - الوالي: يتم تعيينه من قبل رئيس الدولة، ويعتبر ممثل الحكومة في الولاية ومسؤولا عن التنسيق بين أجهزة الدولة داخل الإقليم.<sup>2</sup>
- مرحلة التقسيم الإداري لسنة 1974 :

<sup>1</sup> - شباب سهام ، "إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية" ،مذكرة ماجستير،جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة (غير منشورة)،2011-2012، ص 55.

<sup>2</sup> محمد الصغير بعلي ، القانون الإداري ، الجزائر : دار العلوم للنشر و التوزيع، 2004 ،ص 181

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

بموجب التقسيم الذي صدر بمقتضى الأمر رقم 69-74 المؤرخ في 2 يوليو 1974، تم استبدال مصطلح "المقاطعة" بمصطلح "الولاية"، وارتفع عدد الولايات من 17 إلى 31 ولاية كما زاد عدد البلديات ليصل إلى 704 بلدية بعد أن كان 676 بلدية في عام 1967 كان الهدف من هذا التقسيم هو تحقيق نوع من التوازن الإقليمي وتقليل الفوارق بين بلديات الوطن، من خلال توسيع وتكثيف الأنشطة الاقتصادية في مختلف المناطق<sup>1</sup> وقد هدفت السلطات من وراء اتخاذ هذه الإجراءات في ذلك الوقت، إلى التخفيف من حدة النقص المسجل في الموارد البشرية، وتمكين الإدارة من استخدام الموارد المالية المتاحة بشكل عقلاني وفعال<sup>2</sup>.

### ثالثا: مرحلة صدور دستور 1976:

عني دستور 1976 بمسألة الوحدة الإدارية في البلاد، حيث نصت المادة 36 من الدستور على اعتبار الولاية ككيان إداري إقليمي إلى جانب البلدية لكن التغيرات السياسية والاقتصادية خاصة بعد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، أدت إلى تعديل أحكام القانون الولائي في جانبين أساسيين:

- توسيع صلاحيات واختصاصات المجلس الشعبي الولائي: حيث تم تعزيز دور المجلس ليشمل وظائف رقابية داخل إقليم الولاية، مما تجسد في تطبيق أحكام دستور 1976 التي جعلت من المجلس وسيلة للرقابة الشعبية على الأجهزة التنفيذية.
- تعزيز الطابع السياسي لهذه الهيئة:

أ- من حيث التشكيل: إذ أصبحت النصوص الأساسية للحزب في إطار النظام السياسي القائم على الحزب الواحد تشترط انخراط أي مترشح لعضوية المجلس الشعبي الولائي في الحزب.

ب- من حيث التسيير: تم إنشاء مجلس التنسيق الولائي كهيئة مشتركة بين الجهاز السياسي متمثلا في محافظة الحزب و الجهاز الإداري على مستوى الولاية، بهدف تحقيق التنسيق الفعال بين السلطة السياسية والإدارية.

ت-

<sup>1</sup> Rapport du C.N.E.S, l'évolution a imprimer a la gestion des finances locales dans une perspective d'économie de marche, juin 2001

<sup>2</sup> Messaoud Mentrì, L'administration en question : Réflexions sur les relations administration-administrés, Alger : OPU, 1988.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

رابعا: مرحلة التقسيم الإداري لسنة 1984<sup>1</sup>:

تم تنفيذ التقسيم الإداري الجديد بموجب المرسوم رقم 09/84 الصادر في 4 فبراير 1984 حيث أضيفت ولايات جديدة إلى النظام القائم، وزاد عدد البلديات بشكل كبير من 704 إلى 1541 بلدية جاء هذا التغيير في وقت كانت أسعار النفط تقترب من 40 دولارا للبرميل في عام 1985، مما ساهم في تعزيز الاعتقاد بأن أي نقص في الإيرادات العادية سيتم تعويضه من خلال الإيرادات البترولية<sup>2</sup>، أدى هذا التقسيم إلى إحداث تغييرات كبيرة على المستوى الإقليمي، وكان هدفه تحسين التحكم في المجال الوطني من جهة، وتطوير برامج التنمية المحلية من خلال تعزيز المناطق الريفية والفقيرة ومراقبة نمو المدن من جهة أخرى غير أن هذه الإجراءات، في غياب الموارد المالية المستقرة التي تساعد على مواجهة الأعباء المترتبة عليها، أسفرت عن ظهور عدد من البلديات التي أصبحت عاجزة عن تلبية احتياجاتها، حيث بلغ عددها 73 بلدية ابتداء من عام 1985.

خامسا: مرحلة قانون البلدية و الولاية لسنة 1990:

مع بروز العولمة وتداعياتها، بما في ذلك هيمنة النظام العالمي أحادي القطبية وسياسات المنظمات الدولية<sup>3</sup>، إضافة إلى الموجة العاتية ضد الأنظمة الشمولية التي رافقت التغييرات في النظام الدولي، تعرضت الأنظمة القريبة من النموذج السوفييتي التي تعتمد على نظام الحزب الواحد والاقتصاد الموجه لضغوط شديدة، هذه الضغوط استدعت ضرورة الاستجابة من خلال تبني التحولات الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية، كما طالبت المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان كشرط أساسي لتقديم أي مساعدات مالية للدول التي تشهد أنظمة سياسية سلطوية<sup>4</sup> إضافة إلى ذلك، كان للعوامل الداخلية دور كبير في تسريع هذه التحولات، خصوصا بعد أحداث أكتوبر 1988، عندما خرج الشباب الجزائري في مظاهرات 5 أكتوبر مطالبين بتغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المزرية التي

<sup>1</sup> نصر الدين بن شعيب ، إشكالية تمويل البلديات وسبل ترقيتها ،مذكرة ماجستير ، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،(غير منشورة)،2001-2002.، ص06 .

<sup>2</sup>Hachmi Graba, *Les ressources fiscales des collectivités locales*, Alger : ed.enag,2000,p 53 .

<sup>3</sup> جنين سعيد المقدسي و اخرون، المجتمع المدني العربي و التحدي الديمقراطي، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005،ص 306.

<sup>4</sup> عبد الرزاق خيري،التحول الديمقراطي في الجزائر، تم الإطلاع عليه يوم 18-07-2022 على الساعة 15.00 في الموقع [cis.uobaghdad.edu.iq/page\\_viewer.aspx?id=45](http://cis.uobaghdad.edu.iq/page_viewer.aspx?id=45)

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

كانوا يعيشونها، مما أدى إلى إعلان القطيعة مع التوجه الاشتراكي والنظام الحزبي الواحد، مقابل تبني التعددية الحزبية<sup>1</sup>، لتعلن القطيعة مع التوجه الاشتراكي والأحادية الحزبية في مقابل اعتناق التعددية الحزبية .

تميزت هذه المرحلة بتبني مبادئ وأحكام جديدة نص عليها دستور 1989، حيث تم إلغاء الأولوية التي كانت تمنح للعمال والفلاحين في مجال الترشيحات كما كان في السابق وجاء هذا التغيير بعد التخلي عن النظام الاشتراكي، من خلال إلغاء نظام الحزب الواحد، وتبني التعددية الحزبية ومبدأ الفصل بين السلطات، كما تم تعزيز حرية المواطنين في إنشاء الهياكل التي تخدم مصالحهم، مما دعم سياسة اللامركزية التي تجسدت في إقرار قانوني البلدية والولاية.

فوفقا لقانون البلدية رقم 90-08 الصادر في 7 أبريل 1990، تعتبر البلدية، بحسب مادته الأولى، الجماعة الإقليمية الأساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتنشأ بموجب قانون، وتتكون من هيئتين: الأولى هي المجلس الشعبي البلدي، الذي يمثل الهيئة المداولة، والثانية هي الهيئة التنفيذية التي يمثلها رئيس المجلس الشعبي البلدي.

أما فيما يتعلق بقانون الولاية رقم 90-09 الصادر في 7 أبريل 1990، فإن المادة الأولى تنص على أن الولاية هي جماعة عمومية إقليمية تتمتع أيضا بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعد مقاطعة إدارية تابعة للدولة وتنشأ هي الأخرى بموجب قانون، ولها إقليم واسم ومقر، ويطابق إقليمها إقليم البلديات التي تتكون منها كما تتكون الولاية من هيئتين أيضا.:

- المجلس الشعبي الولائي: يمارس المجلس الشعبي الولائي صلاحيات تقليدية وأخرى ذات طابع إقتصادي وإجتماعي.
- الهيئة التنفيذية : الوالي .

### المطلب الثالث: الجماعات المحلية من خلال قانون البلدية 2011 و قانون الولاية 2012

جاءت هذه الإصلاحات في إطار التطلعات المشروعة والجهود الرامية إلى تعزيز الإنجازات والمكاسب السياسية في سياق الإصلاحات الوطنية الشاملة، حيث استجابت الدولة للمطالب الشعبية في ظل تصاعد أعمال العنف الناتجة عن الأوضاع الاجتماعية الصعبة التي كان يعيشها الشعب الجزائري، بالإضافة إلى

<sup>1</sup> عمر برامة، الجزائر في المرحلة الإنتقالية، الجزائر: دار الهدى، 2001، ص 16.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

الاستياء الواسع بين الشباب العاطل عن العمل<sup>1</sup> ونمو دور المجتمع المدني والقوى المعارضة التي طالبت بالتغيير، إلا أن السبب الحقيقي كان يتمثل في الاحتجاجات التي شهدتها بعض الدول العربية، خاصة المجاورة، التي عرفت بالربيع العربي، مما أثار تخوفا من انتقال تلك الاحتجاجات إلى الجزائر هذا دفع النظام إلى التحرك بسرعة لاحتواء الأوضاع وتهدئة غضب الشعب من خلال إصدار مجموعة من القوانين التي تعزز الديمقراطية التشاركية وتدعم المسار الديمقراطي، بهدف إحداث التعديلات والإصلاحات الضرورية على قوانين الإدارة المحلية، باعتبارها قاعدة أساسية لتسيير متطلبات المجتمع المحلي وقد تم ذلك من خلال إصدار قانون البلدية 10/11 وقانون الولاية 07/12<sup>2</sup>.

### أولا: البلدية حسب قانون 10/11 :

وفقا لقانون 10/11 الصادر بتاريخ 22 يناير 2011، تم تعريف البلدية على أنها الجماعة الإقليمية الأساسية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتنشأ بموجب قانون<sup>3</sup>، تعد البلدية وحدة إقليمية لامركزية وفضاء لممارسة المواطنة، حيث تمثل إطارا لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة.<sup>4</sup> وتتمثل هيئاتها في:

- المجلس الشعبي البلدي كهيئة مداولة
- رئيس المجلس الشعبي البلدي كهيئة تنفيذية
- الإدارة التي يديرها الأمين العام تحت سلطة ووصاية رئيس المجلس الشعبي البلدي، حيث تمارس جميع الأنشطة وفقا للتنظيم والتشريع المعمول به.<sup>5</sup>

1- المجلس الشعبي البلدي: المجلس الشعبي البلدي هو: هيئة منتخبة من قبل جميع الناخبين في البلدية عبر الاقتراع العام السري والمباشر، ويتكون من عدد من الأعضاء يتراوح بين 13 و43 عضوا، وفقا للكثافة السكانية، يعتبر المجلس الشعبي البلدي النموذج الأمثل للقيادة الجماعية، ويعد أحد أبرز الأجهزة التي تعكس

<sup>1</sup> طارق عاشور، (الإصلاح السياسي في الجزائر بعد 2011)، مداخلة مقدمة في المنتدى الوطني الأول حول الإصلاحات السياسية واقع و آفاق، تبسة، أبريل 22-23 أبريل 2013.

<sup>2</sup> سميحة منصرية، (تداعيات الإصلاحات السياسية الراهنة على المشاركة السياسية)، مداخلة مقدمة في المنتدى الوطني الأول حول الإصلاحات السياسية واقع و آفاق، تبسة، أبريل 22-23 أبريل 2013

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011، مادة 01. ج. ر. رقم 37 سنة 2011.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، المادة 02 .

<sup>5</sup> نفس المرجع السابق، المادة 15 .

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

المطالب المحلية<sup>1</sup> كما يضطلع بالإشراف على شؤون البلدية المختلفة ويمتلك سلطة اتخاذ القرارات، وذلك لمدة خمس سنوات ويختلف عدد الأعضاء المنتخبين من بلدية إلى أخرى وفقا للكثافة السكانية<sup>1</sup> يعقد المجلس الشعبي البلدي دورة عادية كل شهرين، ولا تتجاوز مدة كل دورة خمس أيام كما يمكن عقد دورة غير عادية عند الضرورة، بناء على طلب من رئيس المجلس أو ثلثي أعضائه (3/2)، أو بناء على طلب من الوالي وفي حالة حدوث خطر وشيك أو كارثة كبيرة، يعقد المجلس جلسة طارئة بقوة القانون، مع ضرورة إخطار الوالي بذلك.<sup>2</sup>

لدراسة هذا الهيكل الإداري، يجب التطرق إلى تشكيله، قواعد عمله، سيره، نظام مداولاته وصلاحياته.

يتم تشكيل المجلس الشعبي البلدي من مجموعة من الأعضاء المنتخبين من قبل سكان البلدية عبر الاقتراع العام السري والمباشر لمدة خمس سنوات وقد نصت أحكام الدستور على أن المجلس هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية<sup>3</sup> كما أصبح المجلس قاعدة للامركزية ومكانا لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة.<sup>4</sup>

يشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه لجان دائمة لمتابعة المسائل المتعلقة بمجال اختصاصه، وخاصة تلك المرتبطة بالاقتصاد والمالية والاستثمار، الصحة، النظافة وحماية البيئة تهيئة الإقليم والتعمير، السياحة والصناعات التقليدية الري والفلاحة والصيد البحري، بالإضافة إلى الشؤون الاجتماعية، الثقافية، الرياضية والشبابية.

كما يشكل المجلس لجانا خاصة لدراسة مواضيع محددة بناء على اقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي، ومن خلال مداولة المجلس وموافقة أغلبية أعضائه، و تنتهي هذه اللجنة مع إنتهاء مهمتها بصفة صريحة في المداولة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون عضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات ، المؤرخ في 12 يناير 2012، مادة 79 . ج . ر . رقم 01 سنة 2012.

<sup>2</sup> الجزائر، قانون رقم 11-10، مرجع سابق، المادة 18.17.16.

<sup>3</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رقم 96-438 المتضمن نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، المؤرخ في 08 ديسمبر 1996 ، مادة 14. ج . ر . رقم 76 سنة 1996.

<sup>4</sup> - الجزائر، مرسوم رقم 96-438 المتضمن نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، نفس المرجع السابق. المادة 16

<sup>5</sup> الجزائر، قانون رقم 11-10، مرجع سابق، المادة 31-33-34 .

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

يتأثر مدى اتساع الصلاحيات والاختصاصات الممنوحة للهيئات المحلية، وخاصة البلدية بالمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة يحدد القانون صلاحيات البلدية التي يمارسها المجلس الشعبي البلدي من خلال مداولاته في المجالات الرئيسية التالية :

● **في مجال تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة:** يقوم المجلس البلدي بإعداد برامج السنوية والمتعددة للسنوات التي تتوافق مع مدة عهده، ويصادق عليها ويشرف على تنفيذها، وذلك في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة بالإضافة إلى المخططات التوجيهية القطاعية.

- تنفيذ عمليات تهيئة الإقليم والتنمية وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

- اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تحفيز وإطلاق التنمية والنشاطات الاقتصادية بما يتوافق مع إمكانيات البلدية ومخططها التنموي، وتحرص على الرقابة المستمرة على شروط البناء وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

● **في مجال التعمير والهيكل القاعدية والتجهيز:** تتولى البلدية تنسيق الأعمال المتعلقة بتطوير الهياكل القاعدية والأجهزة الخاصة والشبكات التابعة لها.

● **في مجال التربية والحماية الاجتماعية والأنشطة الثقافية:** تقوم البلدية في هذا المجال بإنشاء مؤسسات التعليم الابتدائي وضمن صيانتها، بالإضافة إلى بناء وإدارة المطاعم المدرسية وتوفير وسائل النقل اللازمة كما يتعين على البلدية توفير مرافق للطفولة والحفاظ على الأجهزة المتعلقة بالشباب والثقافة والرياضة، فضلا عن دعم وتشجيع الحركات الجمعوية في هذا السياق.

● **في مجال النظافة وحفظ الصحة وطرق البلدية:** تعمل البلدية بالتعاون مع المصالح التقنية للدولة، على ضمان الامتثال للتشريعات والتنظيمات المعمول بها المتعلقة بحفظ الصحة والنظافة العامة، خاصة في مجالات توزيع المياه الصالحة للشرب تصريف ومعالجة المياه المستعملة، والحفاظ على سلامة الأغذية، إضافة إلى الحفاظ على نظافة الأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور.<sup>1</sup>

2- **رئيس المجلس الشعبي البلدي:** وهو معين عن طريق الاقتراع المباشر لعهدة انتخابية معينة يؤدي المهام المنوطة به باسم الجماعة الإقليمية التي يمثلها، وباسم الدولة، ويتم تنصيبه خلال 15 يوما من إعلان نتائج الاقتراع يساعده في ممارسة الصلاحيات الممنوحة له نائبان أو أكثر، وذلك حسب عدد المقاعد في المجلس

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، المادة 107، 123، 122، 118، 115، 111، 108.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

البلدي يتمتع رئيس المجلس البلدي بازدواجية في الاختصاص، حيث يمثل البلدية في بعض الأحيان ويمثل الدولة في أحيان أخرى، بالإضافة إلى دوره كهيئة تنفيذية للمجلس.

### • تمثيل البلدية :

- يمثل رئيس المجلس البلدي البلدية في جميع الأنشطة المدنية والإدارية، بالإضافة إلى المشاركة في التظاهرات الرسمية.
- كما يتولى إدارة اجتماعات وأعمال المجلس البلدي، فضلا عن إدارة أموال البلدية والحفاظ عليها ويشمل دوره أيضا تسيير إيرادات البلدية، منح الإذن بالإنفاق.
- متابعة تطور الوضع المالي للبلدية، إعداد واقتراح الميزانية على المجلس البلدي، ثم متابعة تنفيذها.
- القيام بجميع الأعمال القانونية المتعلقة بأموال البلدية، بما في ذلك اكتسابها واستخدامها واستغلالها والتصرف فيها والحفاظ عليها.
- إبرام صفقات البلدية ومراقبة تنفيذها، واتخاذ المبادرات اللازمة لتطوير إيرادات البلدية.
- متابعة وضعية المصالح والمرافق والمؤسسات التابعة للبلدية.<sup>1</sup>

### • تمثيل الدولة<sup>2</sup> : يكون رئيس المجلس الشعبي البلدي ممثلا للدولة في حدود إقليم البلدية ويختص

بالمسائل التالية :

- نشر القوانين والتنظيمات واتخاذ كل الإجراءات بهدف تنفيذها في حدود إقليم البلدية.<sup>3</sup>
- يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي جميع العقود المتعلقة بالحالة المدنية تحت رقابة النائب العام بصفته ضابطا للحالة المدنية، ويقوم بمباشرة كافة المسائل المتعلقة بالحالة المدنية والعقود والسجلات.
- يتخذ كافة الاحتياطات والتدابير الوقائية لضمان سلامة وحماية الأشخاص والممتلكات.
- يشرف على احترام المقاييس والتعليمات المتعلقة بالعقار والسكن والتعمير وحماية التراث الثقافي والمعماري.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، المادة، 64-69-77-78-81-82-83 .

<sup>2</sup> جعفر أنيس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية ، ط2 ، الجزائر: دار المطبوعات الجامعية، 1988، ص64.

<sup>3</sup> الجزائر، قانون رقم 11-10، مرجع سابق، المادة 84-85.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، مادة 89.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

بالإضافة إلى صلاحياته كممثل للبلدية والدولة، منح القانون رئيس المجلس الشعبي البلدي صلاحيات إضافية بصفته الهيئة التنفيذية للمجلس، حيث يتولى الإشراف على تحضير انعقاد المجلس ويسهم في تسهيل تنفيذ مداولاته.

● **الأمين العام:** يتم تعيين الأمين العام للبلدية من قبل السلطة الوصية أو بناء على اقتراح منها وفقا لأهمية كل بلدية ففي بلديات مقرات الولايات أو البلديات التي يتجاوز عدد سكانها 100 ألف نسمة، يعين وزير الداخلية الأمناء العامين بناء على اقتراح من الوالي، أما في البلديات الأخرى الواقعة تحت سلطته، فيتولى الوالي تعيين الأمناء العامين.<sup>1</sup>  
حيث تتمثل صلاحياته في<sup>2</sup>:

- ضمان تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي.
- تنشيط وتنظيم سير المصالح الإدارية والتقنية للبلدية.
- ضمان تنفيذ القرارات المتعلقة بتطبيق المداولات، بما في ذلك الهيكل التنظيمي ومخطط تسيير المستخدمين المنصوص عليه.
- إعداد محضر تسليم واستلام المهام بين رئيس البلدية المنتهية عهده والرئيس الجديد للبلدية.

### ثانيا: الولاية حسب القانون رقم 07/12

عرف القانون الجديد للجماعات المحلية الولاية على أنها جماعة إقليمية تابعة للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي كما تعتبر الولاية دائرة إدارية غير مكرزة للدولة، وتشكل فضاء لتنفيذ السياسة العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، تساهم الولاية مع الدولة في إدارة وتمهئة الإقليم، فضلا عن دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة، بالإضافة إلى تحسين وتطوير الإطار المعيشي للمواطنين و يتم إنشاء الولاية بموجب قانون و تتكون من هئتين هما:

● المجلس الشعبي الولائي

● الوالي

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 16-320 المتضمن الاحكام الخاصة المطبقة على الامين العام للبلدية المؤرخ في 13 ديسمبر 2016 ، مادة 20-21 . ج . ر . رقم 73 سنة 2016 .

<sup>2</sup> الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 16-320، مرجع سابق، مادة 129.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

1- المجلس الشعبي الولائي : هو مجلس منتخب عبر الاقتراع العام، ويسمى المجلس الشعبي الولائي يعقد هذا المجلس أربع دورات عادية في السنة، حيث لا تتجاوز مدة كل دورة 15 يوما كما يمكن أن يجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب من رئيسه أو ثلث أعضائه (3/1) أو بطلب من الوالي ومثل المجلس الشعبي البلدي، يمكن لهذا المجلس أن يجتمع أيضا بقوة القانون في حالة حدوث كارثة<sup>1</sup>، ويشكل هذا المجلس من بين أعضائه لجان دائمة للمسائل المتعلقة بمجال اختصاصه، وبخاصة في المجالات التالية:

- التربية والتعليم العالي والتكوين المهني
- الاقتصاد والمالية
- الصحة، النظافة وحماية البيئة
- الاتصال وتكنولوجيا الإعلام
- تهيئة الإقليم والنقل
- التعمير والسكن
- الري، الفلاحة، الغابات والصيد البحري
- الشؤون الاجتماعية، الثقافية، الدينية، الوقف، الرياضة والشباب
- التنمية المحلية، التجهيز، الاستثمار والتشغيل

كما يمكن تشكيل لجان خاصة لدراسة المسائل الأخرى التي تهم الولاية، و تعتبر منحلة عند إنتهاء أشغالها<sup>2</sup>

و تتمثل إختصاصات المجلس الشعبي الولائي في المجالات التالية :

- في مجال التنمية الإقتصادية: يقوم المجلس الشعبي الولائي في هذا المجال:
- بإعداد مخطط للتنمية على المدى المتوسط يتضمن الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من قبل الدولة ويعد هذا المخطط إطارا للعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 07-12 المتعلق بالولاية، المؤرخ في 21 فبراير 2012، مادة 01-02-12-15. ج. ر. رقم 12 سنة 2012.

<sup>2</sup> المرجع السابق، مادة 33-34.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

- يحدد المجلس المناطق الصناعية المزمع إنشاؤها، ويشارك في إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل.
- يعمل المجلس على تسهيل وتشجيع الاستثمارات في الولاية من خلال توفير التمويل المناسب كما يساهم في تطوير التعاون والتواصل بين المتعاملين الاقتصاديين مؤسسات التكوين، البحث العلمي، والإدارات المحلية، بهدف تعزيز الابتكار في القطاعات الاقتصادية وضمان بيئة ملائمة للاستثمار، من خلال تعزيز التشاور مع المتعاملين الاقتصاديين.
- **في مجال الفلاحة و الري:** يبادر المجلس الشعبي الولائي وينفذ جميع الإجراءات المتعلقة بحماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية، بالإضافة إلى تهيئة وتجهيز المناطق الريفية وتشجيع برامج الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية كما يتخذ كافة التدابير اللازمة لتنمية وحماية الأملاك الغابية ويعمل على تطوير مشاريع الري المتوسط والصغير.
- **في مجال تجهيزات التربية و التكوين المهني:** تتولى الولاية مهمة بناء مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهنية، كما تتكفل بصيانتها والحفاظ عليها، بالإضافة إلى تجديد تجهيزاتها المدرسية من خلال الميزانية غير المركزية للدولة المسجلة في حسابها.<sup>1</sup>
- **في مجال النشاط الإجتماعي الثقافي :** يعمل المجلس على تشجيع والمساهمة في برامج تعزيز التشغيل، بالتعاون مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين، خاصة في اتجاه الشباب والمناطق المستهدفة بالتنمية، كما يساهم في إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية المخصصة للشباب، ويعمل على حماية التراث التاريخي والثقافي والفني بالتنسيق مع البلديات الهيئات، والجمعيات بالإضافة إلى ذلك، يسهر على حماية وتثمين القدرات السياحية للولاية.
- **في مجال السكن:** يتمثل دور المجلس الشعبي الولائي في المساهمة في تنفيذ برامج السكن وتحديدتها، بالإضافة إلى إعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية والحفاظ على الطابع المعماري كما يعمل على القضاء على الأحياء الهشة وغير الصحية ومحاربتها، وذلك بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية المعنية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، مواد : 80-82-83-84-85-87-90-91-92.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، مادة: 93-97-98-99-100-101.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

2- الوالي يعد هذا المنصب من المناصب السامية، ويعين بمرسوم رئاسي، يتمتع الوالي بصلاحيات واسعة ومتنوعة، حيث يمارس مهامه بصفته ممثلاً للولاية والدولة، وأيضاً بصفته ممثلاً للهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي الولايتي يسهر الوالي على تنفيذ القوانين والأنظمة المعمول بها ويضمن تنفيذ قرارات المجلس الشعبي الولايتي<sup>1</sup>.  
و له مهام إزدواجية مثله مثل رئيس البلدية

### • باعتباره ممثلاً للولاية

- يتولى الوالي نشر مداوات المجلس الشعبي الولايتي وتنفيذها، ويعرض تقريراً عند افتتاح كل دورة عادية عن تنفيذ المداوات المتخذة خلال الدورات السابقة.
- يراقب مدى تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس الشعبي الولايتي.
- كما يمثل الوالي الولاية في كافة الأنشطة المدنية والإدارية، وأمام القضاء وفقاً للأشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها، بالإضافة إلى ذلك، يقوم الوالي بإعداد مشروع الميزانية ويتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولايتي، وهو أيضاً الأمر بالصرف<sup>2</sup>.

### • باعتباره ممثلاً للدولة:

- يتولى الوالي نشر مداوات المجلس الشعبي الولايتي وتنفيذها، ويعرض تقريراً عند افتتاح كل دورة عادية عن تنفيذ المداوات المتخذة خلال الدورات السابقة.
- يراقب مدى تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس الشعبي الولايتي.
- كما يمثل الوالي الولاية في كافة الأنشطة المدنية والإدارية، وأمام القضاء وفقاً للأشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها.
- بالإضافة إلى ذلك، يقوم الوالي بإعداد مشروع الميزانية ويتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولايتي، وهو أيضاً الأمر بالصرف<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-16 يتضمن التعديل الدستوري المؤرخ في 6 مارس 2016، ج ر عدد 14، سنة 2016.

<sup>2</sup> الجزائر، قانون رقم 07-12، مرجع سابق، مادة 102-103-104-105-106-107.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، مادة 110-114.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

### المبحث الثالث

#### النظام المالي للجماعات المحلية

في إطار سياسة اللامركزية التي تبنتها الجزائر منذ التسعينيات، أصبح من الضروري أن تتوفر هذه الجماعات على وسائل مالية كافية لضمان استقلاليتها في تسيير شؤونها المحلية فقد تم إرساء مجموعة من القوانين والأنظمة التي تحدد آليات تخصيص الأموال لهذه الجماعات، وتعزز قدرتها على توفير الخدمات العامة للمواطنين مثل التعليم، الصحة، السكن، والبنية التحتية.

وفي هذا السياق، تندرج ميزانية الجماعات المحلية ضمن إطار قانوني مرن، يسمح لهذه الأخيرة بتحديد الأولويات المحلية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار المخططات التنموية الوطنية والمحلية.

و باعتبار أن التنمية المحلية في جوهرها تتلخص في إستغلال الموارد المتاحة بما يلي حاجات الجماعات المحلية من أجل تحقيق أهدافها و مهامها و تمويل مشاريعها التنموية و الوصول لغاياتها المنشودة ، فهي تحتاج لميزانية من أجل تحديد ما يمكن إنفاقه و ما يمكن تحصيله و هذا لا يمكن تطبيق ذلك إلا بوجود ميزانية تلخص كل هذا باعتبارها أداة للتسيير المالي .

#### المطلب الأول: مفهوم النظام المالي المحلي و خصائصه، انواعه و مبادئه

قبل الحديث عن ميزانية الجماعات المحلية، من الضروري أولاً تعريف الميزانية العامة للدولة، تعرف الميزانية العامة بأنها تقدير لإيرادات الدولة ونفقاتها، وهي وثيقة قانونية تقرها الدولة من خلال قانون المالية الذي يترجم الأهداف الاقتصادية والمالية للحكومة، تتكون الميزانية من مجموعة حسابات تخصص لسنة مالية واحدة، وتشمل جميع الموارد والأعباء التي تتحملها الدولة خلال تلك الفترة<sup>1</sup>، تعتبر الميزانية أداة أساسية من أدوات السياسة المالية، وهي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة من خلالها، تسعى الحكومة إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية عبر تحديد مواردها ونفقاتها كما تمثل الميزانية خطة تنفيذية قصيرة الأجل، تهدف إلى ترجمة البرامج الاقتصادية والاجتماعية للدولة، بالإضافة إلى خططها المتوسطة والطويلة المدى، إن وجدت إلى برامج سنوية قابلة للتنفيذ من خلال هذه الميزانية، يتم تنسيق الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مع توفير الرقابة

<sup>1</sup> صالح الرويلي، إقتصاديات المالية العامة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 18.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

والإشراف على النشاط المالي للحكومة لضمان تحقيق الأهداف العامة للمجتمع والدولة<sup>1</sup>، وفقا لقانون المحاسبة تعتبر الميزانية وثيقة تقدر فيها إيرادات الدولة ونفقاتها المتعلقة بالتسيير، التجهيز، والاستثمار للسنة المالية المحددة.<sup>2</sup>

### أولا: تعريف ميزانية الجماعات المحلية

الميزانية المحلية هي وثيقة تقوم من خلالها الجماعة المحلية بتقدير جميع الإيرادات و النفقات الخاصة بتلك الجماعة الإقليمية خلال سنة كاملة، و يتوجب على هذه الجماعات إحترام القواعد و النصوص القانونية.<sup>3</sup> عرفت المادة 176 من القانون رقم 10-11<sup>4</sup> والمادة 157 من القانون 07-12<sup>5</sup> الميزانية على أنها جدول تقديرات للإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالبلدية والولاية، كما تعتبر بمثابة عقد أو قرار يسمح بالتخصيص والإدارة لضمان سير مصالح البلدية والولاية وتنفيذ برامجها المتعلقة بالتجهيز والاستثمار. من هنا، يمكن القول إن ميزانية الجماعات المحلية هي وثيقة تحدد الإيرادات والنفقات المقررة لهذه الجماعات المحلية وعادة ما تكون لسنة مالية واحدة، وتعد هذه الميزانية أداة أساسية وفعالة لتحقيق الأهداف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية للجماعات المحلية، حيث توضح كيفية استخدام المال العام على المستوى المحلي.

### ثانيا: خصائص الميزانية المحلية:

تتمتع الميزانية المحلية بعدد من الخصائص التي تميزها عن الميزانية العامة للدولة، حيث تعد الأداة الأساسية التي تمكن الجماعات المحلية من إدارة شؤونها المالية والتنفيذ الفعال لبرامجها التنموية، وتتميز هذه الميزانية بأنها:

- **وثيقة سنوية** تحدد الإيرادات والنفقات المتوقعة، وهي بمثابة خطة مالية تحدد كيفية تخصيص الموارد المالية المتاحة لتحقيق الأهداف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للجماعات المحلية و من أبرز خصائص الميزانية المحلية.
- **عمل تقديري**: تعتبر الميزانية عملا تقديريا، حيث تمثل جدولا تقديريا للإيرادات والنفقات السنوية وهي تحدد النفقات المتوقعة بشكل مفصل، بالإضافة إلى الإيرادات التي يتوقع تحصيلها لتغطية هذه النفقات على مدار السنة المالية ويتم إعداد الميزانية استنادا إلى نتائج السنة المالية السابقة، مما يساعد في تقدير الإمكانيات المالية المستقبلية للجماعات المحلية.

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، المالية العامة، عمان: عالم الكتب الحديث، 2008، ص 277.

<sup>2</sup> LOI N90-11 15-08-90 relative à la comptabilité publique

<sup>3</sup> Philippe jean quillien, les collectivités territoriales e, 15 leçons, Paris :ellipses marketing S.A, 2002, p 187.

<sup>4</sup> الجزائر، قانون رقم 10-11، مرجع سابق، مادة 176.

<sup>5</sup> الجزائر، قانون رقم 07-12، مرجع سابق، مادة 157.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

- **عمل ترخيصي:** تعتبر ميزانية الجماعات المحلية عملا مرخصا، حيث تمثل إذنا قانونيا للصرف والتحصيل بمجرد المصادقة على ميزانية البلدية أو الولاية، يمكن تنفيذ النفقات وجمع الإيرادات، مما يسمح للجماعة المحلية بتسيير شؤونها وممتلكاتها وفقا للتقديرات المحددة في الميزانية دون تجاوزها.
- **عمل دوري:** تعد الميزانية مرة واحدة في السنة بشكل دوري، لتغطية احتياجات السنة المالية القادمة.
- **عمل علني:** بما أن كل مواطن يساهم في دفع الضرائب، فإنه من حقه الاطلاع على كيفية صرف العوائد الجبائية من قبل الجماعة المحلية لصالح الصالح العام.<sup>1</sup>

تعد الميزانية المحلية أداة محورية لإدارة الشؤون المالية للجماعات المحلية، حيث تجمع بين التخطيط المالي الدقيق والتنفيذ القانوني والشفافية تجاه المواطنين، فهي ليست مجرد أرقام وإحصاءات، بل تمثل خطة استراتيجية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المجتمع المحلي، ومن خلال خصائصها التقديرية، والترخيصية، والدورية، والعلنية، تضمن الميزانية المحلية التوازن بين الموارد المتاحة والأولويات المحلية بما يعزز من فعالية الأداء الإداري ويضمن خدمة الصالح العام بكفاءة وشفافية

### ثالثا: أنواع الميزانية و مبادئها:

الميزانية هي أداة أساسية في إدارة الموارد المالية في أي دولة، وتعد في الجزائر جزءا حيويا من التخطيط الاقتصادي الذي يهدف إلى تنظيم النفقات العامة والإيرادات بما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة في الجزائر يتم إعداد الميزانية بشكل سنوي من قبل الحكومة، وتعد أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتضمن تخصيص الأموال لمختلف القطاعات مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، والدفاع، وغيرها.

**1- أنواع الميزانية:** الميزانية هي خطة مالية تعد لتحديد الإيرادات والنفقات في فترة زمنية محددة، وتعتبر أداة أساسية لإدارة الموارد المالية على كافة المستويات، تهدف الميزانية إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، وضمان تخصيص الموارد المالية بشكل مناسب وفقا للأولويات المحددة تتنوع أنواع الميزانية بناء على الجهة التي تعدها والغرض منها، سواء كانت حكومية، أو خاصة، أو شخصية هناك عدة أنواع من الميزانيات، كل منها يخدم غرضا مختلفا ويساعد في تحقيق أهداف محددة وهي:

<sup>1</sup> جمال لعامرة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، القاهرة: دار الفجر للنشر، 2004، ص 39.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

● **الميزانية الأولية:** الميزانية الأولية هي الوثيقة الأساسية التي تتضمن تقديرات كافة النفقات والإيرادات المتعلقة بالسنة المالية القادمة يتم إعداد هذه الميزانية قبل 31 أكتوبر من السنة المالية التي تسبق بداية تنفيذها.<sup>1</sup> من المهم أن نشير إلى أن الصفحة الأولى من الميزانية تقدم ملخصا عاما للوضع الاقتصادي، السياسي، والمالي للجماعات المحلية.

● **الميزانية الإضافية** هي وثيقة تعديلية تكمل الميزانية الأولية، وتعتبر بمثابة ميزانية تمديد تهدف إلى إجراء معادلة بين النفقات والإيرادات فعند إعداد الميزانية الأولية، يصعب تحديد ما إذا كانت الميزانية السابقة قد سجلت عجزا أو فائضا، لأن التوقعات المالية قد لا تكون دقيقة تماما في حال حدوث عجز، تستخدم الميزانية الإضافية لتغطية هذا العجز، أما في حال وجود فائض، فيتم تخصيصه ضمن الميزانية الأولية تعد هذه الميزانية تصحيحا وتكملة للميزانية الأولية،<sup>2</sup> حيث يجب أن تكون التعديلات والاصلاحات المدخلة مدعومة بمبررات واضحة وواقعية تبرر الحاجة لهذه التعديلات

● **الحساب الإداري** هو وثيقة يعدها الأمر بالصرف ويعكس نتائج السنة المالية، ويعد أداة أساسية لتقييم كفاءة إدارة الأمر بالصرف، خصوصا من خلال مقارنة التقديرات مع الإنجازات الفعلية، يمثل الحساب الإداري حصيلة شاملة تمكن من فحص مدى تنفيذ الميزانية الأولية والإضافية يتم دراسته على مستوى الجماعات المحلية (الولايات والبلديات)، حيث يتم تحديد الإيرادات والنفقات الفعلية، وبالتالي يتم تحديد نتائج السنة المالية التي قد تظهر فيها عجزا أو فائضا<sup>3</sup> بعبارة أخرى، يعتبر الحساب الإداري عرضا مفصلا للإيرادات والنفقات المنجزة بناء على المبالغ المحصلة والمنفقة فعليا، وبالتالي يشكل تقييما نهائيا لنتائج السنة المالية.

### ● مبادئ الميزانية المحلية:

تعتبر الميزانية في الجزائر أداة أساسية لإدارة الموارد المالية وتوجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وهي تعد سنويا من قبل الحكومة لتخصيص الإيرادات والنفقات في مختلف القطاعات، لضمان فعالية الميزانية وتحقيق الأهداف المرجوة، تعتمد الجزائر على مجموعة من المبادئ المالية التي توجه عملية إعداد وتنفيذ الميزانية هذه المبادئ تهدف إلى تعزيز الشفافية، وتحقيق التوازن المالي، وضمان استدامة النمو الاقتصادي وهي كالتالي:

<sup>1</sup> يلس بشيرشاوش، المالية العامة: المبادئ العامة و تطبيقاتها في القانون الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 156.

<sup>2</sup> Cherif Rahmani, **les finances des communes algérienne :incértes et bonne governance**,Alger :edition ,gasbah,2002,p 21.

<sup>3</sup> الطيب متلو، مبدأ الشفافية في تسيير المالية المحلية، مجلة الفكر البرلماني، ع07، ديسمبر 2004، ص 90.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

- **مبدأ السنوية:**الميزانية هي جدول تقديرات مالية للإيرادات والنفقات لمدة سنة كاملة، مما يسمح بتسيير شؤون الدولة المختلفة تعد وتحدد الميزانية سنويا، بحيث تكون لكل سنة مالية ميزانيتها المستقلة من حيث الإيرادات والنفقات، ولا يتم تضمين أي بند من ميزانية السنة السابقة الهدف من هذا المبدأ هو ضمان استمرارية رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية حيث تمكن هذه الفترة الزمنية المقدرة بسنة واحدة من متابعة الأنشطة الاقتصادية التي تنفذ ضمن إطارها.<sup>1</sup>
- **مبدأ الوحدة:** ينص هذا المبدأ على ضرورة تضمين جميع الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة وهي الميزانية،<sup>2</sup> بحيث تشمل كافة المؤسسات والهيئات التابعة للدولة<sup>3</sup> يهدف هذا المبدأ إلى تحديد السياسة العامة للدولة، ويسهم في تحديد السياسة المالية للجماعات المحلية، مما يسهل عرض الميزانية وتوضيح المركز المالي لهذه الجماعات.
- **مبدأ الشمولية:**يشمل هذا المبدأ كافة الإيرادات والنفقات المتوقعة للتحصيل والصرف خلال السنة المالية المعنية، دون زيادة أو نقصان، يهدف إلى منع أي تعويضات بين الإيرادات والنفقات، ويضمن تخصيص الحسابات بالشكل الصحيح، بحيث لا يمكن للأمر بالصرف استخدام الأموال في غير الغرض المخصص لها فقط الصندوق المالي هو المسؤول عن تغطية النفقات ومع ذلك، توجد بعض الاستثناءات تخص الإيرادات المخصصة، مثل النفقات المتعلقة بمنحة المكفوفين، مساعدات الأشخاص المسنين، أو حقوق الحفلات.<sup>4</sup>
- **مبدأ القبلية:** ينص مبدأ القبلية على ضرورة إعداد الميزانية قبل بداية السنة المالية، أي أن جميع الإيرادات والنفقات يجب أن تخطط وتحدد مسبقا في الوثيقة المالية التي يتم إعدادها قبل بدء السنة المالية الجديدة يهدف هذا المبدأ إلى ضمان أن تكون جميع الأنشطة المالية والاقتصادية مخططة وموافقة للأهداف والاحتياجات المحددة مسبقا، بحيث يكون من الممكن مراقبة تنفيذ هذه الأنشطة من بداية السنة باختصار، يساهم مبدأ القبلية في تحقيق الاستعداد المبكر وتنظيم التدفقات المالية بشكل يضمن تسييرا محكما للأموال العامة، مما يسهل الرقابة ويساعد على تجنب أي فوضى مالية أو تجاوزات في النفقات.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> ناشد سوزي عدلي، المالية العامة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2006، ص 284.

<sup>2</sup> عقلة مجّد يوسف المبيضين، النظام المحاسبي الحكومي و إدارته، الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع، 1999، ص 121.

<sup>3</sup> خلف فليح حسن، مرجع سابق، ص 288.

<sup>4</sup> شريف رحاني، أموال البلديات الجزائرية، الإعتلال العجز، التحكم الجيد في التسيير، الجزائر: دار القصة للنشر، 2003، ص 23.

<sup>5</sup> مجّد الصغير بعلي، المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، الجزائر: دار العلوم للنشر، 2003، ص 93.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

• مبدأ عدم التخصيص: يعني هذا المبدأ عدم تخصيص نوع معين من الإيرادات لتمويل نفقات محددة<sup>1</sup> وبالتالي، يساهم هذا المبدأ في تحقيق توازن أكبر بين الإيرادات والنفقات ويساعد في تسهيل التعديل والتكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة.

يهدف هذا المبدأ إلى ضمان مرونة أكبر في إدارة الأموال العامة، حيث يمكن استخدام الإيرادات لأي غرض من الأغراض التي تحددها السياسة المالية للدولة، دون التقييد بتخصيص الإيرادات لمجالات أو مشاريع معينة وبالتالي، يساهم هذا المبدأ في تحقيق توازن أكبر بين الإيرادات والنفقات ويساعد في تسهيل التعديل والتكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة.

باختصار، مبدأ عدم التخصيص يضمن حرية توزيع الإيرادات على مختلف المجالات والنفقات في الميزانية، مما يعزز من كفاءة إدارة الموارد المالية العامة.

على سبيل المثال، لا يجب تخصيص إيرادات الرسوم القضائية لتغطية نفقات المحاكم، ولا تخصيص إيرادات رسوم تسجيل الطلبة الجامعيين لتمويل نفقات التعليم العالي، يجب أن تجمع جميع الإيرادات والنفقات دون التمييز بينها، مما يتيح مرونة أكبر في توزيع الموارد المالية عبر مختلف القطاعات والأنشطة.

• مبدأ التوازن: ينص مبدأ التوازن على ضرورة أن تغطي الإيرادات المتاحة جميع النفقات المتوقعة، أي أن تكون الميزانية متوازنة بين الإيرادات والنفقات، يعد توازن النفقات مع الإيرادات من الجوانب الأساسية عند إعداد الميزانية، نظرا لمحدودية الموارد مقارنة مع تزايد الحاجات.<sup>2</sup> تعتبر الميزانية في حالة فائض إذا تفوقت الإيرادات على النفقات، بينما تعتبر في حالة عجز إذا كانت النفقات أكبر من الإيرادات يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية عند إعداد الميزانية لأنه يساهم في ضمان استقرار المالية العامة، ويحد من التبعات السلبية التي قد تحدث نتيجة العجز المالي، مثل زيادة الديون أو تأثيرات التضخم في حالات العجز، يتعين على الحكومة اتخاذ تدابير لتغطية الفجوة المالية، سواء من خلال زيادة الإيرادات أو تقليص النفقات.

<sup>1</sup> محفوظ برحاني، المالية العامة في التشريع الجزائري، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2015، ص 121.

<sup>2</sup> يونس منصور ميلاد، مبادئ المالية العامة، ليبيا: منشورات المفتوحة، 2004، ص 191.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

### المطلب الثاني: إعداد الميزانية المحلية و المصادقة عليها

إن إعداد وتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر يعد عملية هامة ضمن النظام المالي المحلي، حيث تساهم في تمويل المشاريع التنموية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين على مستوى البلديات والولايات، تشكل هذه الميزانية أداة أساسية لضمان تسيير شؤون الجماعات المحلية بفعالية وكفاءة، وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات ضمن إطار قانوني ومالي مضبوط.

#### أولاً: ميزانية البلدية:

وفقاً لأحكام المادة 180 من القانون المتعلق بالبلدية 10-11، يتم إعداد ميزانية البلدية من قبل الأمين العام للبلدية تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي، وبالتعاون مع لجنة الاقتصاد والمالية ورؤساء مصالح البلدية، يعرض مشروع الميزانية من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي على المجلس للمناقشة والتصويت عليه<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق، يجب على الأمين العام للبلدية تزويد المجلس بكافة النصوص القانونية والإطارات التنظيمية اللازمة لضمان توازن الميزانية وينبغي أن تكون الميزانية متوازنة من خلال:

- **تقديرات الإيرادات:** يجب أن تكون تقديرات الإيرادات دقيقة وواقعية، خاصة فيما يتعلق بمداخل الممتلكات.
- **تقديرات النفقات:** يجب أن تكون تقديرات النفقات مدروسة ومضبوطة ضمن الحدود المالية المتاحة للبلدية.
- **التعامل مع نتائج السنوات المالية السابقة:** يجب أخذ نتائج السنوات السابقة في الحسبان لضمان تكامل وتوازن الميزانية.

وفقاً للمادة 181 من قانون البلدية السابق الذكر، يتم إعداد الميزانية على النحو التالي:

- **الميزانية الأولية:** يجب إعدادها قبل 31 أكتوبر من السنة المالية التي تسبق السنة التي يتم تنفيذ الميزانية فيها.
- **الميزانية الإضافية:** يجب إعدادها قبل 15 يونيو من نفس السنة المالية التي يتم تطبيقها خلالها.

<sup>1</sup>الجزائر، قانون رقم 10-11، مرجع سابق، مادة 180.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

يتم التصويت على هذه الاعتمادات بابا بابا، ومادة مادة، كما يحق للمجلس الشعبي البلدي إجراء تحويلات بين الأبواب داخل نفس القسم عن طريق مداولة، وتحويل مادة إلى مادة داخل نفس الباب بموجب قرار مع إخطار المجلس الشعبي بذلك ومع ذلك، لا يمكن إجراء تحويلات على الاعتمادات المخصصة لتخصيصات خاصة.

و طبقا للمادة 182 من قانون البلدية 10-11، تصادق السلطة الوصية (الوالي) على الميزانية وفي حالة تصويت المجلس الشعبي البلدي على ميزانية غير متوازنة، يحق للوالي رفضها وإرجاعها مع توضيح أسباب الرفض خلال 15 يوما من استلامها، مع إخضاعها لمداولة ثانية خلال 10 أيام في حال عدم التصويت على الميزانية وفقا للشروط القانونية في غضون 8 أيام يتم ضبطها تلقائيا من قبل الوالي.

أما في حالة عدم إتمام عملية ضبط الميزانية بسبب خلل في المجلس الشعبي البلدي، يقوم الوالي باستدعاء المجلس في دورة غير عادية للمصادقة عليها وفقا للمادة 186.

و حسب المادة 185 من نفس القانون، في حال عدم ضبط ميزانية البلدية ضمن الأجل القانونية المحددة قبل بداية السنة المالية، تستمر الإيرادات والنفقات العادية المسجلة في السنة المالية السابقة حتى يتم المصادقة على الميزانية الجديدة<sup>1</sup>.

### ثانيا: ميزانية الولاية

تطبيقا لأحكام المادة 160 من قانون الولاية رقم 07-12، يتم إعداد الميزانية من قبل الوالي، ثم تعرض على المجلس الشعبي الولائي للمناقشة والتصويت وفقا للشروط المحددة في القانون، يتم التصويت على ميزانية الولاية بابا بابا، مع توزيع النفقات والإيرادات ضمن فصول وفصول فرعية ومواد، كما هو منصوص عليه في المادة 162 من نفس القانون<sup>2</sup>.

تسجل السلطة المكلفة بضبط ميزانية الولاية النفقات الإلزامية تلقائيا، حتى في حال عدم تصويت المجلس الشعبي الولائي عليها، وفقا للمادة 163 كما في حال ميزانية البلدية، يتم إعداد مشروع الميزانية الأولية قبل بداية السنة المالية، ويتم موازنة النفقات والإيرادات بناء على نتائج السنة المالية السابقة من خلال إعداد ميزانية إضافية وفي حالة الضرورة، يمكن التصويت على الاعتمادات بشكل منفرد وبصفة استثنائية، مع إعطاء تسمية

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، مادة 181-182-185-186.

<sup>2</sup> الجزائر، قانون رقم 07-12، مرجع سابق، مادة 160-162.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

"الاعتمادات المفتوحة مسبقاً" قبل التصويت على الميزانية الإضافية، و"الترخيصات الخاصة" بعد التصويت على هذه الميزانية، شريطة توفر موارد جديدة وفقاً للمادة 164 من قانون الولاية 12-07.

وفقاً للمادة 165 من نفس القانون السابق ذكره، يتم إعداد ميزانية الولاية على النحو التالي:

- الميزانية الأولية: قبل 31 أكتوبر من السنة المالية التي تسبق السنة التي سيتم تنفيذ الميزانية خلالها.
- الميزانية الإضافية: فيجب إعدادها قبل 15 يونيو من نفس السنة المالية التي تطبق فيها.

أما إذا لم يتم ضبط ميزانية الولاية قبل بداية السنة المالية وفقاً للمادة 167 لقانون الولاية السابق، يتم الاستمرار في العمل بالنفقات والإيرادات المسجلة في السنة المالية السابقة حتى يتم المصادقة على الميزانية الجديدة، في حال تجاوز الفترة القانونية للمصادقة على مشروع الميزانية بسبب اختلال داخل المجلس الشعبي الولائي، يستدعي الوالي المجلس في دورة غير عادية للمصادقة عليه وإذا لم يتم التوصل إلى حل، ولم يتم التصويت على الميزانية، يحظر الوالي الوزير المكلف بالداخلية لاتخاذ التدابير اللازمة لضبط الميزانية، كما هو منصوص عليه في المادة 168 من نفس القانون.<sup>1</sup>

وفقاً للمادة 170 من نفس القانون، يحق للوالي نقل الاعتمادات بين الأبواب بناءً على اتفاق مع المجلس الشعبي الولائي ومع ذلك، لا يجوز تعديل أو المساس بالاعتمادات المقيدة بتخصيص خاص.<sup>2</sup>

يعتبر إعداد الميزانية المحلية في الجزائر العمود الفقري للتسيير المالي للجماعات المحلية، سواء على مستوى البلديات أو الولايات، فالميزانية ليست مجرد وثيقة، بل هي أداة تخطيطية وتنظيمية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات وضمان توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

كما يبرز الدور الحاسم للجهات المختلفة في هذه العملية، بدءاً من إعداد الميزانية من قبل المسؤولين المحليين والمصالح الإدارية المختصة، مروراً بالمناقشة والمصادقة من طرف المجالس الشعبية المحلية، وصولاً إلى الرقابة والإشراف من قبل السلطة الوصية المتمثلة في الوالي لضمان قانونية التقديرات وشرعية الاعتمادات المالية، وتؤكد النصوص القانونية المعمول بها على ضرورة الالتزام بالمواعيد المحددة لإعداد الميزانية الأولية والإضافية، مع ضمان استمرارية

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، مادة 163-164-165-167-168.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، مادة 170.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

التسيير المالي في حالة تأخر المصادقة، ما يعكس حرص التشريع على الاستقرار المالي واستمرارية تقديم الخدمات للمواطنين.

بالتالي، يمكن القول إن إعداد الميزانية المحلية والمصادقة عليها يمثلان مرحلة أساسية تؤسس لنجاح مرحلة التنفيذ والرقابة المالية، بما يضمن الاستخدام الأمثل للأموال العمومية وتحقيق الأهداف التنموية والخدمية للجماعات المحلية، مع المحافظة على الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية.

### المطلب الثالث : تنفيذ الميزانية المحلية و الرقابة عليها

تنفيذ الميزانية المحلية يركز على تطبيق الخطط المالية المعتمدة، وضمان صرف الموارد وفق القوانين واللوائح، بينما تهدف الرقابة عليها إلى متابعة الأداء المالي والجمع بين الفعالية والشفافية، بما يضمن حماية المال العام وتحقيق أهداف الجماعات المحلية التنموية والخدمية.

#### أولاً: تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر

بعد المصادقة على وثيقة الميزانية تصبح سارية المفعول بقوة القانون، ويترتب على ذلك أن تكون مهمة تنفيذ الميزانية منوطة بالأمر بالصرف والمحاسب العمومي، وذلك لضمان الامتثال للعلاقة المحددة وفقاً لأحكام القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أغسطس 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية يتولى الأمر بالصرف مسؤولية متابعة وتنفيذ الميزانية، بينما يختص المحاسب العمومي بإدارة الأموال وتسديد مستحقات النفقات، إذ يقوم المحاسب العمومي بتحرير أوامر تحصيل الإيرادات وأوامر صرف النفقات، والتي تعد الوثائق القانونية التي يتم على أساسها تنفيذ العمليات المالية المعتمدة في الميزانية<sup>1</sup>.

1- الأمر بالصرف : هو الشخص الذي يتم تعيينه أو انتخابه ليكون محمولا لتنفيذ العمليات المالية المرتبطة بالهيئات العمومية وفقاً للمادة 16 من قانون المحاسبة العمومية 90-21 ، يتولى الأمر بالصرف مهمة إثبات حقوق الدين لصالح الهيئات العمومية، بينما تتعلق المادة 17 بتصفية الإيرادات من خلال تحديد المبالغ الدقيقة المستحقة على المدين لفائدة الدائن العمومي، ويعتبر هو المسؤول عن تحصيل هذه الإيرادات كما يناط به وفقاً

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، مؤرخ في 15 غشت سنة 1990، مادة 32. ج ر . رقم

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

للمادة 20 مهمة تصفية النفقات العمومية وتحديد المبالغ المستحقة، بالإضافة إلى تحرير الحوالات الخاصة بصرف النفقات العمومية.

يعد الأمر بالصرف مسؤولاً عن الأعمال الإدارية غير القانونية التي قد يقوم بها والأخطاء التي يرتكبها، كما هو منصوص عليه في المادة 31، علاوة على ذلك، يكون الأمر بالصرف مسؤولاً مدنياً وجزائياً عن صيانة واستخدام الممتلكات التي تم الحصول عليها من الأموال العمومية.<sup>1</sup>

يتكون الأمر بالصرف من نوعين: الأمر بالصرف الرئيسي و الأمر بالصرف الثانوي، وفقاً للمادة 06 من المرسوم 313-91.<sup>2</sup>

تكمن مهمة الأمر بالصرف الرئيسي في إصدار أوامر الدفع لصالح الدائنين، وأوامر تحصيل الإيرادات ضد المدنيين، بالإضافة إلى أوامر التفويض لفائدة الأمرين بالصرف الثانويين، كما هو منصوص عليه في المادة 07 أما الأمر بالصرف الثانوي، فيتمثل دوره في إصدار حوالات الدفع لصالح الدائنين ضمن حدود الاعتمادات المفوضة له، بالإضافة إلى أوامر تحصيل الإيرادات ضد المدنيين، وفقاً للمادة 08 من نفس المرسوم السابق ذكره.<sup>3</sup>

2- المحاسب العمومي: هو الشخص الذي يعين بموجب القانون للقيام بتحصيل الإيرادات ودفع الدين العمومي، بالإضافة إلى مراقبة وحراسة الأموال، وتداول الأموال والسندات والقيم والممتلكات والعائدات، وكذلك إدارة حركة حسابات الموجودات، وفقاً للمادة 33 من قانون 90-21، يتم تعيين المحاسب العمومي من قبل الوزير المكلف بالمالية ويخضع لإشرافه وفقاً للمادة 34 من نفس القانون.<sup>4</sup>

كما هو الحال مع الأمر بالصرف، يتحمل المحاسب العمومي المسؤولية عن جميع الأعمال المالية والإدارية التي يقوم بها منذ تاريخ تنصيبه وحتى انتهاء مهامه، وفقاً للمادة 54 من المرسوم التنفيذي رقم 313-91، يعتبر أمين الخزينة البلدية هو المحاسب العمومي على مستوى البلديات.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، مادة 16-17-20-31.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 313-91 الذي يحدد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الأمر بالصرف والمحاسبون العموميون كلياتها ومحتواها، مؤرخ في 07 سبتمبر 1991، مادة 06-07-08، ج.ع. 43، سنة 1991.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، مادة 08.

<sup>4</sup> الجزائر، قانون رقم 90-21، مرجع سابق، مادة 33-34.

<sup>5</sup> الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 313-91، مرجع سابق، مادة 54.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

تمثل مهمة المحاسب الرئيسي في تنفيذ العمليات المالية المتعلقة بالتحصيل والصرف بينما يتولى المحاسب الثانوي تنفيذ العمليات المالية ضمن نطاق معين أو ضمن صلاحيات محددة، وفقا للتفويض الممنوح له.<sup>1</sup>

و لتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر يشمل سلسلة من العمليات والإجراءات التي تهدف إلى ترجمة التقديرات المالية الواردة في الميزانية إلى واقع عملي، بحيث يتم تخصيص الموارد المالية بالشكل الذي يخدم الأهداف التنموية والخدمية للمواطنين، يتم تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية وفقا للقوانين والأنظمة المنظمة للمحاسبة العمومية، وتحت إشراف الأمر بالصرف والمحاسب العمومي، اللذين يتحملان مسؤولية تطبيق الميزانية على أرض الواقع و يقصد بتنفيذ الميزانية أيضا إنفاق المبالغ و تحصيل الإيرادات التي تضمنتها الميزانية و أدرجت فيها<sup>2</sup>

أ- النفقات: تنقسم مرحلة تنفيذ النفقات إلى مرحلتين: إدارية ومحاسبية.

1- المرحلة الإدارية: هي من اختصاص المجلس الشعبي البلدي على مستوى البلدية، والوالي على مستوى الولاية باعتبارهما أمرين بالصرف.

تنقسم هذه المرحلة إلى عدة خطوات، منها:

- الالتزام بالنفقة: وهو الفعل أو التصرف الذي ينشأ بموجبه دين على عاتق الجماعات المحلية قد يكون هذا الالتزام إما إلزاميا، قانونيا، أو محاسبيا، ويترتب عليه ضرورة تخصيص الأموال اللازمة لتغطية هذه النفقات .
- تصفية النفقة: هي العملية التي تتم من خلالها تحديد مبلغ النفقة بدقة من قبل السلطة الإدارية، وذلك لتوثيق قيمتها والتأكد من صحتها قبل تنفيذ عملية الدفع ، بعد التأكد من أن الخدمات التي ترتب عليها الدين قد تم تنفيذها فعلا وفقا للشروط المتفق عليها بين الطرفين يتم تنفيذ عملية التصفية، هذه التصفية قد تتم بناء على طلب من المدين أو الأمر بالصرف وذلك باستخدام الوثائق المتاحة لدى المعني، أو بناء على قرار من الأمر بالصرف نفسه الذي يتولى هذه النفقة.
- الأمر بصرف النفقة: هو عملية إعداد سند الحوالة من قبل الأمر بالصرف لدفع المبلغ المحدد للمدين، والذي يوضح المبلغ المستحق من خلال هذا السند، يتمكن الدائن من استلام مستحقاته من صندوق

<sup>1</sup>الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 91-313. نفس المرجع السابق، مادة 09-10.

<sup>2</sup>محفوظ برحمان، مرجع سابق، ص 120.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

المحاسب العمومي مقابل الخدمات التي قدمها لصالح الجماعة المحلية.<sup>1</sup>

2- المرحلة المحاسبية: هي المرحلة النهائية التي تتعلق بدفع النفقات، وهي من اختصاص المحاسب العمومي فقط، يعد المحاسب هو المسؤول الوحيد عن دفع النفقات التي تم اعتمادها من قبل الأمر بالصرف، وذلك ضمن الحدود المالية المقررة في الميزانية والمخصصة لتغطية هذه النفقات، وفقا للمادة 22 من القانون 90-21.

وفقا لأحكام المادة 36 من القانون 90-21، قبل قبول ودفع أي نفقة يجب على المحاسب العمومي التأكد من النقاط التالية:<sup>2</sup>

- مطابقة العملية مع القوانين والأنظمة السارية.
- التأكد من صفة الأمر بالصرف أو المفوض له.
- شرعية عمليات تصفية النفقات.
- توفر الاعتمادات المالية اللازمة.
- التأكد من أن الديون لم تسقط في الأجل أو أنها ليست محل معارضة.
- التحقق من الطابع الإبرائي للدفع.
- صحة المستندات القانونية المتعلقة بالمكسب الإبرائي.

في حالة الرفض: بعد إجراء المراقبة، يمكن لأمين الخزينة رفض أو تعليق دفع النفقة التي أمر بها الأمر بالصرف وفي حالة الرفض النهائي، يجب أن يكون هذا الرفض مبنيا على أسس قانونية تخص النفقة وليس على ملاءمتها في حال كان الرفض غير مبرر، يمكن للأمر بالصرف اللجوء إلى التسخير، أي إصدار أمر بأداء النفقة، مما يحل مسؤولية الأمر بالصرف محل مسؤولية المحاسب ومع ذلك، يمكن للمحاسب العمومي رفض الامتثال للتسخير إذا كان الرفض مبنيا على أحد الأسباب التالية، وفقا للمادة 48 من قانون 90-21:

- عدم وجود إثبات أداء الخدمة.
- طابع النفقة غير القانوني.
- عدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة.
- عدم تأشير لجنة الصفقات.

<sup>1</sup> الجزائر، قانون رقم 90-21، مرجع سابق، المادة 19-20-21.

<sup>2</sup> الجزائر، قانون رقم 90-21، نفس المرجع السابق، مادة 22-36.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

- عدم وجود الأموال الكافية في الخزينة.
- عدم الحصول على تأشيرة المراقب المالي<sup>1</sup>.

تأشيرة المراقب المالي: تم إدراج هذا الإجراء بناء على توصيات اللجنة الوزارية المكلفة بإصلاح المالية المحلية، وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 09-374 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 92-414 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات<sup>2</sup>.

ب- الإيرادات: تشمل العمليات المتعلقة بالإيرادات أربع مراحل أساسية:

- الإثبات: تسجيل الإيرادات المستحقة.
  - التصفية: تحديد المبلغ النهائي المستحق تحصيله.
  - إصدار سند الإيراد: تحرير السند القانوني الذي يثبت حق الجماعة المحلية في تحصيل الإيراد.
  - التحصيل: عملية جمع الإيرادات الفعلية وتوجيهها إلى الخزينة.
- 1- الإثبات في التحصيل: هي المرحلة التي ينشأ فيها الحق القانوني الذي يؤدي إلى التزام مالي لصالح الجماعات المحلية في هذه المرحلة، يتم تحديد الدين بشكل قانوني، مثل تحديد الوعاء الضريبي وبالتالي تكريس الالتزام المالي المترتب على الأفراد أو الكيانات تجاه الجماعة المحلية.
- 2- تصفية الإيرادات: في هذه المرحلة، يتم جمع وتحضير الوثائق الأساسية التي تتيح تحديد المبلغ الصحيح للديون المستحقة على المدين لصالح الدائن العمومي، مع إصدار الأمر بتحصيلها<sup>3</sup> يشمل ذلك تحديد مبلغ الضريبة أو النسبة المقررة، وكذلك الرسوم والغرامات المستحقة<sup>4</sup>.
- 3- الأمر بتحصيل الإيرادات: يعد الأمر بالصرف هو المسؤول عن اتخاذ قرار التحصيل، يتم إصدار الأمر بالتحصيل من خلال جدول جبائي في حالة الضرائب المباشرة، أو عن طريق إشعار بالتحصيل في حالة الضرائب غير المباشرة وإيرادات أملاك الدولة التي يتم تحصيلها استنادا إلى حكم أو قرار قضائي، مثل

<sup>1</sup> الجزائر، قانون رقم 90-21، مرجع سابق، مادة 48.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم التنفيذي رقم 09-374 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 92-414 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات، المؤرخ في 06 نوفمبر 1996، ج. ر. عدد 67 سنة 2009.

<sup>3</sup> الجزائر، قانون رقم 90-21، مرجع سابق، مادة 15-16-17.

<sup>4</sup> جليل زين العابدين، تحضير ميزانية الجماعات المحلية و الإجراءات المتخذة لتحسين الموارد المالية لها، المجلة الجزائرية للمالية العامة، عدد 01 ديسمبر 2012، ص 176.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

الغرامات والتعويضات وفي الحالات التي لا يوجد فيها شكل محدد للتحصيل، يقوم الأمر بالصرف بإصدار أمر تسديد أو استيراد لتحصيل الإيرادات.<sup>1</sup>

4- **التحصيل:** يعد التحصيل من مهام المحاسب، حيث يقوم بعد مراقبة وتدقيق سند الإيرادات بتنفيذ عملية التحصيل يمكن للمحاسب أن يقوم بتحصيل الإيرادات بشكل ودي من خلال إشعار المدين ومنحه مهلة للتسديد وفي حال تجاوز المدة القانونية للتسديد، يمكن للمحاسب اللجوء إلى التحصيل الجبري.<sup>2</sup>

في نهاية العمليات المالية، يقوم الأمر بالصرف بإعداد الحساب الإداري، بينما يقوم المحاسب بإعداد حساب التسيير.<sup>3</sup>

### ثانيا: الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر

تعتبر الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر من العناصر الأساسية لضمان التسيير السليم للموارد المالية المحلية، حيث تمثل الرقابة وسيلة فعالة لضمان التزام الجماعات المحلية بالقوانين والأنظمة المعمول بها، وللحفاظ على الشفافية والنزاهة في استخدام الأموال العامة تهدف الرقابة إلى ضمان أن النفقات والإيرادات تتماشى مع الأهداف المقررة في الميزانية، وللتأكد من أن الأموال تستخدم بشكل يخدم مصلحة المجتمع المحلي.

فالرقابة هي مجموع الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تمارس لحماية المال العام تتم قبل صرف النفقات وبعدها، وتعد إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزة متعددة للتأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة حفاظا على الأموال العامة من أي اختلال<sup>4</sup>

تتعدد الجهات والآليات المسؤولة عن الرقابة على الميزانية في الجزائر، بدءا من الرقابة الداخلية التي يمارسها الأمر بالصرف والمحاسب العمومي داخل كل جماعة محلية، وصولا إلى الرقابة الخارجية التي تتم عبر الجهات الحكومية مثل الوالي والمراقب المالي، بالإضافة إلى الأجهزة التشريعية مثل المجلس الشعبي البلدي أو الولائي، وذلك لضمان تنفيذ الميزانية وفقا للتوجهات المحددة ومتابعة مدى الالتزام بالأطر القانونية والمالية.

<sup>1</sup> جمال بوزيان رحمان، الإطار القانوني لتنفيذ الميزانية العامة في الجزائر، مجلة صوت القانون، عدد 03، ماي 2021، ص 98.

<sup>2</sup> الجزائر، قانون 90-21، مرجع سابق، مادة 68 .

<sup>3</sup> <sup>3</sup> الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 91-313، مرجع سابق، مادة 55.

<sup>4</sup> خالد شحاته الخطيب و أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، عمان: دار وائل للنشر الطبعة 03، 2007، ص 319.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

بالإضافة إلى ذلك، تساهم الرقابة المالية في كشف أي تجاوزات أو اختلالات قد تحدث أثناء تنفيذ الميزانية مما يساعد على اتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح الوضع قبل أن يتفاقم كما أن الرقابة الفعالة تدعم تنفيذ سياسة الإصلاح المالي المحلي في الجزائر، من خلال تعزيز فعالية الإجراءات التنظيمية والرقابية وتحسين الأداء المالي للجماعات المحلية.

في هذا السياق، تلعب الرقابة دورا رئيسيا في ضمان أن إدارة الموارد المالية على المستوى المحلي تتسم بالكفاءة، مما يعزز من ثقة المواطنين في المؤسسات المحلية ويعزز التنمية المستدامة في مختلف المناطق.

و تنقسم هذه الرقابة إلى :

1- رقابة قبلية : هي نوع من الرقابة التي تمارس قبل تنفيذ العمليات المالية أو الإدارية، هدفها الأساسي هو التأكد من مطابقة النفقات والإيرادات للقوانين والأنظمة المعمول بها، وضمان أن جميع العمليات المالية تتم وفقا للمعايير القانونية والموازنة المعتمدة، تعتبر الرقابة قبلية أداة أساسية لمنع حدوث أي مخالفات أو تجاوزات قبل تنفيذ العمليات، مما يعزز من الشفافية والكفاءة في تسيير الأموال العامة.<sup>1</sup> و تمارس هذه الرقابة حسب المادة 02 من قانون رقم 92-414 سنة 1992<sup>2</sup> من طرف :

• **المراقب المالي:** يعد المراقب المالي من أهم أدوات الرقابة قبلية قبل أي صرف أو التزام بنفقات من قبل الجماعات المحلية، يجب على المراقب المالي أن يتحقق من قانونية النفقات ومن توافر الاعتمادات المالية اللازمة في الميزانية ويشمل ذلك التأكد من أن النفقات تتماشى مع الأهداف المخططة والاعتمادات المقررة يقوم بالرقابة من خلال التوقيع والتأشير على جميع القرارات المتعلقة بالتعيين والتثبيت بالإضافة إلى القرارات التي تخص الحياة المهنية للموظفين، باستثناء تلك المتعلقة بالترقية في الدرجات (المادة 05 من القانون 92-414)، كما تشمل الرقابة الالتزامات المتعلقة بنفقات التسيير والتجهيز أو الاستثمار (المادة 06)، إضافة إلى المصاريف المرتبطة بالتكاليف الملحققة والنفقات التي يتم صرفها مباشرة من قبل الإدارة، والمثبتة من خلال فواتير نهائية المادة 07.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، الإسكندرية: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص 309.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي 92-414 المتعلق بالرقابة السابقة، المؤرخ في 15 نوفمبر 1992، مادة 02. ج. ر. رقم 82 سنة 1992.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، مادة 05-06-07.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

• **المحاسب العمومي:** و هي الرقابة الموالية للرقابة التي يمارسها المراقب المالي يتدخل المحاسب العمومي في الرقابة القبلية من خلال التأكد من توفر الاعتمادات اللازمة لتغطية النفقات وتطبيق الإجراءات المالية المعتمدة في القانون، كما يلتزم المحاسب بتطبيق قواعد الصرف والتأكد من تطابق العمليات المالية مع القوانين والأنظمة المالية، كما يقوم بالرقابة من خلال تسليم مبلغ النفقة بعد التأشير عليها أو بعد مراجعة تطابق عمل الأمر بالصرف مع القوانين و التنظيمات المعمول بها مع إمكانية رفض القيام بالتسديد أو الدفع<sup>1</sup>

2- **الرقابة البعدية:** على الرغم من الدور الفعال الذي تقوم به أجهزة الرقابة القبلية في مراقبة مالية الجماعات المحلية إلا أنه وجب وجود أجهزة أخرى تقوم بالرقابة البعدية التي تتم بعد تنفيذ العمليات المالية أو الإدارية وتهدف إلى تقييم مدى التزام الجهات المعنية بالقوانين والأنظمة، والتأكد من أن تنفيذ الأنشطة تم بالشكل الصحيح وفقا للخطط والميزانية المعتمدة.

تختلف الرقابة البعدية عن الرقابة القبلية ، حيث يتم في الرقابة البعدية فحص النتائج بعد تنفيذ العمليات المالية لتحديد إذا كانت قد تمت بشكل قانوني وفعال و تتم ممارسة الرقابة البعدية من قبل

• **مجلس المحاسبة،** الذي يعد هيئة رقابية عليا على العمليات المالية للدولة، تهدف رقابة هذا المجلس إلى تعزيز الاستخدام الفعال والصارم للموارد المادية والأموال العمومية<sup>2</sup> يخضع لرقابة مجلس المحاسبة جميع مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمرافق العامة والهيئات العمومية التي تطبق عليها قواعد المحاسبة العمومية.<sup>3</sup> ومن بين مهام المجلس مراقبة شروط منح واستخدام الإعانات والمساعدات المالية التي تقدمها الدولة للهيئات العمومية الخاضعة للرقابة، وتتم هذه المراقبة سواء بشكل فجائي أو بناء على إشعار مسبق، حيث يقوم المجلس بالتحقق من صحة العمليات المادية المنفذة ومدى مطابقتها مع الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عمر مرزوقي، شهيناز كشرود، آليات الرقابة المالية على الجماعات الإقليمية في الجزائر، البلدية أمودجا، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، ع02، جويلية 2018، ص53.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، أمر رقم 95-20 المتعلق بمجلس المحاسبة ، المؤرخ في 23 يوليو 1995 ، مادة 02. ج. ر. رقم 39 سنة 1995.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، مادة 07 .

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، مادة 70-75 .

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

أ- رقابة المفتشية العامة للمالية : و هي جهاز تم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم 53/80، وهو خاضع مباشرة لسلطة وزير المالية<sup>1</sup> تشمل رقابته جميع مصالح الدولة والجماعات الإقليمية، وكذلك الهيئات التي تخضع لنظام المحاسبة العمومية، بما في ذلك المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري بالإضافة إلى التعاونيات الفلاحية العمومية<sup>2</sup> و تقتصر مهام هذا الجهاز على الرقابة والتفتيش والتدقيق في التسيير المالي والمحاسبي وفقا لقواعد المحاسبة العمومية ويتحقق الجهاز من صحة التسيير المالي والمحاسبي للميزانية المحلية، مع مراقبة دقة النفقات وطريقة تنفيذها، كما يشمل عمله مراقبة استخدام الإعانات والمساعدات التي تقدمها الدولة للولايات والبلديات.<sup>3</sup>

ب- الرقابة السياسية أو رقابة المجالس المحلية : هي الرقابة التي يمارسها الشعب بشكل رسمي من خلال ممثليه في المجالس الشعبية المحلية، حيث تشمل المجالات الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية، وكذلك حماية حقوق الإنسان وحرية المواطنين، وتتم هذه الرقابة عبر آليات منصوص عليها في الدستور والمنظومة القانونية الوطنية<sup>4</sup>، يمارس أعضاء المجالس الشعبية المحلية هذه الرقابة من خلال متابعة الحساب الإداري وضبط الميزانية بالإضافة إلى إنشاء لجان دائمة وخاصة تتولى مهام التحقيق والرقابة.<sup>5</sup>

ت- الرقابة الوصائية هي الصلاحيات والسلطات التي يمنحها القانون للسلطات المركزية لمراقبة نشاط المؤسسات اللامركزية، و تهدف هذه الرقابة إلى حماية الوحدة الوطنية وضمان تناغم وتناسق الوحدات المحلية<sup>6</sup>، تتجسد صور الرقابة الوصائية على مستوى الولاية من خلال ضرورة موافقة وزير الداخلية على

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 80-53 المتضمن إنشاء المفتشية العامة للمالية، المؤرخ في 04 مارس 1980 ج ر رقم 10، سنة 1980 ص 349.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 92-78 المحدد إختصاصات المفتشية العامة للمالية، المؤرخ في 26 فيفري 1992، مادة 02. ج ر. رقم 15، سنة 1992.

<sup>3</sup> محمد لخضر دلاج وعصام نجاح، رقابة المفتشية العامة للمالية على ميزانية الجماعات المحلية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، مجلد 07، ع 04، جانفي 2023، ص 981-982.

<sup>4</sup> ملياني صليحة، "الجماعات المحلية بين الرقابة والإستقلالية، دراسة في ظل قانون البلدية و الولاية 12-10/07-11"، مذكرة ماجستير، جامعة مسيلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، (غير منشورة)، 2014-2015، ص 234.

<sup>5</sup> دحمان حمادو، "الوسائل غير القضائية على أعمال الإدارة المحلية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية (غير منشورة)، 2012-2013، ص 78.

<sup>6</sup> Ahmed Mahiou, *les collectivités locales En ALGERIE*, annuaire de l'afrique du nord, Vol. 8 Rubrique : Vie politique maghrébine, Centre national de la recherche scientifique, Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes (CRESM) 1966 P76.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

الميزانيات، الحسابات، القروض المناقلات، وشراء أو تبادل العقارات<sup>1</sup> أما على مستوى البلدية، فتظهر الرقابة من خلال اشتراط مصادقة الوالي على المداولات المتعلقة بالمالية، الميزانية، الحسابات، وإحداث المصالح الجديدة.<sup>2</sup>

يبرز تنفيذ الميزانية المحلية والرقابة عليها الدور الحيوي للجماعات المحلية في إدارة الموارد المالية بكفاءة وشفافية فالرقابة، سواء القبلية أو البعدية، تضمن التزام الأمر بالصرف والمحاسب العمومي بالقوانين واللوائح، وتحمي المال العام من أي تجاوزات، كما تعزز هذه العمليات الثقة بين المواطنين والمؤسسات المحلية، وتدعم التنمية المستدامة والخدمات العامة، مما يجعل الميزانية المحلية أداة فعالة للتسيير الرشيد وتحقيق الصالح العام.

<sup>1</sup> محمد بركات، الرقابة الوصائية على الجماعات الإقليمية و فكرة الإستقلالية، دراسة تحليلية مقارنة (الجزائر، المغرب تونس)، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، عدد 04، ديسمبر 2016، ص 143.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 147.

## الفصل الثاني: تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

### خلاصة و استنتاجات:

في ختام هذا الفصل، يمكننا القول إن النظام القانوني والمالي للجماعات المحلية في الجزائر يشكل الأساس الذي يمكن من خلاله تحقيق التنمية المحلية المستدامة وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين من خلال القوانين والأنظمة التي تنظم الهيكلة والاختصاصات المالية والإدارية، يتم تحديد الإطار الذي يضمن توزيع المهام بين الدولة المركزية والجماعات المحلية كما يعكس هذا النظام توجهات الدولة نحو تعزيز اللامركزية وتمكين الجماعات المحلية من القدرة على اتخاذ قرارات محورية تؤثر مباشرة في حياة المواطنين.

إن النظام القانوني للجماعات المحلية في الجزائر يعد عنصرا أساسيا في تنظيم علاقة السلطات المحلية بالدولة المركزية، ويهدف إلى تعزيز اللامركزية وتمكين الجماعات المحلية من أداء مهامها بكفاءة وفعالية حيث يقوم هذا النظام على مجموعة من القوانين التي تحدد هيكلة المجالس المنتخبة، اختصاصاتها، وصلاحياتها، بالإضافة إلى آليات تنفيذ السياسات العامة في المستوى المحلي.

و من أهم القوانين التي تشكل الإطار القانوني للجماعات المحلية في الجزائر، نجد القانون العضوي المتعلق بالبلدية والولاية، والتي تحدد اختصاصات البلديات والولايات على مستوى التخطيط والتنفيذ للبرامج التنموية، كما يضمن النظام القانوني للجماعات المحلية استقلالها النسبي في اتخاذ القرارات التي تتناسب مع احتياجات وتطلعات السكان المحليين، وذلك ضمن الإطار الذي تحكمه الدولة.

كما يعكس النظام القانوني للجماعات المحلية التوجهات الوطنية نحو تعزيز اللامركزية السياسية والإدارية، مما يمنح السلطات المحلية دورا محوريا في رسم السياسات التنموية والإشراف على تنفيذها.

كما نجد أن النظام المالي للجماعات المحلية في الجزائر يشكل عنصرا محوريا في تعزيز قدرة هذه الجماعات على تحقيق التنمية المحلية وتلبية احتياجات المواطنين يعتمد هذا النظام على مجموعة من الآليات القانونية والمالية (الميزانية) التي تتيح للجماعات المحلية جمع وتخصيص الموارد المالية بشكل يمكنها من تنفيذ المشاريع التنموية وتحسين الخدمات العامة

كما يعد النظام المالي للجماعات المحلية حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، ويجب أن يعكس في تطبيقه أفضل الممارسات المالية والإدارية لضمان فاعلية أكبر في تنفيذ المشاريع التنموية وتحقيق رفاهية المواطن.

## الفصل الثالث

### الوسائل المالية للجماعات المحلية

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

### مقدمة الفصل :

تعد الموارد المالية المحلية حجر الأساس في تمويل التنمية على المستوى المحلي في الجزائر، حيث تمثل المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه الجماعات المحلية لتنفيذ مهامها وممارسة صلاحياتها التنموية إلا أن هذه الموارد في كثير من الأحيان، تعاني من محدودية سواء من حيث الحجم أو من حيث فعالية التحصيل والتسيير، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على قدرة هذه الجماعات على الاستجابة لاحتياجات السكان، خاصة في ظل التفاوتات الجغرافية بين المناطق من حيث الثروات والقدرات الاقتصادية، وفي مواجهة هذا الواقع عملت الدولة الجزائرية على دعم الجماعات المحلية من خلال إطلاق برامج تنموية تهدف إلى تحقيق التنمية المتوازنة وتعزيز العدالة في التوزيع وقد شملت هذه البرامج مجالات متعددة كالبنية التحتية، الخدمات الأساسية، وتحفيز الاستثمار المحلي، كما ترافقت مع إصلاحات اقتصادية وإدارية تهدف إلى ترسيخ مبادئ اللامركزية وتحسين فعالية الأداء المحلي ورغم الجهود المبذولة، لا تزال التنمية المحلية في الجزائر تواجه تحديات كبيرة تتعلق أساسا بضعف التمويل الذاتي، غياب الكفاءات المتخصصة، تعقيد الإجراءات الإدارية وضعف آليات التقييم والمتابعة ولتجاوز هذه العقبات، تبرز الحاجة إلى تبني رؤية شاملة تركز على تعزيز استقلالية الجماعات المحلية، تحسين آليات تسيير الموارد، إشراك المجتمع المدني، والاستفادة من الإمكانيات المحلية المتاحة، بما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة ومتكاملة تستجيب لتطلعات المواطنين. و في ظل ماسبق يمكن الخوض في هذا الفصل من خلال ثلاث ركائز تتفصل كل ركيزة في مجموعة من النقاط الفرعية، و قد تمثلت و تدرجت كما يلي:

### المبحث الأول : الموارد المالية المحلية

### المبحث الثاني : البرامج التنموية لدعم الجماعات المحلية

### المبحث الثالث : عقبات التنمية المحلية وكيفية التعامل معها

### المبحث الأول

#### الموارد المالية المحلية

تعتمد الجماعات المحلية في الجزائر على مجموعة من الوسائل المالية لتدعيم قدرتها على التدخل الفعال في مجالات التنمية المحلية تشمل هذه الوسائل التمويلات الموجهة من الدولة، الموارد الذاتية التي تولدها الجماعات من الرسوم والضرائب المحلية، بالإضافة إلى القروض والمساعدات التي يمكن الحصول عليها من مؤسسات التمويل المحلية والدولية

#### المطلب الأول: الموارد الداخلية للجماعات المحلية

تشير الموارد المالية الداخلية للجماعات المحلية إلى المصادر الداخلية في تمويل التنمية المحلية و تسخير مصالحها و تحقيق أهدافها من خلال تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد الذاتية وتمثل هذه الموارد في:

**أولاً: الجباية المحلية:** تعد الجباية من أبرز الموارد المالية للجماعات المحلية، حيث تحتل مكانة متميزة وتمثل المصدر الأساسي لتمويل الأنشطة المحلية<sup>1</sup>، عند مراجعة ميزانية الجماعات المحلية، يتبين أنها تعتمد بشكل كبير على الموارد الجبائية لتغطية نفقاتها وتنفيذ مشاريعها، وقد منح القانون للجماعات المحلية الحق في تحصيل الموارد ذات الطابع الجبائي، مما أتاح لها التمتع بالاستقلال المالي وتشمل الموارد الجبائية التي تحصل عليها هذه الجماعات كل من الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة، والتي تشكل مكوناً أساسياً في تمويل الأنشطة المحلية وهي:

**أ- الجباية المحصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية:** تتكون من الضرائب والرسوم التي تتقاسمها الجماعات المحلية مع الدولة من بين هذه الموارد نجد:

• **الرسم على القيمة المضافة (TVA):** الذي حل محل كل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات في الجزائر منذ سنة 1991، لكن الرسم على القيمة المضافة لم يدخل حيز التنفيذ إلا ابتداءاً من 1 أفريل 1992.

يعد الرسم على القيمة المضافة ضريبة عامة على الاستهلاك تطبق على العمليات ذات الطابع الصناعي التجاري، الحرفي أو الحر ومع ذلك، فإنه لا يشمل العمليات ذات الطابع الفلاحي أو الخدمة العمومية غير التجارية حالياً، يحدد معدل الرسم على القيمة المضافة بمعدل 9% بالنسبة للمنتجات والخدمات المخفضة

<sup>1</sup> Abdelmadjid Yanat, les finances des collectivités local essai des présentations, maroc :publication cetima, 1989, p144.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

و19% بالنسبة للمعدل العادي<sup>1</sup>، و يتم توزيع ناتج الرسم على القيمة المضافة حسب المادة 161 من قانون الرسوم على رقم الأعمال 2020:

75% لصالح للدولة بالنسبة للأعمال المحققة في الداخل و 85% النسبة للأعمال المحققة ضمن الإستيراد.

10% لصالح للبلدية بالنسبة للأعمال المحققة في الداخل 00% النسبة للأعمال المحققة ضمن الإستيراد.

15% لصالح صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية بالنسبة للأعمال المحققة في الداخل و الأعمال المحققة ضمن الإستيراد.<sup>2</sup>

● **الضريبة الجزافية الوحيدة:** تم استحداث هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 2006 هي ضريبة مبسطة تجمع بين الرسم على النشاط المهني و الرسم على القيمة المضافة و يخضع لها الأشخاص الطبيعيون والشركات المدنية ذات الطابع المهني التي تمارس نشاطا صناعيا وتجاريا وحرفيا، وكذا التعاونيات الحرفية والصناعات التقليدية التي يتجاوز رقم أعمالها السنوي أو إيراداتها المهنية السنوية خمسة عشر مليون دينار<sup>3</sup>، ما عدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي و تحدد قيمة الضريبة الجزافية الوحيدة الواجبة على أساس أحد المعدلين التاليين 05% بالنسبة لأنشطة وبيع السلع، و12% بالنسبة للأنشطة الأخرى و 05% بالنسبة للأنشطة الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي<sup>4</sup>

و يتم توزيع ناتج الرسم على الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي:

● 49% لصالح للدولة بالنسبة للأعمال المحققة في الداخل و 85% النسبة للأعمال المحققة ضمن الإستيراد.

● 40.25% لصالح للبلدية بالنسبة للأعمال المحققة في الداخل 00% النسبة للأعمال المحققة ضمن الإستيراد.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 20-07 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، المؤرخ في 04 يونيو 2020. ج ر. عدد 33 سنة 2020. ص 10.

<sup>2</sup> وزارة المالية، قانون الرسوم على رقم الأعمال، الجزائر، 2020، ص 37.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 23-22 المتضمن قانون المالية لسنة 2024، المؤرخ في 24 ديسمبر 2023، مادة 161.

ج ر. عدد 86 سنة 2023، مادة 282 مكرر 4.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، مادة 282 مكرر 5.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

- 5% بالنسبة للولاية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية .
- 0.24 % لصالح غرف الصناعة التقليدية والمهن
- 0.5 % غرف التجارة والصناعة
- 0.01 % الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية
- **الضريبة على الثروة:** يتم تحديد وعاء الضريبة على الثروة استنادا إلى القيمة الصافية للأموال والحقوق الخاضعة للضريبة التي يمتلكها الأشخاص الطبيعيون، حيث يتم احتساب ذلك في بداية كل سنة، وتحديدًا في الأول من شهر يناير يشمل هذا الوعاء جميع الممتلكات والحقوق التي يملكها الأفراد الذين يقيمون في الجزائر ويخضعون للمسؤولية الجبائية هناك ومن ثم، تحسب الضريبة على الثروة بناء على القيمة الصافية لهذه الأملاك، بحيث تفرض الضريبة على الأملاك التي تتجاوز قيمتها الصافية 100.000.000 دج.<sup>1</sup>
- ويتم توزيع حاصل الضريبة على الثروة وفق ما يلي: 70 % لفائدة ميزانية الدولة و30% لصالح ميزانية البلديات.<sup>2</sup>
- **الضريبة على الدخل الإجمالي للمداخيل العقارية:** تفرض الضريبة على الدخل الإجمالي في فئة "الربوع العقارية" على المدخيل التي تنشأ من إيجار العقارات المبنية أو أجزاء منها، وكذلك من إيجار المحلات التجارية أو الصناعية ومع ذلك، يجب أن تكون هذه المدخيل غير مدرجة ضمن آلية تنمية الوعي الجبائي، أي يجب أن لا تعد كمدخل لزيادة الإيرادات المحلية للجبائية تشمل هذه الضريبة أيضا الأرباح المتحققة من الأنشطة الاقتصادية التي تزاوها المؤسسات الصناعية، التجارية، الحرفية، الزراعية، أو المهنية غير التجارية علاوة على ذلك، تشمل الإيرادات الناتجة عن إيجار الممتلكات غير المبنية مثل الأراضي الفلاحية، مما يوسع نطاق تطبيق الضريبة ليشمل مختلف أنواع الأملاك والمصادر التي يمكن ان تنتج مدخلا للجماعات المحلية.
- تخضع المدخيل الناتجة عن إيجار العقارات السكنية لعدة معدلات ضريبية، وهي كالتالي:
- 07 % بالنسبة للمداخيل الناتجة عن إيجار السكنات ذات الاستعمال الجماعي.
- 10 % بالنسبة للمداخيل الناتجة عن إيجار السكنات ذات الاستعمال الفردي.
- 15 % أيضا بالنسبة للمداخيل الناتجة عن إيجار المحلات ذات الاستعمال التجاري أو المهني.

<sup>1</sup> الجزائر، قانون رقم 20-07 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، مرجع سابق، مادة 274.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، مادة 282.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

ويطبق هذا المعدل على العقود المبرمة مع الشركات يتم توزيع حاصل الضريبة على الدخل الإجمالي من الربوع العقارية على النحو التالي:

- 50 % لفائدة ميزانية الدولة.
- 50 % لفائدة البلدية التي يقع فيها العقار<sup>1</sup>.
- الرسم على تعبئة الهاتف النقال(الدفع المسبق): تم تأسيس رسم تعبئة الهاتف النقال في سنة 2009 حيث يطبق على تعبئة الدفع المسبق، يستحق هذا الرسم شهريا على مستخدمي خدمات الهاتف النقال بنسبة 7% يتم دفع ناتج هذا الرسم من قبل المكلفين إلى قابض الضرائب المختص إقليميا خلال العشرين يوما الأولى من الشهر التالي، يوزع حاصل الرسم على مبلغ إعادة التعبئة كما يلي:

- 35 % لصالح ميزانية الدولة.
- 30 % لصالح صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية
- 35 % البلدية<sup>2</sup>.

• **قسمة السيارات** وفقا للمادة 300 من قانون الطابع الجزائري ، تفرض قسمة السيارات على كل شخص طبيعي أو معنوي يمتلك سيارة خاضعة للضريبة، تحدد تسعيرة القسمة بناء على سنة سير السيارة ونوعها هذا يعني أن المبلغ الذي يتم دفعه يختلف تبعا لهذه العوامل مما يساعد في تحديد قيمة القسمة بشكل عادل بما يتناسب مع عمر السيارة ونوعها.

من جهة أخرى، نصت المادة 302 من قانون الطابع على استثناء بعض السيارات من دفع هذه القسمة. حيث تشمل هذه الاستثناءات السيارات التابعة للدولة والجماعات المحلية بالإضافة إلى السيارات التي يتمتع أصحابها بامتيازات دبلوماسية أو قنصلية، كما تشمل الاستثناءات سيارات الإسعاف، السيارات المجهزة بعتاد صحي، وأيضا السيارات المخصصة والمجهزة لذوي الإعاقة، هذه الإعفاءات تهدف إلى تخفيف الأعباء المالية عن الفئات التي تحتاج إلى هذه السيارات لأغراض ذات طابع إنساني أو رسمي

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 20-16 المتضمن قانون المالية 2021، المؤرخ في 31 ديسمبر 2020، مادة 12. ج. ر. عدد 83 سنة 2020.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 16-14 المتضمن قانون المالية 2017، المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 ، مادة 76. ج. ر. عدد 77 سنة 2016 .

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

.يوزع حاصل كالاتي:

- 50 % لصالح ميزانية الدولة
- 50% لصالح صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية<sup>1</sup>.
- الرسم على الإطارات المطاطية المستوردة : تم استحداث الرسم على الإطارات المطاطية المستوردة في سنة 2006، وتم تعديله بموجب المادة 54 من قانون المالية لسنة 2019 الذي حدد مبلغ الرسم على النحو التالي:

- 750 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة.
- 450 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة.

يتم توزيع حصيلة هذا الرسم كما يلي:

- 35% لصالح صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.
- 34% لصالح ميزانية الدولة.
- 30% لصالح الصندوق الخاص بالتضامن الوطني.
- 1% لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل<sup>2</sup>.
- الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية: أسس هذا الرسم بموجب المادة 203 من قانون المالية لسنة 2002 وتم تعديله بموجب المادة 89 من قانون المالية لسنة 2020 حيث يطبق هذا الرسم بمبلغ 30.000 دج عن كل طن من مخزون النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة المفرزة من قبل المؤسسات الصناعية.

• وتوزع حصيلته المالية كما يلي:

- 46 % لفائدة ميزانية الدولة .

<sup>1</sup> وزارة المالية، قانون الطابع، الجزائر، 2024، ص ص 45-46-47.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 18-18 المتضمن قانون المالية 2019، المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، مادة 54. ج. ر. عدد 79 سنة 2018.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

- 38 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل.
- 16 % لفائدة البلديات<sup>1</sup>.
- الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين نفايات المؤسسات الإستشفائية: أستحدث هذا الرسم بموجب المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002 والمعدلة بموجب المادة 90 من قانون المالية لسنة 2020 بهدف تشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات و العيادات الطبية ، حيث يفرض بسعر مرجعي قدره 60.000 دج عن كل طن من النفايات.  
وتوزع حصيلته كما يلي:
- 50% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.
- 30 % لفائدة ميزانية الدولة.
- 20% لفائدة البلديات<sup>2</sup>.
- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة: أنشأ هذا الرسم بموجب المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002 وتم تعديله بموجب المادة 91 من قانون المالية لسنة 2020 يهدف هذا الرسم للحد من التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة ويطبق معامل مضاعف ما بين 1 و 5 تبعاً لمستوى التلوث.
  - وتخصص حصيلته كما يلي:
  - 50% لفائدة ميزانية الدولة.
  - 33 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل.
  - 17% لفائدة البلديات<sup>3</sup>.
- الرسم التكميلي على المياه الصناعية ذات المصدر الصناعي: أسس هذا الرسم بموجب المادة 94 من قانون المالية لسنة 2002 و المعدلة بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2020، يندرج فرض الرسم وفقاً لحجم المياه المطروحة وعبء التلوث الناجم عن النشاط الصناعي للمؤسسات والذي يتجاوز حدود القيم المحددة بموجب التنظيم الساري المفعول.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية 2020، المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، مادة 89. ج. ر. عدد 81 سنة 2019.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، مادة 90.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، مادة 91.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

توزع حصيلة هذا الرسم كما يلي:

- 34 % لفائدة ميزانية الدولة.
  - 34 % لفائدة البلديات.
  - 16% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.
  - 16% للصندوق الوطني للمياه<sup>1</sup>.
- الرسم على الزيوت و الشحوم و تحضير الشحوم: أسس هذا الرسم استنادا للمادة 61 من قانون المالية 2006 و عدل بموجب المادة 93 من قانون المالية 2020 حيث يحدد بـ 37000 دج عن كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة

توزع حصيلة هذا الرسم كما يلي:

- 42% لفائدة ميزانية الدولة.
- 34% لفائدة البلديات بالنسبة للزيوت و الشحوم و تحضير الشحوم المصنوعة داخل التراب الوطني، و لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بالنسبة للزيوت و الشحوم و تحضير الشحوم المستوردة.
- 24% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و الساحل<sup>2</sup>.

إن الموارد المالية المتأتية من الضرائب والرسوم تمثل دعامة أساسية لتمويل الدولة والجماعات المحلية على حد سواء وتشمل مجموعة متنوعة من المصادر المباشرة وغير المباشرة، فهذه الموارد ليست فقط وسيلة لتغطية النفقات الجارية بل تستخدم أيضا لدعم التنمية المحلية، وتمويل المشاريع العمومية، وحماية البيئة، وتحفيز السلوكيات الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية، مثل الحد من التلوث وتشجيع عدم تخزين النفايات.

كما يظهر التوزيع التفصيلي لكل ضريبة ورسم بين الدولة والجماعات المحلية أهمية التنسيق بين المستويات المختلفة للإدارة المالية، بما يضمن تحقيق العدالة المالية واستدامة الموارد، مع تمكين البلديات والولايات من القيام بمهامها التنموية والخدمية بفعالية، فالتنوع الكبير في أنواع الضرائب والرسوم، من ضريبة القيمة المضافة والضريبة الجزافية

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، مادة 92.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، مادة 93.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

الوحيدة إلى الرسوم البيئية والتحفيزية، يعكس حرص التشريع على تنوع مصادر التمويل وتوزيعها بطريقة متوازنة بين الدولة والجماعات المحلية، مع مراعاة الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ب- **الجباية المحصلة لفائدة للجماعات المحلية:** الجبابة المحصلة لفائدة الجماعات المحلية تعتبر من المصادر الأساسية لتمويل الأنشطة والخدمات التي تقدمها هذه الجماعات لمواطنيها تهدف هذه الجبابة إلى تمكين البلديات والولايات من القيام بمهامها في تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة مثل التعليم، الصحة، والنقل، فضلا عن دعم المشاريع التنموية المحلية تتنوع مصادر الجبابة بين ضرائب ورسوم يتم تحصيلها من الأفراد والشركات على المستوى المحلي و هي:

● **الرسم على النشاط المهني:** تم إنشاء الرسم على النشاط المهني في الجزائر سنة 1996 ليحل محل الرسم على النشاط الصناعي والتجاري وكذلك الرسم على النشاط غير التجاري ويعتبر هذا الرسم من الضرائب المباشرة التي تستحق بشكل دوري، ويعتمد على رقم الأعمال المحقق في الجزائر، يشمل هذا الرسم الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يقومون بممارسة نشاط صناعي أو تجاري، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يزاولون نشاطا غير تجاري (مهني)<sup>1</sup>.

● **الرسم المحلي للتضامن:** في إطار سعي الدولة إلى تنوع مصادر تمويل الجماعات المحلية وتعزيز قدراتها المالية، جاء قانون المالية لسنة 2024 باعتماد أداة مالية جديدة تتمثل في إلغاء الرسم على النشاط المهني و تعويضه بالرسم المحلي للتضامن يهدف هذا الرسم إلى دعم موارد البلديات بشكل مباشر، من خلال فرضه على بعض الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع الاستراتيجي، على غرار نقل المحروقات عبر الأنابيب والأنشطة المنجمية، ويحتسب هذا الرسم على أساس إجمالي رقم الأعمال المحقق من قبل المؤسسات المعنية، مع استثناء الرسم على القيمة المضافة، وقد حددت نسبة الرسم بـ 3% على رقم الأعمال المرتبط بنشاط نقل المحروقات، و 1.5% بالنسبة للأنشطة المنجمية، ما يعكس رغبة السلطات العمومية في ضمان مساهمة هذه القطاعات الحيوية في تمويل التنمية المحلية يتم توزيع حصيلة هذا الرسم على النحو التالي:

● 66% لصالح البلدية.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر 95-27 المتضمن قانون المالية لسنة 1996، المؤرخ في 30 ديسمبر 1995 ، مادة 21. ج ر عدد 82 سنة 1995.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

- 29% لصالح الولاية.
- 5% لصالح صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية<sup>1</sup>.
- **الرسم العقاري** هو نوع من الرسوم المحلية التي تفرض على الممتلكات العقارية التابعة للأفراد أو الشركات، سواء كانت هذه الممتلكات مبنية أو غير مبنية يهدف هذا الرسم إلى تحصيل إيرادات لصالح البلديات، ويعتبر أحد المصادر المالية المهمة لهذه البلديات لتغطية نفقاتها وتوفير الخدمات العامة للمواطنين<sup>2</sup>.
- بالنسبة للملكيات المبنية، تحسب الضريبة استنادا إلى القيمة الإيجارية العقارية، حيث تطبق نسبة 3% على الأملاك المؤجرة، في حين ترفع هذه النسبة إلى 10% في حال كانت غير مؤجرة، بهدف تشجيع استغلال الأملاك العقارية بشكل منتج، أما بالنسبة للأراضي الملحقة بالملكيات المبنية، فتتراوح نسبة الرسم ما بين 5% و10% حسب المساحة<sup>3</sup>.
- أما فيما يخص الملكيات غير المبنية، فإن الضريبة تفرض على القيمة الإيجارية التقديرية التي تحسب استنادا إلى المساحة بالمتر المربع، وطبيعة المنطقة سواء عمرانية أو فلاحية، وحسب معاملات محددة في القانون الجبائي، وقد حددت المادة 261 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة القواعد الأساسية لحساب الضريبة حيث تختلف النسب كما يلي:
- 5% للأملاك غير المبنية الواقعة في المناطق غير العمرانية، إذا كانت مساحتها لا تتجاوز 500 م<sup>2</sup>.
- 7% إذا تراوحت المساحة بين 500 م<sup>2</sup> و1000 م<sup>2</sup>.
- 10% إذا فاقت المساحة 1000 م<sup>2</sup>.
- 3% بالنسبة للأراضي ذات الطابع الفلاحي

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 23-22 المتضمن قانون المالية لسنة 2024، المؤرخ في 24 ديسمبر 2024 ، مادة 15. ج ر . عدد 86 سنة 2023.

<sup>2</sup> عبد الحميد قدي، (النظام الجبائي الجزائري و تحديات الالفية الثالثة)، مداخلة في المنتدى الوطني حول الإقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، بلية 20-21 ماي 2002، ص 05.

<sup>3</sup> وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، الجزائر، 2016، مادة 261- ب .

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

ويجدر التنويه إلى أن العقارات غير المبنية الواقعة في المناطق العمرانية، والتي تم الحصول على رخصة بناء أو تجزئة بشأنها، تعد خاضعة للضريبة العقارية بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ الحصول على الرخصة، وتستحق الضريبة ابتداء من السنة التي تلي تاريخ انتهاء المهلة على أساس القيمة التقديرية الكاملة.<sup>1</sup>

هذه التعديلات تهدف إلى تحفيز الاستفادة من الأراضي المبنية والشاغرة، وتشجيع استخدام الأراضي العمرانية في المناطق الحضرية بشكل أفضل، في حين تحافظ الأراضي الفلاحية على استثناءاتها بسبب طابعها الزراعي.

● **رسم التطهير:** رسم التطهير، المعروف أيضا برسم رفع النفايات المنزلية، هو أحد الرسوم السنوية المنصوص عليها في المادة 263 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. يهدف هذا الرسم إلى تمويل خدمة جمع النفايات المنزلية على مستوى البلديات.

يفرض الرسم على كل مالك لعقار خاضع للرسم العقاري على الملكيات المبنية داخل البلديات التي تقدم فيها خدمة رفع القمامة، ويستحق بغض النظر عن كمية النفايات المنتجة أو حتى في حال عدم وجود نفايات فعلية، كما يمكن تحميل المستأجر مسؤولية الدفع بالتضامن مع المالك، وفقا لأحكام المادة 263 مكرر. تعفى من هذا الرسم العقارات التي لا تستفيد من خدمة جمع النفايات، وفقا لما نصت عليه المادة 265 من نفس القانون.

ويحدد مبلغ الرسم حسب طبيعة استعمال العقار كما يلي:

- 2.000 دج للعقارات ذات الاستعمال السكني.
  - 10.000 دج للعقارات ذات الاستعمال المهني أو التجاري أو الحرفي.
  - 18.000 دج للأراضي المهيأة للتخميم والمقطورات.
  - 80.000 دج للمحلات التي تنتج كميات كبيرة من النفايات تتجاوز المعدلات العادية.
- وتطبق هذه التسعيرات وفقا للمنطقة الجغرافية ومعايير كمية النفايات المنتجة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، مادة 261- ز .

<sup>2</sup> وزارة المالية، قانون الضرائب و الرسوم المباشرة، الجزائر، 2023، مادة 263-265.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

• **الرسم على الذبح:** الرسم على الذبح هو الضريبة غير المباشرة الوحيدة التي تحصل بالكامل لصالح البلدية التي تتم فيها عملية الذبح يدفع هذا الرسم من قبل مالكي الحيوانات عند قيامهم بعملية الذبح، كما يفرض أيضا عند استيراد اللحوم من الخارج، يهدف هذا الرسم إلى تغطية تكاليف إدارة عملية الذبح وضمان الصحة العامة وسلامة اللحوم المعروضة في الأسواق، يتعين على مالكي الحيوانات أو مستوردي اللحوم دفع هذا الرسم وفقا للإجراءات المعتمدة في كل بلدية مما يساهم في تحسين البنية التحتية الخاصة بعمليات الذبح والمراقبة الصحية و تقدر قيمته ب 10 دج للكيلو غرام<sup>1</sup>

• و يتم توزيع هذا الرسم

• 85 % للبلديات

• 15 % لصندوق حماية الصحة الحيوانية.

يحصل هذا الرسم من قبل مندوبين تابعين للبلدية، وذلك باستخدام وصلات رسمية، وتتم العملية تحت إشراف ومراقبة أعوان الضرائب المخولين قانوناً بسلطة الرقابة والتفتيش داخل المذابح.<sup>2</sup>

• **الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية:** تم تأسيس رسم الإعلانات والصفائح المهنية لصالح البلديات وفقا للمادة 78 من القانون رقم 17-11 المتعلق بقانون المالية لعام 2018 ويشمل هذا الرسم جميع الإعلانات بمختلف أشكالها وأغراضها، بالإضافة إلى الصفائح التي ترتبط بممارسة المهن المختلفة يفرض هذا الرسم بشكل سنوي، ويحسب بناء على عدد الإعلانات والصفائح وحجمها، يتحمل دفع هذا الرسم أصحاب الإعلانات أو الصفائح، أو القائمين بنشرها سواء كانوا طابعي الإعلانات أو ناشريها المهدف من هذا الرسم هو تنظيم عملية الإعلان التجاري والمساهمة في تمويل الأنشطة البلدية المختلفة يساهم هذا النظام في تحسين إشراف البلديات على الإعلانات المعروضة، وضمان ملاءمتها مع القوانين المحلية.<sup>3</sup>

• **الرسم على الإقامة:** تم استحداث رسم الإقامة كإجراء يهدف إلى دعم البلديات، ويفرض هذا الرسم على الأشخاص الذين يقيمون في مجموعة متنوعة من أماكن الإقامة، يشمل ذلك الفنادق بكافة فئاتها ، بالإضافة إلى المركبات السياحية ، والقرى السياحية التي تقدم خدمات للزوار، كما يشمل هذا الرسم أماكن الراحة التي تخصص

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 94-03 المتضمن قانون المالية لسنة 1995، المؤرخ في 31 ديسمبر 1994، مادة 63 ج. ر. عدد 87 سنة 1994.

<sup>2</sup> Foudil Saadna, la fiscalité local de financement des budgets communaux, mémoire fin d'études, 1995, p32.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 17-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، المؤرخ في 27 ديسمبر 2017، مادة 78 ج. ر. عدد 76 سنة 2017.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

للراحة والاستراحة أثناء السفر ، حيث تحدد التعرّيفة كما يلي:

- 100 دج للفنادق ذات النجمة الواحدة
- 200 دج للفنادق ذات نجمتين
- 300 دج للفنادق ذات الثلاث نجوم
- 500 دج للفنادق ذات الأربع نجوم
- 600 دج للفنادق ذات الخمس نجوم، بالمقابل يقر القانون تخفيضا خاصا لفائدة العائلات المقيمة التي يرافقها أطفال في المؤسسات الفندقية غير المصنفة بنسبة 10% لكفل طفل و يتم تسديد الرسم المحصل على الإقامة شهريا من طرف المؤسسات الفندقية لدى قباضات الضرائب التابعة لها.<sup>1</sup>

• **الرسم على الحفلات** هو نوع من الرسوم التي تفرض من قبل السلطات المحلية ، على تنظيم الحفلات والمناسبات العامة والخاصة في المناطق المختلفة يهدف هذا الرسم إلى تنظيم الأنشطة الترفيهية والثقافية وحماية النظام العام، بالإضافة إلى توفير الإيرادات لدعم الخدمات المحلية، تحدد تعريفات هذا الرسم بقرار صادر عن رئيس البلدية، بعد موافقة المجلس الشعبي البلدي والسلطة الوصية، وفقا للأطر القانونية المعمول بها، ويجدد كالاتي :

- من 500 دج إلى 800 دج عن كل يوم إذا كانت مدة الحفل لا تتجاوز الساعة السابعة مساء.
- من 1000 دج إلى 1500 دج إذا تجاوزت مدة الحفل الساعة السابعة مساء، أي إذا استمر الحفل بعد هذه الساعة<sup>2</sup>.

تعتمد الجباية المحلية المحصلة البلديات والولايات على مجموعة متنوعة من الموارد المالية لضمان تقديم الخدمات العامة وتحقيق التنمية المحلية المستدامة، فهذه الموارد تمكن الجماعات المحلية من تحسين البنية التحتية وتطوير خدمات الصحة والتعليم والنقل، وتمويل المشاريع التنموية وفق أولويات المجتمع المحلي بالتالي، يمكن القول ان الجباية المحصلة لفائدة الجماعات المحلية تعد ركيزة أساسية لدعم التنمية المحلية وتعزيز الاستقلال المالي للبلديات والولايات، بما يضمن تقديم خدمات عامة فعالة ومستدامة.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 21-16 المتضمن قانون المالية لسنة 2022، المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، مادة رقم 266. ج. ر. عدد 100 سنة 2021.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 2000-06 المتضمن قانون المالية 2001 ، المؤرخ في 23 ديسمبر 2000، مادة رقم 36، ج. ر. رقم 80 لسنة 2000.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

### 2- إيرادات الإستغلال و عائدات الأملاك للجماعات المحلية

• إيرادات الاستغلال المالي هي الإيرادات التي تتحقق نتيجة بيع المنتجات أو تقديم الخدمات للمواطنين من قبل الجماعات المحلية تتسم هذه الإيرادات بتنوعها الكبير، حيث تشمل مجموعة واسعة من الأنشطة والخدمات التي تقدمها البلديات والمجالس المحلية، ومن أمثلة الإيرادات المتعلقة بالاستغلال المالي بيع أو تأجير الممتلكات العامة كالأراضي والمباني التي تمتلكها الجماعة المحلية و إيرادات تقديم خدمات أساسية كخدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي التي تقدم مقابل رسوم للمواطنين و الإيرادات الناتجة الأنشطة التجارية المحلية كالمحلات التجارية التي تؤجرها الجماعات المحلية بالإضافة إلى رسوم أخرى كالرسوم المفروضة على الحرف والصناعات أو الأنشطة التجارية التي تتم داخل حدود الجماعة المحلية

ويقع على عاتق رئيس المجلس الشعبي البلدي مسؤولية تطوير الموارد المالية التي تملكها البلدية وهو أول مسؤول عن إدارة المداخيل حسب مانصت عليه المادة 82 من قانون البلدية 10-11 و عليه تختلف وفرة هذه الإيرادات من جماعة محلية إلى أخرى وتترابط ارتباطا وثيقا مع مدى ديناميكية هذه الجماعات في إدارة مواردها وتقديم خدماتها فعندما تكون الجماعة المحلية نشطة ولديها برامج تطويرية واقتصادية فعالة، فإن الإيرادات الناتجة عن الاستغلال المالي تزايد بشكل كبير، هذه الإيرادات تعتبر من المصادر الحيوية لتمويل المشاريع المحلية والبنية التحتية وتحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية<sup>1</sup>.

بالتالي، تعد الإيرادات الناتجة عن الاستغلال المالي جزءا أساسيا من الموارد المالية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تنفيذ مشروعاتها التنموية والخدمية.

• عائدات الأملاك العامة للجماعات المحلية هي الإيرادات التي تتحقق نتيجة لاستخدام الجماعات المحلية لأموالها الخاصة بها، سواء كانت تلك الأملاك تستغل من قبل الجماعات نفسها باعتبارها كيانات قانونية تخضع للقانون العام، أو يتم تحصيل حقوق أو ضرائب نتيجة لاستغلال هذه الأملاك من قبل القطاع الخاص. تتضمن عائدات الأملاك العامة عدة مصادر، مثل:

<sup>1</sup> بسمة عولمي، تقييم الجباية المحلية أسباب ضعف، معوقات و سبل تعبئة الجباية المحلية، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، عدد 02، جوان 2008، ص30.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

1. **إيجار العقارات والمباني:** حيث تقوم الجماعات المحلية بتأجير الممتلكات العامة مثل المباني أو الأراضي، سواء لأغراض تجارية أو سكنية، مما يوفر لها إيرادات ثابتة.

2. **استغلال الأراضي:** تقوم البلديات باستغلال الأراضي التابعة لها في مشاريع تنموية أو تجارية أو زراعية، مما يؤدي إلى تحقيق دخل إضافي.

3. **الحقوق والضرائب:** في بعض الحالات، تفرض الجماعات المحلية رسوما أو ضرائب على الأنشطة التجارية أو العقارية التي تستغل الأملاك العامة على سبيل المثال، قد تفرض ضرائب على الشركات التي تستخدم الأراضي أو المباني العامة لأغراض تجارية.

4. **الاستفادة من المرافق العامة:** في بعض الأحيان، يتم استغلال المرافق العامة مثل المواقف العامة أو الأماكن السياحية، ويتم تحصيل رسوم مقابل استخدامها من قبل الأفراد أو الشركات الخاصة.

تتفاوت قيمة هذه العائدات بناء على نوع الاستخدام وحجم الأملاك العامة الموجودة في كل جماعة محلية كما أن توفر هذه العائدات يرتبط ارتباطا مباشرا بقدرة الجماعة المحلية على إدارة أملاكها بشكل فعال، بالإضافة إلى تفعيل الاستثمارات التي تدر دخلا مستمرا.

بذلك، تعد عائدات الأملاك العامة مصدرا هاما من مصادر تمويل المشاريع المحلية وتحقيق التنمية المستدامة فالجماعات المحلية التي تستطيع استغلال أملاكها العامة بشكل فعال يمكنها تحقيق دخل إضافي يساعد في تحسين الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية<sup>1</sup>.

3- **الناتج المالي:** الناتج المالي يعتبر أحد المصادر الأساسية للإيرادات التي تحصل من المداخيل غير المباشرة التي تنشأ عن أسهم يمكن أن تمتلكها الجماعة المحلية، بالإضافة إلى السندات المالية التي تصدرها، يشمل أيضا الفوائد التي تتولد من القروض التي تمنحها الجماعة للوحدات الاقتصادية الأخرى، وكذلك حصتها من الأرباح التي تحققها المرافق ذات الطابع الصناعي والتجاري التابعة لها ورغم ذلك، تعتبر مداخيل الناتج المالي عادة ضئيلة جدا أو معدومة في أغلب الحالات، ويرجع ذلك إلى أن الجماعات المحلية لا تعتمد على عمليات شراء الأسهم أو المشاركة في رأس مال الشركات المرحة، مما يجعلها لا تحقق عادة دخلا كبيرا من هذه الأنشطة الاقتصادية.

<sup>1</sup> عبد القادر موفق، الإستقلالية المالية للبلدية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، عدد 02، 03 جوان 2007، ص101.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

في بعض الحالات النادرة، قد تحقق الجماعات المحلية بعض الإيرادات من خلال وحداتها الاقتصادية الخاصة بها ولكن هذه الحالات تبقى محدودة للغاية ولا تساهم بشكل كبير في تحسين الوضع المالي للجماعات المحلية من جهة أخرى، تعد عمليات المضاربة بالأسهم والسندات بالنسبة للجماعات المحلية مسألة جديدة، حيث لا تتقبل الجماعات المحلية عادة على هذه الأنشطة المالية بسبب نقص الخبرة والكفاءات في هذا المجال على الرغم من أن المشرع الجزائري قد سمح للجماعات المحلية بممارسة هذه العمليات، إلا أن نقص الإمكانيات اللازمة وعدم وجود الخبرات الكافية يحولان دون قدرتها على تنفيذ هذه العمليات بشكل فعال.

نتيجة لذلك، لا تتخرب الجماعات المحلية بشكل واسع في هذه الأنشطة المالية، وهو ما يؤدي إلى أن مداخل الناتج المالي تبقى غالبا غير ملحوظة أو غائبة عن أغلب الجماعات المحلية، هذا الوضع يعكس التحديات التي تواجهها الجماعات المحلية في استغلال هذا المصدر من الإيرادات على النحو الأمثل، ويشير إلى أهمية تعزيز قدراتها المالية واللوجستية للاستفادة من هذه الفرص الاقتصادية<sup>1</sup>.

4- **التمويل الذاتي** يقصد به تخصيص جزء من الموارد المالية المخصصة للتسيير لتمويل نفقات التجهيز والاستثمار، يتم ذلك من خلال اقتطاع مبلغ معين من مداخل التسيير، ليتم تخصيصه بشكل خاص لتغطية نفقات التجهيزات والمشروعات الاستثمارية التي تحتاجها الجماعات المحلية، هذه الطريقة تتيح للجماعات المحلية تمويل جزء من مشاريعها التنموية دون الاعتماد الكلي على الدعم الخارجي أو المنح.

التمويل الذاتي هو آلية تعتمد على تخصيص جزء من الموارد المالية المخصصة لتسيير النشاطات اليومية للجماعات المحلية بهدف تمويل نفقات التجهيز والاستثمار، يتم ذلك عن طريق اقتطاع مبلغ معين من مداخل التسيير السنوية، وتخصيصه بشكل خاص لتغطية التكاليف المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية والتجهيزات التي تحتاجها الجماعة المحلية لتنفيذ خططها التنموية، هذه الطريقة تعتبر حلا مهما يتيح للجماعات المحلية القدرة على تمويل جزء من مشاريعها من خلال مواردها الذاتية دون الحاجة للاعتماد الكلي على الدعم الخارجي أو المنح التي قد تكون غير دائمة أو غير كافية.

من خلال اعتماد هذا النوع من التمويل، تستطيع الجماعات المحلية تحسين قدرتها على تنفيذ المشاريع التنموية الحيوية مثل بناء المنشآت الأساسية، تحسين البنية التحتية، وتطوير المرافق العامة التي تساهم في تحسين

<sup>1</sup> نصر الدين بن شعيب، مرجع سابق، ص 106.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

جودة الحياة للمواطنين، كما يوفر التمويل الذاتي للجماعات المحلية درجة من الاستقلالية المالية، مما يقلل من الضغط على الميزانية العامة ويتيح لها تخصيص أموال إضافية لمشروعات جديدة أو لتطوير المشاريع الحالية.

وعلى الرغم من الفوائد التي يقدمها التمويل الذاتي، فإنه يظل يعتمد بشكل كبير على حجم مداخيل التسيير المتاحة للجماعة المحلية، مما قد يشكل تحدياً في حالة انخفاض الإيرادات أو ضعف الموارد المالية في هذه الحالة، قد تضطر الجماعة المحلية إلى تعديل خططها الاستثمارية أو البحث عن مصادر تمويل بديلة لتغطية النفقات الضرورية.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذا الإجراء عبر التنظيمات الخاصة، حيث يتم تحديد النسب المئوية والمبالغ الواجب تخصيصها سنوياً حسب القرار المشترك المؤرخ في 2025/07/24 نص على تحديد النسبة الدنيا للاقتطاع بـ 10% من إيرادات التسيير المخصصة لتغطية نفقات قسم التجهيز و الإستثمار ، هذه النسبة تضمن أن البلديات و الولايات تتمكن من تخصيص جزء من مواردها للإنفاق على البنية التحتية والتجهيزات الهامة<sup>1</sup>.

هذه الآلية تعتبر من وسائل التمويل المهمة التي تساعد الجماعات المحلية على تحقيق استقلال مالي جزئي مما يعزز قدرتها على القيام بمشاريعها التنموية بشكل مستدام.

من الملاحظ أن هناك تنوعاً كبيراً في مصادر التمويل المحلي التي تخضع لمجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية المختلفة، ويعد أبرزها قانون الضرائب، وقوانين المالية، بالإضافة إلى النصوص التطبيقية التي تصاحبها وتواكب تنفيذها ورغم هذا التنظيم، يجب الإشارة إلى أن عملية التحصيل من هذه المصادر تتم بنسب متفاوتة بين الجهات المختلفة ، حيث تختلف المساهمات والنسب المخصصة لكل منها حسب السياسات المالية المعتمدة والاحتياجات المحددة لكل جهة، تتباين هذه النسب بشكل كبير حسب حجم الإيرادات المحلية لكل جهة والمشاريع التي تعمل على تمويلها، وقد ينعكس ذلك في قدرتها على تلبية احتياجاتها المالية المختلفة سواء في تسيير الأنشطة اليومية أو تمويل المشاريع التنموية المستدامة.

على الرغم من التنوع الظاهر في مصادر التمويل، إلا أن الواقع يظهر أن مداخيل الجماعات المحلية تظل محدودة، ولا تكفي لتغطية النفقات الضرورية للتسيير اليومي، ناهيك عن تكاليف التجهيز والاستثمار و يعود

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار وزاري مشترك يحدد نسبة الإقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانيات البلديات و الولايات ، المؤرخ في 24 يونيو 2025 ، ج. ر. رقم 48 سنة 2025.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

ذلك إلى أن هذه المصادر التمويلية غالباً ما تتسم بالركود، مع عدم تحديثها بما يتناسب مع الاحتياجات الحالية إضافة إلى ذلك، يعاني التحصيل الضريبي من ضعف ملحوظ في معظم المصادر الداخلية، مما يعمق من محدودية القدرات المالية للجماعات المحلية.

نتيجة لهذه التحديات، فإن الجماعات المحلية تجد نفسها في حاجة ماسة إلى مصادر تمويل خارجية لتلبية احتياجاتها، سواء كانت تتعلق بتطوير البنية التحتية أو تنفيذ مشروعات تنموية هامة.

### المطلب الثاني: الموارد الخارجية للجماعات المحلية

تعتبر المصادر المالية الخارجية أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تمويل مشاريع الجماعات المحلية وتعزيز قدراتها المالية بتنوع هذه المصادر لتشمل المساعدات السلطوية، القروض تلعب هذه المصادر دوراً مهماً في تمويل المشاريع التنموية والبنية التحتية، خاصة في الحالات التي لا تستطيع فيها الجماعات المحلية تغطية احتياجاتها المالية من خلال مواردها الذاتية ورغم أهميتها، فإن الاعتماد على هذه المصادر يتطلب تنسيقاً دقيقاً مع الجهات الممولة وتحديد آليات فعالة لضمان استخدام الأموال بشكل يحقق الأهداف المرجوة.

و تتمثل في:

**أولاً: التبرعات و الهبات:** تعد التبرعات والهبات من المصادر المالية التي يمكن أن تستفيد منها الجماعات المحلية في تمويل مشاريعها وتنفيذ خططها التنموية تشمل هذه الموارد المبالغ المالية أو المساعدات التي يقدمها المواطنون أو الجهات الخاصة بشكل طوعي، سواء كان ذلك مباشرة للجماعة المحلية أو من خلال المساهمة في تمويل مشاريع تنموية معينة تنفذها هذه الجماعات في العديد من الحالات، تعتبر هذه التبرعات والهبات بمثابة دعم موجه إلى مشاريع محلية محددة مثل بناء المنشآت العامة، مثل المدارس والمستشفيات، أو تحسين وتطوير البنية التحتية في المجتمعات المحلية.

ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن التبرعات والهبات لا تشكل جزءاً كبيراً من إجمالي موارد الجماعات المحلية فهي تعد موارد استثنائية وغير منتظمة، مما يجعل الاعتماد عليها كمصدر رئيسي لتمويل الأنشطة اليومية أو المشاريع التنموية الكبرى أمراً غير ممكن، غالباً ما تأتي هذه التبرعات والهبات بشكل مفاجئ أو في فترات معينة مما يجد من قدرتها على توفير تمويل مستدام وبسبب هذا الطابع غير المنتظم لهذه المساعدات، يصعب وضعها في إطار خطة تمويل مستمرة أو اعتمادية طويلة الأمد.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

من هذا المنطلق، لا يمكن اعتبار التبرعات والهبات المصدر الأساسي لتمويل الجماعات المحلية في الغالب تستخدم هذه الموارد لدعم الأنشطة غير التقليدية أو المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والثقافي، التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة المحلية، ولكنها ليست جزءا من الميزانية الأساسية للجماعة على سبيل المثال، قد تستخدم الجماعات المحلية هذه المساعدات في تنظيم فعاليات ثقافية أو اجتماعية، أو تنفيذ مشاريع صغيرة لتحسين الخدمات المجتمعية، التي قد لا يتم تمويلها من خلال الميزانية الرسمية.

تعتبر هذه التبرعات والهبات مكملا مهما للمصادر الأخرى للتمويل المحلي، مثل الضرائب أو الرسوم المحلية وتساهم في توفير أموال إضافية لتغطية احتياجات محددة أو عاجلة ولكن بالنظر إلى محدوديتها وعدم انتظامها تظل هذه المصادر المالية مجرد إضافة، ولا تعتبر جزءا أساسيا من الهيكل المالي للجماعات المحلية، التي تعتمد بشكل رئيسي على الموارد الأخرى الأكثر استقرارا<sup>1</sup>.

**ثانيا: القروض:** تعد القروض من المصادر المالية المهمة التي يمكن للجماعات المحلية الاستفادة منها لتمويل مشاريع التنمية المحلية، تستخدم القروض بشكل أساسي لتغطية تكاليف الأشغال المتعلقة بالتجهيز، الإنجازات، والدراسات التي تحتاج إليها الجماعات المحلية لتنفيذ مشاريعها ومن خلال هذه القروض، تستطيع الجماعات المحلية تمويل مشروعاتها التنموية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لا تتوفر عادة من خلال الإيرادات المحلية العادية، يتم تخصيص جزء من ميزانية التجهيز والاستثمار لسداد هذه القروض، مما يتيح للجماعات المحلية الفرصة لتحقيق تطلعاتها التنموية وعند اقتراض الجماعات المحلية، يتم سداد رأسمال الدين من الإيرادات التي تحققها هذه الجماعات من مشاريعها الاستثمارية، والتي تشمل مصادر تمويل متنوعة.

من بين هذه المصادر، نجد أن إعانات الدولة تشكل أحد الركائز المهمة في سداد القروض حيث تقدم الدولة مساعدات مالية للجماعات المحلية، وهذه الإعانات تسهم بشكل كبير في تخفيف العبء المالي على هذه الجماعات وتمكنها من استكمال المشاريع التنموية دون الوقوع في ضائقة مالية، كما أن الاقتطاعات من ميزانية التسيير تمثل مصدرا آخر من مصادر سداد القروض حيث يتم تخصيص جزء من ميزانية التسيير السنوية لتسديد القروض يتم ذلك باستخدام الإيرادات الناتجة عن الخدمات المحلية التي تقدمها الجماعات، مثل الضرائب المحلية والرسوم التي تحصل عليها .

<sup>1</sup> لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، ع33، فيفري 2005، ص ص 08-11.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للجماعات المحلية اللجوء إلى القروض المؤقتة من المؤسسات المالية التابعة للدولة هذه القروض تكون في الغالب مساعدات مالية مؤقتة تهدف إلى تلبية احتياجات التمويل للمشاريع التنموية التي تتطلب موارد إضافية في فترات معينة، المؤسسات المالية تقدم هذه القروض على أساس مؤقت، مما يسمح للجماعات المحلية بإتمام مشاريعها دون الحاجة إلى الانتظار لفترات طويلة للحصول على تمويل مستدام.

بذلك، تظل القروض من الأدوات التمويلية الأساسية التي تمكن الجماعات المحلية من تمويل المشاريع التنموية الكبرى التي تساهم في تحسين جودة الحياة وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين ومع ذلك، يجب أن يتم استخدام القروض بحذر، حيث أن القدرة على سداد هذه القروض تعتمد على الإيرادات المتوقعة من الاستثمارات المستقبلية لذا يجب على الجماعات المحلية أن تضع خطة مالية محكمة لضمان السداد المنتظم للقروض وتجنب الوقوع في أزمات مالية تؤثر على سير مشاريعها التنموية.<sup>1</sup>

تعتبر التبرعات والهبات والقروض موارد مهمة لدعم الجماعات المحلية في تنفيذ مشاريعها التنموية والخدمية، خاصة تلك التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة أو تمويل عاجل ومع ذلك، فإن محدودية هذه الموارد وعدم انتظامها تجعل الاعتماد عليها بشكل كامل أمرا غير ممكن، ما يستدعي وضع خطط مالية مدروسة لضمان الاستفادة القصوى منها وعليه، تعد المصادر الخارجية مكملا أساسيا للموارد الذاتية، وتساهم في تعزيز القدرة المالية للجماعات المحلية، بما يمكنها من تحسين الخدمات والبنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة .

**المطلب الثالث: إعانة صندوق التضامن والضممان للجماعات المحلية** يعد صندوق التضامن والضممان للجماعات المحلية أداة مالية أساسية لدعم الجماعات المحلية في تنفيذ مشاريعها التنموية وتحقيق توازن مالي بين مختلف المناطق هذا الصندوق، يهدف إلى تعزيز قدرة الجماعات المحلية على تمويل مشاريعها دون الاعتماد الكلي على المصادر الخارجية، من خلال تنظيم الإعانات المالية وتوزيعها وفق معايير شفافة وعادلة، يساهم الصندوق في تقليص الفجوات المالية بين البلديات والولايات، وتمكين المجتمعات المحلية من تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين بما يتماشى مع الأولويات الوطنية للتنمية.

**تعريف صندوق التضامن والضممان للجماعات المحلية** والذي يعرف أيضا بالصندوق المشترك للجماعات المحلية هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يخضع هذا الصندوق لوصاية وزارة الداخلية، ويعد أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومة لدعم الجماعات المحلية في تنفيذ مشاريعها

<sup>1</sup> بسملة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية في الجزائر، مرجع سابق، ص 272-273.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

التنموية والبنية التحتية، يتولى الصندوق إدارة صناديق الضمان والتضامن الخاصة بالبلديات والولايات، ويعمل على ضمان توازن مالي بين مختلف الجماعات المحلية من خلال إعادة توزيع الموارد المالية لتلبية احتياجاتها المختلفة.<sup>1</sup>

و حسب القانون المشترك المؤرخ في 24 يونيو 2025 حدد نسبة مساهمة البلديات في صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ب 2% و نسبة 5% للولايات.<sup>2</sup>

تم تحديد أطر عمل هذا الصندوق وتنظيمه بموجب عدة قوانين وتشريعات، منها قانون البلدية رقم 10-11 في مادته 211، وكذلك قانون الولاية رقم 07-12 في مادته 176 يهدف هذا التنظيم إلى وضع أسس واضحة لعملية توزيع الإعانات المالية وضمان تنفيذها وفقا لمعايير شفافة وعادلة كما يهدف الصندوق إلى تقليص الفجوات المالية بين الجماعات المحلية التي تمتلك مصادر مالية محدودة وتلك التي تتمتع بقدرة تمويلية أكبر.

تتمثل المهمة الأساسية لهذا الصندوق في تعويض النقص في تقديرات الإيرادات الجبائية المحلية، خاصة تلك التي تتعلق بالإيرادات المدرجة في ميزانية الولاية وتهدف هذه الإعانات إلى تعزيز الاستقلال المالي للجماعات المحلية، وبالتالي تمكينها من تمويل مشاريعها المحلية والتطويرية دون الاعتماد الكلي على المساعدات الخارجية، جزء من هذه الإعانات يتم تخصيصه لتحقيق برامج التنمية المحلية، حيث تخصص نسبة 40% من الإعانات لأغراض التجهيز والاستثمار في المشاريع التنموية الحيوية مثل بناء المنشآت العامة، تحسين البنية التحتية، وتطوير الخدمات المحلية.

تتم عملية توزيع الإعانات وفق معايير محددة تأخذ في اعتبارها الحاجة المالية لكل جهة على سبيل المثال يتم تخصيص ربع الإعانات للجماعات المحلية التي تعاني من الفقر أو التي تواجه صعوبة في تغطية احتياجاتها المالية بسبب نقص الإيرادات المحلية، بينما تحصل البلديات على 75% من إجمالي الإعانات نظرا للظروف المالية المحدودة التي تواجهها مقارنة بالولايات أما الولايات، فتستفيد من نسبة 25% فقط، نظرا للقدرة التمويلية الأكبر التي تمتلكها مقارنة بالبلديات.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 14-116 الذي يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ، المؤرخ في 24 مارس 2014 ، المادة 01-02-03 ، ج ر رقم 19 سنة 2014.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار وزاري مشترك يحدد نسبة مساهمة البلديات و الولايات في صندوق التضامن و الضمان ، المؤرخ في 24 يونيو 2025 ، ج . ر . رقم 48 سنة 2025.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

تمنح هذه الإعانات بعد أخذ عدة عوامل بعين الاعتبار، مثل مساحة الجماعات المحلية وضعية أملاكها المنتجة، معدل النمو المحلي في كل منطقة، والمشروعات التنموية المعتمدة إضافة إلى ذلك، تتبع وزارة الداخلية تعليمات سنوية تحدد فيها الإجراءات الخاصة بمنح الإعانات بما يتماشى مع أولويات المخطط الوطني للتنمية وذلك لضمان تخصيص الأموال حسب الأولويات الوطنية والمحلية.

تشمل الإجراءات اللازمة لمنح هذه الإعانات أن تقوم الهيئات المحلية بتقديم اقتراحات للمشاريع التي ترغب في تنفيذها، بالتعاون مع المصالح التقنية المختصة، حيث تقوم هذه المصالح بوضع الاستثمارات الفنية للمشاريع وتحديد الغلاف المالي المحتمل في النهاية، يتطلب منح هذه الإعانات موافقة الوالي، الذي يتولى بنفسه تحديد مضمون المشروع والغلاف المالي المخصص له بناء على توافقه مع الأولويات الوطنية والمحلية هذا النظام يساعد في ضمان توجيه الموارد المالية إلى المشاريع التي تعود بالنفع المباشر على التنمية المحلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة<sup>1</sup>.

عليه يمكن القول أن صندوق التضامن والضمان يمثل أداة استراتيجية لتعزيز الاستقلال المالي للجماعات المحلية وتحقيق العدالة في توزيع الموارد بين مختلف الجهات، من خلال تخصيص الإعانات وفق معايير دقيقة تراعي الاحتياجات المالية لكل جهة، وإشراك الهيئات المحلية والمصالح التقنية في تحديد المشاريع والأولويات، يضمن الصندوق توجيه الموارد إلى المشاريع ذات الأثر المباشر على التنمية المحلية، كما توفر برامج التمويل المخصصة دعماً إضافياً للمشاريع الحيوية، مما يعزز قدرة الجماعات على تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة، ويؤكد دور هذا الصندوق كأحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

إلى جانب هذه المصادر التقليدية، يمكن للجماعات المحلية الاستفادة من برامج تمويلية مخصصة التي تهدف إلى تمويل مشاريع ذات تأثير محلي كبير، هذه البرامج التمويلية تدعم المشاريع التي تساهم بشكل كبير في تحسين البنية التحتية أو تطوير الخدمات العامة، وهو ما يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذه الجماعات.

<sup>1</sup> مصطفى كراجي، أثر التمويل المركزي في استقلالية الجماعات المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، عدد 02، فيفري 2013 ص 350-351.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

### المبحث الثاني

#### البرامج التنموية لدعم الجماعات المحلية

تعتبر البرامج التنموية التي تهدف إلى دعم الجماعات المحلية من الركائز الأساسية في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر، هذه البرامج تهدف إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال مجموعة من البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية والخدمات العامة في المناطق المحلية هذه المخططات تعتمد على تحديد الأولويات والاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلية، مع مراعاة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها يتم تنفيذ هذه المشاريع عادة بالتعاون بين الحكومات المركزية والمحلية، وتستهدف تحسين جودة الحياة للسكان المحليين من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، النقل، والمرافق العامة، تهدف هذه المخططات إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحفيز النمو الاقتصادي في المناطق المحلية، وبالتالي تحسين رفاهية المواطنين.

#### المطلب الأول: البرامج القطاعية الممركزة

تشمل البرامج القطاعية الممركزة مجموعة من المشاريع التنموية التي تتطلب موارد وإمكانات مالية ضخمة تفوق قدرات الجماعات المحلية هذه البرامج يتم الإشراف عليها بشكل مباشر من قبل الوزير المعني، وذلك نظرا لأهمية المشاريع التي تضمها، والتي تسجل وتدار على مستوى الوزارة المعنية لضمان تنفيذها بشكل فعال وسليم تكمن أهمية هذه البرامج في أنها تعد من المشاريع التي تتطلب تنسيقا مركزيا لضمان نجاحها، حيث يتم تمويلها بالكامل من خلال ميزانية الدولة المخصصة للتجهيز، يتم تخصيص هذه الميزانية من أجل دعم وتمويل المشاريع التي تعود بالنفع الكبير على مختلف القطاعات التنموية في البلاد، مثل البنية التحتية والمشاريع الكبرى التي تؤثر على الاقتصاد الوطني بشكل عام<sup>1</sup>

#### أولا: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT :

1- تعريفه: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT : هو أداة استراتيجية تهدف إلى تنظيم وتنمية المجال الوطني بطريقة متوازنة ومستدامة، يتم من خلاله تحديد التوجهات الكبرى للتنمية الإقليمية على المدى الطويل، مع التركيز على تحسين التوزيع الجغرافي للسكان والنشاطات الاقتصادية والبنية التحتية، يهدف هذا المخطط إلى تحقيق التوازن بين مختلف المناطق من خلال مراعاة احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة

<sup>1</sup> يوسف سلاوي، "التنمية في إطار الجماعات المحلية"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، (غير منشورة)، 2011-2012، ص 98.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

بالإضافة لمساهمته في ضمان تنسيق بين القطاعات المختلفة للدولة والجماعات المحلية، مما يساعد على تحقيق تنمية مستدامة تتماشى مع أهداف البلاد للسنوات القادمة.

تم إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في بداية الألفية الجديدة، حيث تم المصادقة عليه بموجب قانون رقم 02/10 الصادر في 29 يونيو 2010 هذا القانون شكل حجر الأساس والمرحلة الأولى التي تتيح الربط الفعال بين مختلف الأنشطة التنموية الاقتصادية والاجتماعية مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على البيئة وتحقيق استدامتها ومن خلال هذا القانون، أعلنت الدولة الجزائرية عن سياستها التنموية للسنوات العشرين القادمة محددة أهدافها وتوجهاتها الرئيسية.

يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بمثابة إعلان من الدولة عن المشاريع الإقليمية الكبرى التي تنوي تنفيذها، كما يحدد الأسلوب الذي ستتبعه لضمان تحقيق التوازن الثلاثي الضروري بين العدالة الاجتماعية الفعالية الاقتصادية، والاستدامة البيئية خلال السنوات المقبلة، الهدف الأساسي من هذا المخطط هو الاستخدام الأمثل للمجال الوطني عبر توزيع أنشطة اقتصادية وهياكل أساسية يتم التخطيط لها بعناية وبما يتناسب مع احتياجات التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، يسعى المخطط إلى إعادة الاعتبار للإقليم، حيث يتم وضع الخطوط العريضة لسياسة إقليمية شاملة تتضمن تعديلات وتصحيحات تهدف إلى وضع نموذج جديد لتنمية وتهيئة الجزائر هذا النموذج يستهدف آفاق سنة 2030، ويهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة تدعم رفاهية المواطنين وتعمل على تعزيز الاقتصاد الوطني مع الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة<sup>1</sup> تلتزم جميع القطاعات الوزارية، بالإضافة إلى الجماعات الإقليمية والمؤسسات الوطنية والمحلية، باتباع ضوابط وقواعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والعمل بها بشكل دقيق عند إعداد مخططاتها ومشاريعها، يتعين على هذه الهيئات الالتزام التام بالإجراءات المحددة في هذا المخطط لضمان التنسيق الفعال بين مختلف الأنشطة التنموية على المستوى الوطني كما يجب على كل قطاع وزاري أو جماعة إقليمية أو مؤسسة محلية أن تأخذ بعين الاعتبار التوجيهات العامة التي يحددها المخطط، بحيث يتم دمجها في الخطط والبرامج التنموية الخاصة بها.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-02 المتضمن المصادقة على قانون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، المؤرخ في 29 يونيو 2010، ج. ر. عدد 61 سنة 2010.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

ويهدف هذا الالتزام إلى ضمان أن جميع المشاريع التنموية التي يتم تنفيذها تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمخطط الوطني، مما يعزز التكامل بين مختلف الأنشطة والمجالات التنموية كما يساهم ذلك في تحقيق التوازن بين احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الحفاظ على استدامة الموارد البيئية من خلال هذا التنسيق والتعاون بين القطاعات المختلفة، يمكن تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة التي تصب في مصلحة البلاد على المدى الطويل و ذلك بالتركيز على ثلاث أسس و هي :

● **الرهان الديموغرافي:** يمثل هذا الرهان تحديا مبرجا بدقة، حيث يتزامن مع وصول عدد كبير من طالبي العمل إلى سوق العمل، مما يضع ضغطا كبيرا على الاقتصاد الوطني ويستدعي تحضيرات هامة لمواكبة هذا التحدي الكبير.

● **الرهان الاقتصادي:** يتمحور هذا الرهان حول تعزيز التنافسية وتأهيل الإقليم لمواجهة التحديات الاقتصادية، ويتزامن هذا التحدي مع إنشاء منطقة التبادل الحر والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مما يفتح المجال أمام الاقتصاد الوطني للتكامل مع الاقتصاديات العالمية وزيادة التبادل التجاري.

● **الرهان الإيكولوجي:** يتطلب هذا الرهان الحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي في مواجهة التحديات البيئية في ظل هذه الأوضاع، تزداد المنافسة بين استخدام الموارد الطبيعية واستدامتها، مما يستدعي تبني استراتيجيات فعالة للحفاظ على البيئة وضمان استخدامها بشكل مستدام.

**2- أهداف وتوجيهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT :** يهدف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة على مستوى جميع مناطق البلاد من خلال:

● إستغلال قدرات و طاقات كل إقليم و ذلك لتحقيق تنمية شاملة إنطلاقا من مشاورات واسعة تضم إشراك كل الفاعلين بما فيه الدولة، الجماعات المحلية، الخبراء و المواطنين و تجنب أسلوب التخطيط المركزي الذي يقضي مبدأ التشاور في إعدادة، حيث جاء نتيجة عن نقاش وطني في شكل ملتقيات ضمت 50.000 مشارك في مختلف مناطق البلاد و التي تسمح برسم معالم السياسة الوطنية لتهيئة و إعداد 17 مجلد كانت الأساس في صياغة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 103.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

- خلق نوع من التجانس ما بين القطاعات والأقاليم من خلال إعادة رسم الخريطة السكانية والاقتصادية للجزائر علما أن هذا المخطط قد دعم بكل الوسائل الضرورية الرامية إلى تنظيم الإقليم وتدارك الفجوة واللاتوازن ما بين كل مناطق الوطن وتثمين الإمكانيات من خلال السهر على تحقيق تنمية مستدامة في كل الفضاءات الوطنية
- يهدف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى ضمان توازن اجتماعي ونجاعة اقتصادية وحماية ودعم ايكولوجي في إطار التنمية المستدامة - خلال العشرين سنة المقبلة، معتبرا المخطط إطارا مرجعيا مما يستدعي مساهمة كل مسؤول وطني ومحلي في إنجاحه من خلال وثيقة توجيهية و التفكير في العمل بطريقة وطنية منسجمة وفي إطار نظرة جماعية موحدة وشاملة لتحقيق تنمية مستدامة للإقليم، ونصت المادة 12 من القانون 02/10 السابق الذكر على التوجيهات الأساسية للمخطط الوطني، والتي يمكن أن نذكر أهمها:
- الاستخدام الأمثل للفضاء الوطني، مع التركيز على توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية بشكل فعال.
- استثمار الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة وعقلانية.
- تحقيق توزيع فضائي مناسب للمدن والتجمعات السكنية عبر تنظيم نموها وإنشاء بنية حضرية متوازنة، فضلا عن تعزيز الأنشطة الاقتصادية وفقا لاحتياجات الأقاليم.
- الحفاظ على التراث البيئي الوطني وتطويره، بالإضافة إلى حماية التراث التاريخي والثقافي، ترميمه وتثمينه.
- تعزيز التكامل بين الخبرات الوطنية والمشاريع الإقليمية المتكاملة<sup>1</sup>.

### ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA :

- 1- تعريفه: يعد هذا النوع من السياسات الفلاحية نهجا جديدا يهدف إلى الاستفادة الكاملة من جميع الإمكانيات المتاحة في القطاع الزراعي وهو يركز على تحديد أهداف واضحة وقابلة للتحقيق على المدى الطويل والمتوسط، تتماشى مع التحولات الاقتصادية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي لتحقيق ذلك، يتم وضع استراتيجية مدروسة تهدف إلى تحفيز ودعم المستثمرين الفلاحيين، بما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وفعال للقطاع الزراعي هذا النمو ليس فقط لتحفيز الاقتصاد، بل أيضا لتحقيق هدف أساسي وهو ضمان الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي على المستوى الوطني.
- 2- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: و يسعى هذا المخطط إلى:
- الإستعمال العقلاني و الرشيد للقدرات الطبيعية و تثمينها و الحفاظ عليها

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، مادة 12.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

- تكثيف و تنوع الثروة الفلاحية خاصة مع التركيز على المناطق الخصبة
  - ضبط برنامج للإنتاج يراعي و يأخذ بعين الإعتبار التنوع المناخي
  - العمل على ترقية جودة المنتجات الفلاحية و الرفع من حجم الصادرات في المواد الفلاحية
  - توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال إستصلاح الأراضي الزراعية من خلال سياسة التشجير و محاربة التصحر
  - توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة و المنتجات الفلاحية و تهيئة الفضاءات بهدف جلب الإستثمارات المباشرة
  - العمل على إستحداث و إنشاء مؤسسات فلاحية و أخرى للصناعات الغذائية.<sup>1</sup>
- يمكن القول إن البرامج القطاعية الممركزة تمثل أداة مهمة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، حيث تجمع بين التخطيط المركزي الدقيق والمشاركة المجتمعية الواسعة لضمان التكامل بين مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. إن الالتزام بتنفيذ هذه المخططات وفق توجيهاتها وأهدافها يساهم في تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة، ويعزز قدرة الدولة على مواجهة التحديات الاقتصادية والديموغرافية والبيئية، ومن خلال هذا النهج، يتم وضع الجزائر على طريق التنمية الشاملة التي تحقق رفاهية المواطنين وتحافظ على الموارد البيئية والثقافية للأجيال القادمة.
- المطلب الثاني: برامج التجهيز غير الممركزة:** و هي تلك البرامج التنموية المحلية التي تعتبر كأداة لتطبيق السياسة التنموية المحلية المنتهجة في ميدان التجهيز و تلبية الإحتياجات المختلفة للمواطن المحلي، فهي أحد أنماط تسيير نفقات التجهيز العمومي غير الممركزة للدولة، لكنه يتميز عنها بالبعد الجهوي الذي يطبع نوعية التجهيزات العمومية التي يسير إنجازها المالي والمادي من خلاله.
- تتولى الدولة تمويل هذه المخططات عبر ميزانية التجهيز، وذلك ضمن إطار برامج التنمية والتجهيز ويتم تخصيص اعتمادات مالية معتبرة من أجل تنفيذ المشاريع المبرمجة في المخطط البلدي، بهدف تحقيق التنمية المحلية، وتقليل الفوارق بين البلديات، وفك العزلة عن مناطق الهضاب العليا.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر: 2000، ص 72.

<sup>2</sup> Mohamed tahar Bouara ,développement local une préoccupation centrale étude des aspects budgétaires, revue les annelles uni d'Alger, N21,12 juin,p.53.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

و حسب ما نصت عليه المادة 05 من المرسوم رقم 81-380 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية أحدهما بلدي و الآخر ولائي:

### أولاً: المخطط البلدي للتنمية PCD

1- تعريفه: هو عبارة عن أداة للتخطيط و تهيئة الإقليم على مستوى البلدية<sup>1</sup> و يعبر عن مجموعة من المخططات الشاملة للتنمية على المستوى البلدي و يعتبر كأداة لتجسيد اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية و مهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين و دعم القاعدة الاقتصادية و يتكون مضمونه عادة في التجهيزات الفلاحية و القاعدية و تجهيزات الإنجاز و التجهيزات التجارية<sup>2</sup> هي أيضا مجموعة من البرامج التي تقررها السلطة المختصة في إطار المخطط الوطني، ويتم تنفيذها على مراحل حيث يتم تكليف كل بلدية بإعداد واعتماد مشاريعها التنموية، ثم رفعها إلى الولاية قبل إرسالها إلى وزارة التخطيط ، غير أنه ابتداء من سنة 1988، لم تعد هذه المشاريع تخضع لمصادقة وزارة التخطيط، بل أصبحت تعتبر عمليات تكميلية للاستثمارات التي تنفذها السلطات العمومية<sup>3</sup>، يتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي، بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي مسؤولية مراقبة تنفيذه بصفته الأمر بالصرف و يقوم الوالي بتحديد المشاريع التي يوافق على تنفيذها و يحدد لها الأغلبية المالية، ويشترط في هذا المخطط أن يتوافق مع المخطط القطاعي للتنمية و المخطط الوطني للتنمية.<sup>4</sup>

تشكل هذه المخططات الأداة الأمثل لتحقيق الأهداف المحددة في مجال التنمية المحلية، فمن خلال هذه البرامج توفر الدولة للبلديات الوسائل المالية عبر ميزانية الدولة للتجهيز، بهدف تنشيط الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى البلديات، كما تتيح هذه المخططات للبلديات الاستجابة بشكل فعال وسريع لاحتياجات السكان، من خلال تنفيذ مشاريع محلية ذات تأثير مباشر على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.<sup>5</sup>

2- إعداد المخطط البلدي للتنمية: يمر مخطط التنمية البلدي بعدة مراحل، حيث يتم أولاً تحديد قائمة المشاريع التنموية المقترحة بالتعاون مع المصالح التقنية لضمان سير المشروع بشكل جيد بعد ذلك، يتم دراسة الأراضي التي

<sup>1</sup> الجزائر، قانون البلدية 10-11، مرجع سابق، مادة 107.

<sup>2</sup> سهام براهيم،فايزة براهيم،مالية البلدية في ظل قانون البلدية الجديد 10/11 و دورها في تحقيق التنمية المحلية،مجلة الحقوق،عدد 3،2013،ص 659.

<sup>3</sup> Abdenour Nadji, *Rol of local administration in acheving developement of algeria*, Alger: al-nahda-nu-2009, p10.

<sup>4</sup> موسى رحمان،وسيلة السبتي،(واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية)،مداخلة في المنتدى الدولي حول تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية"،جامعة باتنة 21-22 نوفمبر 2006.

<sup>5</sup> وزارة الداخلية و الجماعات المحلية،المخطط البلدي للتنمية، تم الاطلاع عليه يوم 15-06-2023 على الموقع: [Interieur.gov.dz](http://Interieur.gov.dz)

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

ستقام عليها المشاريع ومدى تأثيرها على النسيج العمراني للبلدية بعد الانتهاء من هذه المراحل، يتم تقييم الاقتراحات على مستوى لجنة الدائرة، ثم تقديمها على شكل برامج للمجلس الشعبي الولائي، يتم إعداد البطاقات التقنية للمشاريع المعتمدة وتسجيلها من قبل مديرية التخطيط، ثم يتم تبليغها للبلديات عبر الوالي.

3- تنفيذ و تمويل المخططات البلدية للتنمية: تتم عملية تنفيذ ومتابعة هذه البرامج من خلال اختيار المتعاقد أو إحدى الشركات المكلفة بتنفيذ المشروع وفقا للقانون المحدد للصفقات العمومية تمويل هذه المخططات، سواء كانت تجهيزية أو استثمارية، من قبل الدولة عبر ميزانية التجهيز من جهة أخرى، هناك عمليات تجهيز واستثمار أخرى يتم تمويلها مباشرة من موارد البلدية الخاصة أو من الموارد الخاصة للولاية، أو من خلال مساعدات مؤقتة أو نهائية من الصندوق المشترك للجماعات المحلية.<sup>1</sup>

### ثانيا: المخطط القطاعي للتنمية PSD:

1- تعريفه: يعد هذا المخطط مخططا ذو طابع وطني، حيث يتضمن جميع الاستثمارات المتعلقة بالولاية وكذلك المؤسسات العمومية التي تكون تحت وصايتها، يتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي الذي يتولى مسؤولية الإشراف على تنفيذه، ويعتبر المسؤول الأول عن متابعة سير العمليات التي يتضمنها المخطط، كما أن هذا المخطط يحدد بوضوح الأهداف التي تسعى الولاية لتحقيقها، بالإضافة إلى البرامج التي سيتم تنفيذها والوسائل التي ستعاب من قبل الدولة لتحقيق تلك الأهداف يعتمد هذا المخطط كإطار عمل متكامل يوجه الجهود نحو تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الولاية، يهدف إلى تحسين مستوى الخدمات والبنية التحتية، كما يسعى لتوفير بيئة مناسبة للاستثمار المحلي وتحفيز النمو المستدام.<sup>2</sup>

تتم برجة المخططات القطاعية بحضور ممثلين عن وزارة الصحة، وزارة الأشغال العمومية ووزارة التربية، وزارة الشباب والرياضة، ووزارة الثقافة والإعلام<sup>3</sup> الهدف من هذه البرامج هو تحقيق التوازنات القطاعية، ويشرف على تنفيذها الوزارات المختصة تسجل هذه البرامج باسم الوالي الذي يتولى إدارة هذه المخططات على المستوى الإقليمي ويجب أن يكون البرنامج الوطني للتنمية مرجعية لتوجيهاتها.

يعتبر الوالي أمرا بالصرف فيما يخص البرامج القطاعية غير الممركزة، والتي يتم تخصيصها عبر مقرر من وزير المالية، حيث يقوم بتوزيع رخص البرنامج حسب القطاع الفرعي المختص تشمل مقررات هذه البرامج مشاريع

<sup>1</sup> أمال بودادة، مرجع سابق، ص 133.

<sup>2</sup> الجزائر، قانون رقم 07-12 المتعلق بالولاية، مرجع سابق، مادة 80.

<sup>3</sup> خنفري خيضر، مرجع سابق، ص 127.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

جديدة أو إعادة تقييم للمشاريع الجارية<sup>1</sup> ويقوم الوالي بتخصيص هذه البرامج فقط للمشاريع التي تستوفي جميع الشروط اللازمة للانطلاق في تنفيذها خلال السنة<sup>2</sup>

2- إعداد المخططات القطاعية: تقوم الولاية بتقديم اقتراحاتها المتعلقة بالهياكل والتجهيزات اللازمة على شكل مشروع برنامج يعرض على المجلس التنفيذي لمناقشته، ثم يحول إلى وزارة التخطيط لإجراء دراسة معمقة هذه الدراسة قد تشمل معالجة بعض جوانب البرنامج، سواء عبر زيادة بعض العناصر أو تقليصها، وذلك من خلال لجنة خاصة تعقد اجتماعات سنوية للنظر في جميع المقترحات المقدمة من مختلف الولايات، تتكون هذه اللجنة من ممثلين عن وزارة التخطيط بالإضافة إلى ممثلين عن الوزارات المعنية بكل ولاية.

يتم من خلال هذه اللجنة دراسة المشاريع بعناية، حيث تقوم بمراجعة وتحليل كل مشروع مقدم من قبل كل ولاية وفقا للاحتياجات الفعلية والتوجهات العامة وبعد إتمام عملية المراجعة تخصص لكل ولاية برنامج خاص بما بناء على قرارات تتخذ استنادا إلى الحوصلة التقنية التي تعد وتحضر على المستوى المحلي، والتي تعكس الوضع الفعلي والمتطلبات الدقيقة لكل منطقة.

وبعد ذلك، تقوم وزارة التخطيط بإرسال مقررات تسجيل البرامج المعتمدة إلى كل ولاية، مما يتيح لها البدء في تنفيذ مشاريعها وفقا للخطة الموضوعية تعتبر هذه العملية جزءا من استراتيجية التخطيط الوطني، حيث تضمن تكامل وتنفيذ البرامج بما يتوافق مع الأهداف التنموية للدولة، مع مراعاة التوزيع العادل للموارد بين مختلف المناطق.

### 3- تنفيذ و تمويل المخططات القطاعية:

يتم تنفيذ وتمويل هذه المخططات التي تم تحويلها إلى مشاريع بعد أن يتم تكليف إحدى الشركات بتنفيذها، وذلك بعد الحصول على موافقة لجنة الصفقات العمومية، كما يتطلب الأمر موافقة الوالي، الذي يعتبر الأمر بالصرف ويملك كافة الصلاحيات الضرورية في إدارة وتنشيط وإنجاز هذه المشاريع من خلال المصالح المعنية التي تتبع له.

<sup>1</sup> عادل إنزران، "الدور التنموي للمخططات البلدية بين الواقع و الافاق"، دراسة حالة بلدية باتنة 2002-2010"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية و الإعلام، (غير منشورة)، ص 53 .

<sup>2</sup> علي ساسي، "تنظيم و تمويل الجماعات المحلية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (غير منشورة)، 2012-2013 ص 70.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

يتم تمويل هذه المشاريع من خلال مساهمة سنوية في اعتمادات التسديد، والتي تحدد وفقا لقانون المالية باعتبارها ممولة من ميزانية الدولة، كما يمكن أن يتم التمويل عن طريق الدفع المؤقت الذي يتولى تنفيذه المؤسسات المالية مثل البنك الوطني والبنك الوطني للتنمية، أو من خلال قروض طويلة الأجل تتيح تغطية التكلفة اللازمة لتنفيذ المشاريع على المدى البعيد.<sup>1</sup>

تمثل برامج التجهيز غير الممركزة إطارا فعالا لتحقيق التنمية المحلية المتوازنة، من خلال تمكين البلديات والولايات من التخطيط المالي والمادي لمشاريعها بما يتوافق مع احتياجات السكان والموارد المتاحة، إن التنسيق بين المخططات البلدية والقطاعية، وتمويل الدولة لهذه المشاريع، يعزز من قدرة السلطات المحلية على تنفيذ برامج تنمية مستدامة، تحسن مستوى الخدمات، تدعم الاستثمار المحلي، وتساهم في تقليص الفوارق الجهوية بهذه الطريقة، تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة متكاملة، مع ضمان استدامة الموارد المحلية وتحقيق التنمية الشاملة على مستوى مختلف المناطق.

### المطلب الثالث : البرامج المرافقة و المدعمة للتنمية المحلية بالولاية

هي برامج تنمية جاءت في إطار الإصلاحات المتخذة في إطار التحول إلى إقتصاد السوق فهي مجموعة من المبادرات والتدابير التي تهدف إلى تعزيز ودعم عملية الإصلاح الاقتصادي في مختلف القطاعات هذه البرامج تكون ضرورية لضمان نجاح الإصلاحات، حيث توفر الدعم المالي والفني للمؤسسات الحكومية ، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الجماعات المحلية على التكيف مع التغيرات الاقتصادية. وتشمل هذه البرامج

أ- برنامج الإنعاش 2001-2004: أدى التعديل الذي عرفه مسار الإصلاحات في الجزائر إلى التفكير لإيجاد طرق أخرى من أجل تمكين الإقتصاد الوطني من لعب دور مهم في التنمية الشاملة فكان مخطط الإنعاش الإقتصادي السبيل الوحيد للنهوض بالتنمية الوطنية التي كانت مجمدة و مبعثرة و قد اعتمدت السلطات الجزائرية مجموعة من المعايير لتحديد واختيار المشاريع المستفيدة من دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي، تمثلت أساسا في:

- استكمال المشاريع والأنشطة الجاري إنجازها.
- تأهيل وصيانة البنى التحتية الأساسية.

<sup>1</sup> أعمال بودادة، مرجع سابق، ص 132.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

- توفر وسائل التنفيذ والقدرات الضرورية، خصوصا بالنسبة للمشاريع والأنشطة الجديدة التي تتماشى مع أهداف البرنامج ويمكن الشروع فيها فوراً<sup>1</sup>.

إن برنامج الإنعاش الذي يمتد في الفترة 2001-2004 يرمي إلى إقامة حركية في الإقتصاد الوطني كفيلة بإنعاش عملية تنموية و قد خصص له غلاف مالي قدر ب 525 مليار دج اي حوالي 07 مليار دولار أمريكي و يهدف هذا البرنامج لتحقيق ما يلي:

- دعم النشاط الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث قدرت تكلفته ب 65 مليار دج
- التنمية المحلية التي خصص لها برنامج مقدر ب 113 مليار دج و هو يحدد نشاط الدولة في التكفل بالإنشغالات المحلية على عدة مستويات و كذلك الإهتمام بالتحسين النوعي و المستدام للإطار المعيشي للمواطنين من خلال إنجاز مخططات بلدية موجهة لتشجيع التنمية و التوزيع التوازي للتجهيزات و الأنشطة على كامل التراب الوطني
- الإهتمام بالتشغيل و الحماية الإجتماعية و الذي خصص له غلاف مالي قدر ب 16 مليار دج فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة و المتعلقة بالولايات المحرومة .
- تعزيز الخدمات العامة و تحسين الإطار المعيشي، حيث خصص غلاف مالي قدر ب 210.5 مليار دج في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز و التهيئة العمرانية
- تنمية الموارد البشرية و التي تقدر تكلفة البرنامج ب 90.3 مليار دج و قد تم إختيار المشاريع وفقا لإنعكاسها المباشر على حاجيات السكان و كذلك لتقييم الإمكانيات و القدرات الموجودة<sup>2</sup>.
- المعايير التي اعتمدها السلطات الجزائرية في تحديد و اختيار المشاريع التي تقرر دعمها من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي ما يلي:
- إتمام المشاريع و الأنشطة التي هي في طور الإنجاز.
- إعادة تأهيل و صيانة الهياكل القاعدية.
- مدى توفر وسائل و طاقة الإنجاز لا سيما منها العمليات و الأنشطة الجديدة التي تستجيب لأهداف البرنامج و القابلة للبعث الفوري.

<sup>1</sup> Republique Algerienne Démocratique et populaire ,programme de soutien a la relance economique a court et moyen tenue 2001-2004,avril 2001,p13.

<sup>2</sup> عمر عبو، هودة عبو، (جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة)، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر، جامعة شلف، 16-17 ديسمبر 2008، ص 3.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

### جدول رقم 01

أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 على التنمية المحلية<sup>1</sup>

السنوات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	1.6-	3.7	8.8	3.3
الفلاحة	13.2	1.3	19.7	3.1
الصناعة	2.0	2.9	1.5	2.6
الأشغال العمومية و البناء	2.8	8.2	5.5	8.0
الخدمات	6.0	5.3	4.2	7.7

كما تجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة و هامة نذكر منها على الخصوص ما يلي:

- إستثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار ،حوالي 30 مليار دولار في الإنفاق العمومي

- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال سنوات برامج الإنعاش بنسبة 6.8 % في سنة 2003
- تراجع في البطالة من أكثر من 29 % إلى 24% بفضل إستحداث أزيد من مليون منصب شغل في الإدارات و المؤسسات و قرابة ما يعادل 1.2 مليون منصب شغل عن طريق الترتيب الخاصة بالأنشطة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة.

- إنخفاض ديون الجزائر الخارجية من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار .

- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية و كذلك بناء و تسليم 700.000 مسكن<sup>2</sup>.

لقد تمكنت الجزائر بفضل مخطط الإنعاش الإقتصادي من إستعادة التوازنات الإقتصادية الكبرى كما تمكنت

أيضا من تحقيق فوائض مالية معتبرة بإرتفاع أسعار البترول الذي أدى إلى الزيادة في حجم المحروقات الموجهة إلى

التصدير مما إنعكس بصفة إيجابية على الوضعية المالية و النقدية للجزائر و على الإحتياطيات من العملة الصعبة.

<sup>1</sup> Evolution des valeurs ajoutées sectorielles public/privé 2000-2016, consulté le 13/05/2021, sur : www.ons.dz

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حصيلة نشاطات مجلس الأمة، الجزائر: مجلس الأمة، جانفي 2005، ص 45.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

### ب- البرنامج التكميلي النمو 2005-2009

هو برنامج تكميلي يهدف إلى دعم النمو الاقتصادي، حيث قرر رئيس الجمهورية الاستمرار في برنامجه الخاص بدعم النمو عبر تكثيف جهود إعادة بناء الاقتصاد الوطني، وقد تم تأكيد هذا الالتزام من خلال التعليمات الرئاسية التي وجهها للحكومة بعد تنصيبها، حيث طلب منها إعداد برنامج تكميلي يساهم في تعزيز النمو وبالنظر إلى الوضع المالي المريح الذي شهدته الجزائر بفضل ارتفاع أسعار النفط، فقد قررت الحكومة تخصيص مبلغ 60 مليار دولار لهذا البرنامج و تشمل خمسة محاور أساسية هي

- تحسين ظروف المعيشة قيمته 1908.5 مليار دج
- تطوير المنشآت القاعدية قيمته 1703.5 مليار دج
- دعم النمو الإقتصادي قيمته 337.2 مليار دج
- تحديث الخدمة العمومية قيمته 203.9 مليار دج
- ترقية تكنولوجيا الإتصال الجديدة قيمته 50 مليار دج<sup>1</sup>

### جدول رقم 02

#### معدل النمو لأهم القطاعات خلال سنة 2005 إلى 2009<sup>2</sup>

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	5.8	2.5-	0.9-	2.3-	0.60-
الفلاحة	1.9	4.9	5.0	5.3	6.5
الصناعة	2.5	2.8	0.8	4.4	4.7
الأشغال العمومية و البناء	7.1	11.6	9.8	9.8	9.2
الخدمات	6.0	6.5	6.8	7.8	6.8

كما تجسدت نتائج هذا البرنامج من خلال إرتفاع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات من 4.7 سنة 2005 إلى 6.3 نسبة مئوية سنة 2007 ثم إلى 10.5 سنة 2010 إنخفاض معدلات البطالة نتيجة من 15.3 سنة 2005 إلى 11.8 سنة 2007 إلى 11.3 سنة 2010

<sup>1</sup> رئاسة الجمهورية، البرنامج التكميلي للنمو، تم الإطلاع عليه يوم 27 مارس 2021 على الموقع:

[www.el-mouradia.dz/arabe/commuesara/2005/com-170705.html](http://www.el-mouradia.dz/arabe/commuesara/2005/com-170705.html)

<sup>2</sup> : Evolution des valeurs ajoutées sectorielles public/privé 2000-2016 ,op.cit

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

ت- برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014 : يندرج ضمن إطار ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي بدأت قبل أكثر من عشر سنوات، وتحديدًا في عام 2001، من خلال إطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في تلك الفترة، كانت الموارد المتاحة محدودة، ولذلك تم تصميم هذا البرنامج بشكل يتناسب مع الإمكانيات الاقتصادية آنذاك، كان الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو إعادة تحفيز الاقتصاد الوطني من خلال استثمار تلك الموارد في مشاريع حيوية لتحسين البنية التحتية وتعزيز الاستقرار المالي.

وبالنسبة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014، فقد جاء استكمالًا لهذه الجهود السابقة، حيث عمل على تعزيز ما تم إنجازه في إطار برامج الإصلاح السابقة تم تخصيص موارد مالية أكبر بفضل التحسن الملحوظ في الوضع المالي للبلاد نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وهو ما مكن الحكومة من إطلاق مشاريع تنموية أكبر وأكثر تنوعًا، وقد ركز هذا البرنامج على تعزيز النمو المستدام من خلال تحسين القطاعات الإنتاجية، تنويع الاقتصاد، وتوسيع قاعدة الاستثمارات.

علاوة على ذلك، جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 في وقت كانت الجزائر بحاجة فيه إلى زيادة القدرة التنافسية على المستوى الإقليمي والدولي لذا، تضمنت أهداف البرنامج تطوير البنية التحتية، تعزيز القطاع الصناعي، وخلق بيئة اقتصادية أكثر جذبًا للاستثمار المحلي والأجنبي كما ركز على تحسين جودة الخدمات العامة ودعم القطاعات الأساسية مثل التعليم والصحة، و قد خصصت له مبالغ مالية قدرت ب 21.214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار و يشمل شقين:

1- إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكن الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 130 مليار دولار

2- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار<sup>1</sup>

و قد تميز هذا البرنامج بتسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في:

- دعم التنمية البشرية و التي خصص لها مبلغ 1022 مليار دج
- تطوير المنشآت القاعدية و التي خصص لها مبلغ 6448 مليار دج

<sup>1</sup> رئاسة الجمهورية، برنامج التنمية الخماسي، تم الإطلاع عليه يوم 2021/05/15 على الموقع الموقع

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

- تحسين الخدمة العمومية التي خصص له مبلغ 1666 مليار دج
  - دعم الإقتصاد الوطني بالتركيز خاصة على القطاع الفلاحي و الذي خصص له مبلغ 1566 مليار دج
  - مكافحة البطالة و ذلك بتخصيص مبلغ 360 مليار دج
  - دعم البحث العلمي و التكنولوجيا الحديثة للإتصالات و الذي خصص له مبلغ 250 مليار دج<sup>1</sup>
- يمكن القول أن هذا البرنامج حقق إلى حد بعيد مجموعة من أهدافه حيث تم تقليل نسبة التضخم و في مجال التربية الوطنية حيث تم رفع عدد المؤسسات التعليمية إلى 26012 سنة 2014 بعدما كانت 24504 سنة 2010

في التعليم العالي حيث تم إنجاز 99 مؤسسة جامعية سنة 2014 بعدما كانت 82 سنة 2010 التكوين المهني تم تسجيل إنجاز 274 معهد للتكوين خلال سنة 2014 بعدما كانت 210 مركزا للتكوين المهني سنة 2010.

أما قطاع الأشغال العمومية تم تسجيل 117498 كلم كطول إجمالي لشبكة الطرقات سنة 2014. كما عرف عرف الطاقة هو أيضا إنتعاشا ملحوظا حيث تم ربط 4.137.612 منزل بشبكة الغاز و 7978.226 بشبكة الكهرباء<sup>2</sup>

كما تم إنخفاض معدل البطالة إلى 9.8 % سنة 2014 بعدما كان سنة 2013 يقدر بنسبة 14.3%<sup>3</sup>

### ث - المخطط الخماسي 2015-2019:

هو ذلك البرنامج الذي عرف ببرنامج توطيد النمو، الذي تم إطلاقه كتكملة للبرامج السابقة، من البرامج المهمة التي تهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز عملية التنمية، ويعتبر هذا البرنامج آلية حيوية في تحقيق التوازن الجهوي للتنمية، كما يساهم بشكل كبير في تعزيز المخطط البلدي للتنمية على مستوى المناطق المختلفة إلا أنه لوحظ أن المبالغ المخصصة لهذا البرنامج والمشاريع التي تضمنها كانت أقل مقارنة بالبرامج السابقة، مما يعكس التحديات المالية التي واجهها في تلك الفترة.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ملحق بيان السياسة العامة 2010، الجزائر، أكتوبر، 2010، ص 50.

<sup>2</sup> عابد بشكير، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر من 2001 إلى 2014 ، revue d'économie et de statistique appliquée، عدد 02، ديسمبر 2016، ص 28.

<sup>3</sup> صبيحة حماد، "المخطط الخماسي 2010-2014 و الأهداف الإنمائية للألفية، دراسة تقييمية: أهداف التنمية المستدامة الإجتماعية و الاقتصادية"، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، عدد 02، ديسمبر 2017، ص 143.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

وقد تم إطلاق برنامج توطيد النمو في ظروف اقتصادية خاصة، حيث كانت البلاد تعاني من انخفاض المداخيل العامة بسبب تراجع عائدات الجباية البترولية هذا التراجع أثر بشكل مباشر على قدرة الدولة في تخصيص موارد ضخمة للمشاريع التنموية، وهو ما دفع إلى وضع برنامج أقل تمويلا مقارنة بالبرامج السابقة ورغم ذلك، فقد سعى البرنامج إلى تعزيز قدرة الدولة على مواجهة هذه الظروف المالية الصعبة من خلال تحسين إدارة الموارد المتاحة وتوجيهها إلى الأولويات التنموية الأكثر إلحاحا.<sup>1</sup>

و قد خصص خلال قانون المالية لسنة 2015 حسب المادة 102 من القانون 14-10 مبلغ قدره 4.079.671.730.000 دج المؤرخ في 09 ربيع الأول 1436 الموافق ل 13-12-2014 و حسب ما هو منصوص في المادة 121 من نفس القانون فإنه يتم فتح حساب تخصيص خاص رقمه 143-302 بإسم صندوق تسيير عمليات الإستثمار العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019 و يقوم هذا الحساب بتقييد باب الإيرادات التي تتضمن مخصصات الخزينة الممنوحة سنويا في إطار برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019 و باب النفقات الذي يضم جميع النفقات المتعلقة بتنفيذ مشاريع مسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019.

و من بين أهم الأهداف التي سعى هذا القانون لتحقيقها هي:

- تحقيق نمو إقتصادي بنسبة 07% في الفترة الممتدة من 2015-2019.
- التركيز على العنصر البشري و ذلك من خلال تكوين الكفاءات و اليد العاملة المؤهلة.
- تسهيل و تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة و توفير مناخ ملائم للقيام بالأعمال
- الإهتمام بالقطاع الفلاحي و ذلك بهدف تحقيق الأمن الغذائي
- تقليص فاتورة الإستيراد خاصة المواد الإستهلاكية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نور الدين بلقليل، الهاشمي بن واضح، برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019 كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبة ، عدد 08 ، جويلية 2017 ، ص ص 650-652.

<sup>2</sup> [www.premier-ministre.gov.dz/index.php?option=com](http://www.premier-ministre.gov.dz/index.php?option=com)

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

### جدول رقم (03)

الإعتمادات المخصصة في الفترة ما بين 2015-2019<sup>1</sup>

إعتمادات الدفع	رخص البناء	القطاعات
5.541.000	51.195.00	الصناعة
315.957.500	209.437.700	الفلاحة و الري
49.802.200	32.657.500	دعم الخدمات المنتجة
1078.715.730	1.8.54.278.110	المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية
250.809.500	227829.040	التربية و التكوين
207.589.800	151.366.500	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
293.678.000	234.307.880	دعم الحصول على سكن
500.000.000	800.000.000	مواضيع مختلفة
100.000.000	100.000.000	مخططات البلدية للتنمية
2.802.093.730	3.615.071.730	المجموع الفرعي للاستثمارات
741.891.200	/	دعم النشاط الاقتصادي
70.000.000	100.000.000	البرنامج التكميلي لفائدة الولايات
271.800.000	3.64.600.000	إحتياطي لنفقات غير متوقعة
3.885.784.930	4.079.671.730	مجموع

و منه ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول المتضمن برنامج توطيد النمو 2015-2019 أن الدولة أعطت اهتمام متوازن بين جميع الميادين ، حيث أن مجموع الاعتمادات متقاربة باستثناء قطاع النشاطات الاقتصادية و الإدارية.

أما في مجال التنمية المحلية فقد تم تخصيص مبلغ 100.000.000 في إطار البرامج المتعلقة بمخططات البلدية للتنمية.

<sup>1</sup>المصدر: قانون رقم 14-10 المؤرخ في 14-12-2014 الجريدة الرسمية رقم 78 ص 48.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

في الأخير يمكننا القول إن الأهداف التي شرع في تحقيقها في إطار برنامج توطيد النمو خاصة فيما يخص المجالات الاقتصادية وكذلك في مجال التنمية المحلية ، من قبل الدولة لم يكن لها الآثار المرجوة التي سعى لتحقيقها حيث تم تسجيل أداء الضعيف و نمط متعثر للنمو الاقتصادي و ذلك بسبب استمرار انخفاض أسعار البترول ، و من أجل تدارك الوضع الإقتصادي، قامت الجزائر بإتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير من أجل ترشيد النفقات العمومية، ومن بين أهم الإجراءات التي تم العمل بها هو قفل حساب الذي خصص لهذا البرنامج مع تاريخ 2016-12-31 و فتح حساب آخر بإسم برنامج الإستثمارات العمومية و المتضمن مبلغ 300 مليار دج ، كما تم تخفيض نسبة تمويل الإستثمارات العمومية، بالإضافة إلى تجميد كل العمليات التي تم الشروع فيها ، كما تم ترشيد النفقات العامة من خلال التركيز و الإلتزام بالعمليات الضرورية و التي تكتسي طابع الأولوية القصوى<sup>1</sup>.

### ج- برنامج كابدال:

1- تعريفه: يعرف برنامج كابدال باسم "دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية" باللغة العربية، وفي اللغة الإنجليزية يسمى "Supporting the capacities of local development actors" ، بينما يسمى بالفرنسية "Soutenir les capacités des acteurs du local development". يجسد هذا البرنامج رؤية مشتركة للعلاقات الدولية بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم الجزائري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، يسعى البرنامج إلى تعزيز قدرة الفاعلين المحليين على المشاركة الفاعلة والمسؤولة في إطار الديمقراطية المحلية، مع التركيز على دعم وتنمية قدرة الجماعات المحلية على التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ مشاريع التنمية.

يهدف البرنامج إلى تحسين أنظمة التخطيط الاستراتيجي في الجماعات المحلية، وتسهيل التفاعل بين مختلف مستويات الحكومة المحلية والإقليمية كما يسعى إلى تقديم الدعم المالي والتقني لتنمية مناطق معينة من خلال تحسين الفرص الاقتصادية وتوفير خدمات إدارية واجتماعية ذات جودة عالية يمتد عمر البرنامج على مدار أربع سنوات من عام 2017 حتى 2021، ليحقق أهدافه في تعزيز التنمية المحلية وتحسين الحوكمة<sup>2</sup>.

### 2- أهدافه:

<sup>1</sup> زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، المجلة الجزائرية الاقتصادية، الجزائر، عدد 6، جويلية 2017، ص 221.

<sup>2</sup> ربيع حمر العين، عبد القادر عبد العالي، برنامج كابدال للشراكة الدولية لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر، مجلة افاق علمية، عدد 01، مارس 2022، ص 716.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

- بناء رؤية مشتركة: يتطلع البرنامج إلى تحقيق التنسيق بين جميع الشركاء عبر وضع منصة اتفاق تعتمد على تحقيق أهداف كل طرف بهدف الوصول إلى الغاية الرئيسية والتي تتمثل في تحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات وتلبية احتياجات المواطنين.
- تحسين الظروف المعيشية للمواطن: يسعى البرنامج إلى رفع مستوى حياة المواطن من خلال تنفيذ مشاريع تنمية محلية تستهدف تحسين البيئة الاجتماعية والاقتصادية.
- زيادة الفرص الاقتصادية: من خلال دمج البلديات في مشروعات اقتصادية بالتعاون مع الشركاء، يوفر البرنامج فرصا جيدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات والحرفيين للقيام بأنشطة ربحية، مما يساهم في تقديم خدمات أفضل للمواطنين، بالإضافة إلى توفير فرص عمل دائمة من خلال هذه المشاريع المشتركة.
- تحسين الخدمات الإدارية: يعمل البرنامج على تطوير وتحسين الخدمات الإدارية بالاستفادة من تقنيات وخبرات قطاعات أخرى تمتلك مؤهلات علمية وخبرات متقدمة، بما يصب في تحقيق الأهداف التنموية للمناطق المحلية.

### 3- فاعليه:

- الإدارة المحلية: تمثل البلديات الوحدة الأساسية للإدارة المحلية في الجزائر، حيث تم اختيار عشر بلديات نموذجية للاستفادة من البرنامج وقياس مدى نجاحه.
- القطاعات المختلفة: يشمل البرنامج كافة القطاعات الوزارية مثل التعليم العالي، التكوين المهني، الغرف الفلاحية، الغرف التجارية والحرفية، وغيرها من المؤسسات المعنية.
- المتعاملون الخواص: يساهم في هذا المشروع الهيكل المؤسساتي الصغير والمتوسط العامل في المستوى المحلي.
- المجتمع المدني: يشمل الجمعيات والمنظمات التي تنشط على المستوى المحلي<sup>1</sup>.

### 4- مرتكزاته ومحاوره:

ركز هذا المشروع على دعم عصنة الإدارة المحلية بهدف خلق مداخل ومناصب عمل مستدامة، من خلال تسليم بعض المهام للمشاريع الصغيرة التي تستفيد منها الجمعيات والمؤسسات الصغيرة، تشمل المشاريع المطروحة نظافة

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 717.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

الأماكن العامة، وصيانة الإنارة العامة، وكذلك صيانة المؤسسات التربوية، مما يساهم في رفع وتحسين قدرات الفاعلين المحليين من أجل تحفيز التنمية المحلية والحصول على خدمات عمومية ذات جودة.

اعتمد البرنامج على عدد من المحاور الأساسية لتحقيق أهدافه، وهي:

- **الديمقراطية التشاركية:** يهدف البرنامج إلى إشراك جميع المواطنين، خاصة الشباب والنساء، في إدارة الشؤون المحلية، حيث سيكون لهم دور محوري في صناعة واتخاذ القرارات على المستوى المحلي لتحقيق تنمية مستدامة.
- **التنمية الاقتصادية المحلية:** من خلال تعزيز التخطيط الاستراتيجي البلدي وتحديد آليات لاستحداث مناصب شغل ومداخيل مستدامة.
- **عصرنة المرفق العام:** يعمل البرنامج على تبسيط وتسهيل الخدمات الإدارية على المستوى المحلي.
- **إدارة المخاطر:** يهدف إلى التعامل مع الكوارث المحلية وتطوير آليات الإنذار المبكر وتفعيل الإجراءات الوقائية بمشاركة الفاعلين المحليين، مع إمكانية تعاون مجموعة من البلديات التي تواجه نفس المخاطر.
- **احترام البيئة:** يعمل البرنامج على تعزيز ثقافة المحافظة على البيئة كمصدر رئيسي للموارد، مما يساهم في توفير موارد للأجيال القادمة<sup>1</sup>.

### 5- النتائج المحققة:

- تطوير مقاربة تشاركية للمواطنين في التخطيط الاستراتيجي المحلي وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية، بهدف الوصول إلى حكمة محلية شفافة تهتم باحتياجات المواطنين.
- تنسيق اللقاءات التشاورية لجمع التشخيصات الإقليمية التشاركية.
- إطلاق مشاريع جمعوية تساهم في تنمية البلديات النموذجية بمشاركة الجمعيات المحلية في مجالات متعددة.
- تدريب الجمعيات المحلية المختارة من خلال دورات تدريبية وفق منهج "التعلم بالممارسة".
- إجراء دراسات لتقييم قدرات المجتمع المدني والاقتصاد المحلي.

بالإضافة إلى هذه البرامج فقد قامت الدولة الجزائرية بإنشاء صناديق خاصة هدفها التكفل بخصوصيات قطاعية أو إقليمية معينة، من خلال التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات العمومية عن ولايات الوطن المختلفة بالمقارنة مع ولايات أخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، 718-719.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

1- الصندوق الاجتماعي للتنمية: يهدف هذا الصندوق إلى تشجيع المبادرات الخاصة لإنشاء مؤسسات صغيرة للشباب، وذلك من خلال توفير فرص العمل وتعزيز الشبكة الاجتماعية، كما يقوم بتقديم قروض صغيرة لتمويل الأنشطة الصغيرة والمتنوعة، تتولى وكالة التنمية الاجتماعية مسؤولية تنفيذ عمليات هذا الصندوق، حيث تساهم في تحقيق أهدافه من خلال تقديم الدعم المالي والفني للمستفيدين.<sup>1</sup>

2- صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى: يتمثل دور هذا الصندوق في إدارة الحوادث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى التي قد تتعرض لها البلديات بعد حدوث الكارثة الطبيعية، تقوم البلدية بمراجعة الوضع وتقديم تقرير مفصل حول المنطقة المتضررة ويتكون إيراد هذا الصندوق من مخصصات من ميزانية الدولة، بالإضافة إلى حصيلة الغرامات المفروضة بسبب عدم احترام واجبات التأمين القانونية، باستثناء التأمين على السيارات، فضلا عن المساهمات والإعانات.

يتولى هذا الصندوق عدة مسؤوليات، أبرزها:

- دفع التعويضات للضحايا المتضررين من الكوارث الطبيعية.
- تغطية النفقات المتعلقة بدراسة الأخطار التكنولوجية الكبرى.
- دفع النفقات التي تكبدتها المصالح العمومية في عمليات إنقاذ ضحايا الكوارث الطبيعية في حالات الطوارئ.<sup>2</sup>

3- برنامج صندوق الجنوب: أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 85 من قانون المالية من سنة 1998 و قد سمي بصندوق تنمية مناطق الجنوب و هو صندوق وطني جاء خصيصا لتنمية مناطق الجنوب و ترقيتها و إحداث نوع من التوازن الجهوي بين مختلف مناطق البلاد<sup>3</sup>، و يشمل هذا الصندوق عملية تنشيط الواحات، مشاريع الإستصلاح المكثف، خاصة مشاريع تكثيف شبكات المنشآت

<sup>1</sup> عبد السلام لعياضي، "التنمية المحلية و الفوارق الجالية في إقليم شلغوم العيد"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، (غير منشورة)، 2007-2008، ص 32.

<sup>2</sup> سعاد طيبي، مرجع سابق، ص 209.

<sup>3</sup> لخضر خنفري، مرجع سابق، ص 129.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

القاعدية و الإتصالات بالإضافة إلى حماية و تامين الأوساط الطبيعية للحيوان و النبات و الأملاك الأثرية و التاريخية<sup>1</sup>، بالإضافة إلى تعزيز قدرات التكوين المهني و تكييفها و مقتضيات الإقتصاد المحلي لاسيما في قطاع المحروقات و المناجم و السياحة،عصرنة الوحدات الصناعية العمومية و بناء محطات لتكرير المحروقات<sup>2</sup>

4- **صندوق الهضاب:** و الهدف منه إعادة التوازن الجهوي و توفير شروط إستقرار النشاطات ، و بعث التشغيل من خلال التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات العمومية<sup>3</sup> و أسس بموجب المادة 67 من قانون المالية لسنة 2004، و المعدلة بالمادة 74 من قانون المالية لسنة 2006 و يهتم بتمويل برامج و مشاريع البنى التحتية لتنمية مناطق الهضاب العليا بصفة كلية أو جزئية ، بالإضافة إلى إهتمامه بدعم الإستثمارات الإنتاجية في المنطقة و كذا تمويل تخفيض تسعيرة الغاز و الكهرباء بنسبة 50 % زيادة إلى مشاريع نقل مياه الشرب<sup>4</sup>

تعد البرامج المرافقة والمدعمة للتنمية المحلية ركيزة أساسية لضمان نجاح الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، فهي توفر الدعم المالي والفني للمؤسسات الحكومية وتعزز قدرات الجماعات المحلية على مواجهة التحديات الاقتصادية والتكيف مع متطلبات السوق الحديثة من خلال هذه البرامج، يتم تهيئة الظروف الملائمة لتفعيل المبادرات المحلية، دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بما يساهم في تعزيز التنمية المحلية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، ويجعل من الإصلاح الاقتصادي عملية متوازنة ومستدامة على المدى الطويل.

<sup>1</sup> نور الدين يوسفى ، "الحماية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير،(غير منشورة)،2009-2010، ص32.

<sup>2</sup> برنامج صندوق الجنوب، تم الإطلاع عليه يوم 2022/06/22 على الموقع:

Premier-ministre.gov.dz/dr/ar/premier-ministre/activités/2015-10-05-09-30-46.html

<sup>3</sup> نور الدين يوسفى ، مرجع سابق، ص32.

<sup>4</sup> لخضر خنفري، مرجع سابق، 130.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

### المبحث الثالث

#### عقبات التنمية المحلية و كيفية التعامل معها

تواجه التنمية المحلية في الجزائر العديد من المعوقات التي تحد من تحقيق التقدم المستدام في المناطق المختلفة من أبرز هذه المعوقات ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين، قلة الموارد المالية، نقص الكفاءات المحلية في مجالات التخطيط والإدارة، بالإضافة إلى العوائق الهيكلية التي تؤثر على فاعلية تنفيذ المشاريع ، و للتغلب على هذه التحديات، من الضروري تعزيز التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات المحلية، تحسين النظام الإداري ليتلاءم مع متطلبات التنمية المحلية، وتطوير القدرات البشرية من خلال برامج تدريبية متخصصة كما يجب توفير المزيد من الموارد المالية من خلال تنويع مصادر التمويل، والعمل على إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في دفع عجلة التنمية عبر مشروعات تنموية مستدامة.

#### المطلب الأول: عقبة الجباية المحلية

إن نجاح عملية التنمية المحلية مرهونة بتوافر مجموعة من العوامل و الظروف الملائمة الملائم إلا أن غيابها حال دون تجسيدها على أرض الواقع وذلك بسبب العديد من التحديات و التي منها:

#### أولاً: المعوقات الاجتماعية والثقافية

● غالباً ما يكون سبب فشل المشروعات التنموية في المجتمعات المحلية، نتيجة نقص الوعي المحلي وضعف التثقيف الحضري، خاصة في أوساط الشباب، ذلك أن من وسائل تفعيل دور الشباب في التنمية المحلية التثقيف الحضري، عبر برنامج مستمر بدأ من الأسرة في البيت ثم المعلم في المدرسة والمتوسطة والثانوية والأستاذ الجامعي والإمام في المسجد والإعلامي في وسائل الإعلام، أي برنامج تتضافر فيه جميع الجهود لتكوين نموذج للشباب لديه ثقافة التنمية المحلية المستدامة.

● أما فيما يخص العوائق الاجتماعية التي تسود المجتمع المحلي وتحول دون تحقيق التنمية فيه فنجد التزايد السكاني المحلي وما ينجم عنه من مشاكل اجتماعية واقتصادية ، خاصة في أوساط الشباب كانتشار البطالة والأمراض والطبقات الهشة مما يتعين معه تخصيص مبالغ ضخمة لمواجهتها، كان بالأحرى توجيهها للاستثمار المحلي الذي يحرك عملية التنمية، مما يطرح إشكالية التنمية المحلية في ظل العوائق الاجتماعية قصد توفير الخدمات

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

العمومية الضرورية كالسكن والتعليم والغذاء والعمل والدواء وغيرها من ضروريات الحياة<sup>1</sup>

ثانيا: المعوقات التنظيمية البشرية تتمثل في:

- **عدم كفاءة الجهاز المحلي** لقيامه بأعباء النشاط التنموي، و محدودية و تدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين و هذا النقص في الكفاءات انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية، و بالتالي الانحراف عن الاستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للجماعات المحلية<sup>2</sup>
- **ضعف عوامل التحفيز** مما أدى إلى هجرة الإطارات اتجاه قطاعات أخرى بعد حصولهم على الخبرة والتدريب ضف إلى ذلك أن الجماعات المحلية لازالت تعتمد على الطرق القديمة مع غياب الإلتقان والابتكار والتمسك بالتعليمات والقواعد الموضوعة دون الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المواطنين وتحقيق مصالحهم ، فعدم الفهم الجيد للخدمة العامة أدى إلى ما يسمى بالإسراف والبيروقراطية ، ولقد أدت المحسوبية والرشوة والتسيب إلى ضعف الوازع المهني وانتشارها بصورة رهيبية ، بسبب عدم فاعلية الرقابة بأنواعها .<sup>3</sup>
- **النقص النوعي** بحيث تعاني الجماعات المحلية من خلل هيكلي في بنية الهيئات المحلية، فهناك قضايا تتعلق باليد العاملة، من حيث أدائها تدريجيا، و تأهيلها و تحفيزها فنقص الخبرات الفنية و انخفاض مستوى كفاءة الموظفين إضافة إلى قلة المهندسين المتخصصين العاملين الذي يعتبر من المشاكل التقليدية التي تواجهها الجماعات المحلية<sup>4</sup>، إما بسبب قلة الدورات التكوينية و الأيام الدراسية من جهة و عدم الانضباط في تحسين برامج الترقية من جهة أخرى.<sup>5</sup>
- **فشل سياسات الإصلاح الإداري** الذي يستهدف العنصر البشري وأساليب العمل والإدارة فمن حيث التعريف العلمي للإصلاح الإداري يؤكد على أن هدف كل إصلاح هو التنمية الشاملة عن طريق التغيير الشامل، إذ من الضروري أن يخضع لخصوصيات الإدارة وبيئتها الاجتماعية والثقافية والحضارية والاقتصادية

<sup>1</sup> الحاج سي فضيل ، معمر حياتلة ، مُجد بن عطة ، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات، المجلة الجزائرية للإقتصاد و الإدارة، عدد 09، جانفي 2009، ص 169-170.

<sup>2</sup> زكية اكلي و فريدة كافي، التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات و تجاوز العوائق ، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، عدد 1، مارس 2017، ص. 108.

<sup>3</sup> عبد القادر عكوشي ،"التنظيم في مؤسسات الإدارة العامة"، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، (غير منشورة) 2004-2005، ص. 5.

<sup>4</sup> عبد الغاني غانم، (العلاقة بين الإدارة المركزية و الإدارة المحلية في الجزائر)، مداخلة مقدمة في ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية و الإدارة المحلية المعهد العربي لإنماء المدن، الجزائر، 2010، ص.134.

<sup>5</sup> زكية اكلي و فريدة كافي، مرجع سابق، ص 108.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

التي تتفاعل معها ويعبر عن مقتضياتها، ورغم قيام الدولة بعمليات إصلاحات إدارية متكررة وسن العديد من القوانين تماشياً مع الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية منذ الاستقلال بدءاً بقوانين إصلاح الإدارة المركزية إلى غاية اليوم مع قانون الجماعات المحلية الجديد، إلا أن هذه الإصلاحات عرفت الفشل والتصدي لها بسبب عدم الإيمان بها ونقص التعبئة والدعاية لها.

- **تفشي ظاهرة المحسوبية والولاء القبيلة والعرش**، حيث استبدلت القواعد والإجراءات التنظيمية التي تحكم أي إدارة عصرية بنوع من العلاقات قائم على العصبية والولاء الأبوي وتأثير الأعيان المحليين عليها، فأدى هذا الولاء القبلي والأبوي إلى التأثير سلباً على الرشد في التسيير وإضعاف إمكانية الإنتاج، إلى جانب إهمال مصالح المواطن والمصلحة العامة
- **الاعتماد على الأساليب القديمة في التسيير والقائمة على سد الثغرات ووضع الحلول المؤقتة والآنية التي لا يمكن أن تكون علاجاً شافياً للمشاكل وإنما نجد أن هذه الحلول نفسها تتحول إلى مشاكل جديدة، وضعف الاعتماد على الأساليب الجديدة في التسيير كأسلوب الإدارة بالأهداف أو إدارة الجودة الشاملة<sup>1</sup>.**

### ثانياً: المعوقات المالية

تعتبر المعوقات المالية من بين أهم التحديات التي تقف في وجه التنمية المحلية كون الموارد المالية العمود الفقري لأي نظام محلي فعال و عليه يمكن قياس درجة فعالية وإستقلالية أي سلطة محلية ومدى قدرتها المالية على تمويل برامجها الخدمائية وتنفيذ سياستها و خططها التنموية من مصادر ذاتية بدون الإعتماد على الدعم المركزي و على هذا الأساس معظم الجماعات المحلية تعاني مشاكل مالية نتيجة الإعتماد الكلي على الدعم المركزي.<sup>2</sup>

- **تفاوت الموارد الجبائية و الذي زاد في حدته التقسيم الإقليمي الذي كان يهدف إلى تقريب الإدارة من المواطن ، إلا أنه يمكن أن يؤخذ عليه إغفال الجانب المالي، ذلك أن هناك مناطق تتميز بأنشطة إقتصادية و تجارية تسمح بمد ميزانية الجماعات المحلية بإيرادات جبائية وفيرة، في الوقت ذاته توجد مناطق محرومة و نائية تقل فيها الأنشطة الإقتصادية و التجارية مما يحرمها من الإيرادات المحلية ذات الطابع الجبائي الشيء الذي يعيق التنمية المحلية بهاته المناطق.<sup>3</sup>**

- **الغش والتهرب الضريبي:** لقد انتشرت ظاهرة التهرب الضريبي في الآونة الأخيرة في كافة دول العالم ففيما

<sup>1</sup> مليكة فرميش، المعوقات السياسية للتنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 38، ديسمبر 2012، ص. 221.

<sup>2</sup> موسى رحمان، وسيلة السبتي، مرجع سابق.

<sup>3</sup> حميد بوزيدة، "تحديات تمويل ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر، مداخلة مقدمة في ملتقى التكامل بين الأجهزة الحكومية و الإدارات المحلية و البلديات، تركيا، 2010، ص 131.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

يخص الجزائر فقد اعتمدت في سياستها الإصلاحية الأخيرة مجموعة من الوسائل التي تتكفل لها تحصيلات ضريبية من جهة ومكافحة التهرب الضريبي من جهة أخرى، وللحد من هذه الآفة اعتمدت الجزائر على الرقابة الجبائية سواء التحقيق المحاسبي أو التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية .  
إلا أن المشرع الجزائري خص في مادته السادسة من قانون المالية لسنة 2002 الطرق الاحتياطية وأنواعها قصدا منها تعطيل تحصيل الدين الضريبي المستحق على المكلف لذا حصر على معالجة هذه الظاهرة بفرض عقوبات رادعة ووقائية .

يسبب كل من الغش والتهرب الضريبيين تكاليف اجتماعية تزداد مع زيادة وانتشار الظاهرتين، فكلما تعقدت التشريعات الضريبية ومن ثم زاد التهرب الذي يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني من عدة جوانب، فنقص إيرادات الدولة لا يسمح بتكوين ادخار عام، ومنه الحد من المشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية المحلية، كما أن ضعف الإدارة الضريبية سواء من ناحية الكفاءة أو النزاهة يجعل هذه الظاهرة سهل المنال بالنسبة للمكلفين الذين أضحوا يتفننون فيها.

- **ضعف التحصيل الضريبي:** تهدف السياسة الضريبية في الجزائر إلى التخفيف من العبء الضريبي وذلك بتخفيض المعدلات الضريبية على المكلفين بهدف دفعهم إلى التصريح بمدخلاتهم تصريحا صحيحا مما يؤدي إلى توسيع الأوعية الضريبية، إلا أن ظاهرة التهرب مازالت متفشية مما يؤدي لصعوبة التحصيل.<sup>1</sup>
- **سياسة الإعفاء الضريبي** التي جاءت تبعا لسياسة الإصلاحات الجبائية في الجزائر و مفادها منح الإمتيازات الضريبية و التسهيلات و الإعفاءات للأعوان الإقتصاديين خاصة الشباب المستثمر في المناطق الواجب ترقيتها حسب ما جاءت به قوانين الإستثمار، لكن هذه السياسة فوتت على الخزينة العمومية مبالغ ضخمة، كون أن المورد الرئيسي للميزانية المحلية يتمثل في إيرادات الجباية المحلية.<sup>2</sup>
- **احتكار الدولة للموارد الجبائية الأكثر مردودية :** ويتجلى ذلك في استولاء الدولة على الموارد الأكثر مردودية ويظهر ذلك جليا في الرسم على القيمة المضافة التي يكون نصيب الدولة منها بنسبة 85 بالمائة وباقي الرسوم ذات النسبة المحدودة لصالح الجماعات المحلية ضف إلى ذلك إدماج الرسم على عمليات البنوك في الرسم على القيمة المضافة الذي يحصل كاملا لصالح صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية ويرجع عدم فعالية الجباية المحلية إلى سوء توزيع الدولة لمصولها الجبائي توزيعا عادلا بينها وبين الجماعات

<sup>1</sup> صبيحة مجدي، مرجع سابق ، ص 132.

<sup>2</sup> بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية المحلية في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، عدد4، ، جوان 2006، ص276.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

المحلية بالرغم من أنها تتميز باحتكارها في تحديد وتوزيع تلك الموارد كان من المفترض أن تستجيب للحاجات الجديدة للجماعات المحلية التي تعرف نشاط وحيوية، فالجماعات المحلية تمول من ضرائب شتى مثل الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة، إلا أن حسابها لا يتماشى والتطور الاقتصادي، لذا تبقى دائما متسمة بطابع العجز<sup>1</sup>.

● **عجز نظام الإعانات في تغطية عدم التوازن المحلي** : تمنح الدولة كل سنة إعانات للجماعات المحلية لتغطية العجز التوازني في الموارد المالية للقضاء على الفوارق بين الجماعات المحلية الغنية والفقيرة ومتابعة مسار تنمية تخصص إعانات أيضا للتجهيز والاستثمار العنصر الأساسي في خلق الثروة التي تنمي المستوى المعيشي للمواطنين<sup>2</sup>.

● **ضعف التمويل المحلي** بسبب محدودية مصادره وعدم الاعتماد على المشاريع الاستثمارية التي من شأنها تثمين الموارد الذاتية ومنه تحد من تبعيتها للسلطة المركزية .

● **التأخير في إنجاز مختلف المشاريع الضرورية** من جراء عدم كفاية الاعتمادات المالية لمخططات التنمية

● **جهل أهمية الصناعات التقليدية والنشاطات الإنتاجية** لذا لم تخصص لها مبالغ مالية معتبرة.

● **تخصيص الإعانات**: تعد إعانات الدولة و بالضبط إعانات الصندوق لمواجهة لتغطية نفقات التجهيز و الاستثمار هي إعانات تخصيصية، و بالتالي هذا التخصيص يفقد للجماعات المحلية حرية التصرف و التسيير لتلك الإعانات، و يجعلها ملزمة بالعمل وفقا لما سطرت له تلك الإعانات مسبقا من قبل الجهة المركزية.

● **التوجيه المركزي لقرارات الجماعات المحلية** : تتولى السلطة المركزية قيادة عملية التنمية المحلية و تفرض جميع الخيارات الاقتصادية اللازمة لها.

● **التخطيط المركزي للتنمية**: أمام عجز الجماعات المحلية في تحمل التكاليف اللازمة لرسم المخططات التنموية و تفعيلها، دفع الجهات المركزية تحمل ذلك شريطة إدراج هذه المخططات ضمن المخطط الوطني، هذا ما أدى إلى تقييد حرية الجماعات المحلية، و إدماج المخطط الوطني للمخطط البلدي و القطاعي الذي يظهر ذلك جليا في انسجام المخططات المتعلقة بالتنمية و التهيئة العمرانية مع المخطط الوطني

<sup>1</sup> - رايح غضبان، "حماية الجماعات المحلية"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، (غير منشورة)، 2000-2001، ص 40.  
<sup>2</sup> حميد بوزيدة، "النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992-2004"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، (غير منشورة)، 2005-2006، ص 213.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

- للتنمية ، هذا ما جعل سلطة التنفيذ و الرقابة و التنشيط بيد الوالي و الوزير.<sup>1</sup>
- **عدم الإستغلال الأمثل للطاقات و الإمكانيات المحلية** إما بسبب طبيعة و فلسفة النظام القانوني أو بسبب التخوف و التهرب من المسؤولية من طرف الجماعات المحلية ، و عدم التقدير الجيد لبعض النفقات، كزيادات إستهلاك الكهرباء، و من ثم زيادة مصاريف الإنارة العمومية إضافة إلى فتح مناصب مالية لا تراعي فيها القدرة المالية للجماعات المحلية.<sup>2</sup>
  - **خصوصية الاقتصاد الجزائري القائم على الريع البترولي**، الذي لا بد أن يخضع للتسيير المركزي، أدى إلى إهمال الجباية العادية بصفة عامة، و الجباية المحلية بصفة خاصة، و اللجوء دوما إلى الإعانات التي تقدمها الدولة نتيجة عجز الجماعات المحلية توسع الاقتصاد الموازي، بحيث توجد الكثير من الأنشطة الاقتصادية بعيدة عن أعين الحكومات رقابية، وفي ظل هذه الظروف تحدث المنافسة غير الشريف فتضعف الجباية المحلية خاصة الرسم على النشاط المهني و الرسم على القيمة المضافة.<sup>3</sup>

### رابعا: المعوقات السياسية من بين المعوقات السياسية نجد

- **الصراعات الحزبية** بين مختلف التشكيلات السياسية المكونة للمجالس الشعبية البلدية و الولاية المنتخبة والتي تؤثر سلبا على قرارات هذه المجالس، مما ينعكس على مختلف المشاريع التنموية و يجعل التنمية على المستوى المحلي دون طموحات و تطلعات المواطنين كما أن ضعف المناخ الديمقراطي السليم، و سيطرة العلاقات و الروابط التقليدية و القبليّة على عملية اتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية، عدم الإيمان بإيديولوجية تنمية كمصدر للأهداف السياسية الأساسية من طرف المنتخبين المحليين<sup>4</sup>
- **نقص مظاهر المشاركة السياسية** داخل المجالس المحلية و الذي قد يؤثر بشكل مباشر على درجة الإقبال في الانتخابات بالرغم من وجود نصوص قانونية تنص على تفعيل دور المواطنين في القيام بأنشطة داخل المجالس المحلية و تشجيع إنشاء الجمعيات إلا أن مساهمات المجتمع المدني في إتخاذ القرارات و تنفيذها تبقى ضعيفة و غير مهتمة بالديمقراطية.

<sup>1</sup> صبيحة مجدي، مرجع سابق ، ص ص 115-116.

<sup>2</sup> عادل بو عمران، البلدية في التشريع الجزائري، الجزائر: دار الهدى للنشر، 2010 ص 64.

<sup>3</sup> نعيمة زيرمي ، بن عومر سنوسي ، الجماعات المحلية في الجزائر بين الواقع و التحديات، مجلة الإستراتيجية و التنمية ، العدد 5، جويلية 2013، ص 227.

<sup>4</sup> الحاج سي فضيل ، معمر حياتلة ، مجّد بن عطية ، مرجع سابق، ص 170.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

- **عدم وضع معايير موضوعية للإنتقاء و الترشح داخل المجالس المنتخبة أدى إلى ربط ترشح المواطنين للمجالس المنتخبة في إطار الأحزاب السياسية بجملة من العوامل تتحكم فيها العروشية و الجهوية على حساب المصلحة العامة<sup>1</sup>**

تعتبر عقبة الجباية المحلية إحدى التحديات الرئيسة التي تواجه التنمية المحلية، إذ تؤثر بشكل مباشر على قدرة الجماعات المحلية على توفير الموارد اللازمة لتمويل المشاريع التنموية والخدمات العمومية، إن ضعف نظم التحصيل وعدم وضوح الإطار القانوني، وغياب الكفاءة في إدارة الجباية يحد من استقلالية الجماعات المحلية ويؤخر تنفيذ برامج التنمية ومن ثم، فإن تعزيز الجباية المحلية يتطلب تبني إصلاحات شاملة تشمل تحديث القوانين، تحسين آليات التحصيل، وتطوير الكفاءات الإدارية، بما يضمن توفير الموارد المالية الكافية لدعم التنمية المستدامة وتحقيق استجابة فعالة لاحتياجات المواطنين على المستوى المحلي.

### المطلب الثاني: سبل علاج معوقات الأداء التنموي المحلي:

إن الأداء التنموي المحلي يواجه مجموعة من المعوقات التي تحد من فعالية الجماعات المحلية في تحقيق أهداف التنمية، سواء على مستوى الإدارة، الموارد المالية، أو المشاركة المجتمعية ومن هذا المنطلق، أصبح من الضروري البحث عن سبل علاج هذه الإشكالات، بما يضمن تعزيز القدرات الإدارية، تمكين الجماعات من استقلالها المالي، تحسين نظم الجباية، وتفعيل مشاركة القطاع الخاص والمواطنين في صنع القرار المحلي كما يكتسب تطبيق مبادئ الحكامة المحلية والإدارة الإلكترونية أهمية كبرى في رفع كفاءة الأداء وضمان تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، لذلك يمكن ذكر بعض سبل علاجها أهمها:

- **تعزيز الإدارة الإقليمية وتحديثها:** إن تعزيز الإدارة المحلية وتحديثها يتم عبر النقاط التالية:
  - تحسين مستوى إدارات الجماعات المحلية ومستخدميها.
  - تكوين المنتخبين المحليين على أداء مهامهم القانونية
  - تزويد الجماعات المحلية بالإطارات والتقنيين المختصين بما يمكنها من ضمان مهامها.
  - تكيف القانون الأساسي الخاص بالمنتخب المحلي، قصد توضيح حقوق وواجبات وكذا حمايته ولاسيما القانونية في ممارسة وظائفها.
- **تحسين الموارد المالية غير ضريبية:** إن المداخل المالية للجماعات المحلية لاسيما ممتلكاتها تبقى دون طاقتها

<sup>1</sup> نورة سليمان فيسة ، تحديات الإدارة المحلية والسياسات المقترحة لإصلاحها، مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية، عدد1، جانفي 2017، ص318.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

الحقيقية، فتسعي هذه الممتلكات وقلة الدخل الذي يمكن التحصل عليه يجعل المنتخبين لا يهتمون بها، وأمام هذه الحالة، يجب أن يتكفل إصلاح المالية المحلية بدون شك بمثل هذه الإيرادات بحيث يوجد عند بعض البلديات تراث مالي معتبر لا يقل أهمية بالنسبة للمصادر الأخرى التي تغذي ميزانيات الجماعات المحلية، وكذا وجب على المنتخبين المحليين تحديد وعاء الضرائب وتحصيلها على نحو أفضل مما يتمتعون بروح المسؤولية واكبر إزاء المواطنين المكلفين بدفع الضريبة.<sup>1</sup>

- **تعزيز الاستقلال المالي للجماعات المحلية** بإصدار قرارات إدارية نافذة في حدود معينة دون أن تخضع في ذلك إلى أوامر السلطة المركزية وتوجيهاتها إلا في حالات مبنية في القانون، كما لا يحق لهذه السلطة تعديل قرارات الجماعة المحلية ولا تسال عن أعمالها وحتى وإن كانت خاضعة للسلطة الوصية، وبذلك للجماعات المحلية حق طلب إلغاء القرارات الصادرة عن السلطة المركزية وحتى مخاصمة الدولة ذاتها أمام القضاء، ويعد الاستقلال المالي عند البعض العنصر الأساسي في اللامركزية وإلا فقدت أساسها ومقوماتها فهو الذي يمنح لها سلطة وضع السياسة التي تراها مناسبة لحل مشاكلها لأنها مرتبطة مباشرة بامتلاكها لمصادر التمويل، وبالتالي تصبح الجماعات المحلية مسؤولة عن تسيير المرافق والممتلكات التابعة لها، وتتكفل بتوفير الحاجيات الضرورية والمهمة للمواطنين.<sup>2</sup>
- **إشراك القطاع الخاص في نشاطاتها و تـثمينه و تشجيعه لتخفيف أعباءها و تنمية مصادرها المالية،** فباستطاعة القطاع الخاص ارتياد العديد من المجالات الخدمية التي ظلت حكراً على الجماعات المحلية و تأديتها بصورة أفضل من حيث الكم و الكيف.<sup>3</sup>
- **إنشاء جباية محلية مستقلة عن جباية الدولة :** محاولة إقامة نظام جبائي محلي جديد قائم على الفصل بين الجباية المحلية و جباية الدولة من خلال إشراك الجماعات في تكييف الضرائب و الرسوم على المستوى المحلي، بمعنى تقسيم الضرائب و الرسوم إلى مجموعتين، بحيث إذا كانت هذه الأخيرة ذات طابع محلي فهي للجماعات المحلية و إن كانت ذات طابع وطني فهي للدولة، مع ضرورة وجود الإمكانيات القانونية و البشرية الكافية على المستوى المحلي وكذا المساواة و العدالة في الخضوع للضريبة ما بين المكلفين بها، حتى لا تكون هناك عرقلة لمسار التنمية المحلية<sup>4</sup>
- **تطبيق الحكامة المحلية** تكمن أهمية الحكامة المحلية في تطوير القدرات الذاتية و الإبداعية للإدارة المحلية من خلال

<sup>1</sup> صبيحة مجدي، مرجع سابق، ص 234.

<sup>2</sup> - كريمة ربحي، زهية بركان، (وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية)، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات، جامعة البلدة، 2004، ص 15-16.

<sup>3</sup> عبد العزيز عبد الكريم، (دور القطاع الخاص في تنمية المدن العربية)، مداخلة مقدمة في ندوة دمشق، المعهد العربي لإنماء المدن، 2000، ص 12.

<sup>4</sup> سعد كمال الدين، واقع اللامركزية، مذكرة تربص، المدرسة الوطنية للإدارة، 2006.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

التركيز على إرضاء المواطن بحيث تعد الحكامه المحلية مجالا للإبداع و التجديد من اجل تدبير الشأن العام المحلي و تحسين شروط رفاهية المواطن لذلك يجب على المنتخبين المحليين أن يبرهنوا على قدرتهم على الإبداع أي ابتكار مشاريع جديدة و إيجاد أفكار حديثة لحل جل المشاكل المطروحة، و بالتالي القدرة على تغيير الحياة المحلية و التحكم في التطورات المتسارعة و تدبير الأزمات الطارئة من خلال إجراءات إدارية من شأنها أن تعكس القدرة على التحرك بفعالية و إبداع المشاريع التنموية<sup>1</sup> و هكذا نجد أن الحكامة المحلية مرتبطة بالتنمية، حيث ارتكزت على التنمية البشرية المستدامة الشيء الذي جعل الحكامة المحلية في بعدها التنموي و الديمقراطي دعامة أساسية لتقوية اللامركزية، و آلية أساسية في النهوض بالدور التنموي للجماعات المحلية بالجزائر، الأمر الذي جعل منها تعبر عن حق المشاركة في اتخاذ القرار للجماعات المحلية، دون أن يلغي ذلك حق الجهة المركزية في اتخاذ القرار.

فالحكامة المحلية تنفق مع مبدأ اللامركزية حول تحقيق التنمية المحلية بتفعيل دور السلطات المحلية و ذلك بإسناد مهام إدارية و تنمية لها تزيد من فعاليتها، و تعزز دورها في تحمل مسؤوليتها و صلاحياتها بدمج السكان المحليين في عملية التنمية المحلية الذي يؤدي الى نجاحها بالاعتماد على القانون و التطبيق في ارض الواقع.

فالجماعات المحلية اليوم أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتحقيق التنمية المحلية و بتدعيم الاقتصاد الوطني، و ذلك بترشيد النظام الإداري مما يعطي مصداقية العمل المحلي غير انه لم تتحقق دائما نتائج مرتقبة و ذلك من جراء تفاوت التكوين لدى المنتخبين، و سوء التسيير، كل هذه العوامل أخرجت بالتنمية البشرية في العديد من الجماعات المحلية.<sup>2</sup>

● **وضع قوانين تتماشى و تطوير التنمية المحلية** يتطلب التسيير المحلي الفعال إعادة النظر في القوانين الحالية ( قانون البلدية و الولاية) و فسح المجال للمبادرات المنظمة وفق برامج مسطرة و محددة الأهداف، بحيث تمنح للجماعات المحلية مسؤولية التخطيط و التنفيذ، و للدولة دور الرقابة و المحاسبة، و أهم ما يجب مراجعته في هذه القوانين توسيع صلاحيات المسؤولين في الجماعات المحلية، كما يجب إعادة النظر في قوانين الهيئات الأخرى المساعدة لتحقيق التنمية المحلية كالقانون البنكي و المؤسسات الاقتصادية المحلية و غيرها<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بن الشيخ بن الصديق، "الاستقلال المالي للجماعات المحلية مداه و إمكانية تطوره"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، (غير منشورة) 2001-2002، ص 73.

<sup>2</sup> صبيحة مجدي، مرجع سابق، ص 226-227.

<sup>3</sup> جمال الدين مغوفل، التنمية المحلية (البلدية و الولاية)، الجزائر: الدار الخلدونية، 2006، ص 30.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

● **تفعيل القاعدة في التنمية المحلية:** لكي تتحقق التنمية المحلية و بالتالي التنمية الشاملة للوطن لا بد من المرور الحتمي بالقاعدة و ذلك بالتقرب من المواطن و التعرف أكثر على تطلعاته و حاجاته، فالدول النامية و منها الجزائر تحتاج إلى مساهمة و إشراك جهود الأفراد لاستكمال عملية التنمية لتحقيق المستوى المطلوب الوصول إليه لهذا لا بد من تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين و إشراكهم في القرار المحلي، و من ثم فإنه يمكن التفكير مستقبلا في جعل الجماعات المحلية و بالخصوص البلديات عبارة عن مؤسسات، يترأسها رئيس مجلس شعبي بلدي الذي يعكس رغبات المواطنين فيها، و يقوم بتسييرها موظفيها بالاشتراك مع مواطنيها بحيث يسعون كلهم و جماعيا إلى تحقيق أهداف مشتركة تصبو كلها إلى تحقيق الصالح العام و تلبية حاجات المواطنين<sup>1</sup>

● **تطبيق الإدارة الإلكترونية:** يهدف تطبيق الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي إلى تحسين مستوى أداء الجماعات المحلية و تطوير هيكلها التنظيمي، كونها تساهم في تحديث الخدمات الهامة من حيث النوعية و سرعة الإنجاز، كما أن اعتماد تقنيات المعلوماتية يساعد الأجهزة المركزية في تحسين علاقتها مع فروعها و مع السلطات المركزية، و باعتبار أن العنصر البشري هو العامل الأساسي لقيام الإدارة المحلية بدورها التنموي في مختلف الميادين، فإن استخدام الوسائل التقنية الحديثة يسهل عليه أداء مهامه، لذلك يتركز نظام الإدارة الإلكترونية على أهداف أهمها:

- رفع كفاءة أداء الجهاز الحكومي.
- أداء الخدمات المرفقة للمواطنين و المستثمرين عن طريق شبكة المعلومات دون التنقل للمؤسسات الإدارية.
- ممارسة الديمقراطية من خلال زيادة مساهمة المواطنين في عملية اتخاذ القرار و الاستفتاءات و توجيه عمل الحكومة و المؤسسات التابعة لها عن طريق وسائل الإعلام و الاتصال

و عليه فإن الإدارة الإلكترونية تسعى إل تحويل العمل اليدوي إلى إلكتروني لتسهيل و تبسيط كل الإجراءات الإدارية للمواطن و المساهمة في التقليل من ظاهرة الفساد الإداري المنتشرة في الممارسات التقليدية<sup>2</sup>

إن معالجة معوقات الأداء التنموي المحلي تمثل خطوة أساسية نحو تعزيز فعالية الجماعات المحلية وتمكينها من أداء مهامها التنموية بكفاءة فتعزيز الإدارة المحلية، وتطوير الموارد المالية، وتفعيل الاستقلال المالي، وإشراك القطاع الخاص والمواطنين، إلى جانب تبني مبادئ الحكامة المحلية والإدارة الإلكترونية، كلها إجراءات تكفل استغلال

<sup>1</sup> مسعود شيهوب، أسس الإدارة المحلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997، ص.68.

<sup>2</sup> نورة سليمان فيسة ، مرجع سابق، ص324.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

الإمكانيات المتاحة وتحقيق التنمية المستدامة وعليه، فإن نجاح التنمية المحلية يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة الجماعات المحلية على تجاوز هذه العقبات، بما يحقق رفاهية المواطن ويعزز صمود المجتمع المحلي في مواجهة تحديات المستقبل.

### المطلب الثالث: الرقمنة و الشفافية كأداة للتعامل مع عقبات الجباية

تعد الجباية إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها تمويل الدولة وضمان استدامة الموارد المالية، غير أن العديد من الأنظمة الضريبية تواجه تحديات متعددة تؤثر على فاعلية تحصيل الإيرادات، مثل التأخير في الإجراءات الإدارية، وانتشار الظاهرة السوداء، ونقص الشفافية في العمليات الجبائية وفي هذا السياق، برزت الرقمنة كألية حديثة قادرة على تحسين أداء أجهزة الجباية وتسهيل المعاملات الضريبية، من خلال تبسيط الإجراءات، وتسريع المعاملات، وتقليل الأخطاء البشرية، ومكافحة التهرب الضريبي.

كما أن الشفافية تعد عنصرا محوريا في تعزيز الثقة بين الإدارة والمكلفين، فهي تساهم في الحد من الفساد الإداري وتحسين صورة المؤسسات العمومية أمام المواطنين، مما يرفع من الالتزام الطوعي للضرائب ويقلل من الاحتكاك بين الأطراف المعنية ومن هذا المنطلق، فإن دمج الرقمنة والشفافية يمثل استراتيجية فعالة للتعامل مع العقبات التقليدية التي تواجه الجباية، ويشكل خطوة نحو نظام جبائي أكثر كفاءة وعدالة.

### أولا: رقمنة نظام الإدارة الجبائية في الجزائر و تحديثها:

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة جهودا كبيرة لتحديث الإدارة الجبائية، في إطار تحسين كفاءة الإدارة العامة وتسهيل الإجراءات على المواطنين والشركات، ومن أبرز هذه الجهود إطلاق بوابات ونظم رقمية حديثة مثل: بوابة التقييم الجبائي (NIF)، نظام "جبائتك"، بوابة "مساهمتك"، ومنصة "طابعكم". [tabioucom](http://tabioucom)

1- بوابة التقييم الجبائي الإلكترونية (NIF) هي: منصة رقمية حديثة أطلقتها المديرية العامة للضرائب في إطار جهودها لتحديث الإدارة الجبائية وتعزيز التحول الرقمي في الخدمات العمومية تهدف هذه البوابة إلى تسهيل عملية الحصول على رقم التعريف الجبائي للأفراد والمؤسسات، وتمكينهم من إنجاز مختلف الإجراءات الجبائية بسرعة وشفافية عبر الإنترنت دون الحاجة إلى التنقل إلى المصالح الإدارية.<sup>1</sup>

تتيح البوابة للمستخدمين مجموعة متكاملة من الخدمات الإلكترونية، من بينها تقديم طلب الحصول على رقم التعريف الجبائي للأفراد والشركات من خلال الرابط الرسمي، وتتبع حالة الطلب لمعرفة مراحل معالجته وآخر

<sup>1</sup> عصرنه و تحديث نظام الإدارة الجبائية في الجزائر، تم الإطلاع عليه يوم 2025/10/23 على الساعة 10.00 في الموقع [//www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/grands-dossiers-ar/2173-2025-02-06-14-34-12](http://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/grands-dossiers-ar/2173-2025-02-06-14-34-12)

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

المستجدات، وطباعة شهادة التسجيل الجبائي فور الموافقة على الطلب، بالإضافة إلى خدمة التحقق من صحة الشهادة الجبائية للتأكد من مصداقيتها.

وتتمتع هذه البوابة بعدة مزايا تجعلها أداة فعالة في تسهيل المعاملات الإدارية، إذ توفر الوقت والجهد، وتحد من الطوابير والازدحام في المكاتب الجبائية، كما تضمن سهولة الاستخدام بفضل واجهتها البسيطة والمتاحة لجميع الفئات، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات علاوة على ذلك، تتيح البوابة الوصول إلى خدماتها على مدار الساعة ومن أي مكان، مما يعزز مبدأ الإدارة الإلكترونية ويساهم في تحسين العلاقة بين المواطن والإدارة الضريبية.

2- **بوابة الترفيم الجبائي الإلكترونية (NIF)** هي : منصة رقمية حديثة أطلقتها المديرية العامة للضرائب في إطار جهودها لتحديث الإدارة الجبائية وتعزيز التحول الرقمي في الخدمات العمومية تهدف هذه البوابة إلى تسهيل عملية الحصول على رقم التعريف الجبائي للأفراد والمؤسسات، وتمكينهم من إنجاز مختلف الإجراءات الجبائية بسرعة وشفافية عبر الإنترنت دون الحاجة إلى التنقل إلى المصالح الإدارية.

تتيح البوابة للمستخدمين مجموعة متكاملة من الخدمات الإلكترونية، من بينها تقديم طلب الحصول على رقم التعريف الجبائي للأفراد والشركات من خلال الرابط الرسمي، وتتبع حالة الطلب لمعرفة مراحل معالجته وآخر المستجدات، وطباعة شهادة التسجيل الجبائي فور الموافقة على الطلب، بالإضافة إلى خدمة التحقق من صحة الشهادة الجبائية للتأكد من مصداقيتها.

وتتمتع هذه البوابة بعدة مزايا تجعلها أداة فعالة في تسهيل المعاملات الإدارية، إذ توفر الوقت والجهد، وتحد من الطوابير والازدحام في المكاتب الجبائية، كما تضمن سهولة الاستخدام بفضل واجهتها البسيطة والمتاحة لجميع الفئات، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات علاوة على ذلك، تتيح البوابة الوصول إلى خدماتها على مدار الساعة ومن أي مكان، مما يعزز مبدأ الإدارة الإلكترونية ويساهم في تحسين العلاقة بين المواطن والإدارة الضريبية.

3- **نظام جبايتك** هو: احد اهم الانظمة الرقمية التي اطلقتها المديرية العامة للضرائب بتاريخ 7 ماي 2017 بمركز الضرائب لباب الزوار بالعاصمة، في اطار سياسة شاملة تهدف الى تحديث الادارة الجبائية وتعزيز التحول الرقمي في القطاع المالي، يمثل هذا النظام خطوة استراتيجية نحو رقمنة العمليات الجبائية وتبسيط الاجراءات الادارية لفائدة المواطنين والمؤسسات، بما يتماشى مع توجهات الحكومة في بناء ادارة الكترونية فعالة وشفافة.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

يتيح نظام جبايتك مجموعة متنوعة من الخدمات التي تشمل التصريح والدفع الالكتروني للضرائب الدورية والسنوية، وتتبع الملفات الجبائية ومعرفة مراحل معالجتها، بالإضافة الى امكانية الاطلاع على النصوص القانونية والاجراءات الجبائية، وطلب الشهادات وتقديم الشكاوى والتواصل مع المصالح المختصة بشكل مباشر.

تكمن اهمية هذا النظام في كونه لا يقتصر على رقمنة الخدمة فقط، بل يساهم في ترسيخ ثقافة الجباية الالكترونية وتعزيز الثقة بين الادارة والمكلفين بالضريبة، من خلال الشفافية وسهولة الوصول الى المعلومات، و عليه فان نظام جبايتك ساهم في تقليص الاخطاء اليدوية وتسريع معالجة الملفات، كما قلل من حالات التأخر في التصاريح والدفع، وهو ما انعكس ايجابيا على نسبة التحصيل الجبائي<sup>1</sup>.

4- **بوابة مساهمتك Moussahama'tic** هي : مبادرة رقمية مكتملة لنظام جبايتك، تهدف الى تمكين المكلفين بالضريبة من التصريح والدفع عن بعد بطريقة سهلة ومباشرة، تعتمد البوابة على وسائل الدفع الالكتروني مثل البطاقة الذهبية لبريد الجزائر وبطاقة الدفع البنكي CIB ، مما جعلها اداة فعالة لتعميم الدفع الالكتروني في الجزائر.

تقدم مساهمتك خدمات مهمة مثل التصريح الالكتروني في اي وقت، الدفع عبر الانترنت دون التنقل الى مكاتب الضرائب، تتبع التصريحات، والاطلاع على النصوص القانونية وتبرز اهمية هذه المنصة في توسيع قاعدة الملتزمين جبائيا خاصة لدى فئة المهنيين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت تعاني سابقا من تعقيدات الاجراءات الورقية كما تبرز اهمية بوابة مساهمتك في تحسين الشفافية المالية وتعزيز الثقة بين المكلفين والادارة.

5- **منصة طابعكم** : في اطار استكمال عملية الرقمنة، جاءت منصة طابعكم **tabioucom** التي اطلقتها المديرية العامة للضرائب بتاريخ 8 اوت 2024 كخطوة متقدمة نحو رقمنة عملية دفع الطوابع الجبائية تتيح هذه المنصة دفع مختلف انواع الطوابع الجبائية عبر الانترنت، والاستعلام عن الاسعار وانواع الطوابع، واستخراج ايصالات الدفع الالكترونية بسهولة وقد بلغت عدد الايصالات المستخرجة عبرها اكثر من 75600 ايصال حتى نوفمبر 2024، مما يعكس مدى تجاوب المواطنين مع الخدمة عليه فمنصة طابعكم تمثل مرحلة جديدة في تحقيق الشمول المالي والجبائي، اذ تساهم في القضاء على التعاملات النقدية التقليدية، وتحد من حالات التزوير والتهرب الجبائي، كما تضمن تتبع العمليات بدقة وشفافية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.  
<sup>2</sup> نفس المرجع السابق.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

بشكل عام، تشكل هذه الانظمة الثلاثة جبايتك، مساهمتك، وطابعكم، ركائز اساسية في استراتيجية التحول الرقمي للمديرية العامة للضرائب، فهي لا تكتفي بتسهيل الاجراءات وتوفير الوقت والجهد، بل تساهم في تحسين الاداء الجبايي للدولة، ورفع كفاءة التحصيل، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ما يجعلها تجربة رائدة في مجال الرقمنة الادارية في الجزائر.

**ثانيا: الشفافية كأداة للتعامل مع عقبات الجباية** شهدت الجزائر خلال العقدين الأخيرين تطورا ملحوظا في مجال مكافحة الفساد وترسيخ مبدأ الشفافية، خاصة بعد إدخال تعديلات دستورية وإصدار قوانين جديدة تعزز هذا التوجه، فقد نص الدستور الجزائري لسنة 2020 في مادته 15 على خضوع المؤسسات العمومية للقانون وخدمتها للمواطن، كما أكدت المادة 34 على حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات، وهو ما يعد تكريسا صريحا لمبدأ الشفافية، ويعتبر القانون رقم 04-17 المتعلق بحق الوصول إلى المعلومات أول إطار تشريعي ينظم هذا الحق في الجزائر، مما يتيح للمواطنين طلب المعلومات من الجهات الإدارية ويعزز انفتاح الإدارة على المجتمع، كما تتكامل هذه النصوص مع قوانين أخرى ذات صلة، أبرزها القانون رقم 06-01 المعدل والمتمم المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الذي يلزم المسؤولين الإداريين بالتصريح بممتلكاتهم والكشف عن مصادر تمويل المشاريع العمومية، في خطوة تهدف إلى تكريس الشفافية وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة في تسيير الشأن العام و تتمثل اهم أهداف الشفافية كاداة للتعامل مع عقبات الجباية المحلية في:

- **الحد من الفساد الإداري:** من خلال إفصاح الإدارة الضريبية عن الإجراءات والمعايير، مما يقلل فرص الاستغلال أو التجاوزات.
  - **زيادة الوعي لدى المكلف:** عبر تزويد المكلف بالمعلومات الكافية حول حقوقه وواجباته، بما يعزز فهمه للالتزامات الضريبية.
  - **المساعدة في تطبيق مبدأ المساءلة:** من خلال توثيق الإجراءات ومراقبة الأداء، مما يجعل كل طرف مسؤولا عن أفعاله وقراراته.
  - **المساعدة في جلب الاستثمارات:** إذ أن وضوح النظام الضريبي وشفافيته يعزز ثقة المستثمرين ويشجعهم على الاستثمار.<sup>1</sup>
- و تتمثل أهم مظاهر الشفافية في

<sup>1</sup> محمد غربي، الهادي خضراوي، الشفافية الضريبية اداة لتعزيز الثقة بين المكلف و الادارة الضريبية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، عدد 02، 2020، ص 998.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

1- احترام إجراءات الرقابة بأنواعها المختلفة ينبغي أن تتسم تصرفات الإدارة الضريبية تجاه المكلفين بدرجة عالية من الشفافية، بما يضمن تمكينهم من معرفة الخطوات والإجراءات المتبعة أثناء ممارسة الإدارة لمهامها. فالرقابة التي تقوم بها الإدارة يجب أن يكون هدفها التأكد من صحة التصريحات الضريبية وصدقها، مع ضمان تطبيق القوانين المحددة من دون تعسف أو تجاوز.

وتتجسد الشفافية هنا في الالتزام بكافة الإجراءات القانونية عند فحص الملفات الضريبية، وإبلاغ المكلفين بحقوقهم وواجباتهم، بما في ذلك حقهم في الاعتراض وفقاً للقوانين المنظمة لذلك، فكل إخلال بهذه الإجراءات قد يؤدي إلى المساس بمبدأ العدالة وإضعاف ثقة المكلفين في الإدارة الضريبية. كذلك يساهم مستوى التكوين العلمي والمهني للإدارة في الحد من الأخطاء والتجاوزات أثناء عملية المراقبة، مما يعزز الثقة في النتائج المتحصّل عليها ويجعلها أكثر قبولا لدى المكلفين.

2- توفير المعلومات الضريبية للمكلفين: تلتزم الإدارة الضريبية بإعلام المكلفين بكل البيانات والتوضيحات المتعلقة بحقوقهم وواجباتهم، بما يسمح لهم بفهم كيفية حساب الضرائب والإجراءات المتخذة بشأن ملفاتهم وفي هذا الإطار، يجب الرد على استفسارات المكلفين في آجال قانونية محددة، بما لا يتجاوز ثلاثين يوماً، وفقاً لما نص عليه قانون الإجراءات الجبائية، كما يجب أن تتسم المعلومات المقدمة بالدقة والوضوح، لأن غموضها قد يؤدي إلى سوء فهم أو إلى تظلمات كان من الممكن تجنبها بتقديم الشروحات اللازمة في الوقت المناسب.

3- ضمان حق المكلف في الطعن من مقتضيات الشفافية أيضاً تمكين المكلف من حق الطعن في القرارات الصادرة بحقه، سواء تعلق الأمر بالمبالغ المستحقة أو الإجراءات المتخذة ضده، ويجب على الإدارة تسهيل عملية الطعن وتقديم الإرشادات الضرورية حول كيفية تقديمه والآجال القانونية المرتبطة به. ويعد هذا الحق وسيلة أساسية للحفاظ على حقوق المكلف ومنع أي تعسف إداري، كما يعكس احترام الإدارة لمبدأ العدالة الضريبية وسيادة القانون.

4- المراقبة وإجراءات التحقيق تقوم الإدارة الضريبية بإجراء مراقبة دقيقة للتأكد من صحة المعلومات المصرح بها من طرف المكلفين، وتتضمن هذه المرحلة جمع الأدلة والتحقق من صحة البيانات المحاسبية والقانونية وذلك عبر اطلاع الإدارة على الوثائق والفواتير التي تبرر المعاملات المالية والاقتصادية للمكلف. كما يجب على الإدارة أن تراعي السرية المهنية، وألا تسمح بالكشف عن المعلومات التي تتحصل عليها إلا في إطار القانون، حفاظاً على سمعة المكلف وحماية نشاطه التجاري.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 1000-1001.

## الفصل الثالث: الوسائل المالية للجماعات المحلية

### خلاصة الفصل:

تتمتع الجماعات المحلية في الجزائر بمجموعة من الموارد المالية التي تساهم في تنشيط دورها التنموي، وتنوع هذه الموارد بين داخلية مثل الجباية المحلية، وخارجية تشمل الإعانات الحكومية تعد هذه الموارد وسائل أساسية تمكن الجماعات المحلية من المساهمة الفعالة في عملية التنمية إلا أن الواقع يكشف عن العديد من التحديات التي تواجهها في هذا المجال.

علاوة على ذلك، فإن النقص في ترشيد استخدام الموارد والوسائل المتاحة للجماعات المحلية يعد من العوامل الرئيسية التي تساهم في تفاقم الفجوات التنموية، ويظهر ذلك بوضوح في برامج ومخططات التنمية المحلية التي خصصت لها الدولة مبالغ مالية ضخمة بهدف معالجة تأخر التنمية في مختلف القطاعات وتحقيق التوازن بين الأقاليم ومع ذلك، تبقى هذه البرامج بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة، حيث تفتقر إلى الفعالية المطلوبة فلا يزال قطاع التنمية بعيدا عن التحرر من الاعتماد على النفط، ويظل معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ضعيفا، كما أن معدلات البطالة والتضخم تواصل الارتفاع، مما يزيد من التوتر الاجتماعي ويعزز من الاحتقان الاجتماعي في مختلف المناطق.

على الرغم من هذه الموارد، فإن الجماعات المحلية في الجزائر لا تستطيع أن تؤدي دورها التنموي بشكل فعال بسبب العديد من الفجوات التنموية المحلية، والتي تعود بشكل أساسي إلى ضعف الموارد المالية المحلية، هذا الضعف ناتج عن عدم عدالة توزيع الموارد الجبائية بين المستويين المركزي والمحلي، فضلا عن التوزيع غير المتوازن لهذه الموارد بين الجماعات المحلية نفسها بالإضافة إلى ذلك، تظل الدولة وحدها صاحبة السلطة في تحديد وتأسيس الضريبة، بما في ذلك تحديد القواعد والنسب الخاضعة لها، مما يعزز التبعية المالية للجماعات المحلية للدولة ويحد من قدرتها على اتخاذ قرارات تنموية مستقلة.

إن هذه العوامل مجتمعة تؤكد على ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية في النظام المالي والإداري للجماعات المحلية لتمكين من مواجهة التحديات التنموية وتحقيق التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات المواطن الجزائري بشكل فعال.

## الفصل الرابع

الموارد المالية والتنمية المحلية

بولاية بومرداس

( 2017– 2012 )

### مقدمة الفصل:

تعتبر الموارد المالية المحلية من أبرز العوامل الأساسية التي تساهم في تحقيق التنمية المحلية في مختلف المناطق، بحيث تعتبر المرجع الأساسي لتمويل المشاريع التنموية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي المحلية، و ولاية بومرداس، الواقعة في شمال الجزائر شهدت خلال الفترة الممتدة بين 2012 و 2017 تغيرات و إضطرابات في مجال التنمية المحلية وتعد الموارد المالية المحلية جزءا مهما من هذه التغيرات.

تشكل الموارد المالية المحلية في ولاية بومرداس من عدة مصادر ضرائب محلية، ورسوم بالإضافة إلى الإعانات المالية من السلطة المركزية بهذه الموارد، يمكن للمجالس المحلية تمويل مشاريع البنية التحتية، وتحسين الخدمات العامة من تعليم وصحة، ودعم النشاط الاقتصادي المحلي الذي يساهم في خلق فرص عمل ولكن في المقابل، واجهت تحديات تتعلق بإدارة هذه الموارد وكفاءتها في تحقيق الأهداف التنموية.

وقد تم استخدام هذه الموارد في مجالات متنوعة مثل تحسين شبكة الطرق والمواصلات وتعزيز قطاع التعليم والصحة، وتطوير السياحة المحلية والبيئة، إلا أن الفجوات في توزيع هذه الموارد بين المناطق الحضرية والريفية بقيت من أهم التحديات التي واجهت جهود التنمية في الولاية.

بالتالي، تكمن أهمية دراسة دور الموارد المالية المحلية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية بومرداس في هذه الفترة في تقييم تأثيرات

هذه الموارد على تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز الاستقلالية المالية للمجالس المحلية، وتحديد كيفية مواجهة التحديات التي تعترض طريق تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الولاية.

و في ظل ماسبق يمكن الخوض في هذا الفصل من خلال اربعة ركائز تتفصل كل ركيزة في مجموعة من النقاط الفرعية، حيث ارتئينا أن الخوض فيها له دور فعال في ازالة بعض الغموض على موضوعنا هذا و قد تمثلت و تدرجت كما يلي:

### المبحث الأول : التعريف بولاية بومرداس

### المبحث الثاني: مؤشرات التنمية المحلية لولاية بومرداس

### المبحث الثالث : تحليل الهيكلة المالية على مستوى الولاية

### المبحث الرابع : عقبات التنمية المحلية وكيفية التعامل معها

## المبحث الأول

### التعريف بولاية بومرداس

#### المطلب الأول: موقع ولاية بومرداس

تأسست ولاية بومرداس بموجب المادة 39 من القانون رقم 84-90 الصادر في 04/02/1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

تقع ولاية بومرداس في الشمال المركزي للجزائر، وتمتد على شريط ساحلي يزيد عن 80 كلم من شاطئ بودواو في الغرب إلى شاطئ أعفير في الشرق، بلغت مساحتها حوالي 1456.16 كلم مربع، تحدها من الغرب ولاية الجزائر ومن الجنوب الغربي ولاية البليدة، ومن الشرق ولاية تيزي وزو، ومن الجنوب ولاية البويرة ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط.

و حسب اخر الإحصائيات لسنة 2022 بلغ عدد سكان الولاية 1,062,213 نسمة، موزع بشكل متجانس، مع تركيز السكان في المناطق الحضرية، مقسمين على 11 دائرة و32 بلدية يعتبر مناخ ولاية بومرداس باردا ورطبا في الشتاء وحارا وجافا في الصيف متأثرا بمناخ البحر الأبيض المتوسط. تمتاز ولاية بومرداس بتنوعها الطبيعي، بحيث تشكل المناطق الجبلية 26% من المساحة الإجمالية، والهضاب والمرتفعات 26.5%، بينما تشكل المناطق المستوية 36.5%، هذا الموقع الاستراتيجي للولاية منحها مجموعة من الخصائص أهمها:

- تقع ولاية بومرداس في منطقة القبائل بين الجزائر وتيزي وزو.
- تبعد حوالي 50 كلم شرق العاصمة الجزائر، و50 كلم غرب تيزي وزو.
- يمثل الموقع الاستراتيجي للولاية منطقة عبور تربط بين الشرق والغرب، بحيث تعتبر همزة وصل بين العاصمة والولايات الشرقية، كما تحتوي على طرق رئيسية، أهمها الطريق السريع الرابط بين الثنية\_الجزائر، الذي يجمع الطريق الوطني رقم 61 و5، والطريق الوطني رقم 12 الذي يصل الثنية بتيزي وزو، بالإضافة إلى الطريق السيار شرق-غرب<sup>1</sup>.
- يمر بها خط السكة الحديدية، الذي يربط مختلف المناطق ويمتد بطول 5.67 كلم.

<sup>1</sup> مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية بومرداس.

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية (ولاية بومرداس 2012-2017)

- تعتبر ولاية بومرداس منطقة تمتاز بمقومات سياحية كبيرة، و تمتلك شريط غابي يستقطب الزوار خاصة في موسم الصيف.
  - تمتاز الولاية بثورة فلاحية، حيث تعتبر من أهم مناطق الإنتاج الزراعي في البلاد، بحيث تتوفر على ثروات فلاحية متنوعة زراعية، حيوانية، غابية).
  - تتوفر ولاية بومرداس على مركز صناعي مهم، حيث تضم عدة مؤسسات صناعية مثل "سكوتيد"، "سوناريك"، ملبنة بودواو، مجمع BCR، والمخبر الصيدلاني LPA، بالإضافة إلى العديد من المؤسسات الصناعية المتوسطة والصغيرة، كما أعتبرت في السنوات الأخيرة مرجعا هاما للمقاولات في الجزائر.
- بفضل ما تتمتع به ولاية بومرداس من إمكانيات وموارد متنوعة بسبب موقعها الجغرافي المتميز جعلها منطقة ديناميكية واستراتيجية في العديد من المجالات، مما صنفها ضمن الولايات التي تشهد سياسة تنمية في الجزائر .

### المطلب الثاني: التقسيم الإداري لولاية بومرداس

تنقسم ولاية بومرداس، وفقا للمادة 39 من القانون رقم 84-09، إلى 32 بلدية موزعة على 9 دوائر، وهي كالتالي:

- دائرة بومرداس :بلدية بومرداس، بلدية قورصو، بلدية تيجلابين.
- دائرة برج منايل :بلدية برج منايل، بلدية زموري، بلدية لقاطة، بلدية جنات.
- دائرة بودواو :بلدية بودواو، بلدية بودواو البحري، بلدية خروبة، بلدية قدارة، بلدية أولاد هداج.
- دائرة دلس :بلدية دلس، بلدية أعفير، بلدية بن شود.
- دائرة يسر :بلدية يسر، بلدية سي مصطفى، بلدية تيمزريت، بلدية شعبة العامر.
- دائرة خميس الحشنة :بلدية خميس الحشنة، بلدية أولاد موسى، بلدية الأربعطاش، بلدية حمادي.
- دائرة الثنية :بلدية الثنية، بلدية سوق الحد، بلدية عمال، بلدية بني عمران.
- دائرة بغلية :بلدية بغلية، بلدية سيدي داود، بلدية تاورقة.
- دائرة الناصرية :بلدية الناصرية، بلدية أولاد عيسى.

جدول رقم (04)

عدد الدوائر و البلديات المقسمة على ولاية بومرداس<sup>1</sup>

الدائرة	البلديات	عدد البلديات	المساحة	
			كم مربع	%
بومرداس	بومرداس، قورصو، تيجلابين	3	83.53	5.7
برج منايل	برج منايل، زموري، لقاطة، جنات	4	275.13	18.90
بودواو	بودواو، بودواو البحري، خروبة، قدارة، أولاد هداج	5	183.01	12.60
دلس	دلس، أعفير، بن شود	3	129.93	8.90
يسر	يسر، سي مصطفى، تيمزريت، شعبة العامر	4	190.31	13.10
خميس الخشنة	خميس الخشنة، أولاد موسى، الأربعطاش، حمادي	4	189.85	13.00
الثنية	الثنية، سوق الحد، عمال، بني عمران	4	167.87	11.50
بغلية	بغلية، سيدي داود، تاورقة،	3	151.15	10.40
الناصرية	الناصرية، أولاد موسى	2	85.38	5.90
المجموع		32	1456.16	100

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للولاية

يعتبر هذا الجهاز الإطار التنظيمي المحدد اختصاصات ومجالات عمل كل إدارة كما يحدد تقسيم الأنشطة، مراكز السلطة، والمسؤوليات داخلها يهدف هذا التنظيم إلى ترتيب العلاقات بين الأجهزة المختلفة، وضمان

<sup>1</sup> [interieur.gov.dz](http://interieur.gov.dz/Monographie/ar/article_detail.php?lien=1967&wilaya=35) /Monographie/ar/article\_detail.php?lien=1967&wilaya=35

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

التنسيق الجيد بينها، مما يساهم في تنظيم العمل ومنع تداخل المهام و الازدواجية في العمل كما يساهم في اتخاذ القرارات بهدف توضيح كافة العمليات داخل الإدارة للوصول على الأهداف المرجوة

وفقا للمرسوم رقم 94-215 الصادر في 23 يوليو 1994، الذي يحدد هيكل الإدارة العامة في الولاية،

تنص المادة 02 من هذا المرسوم على أن الإدارة العامة للولاية تحت سلطة الوالي تشمل الأجهزة التالية:

### أولا: المفتشية العامة

يقوم بتسيير المفتشية العامة مفتش عام بمساعدة اثنان أو ثلاثة مفتشين، و تعمل تحت سلطة الوالي، وفقا للمرسوم التنفيذي 94-216 المؤرخ في 23 يوليو 1994، تتدخل المفتشية العامة في عمل الإدارات المركزية و غير المركزية و التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية تتلخص مهام المفتشية في:

- متابعة نشاط الهيكل المركزية وغير المركزية التابعة لوزارة الداخلية من خلال إجراء تقييم عام ودائم.
- متابعة ضمان احترام التشريعات والتنظيمات المعمول بها.
- القيام بتحقيقات إدارية بطلب من الوالي.
- إعداد برامج سنوية وفقا لخطة عمل يقترحها الوالي.
- القيام برفع تقارير التفتيش إلى والي الولاية و وزارة الداخلية.

### ثانيا: الأمانة العامة

تعد الأمانة العامة من أهم الأجهزة الإدارية في الولاية ، و يقوم الأمين العام بمهامه تحت إشراف الوالي حسب ما حددته المادة 05 من المرسوم 94-215 أهمها:

- القيام بالإشراف على سيرورة العمل الإداري وضمان استمراره.
- التنسيق بين المديرين الولائيين ومتابعة عمل أجهزة الولاية.
- الإشراف على لجنة الصفقات العمومية في الولاية.
- متابعة و مراقبة تنفيذ برامج التنمية في الولاية.

### ثالثا: الديوان

يعتبر هيئة مساعدة للوالي ويخضع تحت سلطته المباشرة، و تتكون هذه الهيئة من رئيس الديوان يساعد الوالي في الأعمال المتعلقة بالعلاقات الخارجية، التشريعات، الإعلام والصحافة و الإتصال و حسب ما حددته المادة 07 من المرسوم 94-215، يتولى رئيس الديوان مجموعة من المهام أهمها:

- التعامل مع العلاقات الخارجية.

- تنظيم التشريعات والفعاليات الرسمية.
  - تنسيق العلاقات و العمل مع وسائل الإعلام.
  - إدارة مصلحة الاتصال السلبي واللاسلكي.
- كما يمكن أن يقوم الوالي بتفويض الإمضاء لرئيس الديوان ضمن اختصاصاته.

#### رابعا: مديرية التنظيم والشؤون العامة

تأسست مديرية التنظيم والشؤون العامة بموجب المرسوم رقم 95-265 المؤرخ في 6 سبتمبر 1995، تعد هذه المديرية جهازا مساعدا للوالي وهي تابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية تنظم وفقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 01 ديسمبر 2020، وتنقسم إلى 04 مصالح رئيسية:

1. **مصلحة الشؤون العامة:** تتكون من عدة مكاتب مثل مكتب الانتخابات ، مكتب الجمعيات و المجتمع المدني، ومكتب خاص بالتظاهرات العامة.
2. **مصلحة التنظيم العام:** تتكون من عدة مكاتب مثل مكتب يتكلف بحركة المركبات، مكتب يضم المؤسسات المصنفة، ومكتب لتنظيم الأسلحة.
3. **مصلحة تنقل الأشخاص:** تتكون من عدة مكاتب مثل مكتب مختص بالحالة المدنية مكتب يقوم على عملية تنقل المواطنين، ومكتب يشرف على تنقل الأجانب.
4. **مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات:** تشمل مكاتب القرارات الإدارية المتخذة ، مداولات الولاية، و قرارات نزع الملكية.

#### خامسا: مديرية التقنين والشؤون العامة

تتولى مديرية التقنين والشؤون العامة بموجب المرسوم التنفيذي 95-265، عدة مهام أهمها:

- القيام على مدى تطبيق القوانين واللوائح المعمول بها.
- الإشراف على العمليات الانتخابية على المستوى المحل و مراقبتها.
- إدارة الشؤون القانونية والمنازعات الولائية.
- متابعة قرارات نزع الملكية .

سادسا :مديرية الإدارة المحلية

وفقا للمادة 05 من المرسوم التنفيذي 95-265 تعتبر مديرية الإدارة المحلية من أهم الأجهزة المساعدة للوالي و تمثلت مهامها في:

- إعداد ميزانية التسيير والتجهيز على مستوى الولاية.
- ضمان تنفيذ الميزانية الأولية و التكميلية .
- دراسة ميزانيات البلديات والإدارات العمومية والمصادقة عليها.
- القيام بتكوين المستخدمين في الولاية.

تنقسم مديرية الإدارة المحلية إلى 04 مصالح رئيسية هي:

1. مصلحة الميزانيات وممتلكات الولاية :تشمّل مكاتب الميزانية العامة للولاية، الميزانية غير الممركزة، ومكتب الوسائل العامة.
2. مصلحة التنشيط المحلي :تضم مكاتب مراقبة الميزانيات، تّمين ممتلكات البلدية، والنشاط الاجتماعي.
3. مصلحة الموارد البشرية :تتضمن مكاتب لتسيير المستخدمين، التكوين، ومستخدمي البلدية.
4. مصلحة التخطيط ومتابعة البرامج التنموية :تضم مكاتب للصفقات العمومية، البرامج التنموية، والإعلام الآلي<sup>1</sup>.

هذا الهيكل التنظيمي يساهم في ضمان سير العمل بشكل منظم وفعال، ويعزز التنسيق بين مختلف المديريات في ولاية بومرداس.

<sup>1</sup> الأمانة العامة لولاية بومرداس

## المبحث الثاني

### مؤشرات التنمية المحلية لولاية بومرداس

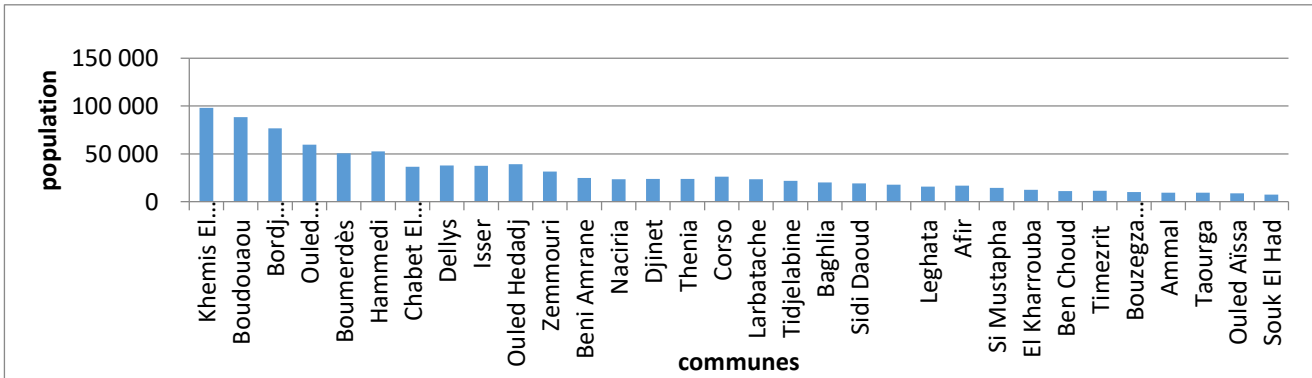
مؤشرات التنمية المحلية في ولاية بومرداس تظهر الجهود المبذولة لتحسين مستويات المعيشة لسكان الولاية، و من أهم المؤشرات التي تزخر بها ولاية بومرداس مايلي:

#### المطلب الأول: المؤشرات البشرية

**أولا: تطور السكان:** شهدت ولاية بومرداس تباطؤا ملحوظا في نمو عدد السكان مقارنة بالفترة بين 1977 و 2008، حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسط 2.15%، مما أسفر عن زيادة قدرها 153,679 نسمة، و وفقا لإحصاء 2022، بلغ عدد سكان ولاية بومرداس 1,062,213 نسمة، وهو ما يمثل معدل نمو سنوي متوسط قدره 2.08% وكثافة سكانية تبلغ 729 نسمة لكل كيلومتر مربع. تعد بلديات خميس الخشنة، بودواو، برج منايل، بومرداس، أولاد موسى، وحمادي من أكثر البلديات كثافة سكانية، حيث تجاوز عدد سكان كل منها 50,000 نسمة، بلغ عدد سكان هذه البلديات 482,138 نسمة، ما يشكل 45.38% من إجمالي سكان الولاية.<sup>1</sup>

#### شكل رقم (01)

#### مؤشر ترتيب كثافة السكان حسب البلديات<sup>2</sup>



<sup>1</sup> مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بومرداس

<sup>2</sup> مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بومرداس

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

ثانيا: التركيبة السكانية في ولاية بومرداس: تتميز ولاية بومرداس بتركيبة سكانية شبابية عالية وهو ما تم تسجيله بالفعل في التعدادات العامة للسكان لسنة 2022.

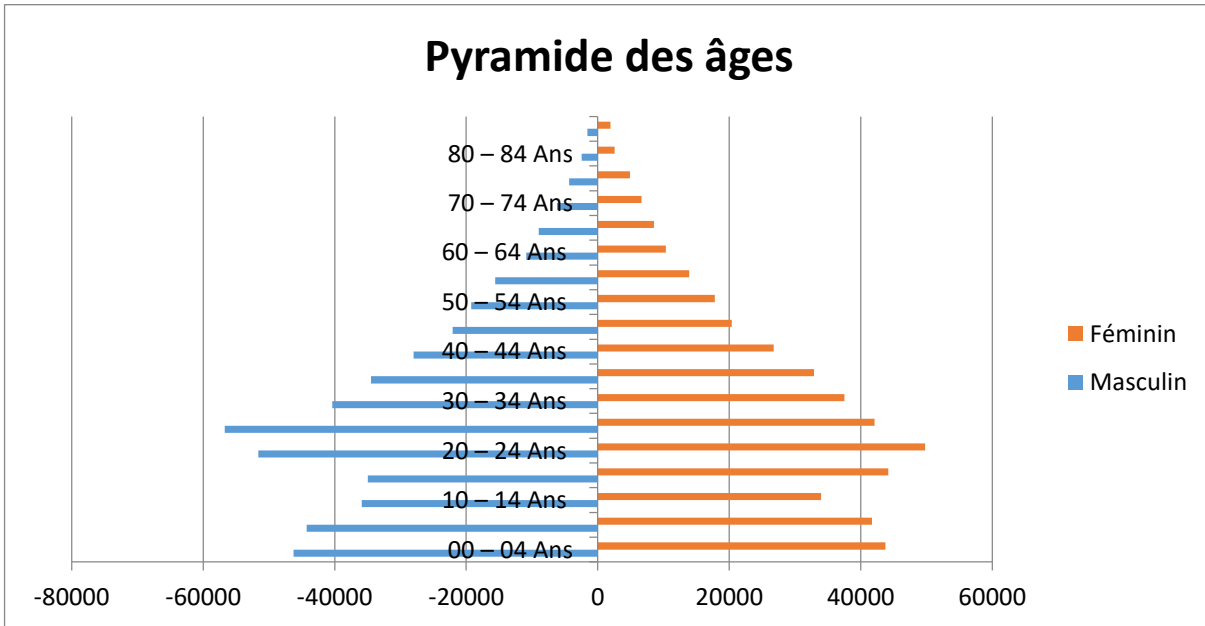
حيث بلغ عدد السكان الذين يقل سنهم عن 30 سنة بنهاية سنة 2022 بحوالي 617,146 شخصا، ما يعادل 58.10% من إجمالي السكان، كما بلغ عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة ب 36% من إجمالي السكان، أي 382,398 شخصا.

تظهر التقديرات بتاريخ 2022/12/31 أن عدد الذكور في الولاية يبلغ 543,971 نسمة، مقابل 518,242 أنثى.

يتميز الهرم السكاني لولاية بومرداس بقاعدة شبابية شديدة للسكان ومع ذلك، يلاحظ أن هناك انتعاشا في النمو السكاني خلال 15 عاما الأخيرة بعد تراجع كان قد حدث قبل حوالي عشر سنوات<sup>1</sup>

### الشكل رقم (02)

#### هرم الأعمار لسكان ولاية بومرداس<sup>2</sup>



ثالثا: التوزيع السكاني للولاية :

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

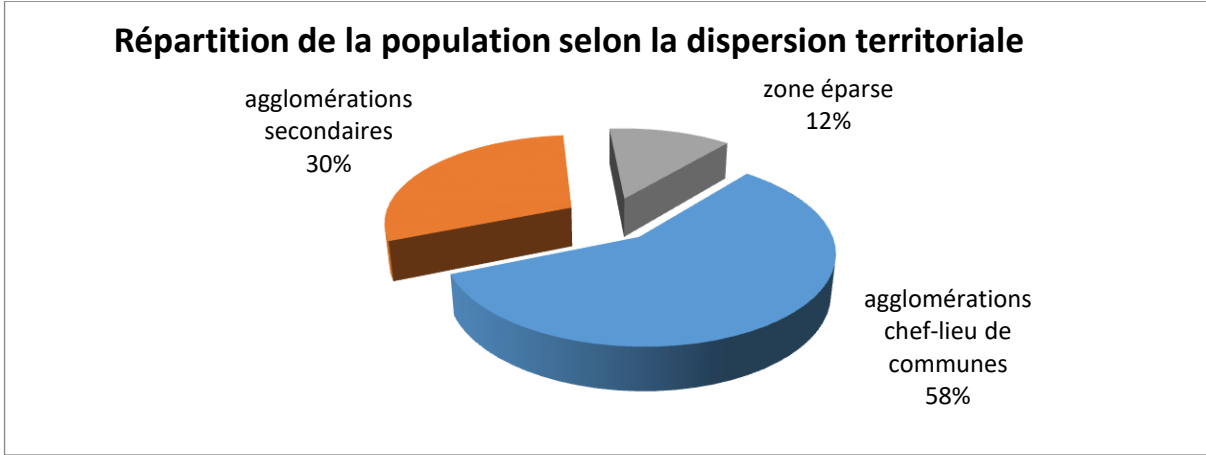
<sup>2</sup> نفس المرجع السابق.

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية (ولاية بومرداس 2012-2017)

يتمركز السكان على مستوى مراكز البلديات بمجموع 618 894 نسمة ، بنسبة 58.26 % من إجمالي السكان ، اما المناطق الثانوية تقدر ب 314 240 نسمة بنسبة 29.58 % ، إلى جانب 12.15 % من إجمالي السكان أي 129 079 نسمة فقط تتواجد في المناطق المختلفة على مستوى ولاية بومرداس .

### شكل رقم (03)

#### التوزيع السكاني لولاية بومرداس حسب المناطق<sup>1</sup>



#### المطلب الثاني: المؤشرات الإقتصادية

#### أولاً: مؤشرات الشغل<sup>2</sup>

يقدر عدد السكان القادرين على العمل في ولاية بومرداس (الناشطين) بنهاية عام 2022 بحوالي 532,458 نسمة، ويتم توزيعهم على النحو التالي:

- عدد الأشخاص العاملين يصل إلى 393,281 عاملاً، بنسبة 85.77%.
- عدد الأشخاص العاطلين عن العمل يقدر بـ 25,165 شخصاً، بنسبة 14.23%.

يتوزع 563 793 موظفاً حسب فرع النشاط على النحو التالي :

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup> مديرية التشغيل بولاية بومرداس

جدول رقم (05)

توزيع السكان العاملين حسب فرع النشاط و الجنس<sup>1</sup>

النسبة المئوية	عدد السكان العاملين			القطاع
	المجموع	إناث	ذكور	
15.45 %	87 399	56 553	30 786	الإدارة
21.35 %	120 388	80 059	40 329	الخدمات
27.75 %	156 429	54 595	101 834	البناء والأشغال العمومية B.T.P.H
12.85 %	72 352	27 211	45 141	الفلاحة
14.30 %	80 784	34 005	46 779	الصناعة
8.30 %	46 501	21 908	24 593	التجارة
100 %	563 793	274 331	289 462	المجموع

يظهر تحليل الجدول رقم 05 توزيع السكان العاملين حسب فرع النشاط والجنس في ولاية بومرداس أن سوق العمل يتسم بتنوع واضح في فروع النشاط الاقتصادي، مع تباين في مشاركة كل من الذكور والإناث، يتصدر قطاع البناء والأشغال العمومية (B.T.P.H) المرتبة الأولى بنسبة 27.75 % من مجموع العاملين، ويغلب عليه الذكور نظرا لطبيعة العمل التي تتطلب جهدا بدنيا يليه قطاع الخدمات بنسبة 21.35 %، الذي يعد الأكثر استقطابا للنساء، إذ يشمل مجالات التعليم، الصحة، والإدارة كما يشغل قطاع الإدارة نسبة 15.45 % من اليد العاملة، وتتميز فيه مشاركة نسوية مرتفعة، ما يعكس توجه النساء نحو الوظائف الإدارية والمكتبية، أما قطاع الصناعة فيحتل المرتبة الرابعة بنسبة 14.30 %، وهو قطاع يغلب عليه الذكور رغم وجود مساهمة نسوية معتبرة، في حين تمثل الفلاحة نسبة 12.85 %، مع مشاركة نسوية محدودة نسبيا ويأتي قطاع التجارة في المرتبة الأخيرة بنسبة 8.30 % فقط من إجمالي العاملين، مع توازن نسبي بين الجنسين فيه. إجمالا، تشكل النساء حوالي 48.65 % من اليد العاملة في الولاية، مقابل 51.35 % للرجال، مما يعكس تقاربا في نسب المشاركة الاقتصادية بين الجنسين، وتبرز هذه المعطيات ميلا واضحا لتوزيع نوعي تقليدي في سوق العمل، حيث يهيمن الرجال على القطاعات الإنتاجية (البناء، الصناعة، الفلاحة)، بينما تتركز النساء في القطاعات الخدمية والإدارية.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

- و تجدر الإشارة أنه خلال سنة 2022 سجلت الوكالات المحلية للتشغيل « ALEM » لولاية بومرداس على مستوى مصالحتها 43 506 طلب للتشغيل و تتوزع طلبات التوظيف حسب مستوى التعليم و التأهيل على النحو التالي :

### جدول رقم (06)

#### طلبات التوظيف حسب مستوى التعليم و التأهيل<sup>1</sup>

حسب المستوى التعليمي		حسب مستوى التأهيل	
عدد طالبي العمل	المستوى التعليمي	عدد طالبي العمل	المؤهل
311	بدون مستوى	10 549	بدون مؤهل
20 298	الإبتدائي و المتوسط	535	مساعدتي الأسر
7 761	الثانوي	0	أعوان الإشراف
1 349	بكالوريا + 2	2 334	التقنيون
0	تقني سامي		التقنيون الساميون
13 787	التعليم العالي	13 158	الإطارات
		16 930	أخرون
43 506	المجموع	43 506	المجموع

و تجدر الإشارة أنه خلال سنة 2022 سجلت الوكالات المحلية للتشغيل « ALEM » لولاية بومرداس على مستوى مصالحتها 43 506 طلب للتشغيل و تتوزع طلبات التوظيف حسب مستوى التعليم و التأهيل بحيث يبرز الجدول رقم (06) صورة واضحة عن العلاقة بين مستوى التكوين وحجم الطلب على العمل فمن خلال المعطيات، نلاحظ أن فئة بدون مؤهل تشكل النسبة الأكبر من طالبي العمل بـ 10 549 طلبا، ما يعكس محدودية التأهيل المهني لدى شريحة واسعة من الباحثين عن عمل، وهو ما يحد من فرص إدماجهم في سوق الشغل تليها فئة الإطارات بـ 13 158 طالب عمل، وهو رقم معتبر يبرز ارتفاع نسبة البطالة حتى بين أصحاب المستويات العليا، خاصة خريجي الجامعات، كما تسجل فئة التقنيين 2 334 طلبا، بينما يغيب تقريبا تمثيل فئة

<sup>1</sup> مديرية التشغيل لولاية بومرداس

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

أعوان الإشراف والتقنيين السامين، ما قد يشير إلى ضعف هذا النوع من التكوين أو إلى سهولة إدماجهم المهني أما فئة المتبقية فتضم 930 16 طالبا، مما يعكس وجود طلبات متنوعة لا تنتمي إلى تصنيف محدد من حيث التأهيل. أما من حيث المستوى التعليمي، فيلاحظ أن فئة ذوي التعليم العالي تسجل أعلى عدد من طالبي العمل بـ 13 787، تليها فئة الإبتدائي والمتوسط بـ 298 20، ما يدل على أن البطالة تمس فئتين متباينتين: ضعيفي التعليم من جهة، وحاملي الشهادات الجامعية من جهة أخرى وتأقي فئة الثانوي بـ 761 7، ثم فئة بكالوريا +2 بـ 1 349. في حين يبقى عدد غير المتعلمين منخفضا نسبيا بـ 311 طالب عمل فقط.

بصفة عامة، يظهر هذا الجدول أن سوق العمل في ولاية بومرداس يعاني من اختلال واضح بين التكوين ومتطلبات التشغيل، حيث نجد بطالة مرتفعة بين خريجي الجامعات الذين يفتقرون إلى فرص تتناسب مع مؤهلاتهم، إلى جانب بطالة كبيرة بين ذوي المستويات التعليمية الدنيا الذين يفتقدون إلى المهارات المهنية، هذا الوضع يعكس الحاجة إلى سياسات تشغيل وتكوين أكثر توازنا تربط بين النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل الفعلية.

نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة، وخاصة إدماج المستفيدين من عقود ما قبل التشغيل في الإدارات والمؤسسات المختلفة، إلى جانب إنشاء العديد من الوظائف في عام 2022 من قبل القطاع الاقتصادي والإدارة، كان له تأثير إيجابي على السكان العاطلين عن العمل، حيث تم خلق 55,117 فرصة عمل، منها 18,383 وظيفة مؤقتة بنسبة 46.62%.

وقد أنشأ القطاع الاقتصادي 46,715 فرصة عمل، منها 18,383 وظيفة مؤقتة، ويمكن توزيع هذه الوظائف الجديدة إلى 36,511 فرصة عمل في القطاع العام و10,214 وظيفة في القطاع الخاص، كما تم خلق فرص عمل من قبل المؤسسات الأجنبية، بما في ذلك الوظائف الدائمة.

1- **برامج مساعدة الإدماج المهني (DAIP) وعقد العمل المدعوم (CTA)** : لم يتم خلق أي فرص عمل ضمن هذين البرنامجين بعد تجميد العقود من قبل الوزارة، حيث تم اتخاذ التدابير اللازمة لإدماج المستفيدين من هذه البرامج.

2- **الوكالة الوطنية لدعم و تنمية ريادة الأعمال (ANAD ex ENSEJ)** : مهمتها الأساسية هو دعم و تطوير الأعمال من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ، تم إيداع 307 ملف على مستوى الوكالة المحلية لولاية بومرداس خلال سنة 2022 ، حيث تحصل 205 مستفيد على عقود ، كما تم تمويل 141 مشروع خلال نفس السنة .

هذا البرنامج وفر 405 منصب شغل منها 114 امرأة موزعة حسب قطاع النشاط على النحو التالي :

جدول رقم (07)

عدد مناصب العمل التي وفرتها الوكالة الوطنية لدعم و تنمية ريادة الأعمال<sup>1</sup>

القطاع	عدد الملفات المودعة	عدد شهادات التأهيل الصادرة attestation d'éligibilité	عدد المستفيدين من الإتفاقيات المصرفية المنشأة	عدد مناصب العمل المنشأة
الخدمات	94	95	57	158
الصناعة	149	104	61	182
الحرف التقليدية	02	09	01	04
البناء و الأشغال العمومية B.T.P.H	24	12	13	37
الفلاحة	38	26	09	24
المجموع	307	246	141	405

يبرز الجدول رقم (07) المتعلق بعدد مناصب العمل التي وفرتها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية ريادة الأعمال في ولاية بومرداس مدى مساهمة مختلف القطاعات في خلق فرص التشغيل من خلال المشاريع الممولة في إطار دعم المبادرة الفردية، فقد بلغ مجموع الملفات المودعة 307 ملف، نتج عنها إصدار 246 شهادة تأهيل، وتوقيع 141 إتفاقية مصرفية، أسفرت في النهاية عن 405 منصب عمل جديد.

يلاحظ أن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد مناصب العمل المستحدثة بـ 182 منصبا، إضافة إلى أكبر عدد من الملفات المودعة (149 ملفا) وعدد معتبر من شهادات التأهيل (104 شهادة)، ما يعكس ديناميكية هذا القطاع وقدرته على امتصاص البطالة عبر المشاريع الإنتاجية، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بـ 158 منصب عمل، وهو قطاع يشهد إقبالا واسعا من المستثمرين الشباب بفضل سهولة إنجاز المشاريع فيه مقارنة بالقطاعات الأخرى، أما قطاع البناء والأشغال العمومية (B.T.P.H) فقد وفر 37 منصبا من خلال 24 ملفا مودعا، وهو رقم متوسط بالنظر إلى طابع هذا القطاع الموسمي.

<sup>1</sup> مديرية التشغيل لولاية بومرداس

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017)

في المقابل، سجل قطاع الفلاحة نتائج متواضعة نسبيا، إذ لم ينشئ سوى 24 منصب عمل رغم أهمية هذا القطاع في النسيج الاقتصادي المحلي، مما يدل على ضعف الإقبال على الاستثمار الفلاحي أو على صعوبات في التمويل، أما الحرف التقليدية، فساهمت بشكل محدود جدا بـ 4 مناصب عمل فقط، ما يعكس تراجع الاهتمام بهذا المجال أو محدودية موارده.

بصفة عامة، يظهر الجدول أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية ريادة الأعمال ساهمت في خلق أكثر من 400 منصب عمل عبر قطاعات متنوعة، مع تركيز واضح في القطاعين الصناعي والخدمي، ما يدل على توجه الاقتصاد المحلي نحو الأنشطة الإنتاجية والخدمات الحديثة أكثر من الأنشطة التقليدية والفلاحية.

### 3- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: (CNAC)

خصص هذا الصندوق للأشخاص العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 55 سنة بهدف إنشاء مشاريع صغيرة خلال سنة 2022، تم تسجيل 46 طلب، منها 12 طلبا للنساء وفي نفس السنة، تم إصدار 41 شهادة تأهيل (attestations d'éligibilité) بالإضافة إلى تمويل 31 مشروعا، منها 5 مشاريع للتمويل الذاتي، وقد أسفر ذلك عن إحداث 100 منصب شغل، تم توزيعها حسب القطاعات على النحو التالي:

#### جدول رقم (08)

فرص العمل التي تم توفيرها من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة<sup>1</sup>

القطاع	المشاريع الممولة خلال سنة 2022	عدد مناصب العمل خلال سنة 2022	النسبة المئوية فرص العمل/ القطاعات
الفلاحة	05	14	14 %
الخدمات	20	51	51 %
البناء و الأشغال العمومية B.T.P.H	01	19	19 %
الصناعة	05	16	16 %
المجموع	31	100	100 %

يظهر الجدول رقم (08) المتعلق بفرص العمل التي تم توفيرها من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) خلال سنة 2022 في ولاية بومرداس، دور هذا الجهاز في تمويل المشاريع المصغرة وتشجيع الإدماج

<sup>1</sup> مديرية التشغيل لولاية بومرداس

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017)

المهني لفئة البطالين فقد بلغ إجمالي عدد المشاريع الممولة 31 مشروعا، نتج عنها خلق 100 منصب عمل جديد موزعة على أربعة قطاعات رئيسية.

يتضح من المعطيات أن قطاع الخدمات يحتل الصدارة بنسبة 51 % من مجموع مناصب العمل المستحدثة (51 منصبا من أصل 100)، ما يؤكد هيمنة هذا القطاع على النشاط الاقتصادي المحلي، بفضل بساطة المشاريع التي يتطلبها وسهولة تمويلها ويأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية (B.T.P.H) بنسبة 19 %، رغم أن عدد المشاريع فيه كان محدودا (مشروع واحد فقط) لكنه مكن من خلق 19 منصب عمل، ما يدل على قدرة هذا القطاع على استحداث عدد معتبر من الوظائف حتى من خلال مشاريع قليلة. أما قطاع الصناعة، فقد ساهم بنسبة 16 % من فرص العمل عبر 5 مشاريع ممولة، وهو ما يعكس مساهمة متوسطة للأنشطة الصناعية في التشغيل، ربما نتيجة حاجتها إلى رأس مال أكبر وتجهيزات مكلفة كما سجل قطاع الفلاحة نسبة 14 % من مناصب العمل من خلال 5 مشاريع أيضا، ما يشير إلى اهتمام محدود بالاستثمار الفلاحي رغم الإمكانيات الطبيعية للولاية في هذا المجال.

بشكل عام، يبرز الجدول أن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ساهم في خلق عدد معتبر من فرص العمل خلال سنة 2021، مع تركيز واضح في قطاع الخدمات، مما يعكس استمرار الاعتماد على هذا القطاع كمصدر رئيسي للتشغيل الذاتي، في حين تبقى مساهمة القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة في حاجة إلى دعم وتحفيز أكبر لضمان تنويع الاقتصاد المحلي وتحقيق تنمية مستدامة.

### 4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: (ANGEM)

في سنة 2022، تم تسجيل 553 ملف مشروع وتم تمويل 408 مشاريع، مما أسفر عن إنشاء 437 منصب عمل، منها 306 منصب لفئة النساء، وتوزعت هذه المناصب على القطاعات المختلفة على النحو التالي:

- الصناعة: 257 منصب شغل.
- البناء والأشغال العمومية والري: 16 منصب عمل.
- الفلاحة: 69 منصب عمل.
- الخدمات: 62 منصب عمل.
- الصناعات التقليدية: 10 منصب عمل.
- التجارة: 21 منصب عمل.
- الصيد البحري: 2 منصب عمل.

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

بالإضافة إلى هذه المناصب التي توفرها هذه الوكالات ، توجد عدة برامج أخرى تساعد في توفير دخل مؤقت لسكان الولاية منها:

- برنامج المساعدة على الإدماج الاجتماعي: (DAIS) تم تسجيل 605 مستفيد في سنة 2022.
- برنامج وكالة التنمية الاجتماعية: (ADS) ومن خلال مشروعين TUP-HIMO ، تم خلق 20 فرصة عمل غير دائمة.

### ثانيا: قطاع الصناعة<sup>1</sup>

وفقا لإحصائيات سنة 2022، توجد في ولاية بومرداس منطقة صناعية واحدة في بلدية الأربعطاش بمساحة إجمالية قدرها 136.91 هكتار، منها 87.13 هكتار مستغلة، بالإضافة إلى 32 منطقة نشاط بمساحة إجمالية قدرها 435.53 هكتار، تم استغلال 206.69 هكتار منها، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة 817،14 مؤسسة، من بينها 923،1 شركة صناعية، مما أسفر عن خلق 310،86 وظيفة. يمكن توزيع هذه المؤسسات حسب نوع النشاط كما في الجدول أدناه:

### جدول رقم (09)

يوضح عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الأنشطة و المناصب التي توفرها في الولاية<sup>2</sup>

الرقم التسلسلي	قطاع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	عدد الموظفين
01	الأعمال العقارية	139	500
02	البناء و الأشغال العمومية	2664	19698
03	البلاستيك و المطاط و الأنشطة الكيميائية	248	3939
04	التجارة	3971	16125
05	المياه ، الطاقة	6	492
06	المؤسسات المالية	89	1199
07	الفندقة و الإطعام	776	2126

<sup>1</sup> مديرية الصناعة و المناجم

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق.

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

165	8	الهيدروكربونات	08
5229	602	الصناعة الزراعية	09
575	62	الصناعات المختلفة	10
2190	391	صناعة الخشب و الوراقة	11
280	21	صناعة الجلود	12
588	118	الصناعات النسيجية	13
3306	197	مواد البناء	14
880	37	المناجم و المحاجر	15
3761	549	الصيد و الفلاحة المائية	16
277	7	الخدمات و الأشغال البترولية	17
5241	241	خدمات عامة	18
5674	1145	خدمات مؤسساتية	19
4577	1648	خدمات التنظيف	20
3844	481	الحدادة « ISMME »	21
5365	1318	النقل و الإتصالات	22
86031	14718		المجموع

يظهر الجدول رقم (09) المتعلق بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة والمناصب التي توفرها في ولاية بومرداس، صورة دقيقة عن البنية الاقتصادية للولاية ودور المؤسسات المصغرة والمتوسطة في خلق فرص العمل إذ يبلغ إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 14.718 مؤسسة، تشغل ما مجموعه 86.031 عاملا موزعين على مختلف القطاعات الاقتصادية.

يتضح من البيانات أن قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات (2.664 مؤسسة) وعدد العاملين (19.698 موظفا)، مما يعكس الديناميكية الكبيرة لهذا القطاع بالنظر إلى توسع العمران والأشغال القاعدية في الولاية يليه قطاع التجارة بـ 3.971 مؤسسة تشغل 16.125 عاملا، ما يدل على الوزن الاقتصادي الكبير للأنشطة التجارية في امتصاص البطالة وتدوير رأس المال المحلي، كما تظهر المعطيات أهمية قطاع

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية (ولاية بومرداس 2012-2017)

الصناعة الزراعية الذي يشغل 5.229 عاملا عبر 602 مؤسسة، مما يعكس ارتباط الاقتصاد المحلي بالأنشطة الفلاحية التحويلية.

من جهة أخرى، نجد أن خدمات التنظيف والخدمات المؤسساتية والخدمات العامة تحتل مراتب متقدمة من حيث التشغيل، إذ توفر مجتمعة أكثر من 15 ألف منصب عمل، ما يؤكد توسع القطاع الخدمي بشكل ملحوظ أما قطاع النقل والاتصالات، فيعد أيضا من القطاعات الحيوية، حيث يضم 1.318 مؤسسة تشغل 5.365 عاملا، في حين تبرز صناعة البلاستيك والمطاط والأنشطة الكيميائية بـ 3.939 عاملا و248 مؤسسة كقطاع صناعي مهم.

في المقابل، تبقى بعض القطاعات محدودة المساهمة في التشغيل، مثل الهيدروكربونات (8 مؤسسات، 165 عاملا)، والمياه والطاقة (6 مؤسسات، 492 عاملا)، والحرف الجلدية والنسيج التي لا تتجاوز مجتمعة ألف عامل، ما يعكس ضعف التنوع الصناعي في هذه المجالات.

بصفة عامة، يعكس الجدول أن النسيج الاقتصادي في ولاية بومرداس يعتمد بدرجة كبيرة على القطاعات الخدمية والتجارية والبناء، التي تستحوذ على معظم المؤسسات ومناصب العمل، مقابل مساهمة متوسطة أو ضعيفة للقطاعات الصناعية الثقيلة والفلاحية التحويلية وهذا يبرز الحاجة إلى تنوع القاعدة الإنتاجية وتشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مجالات الصناعة، الطاقة، والفلاحة الحديثة، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية أكثر توازنا واستدامة في الولاية.

بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس، توجد أيضا مؤسسات ذات طابع جهوي ووطني، منها: سكوتيد، ملبنة بودواو، مؤسسة ORFEE التابعة لمجمع BCR، وغيرها، ووفقا لإحصائيات سنة 2022، يمكن تلخيص هذه المؤسسات في الجدول التالي:

### جدول رقم (10)

يوضح المؤسسات التي تقع في ولاية بومرداس<sup>1</sup>

الرقم التسلسلي	إسم المؤسسة	الوضعية القانونية	الموقع	الأنشطة الرئيسية	الإنتاج السنوي 2022
01	Socothyd	مؤسسة عمومية	يسر	إنتاج المواد شبه	القطن:

<sup>1</sup>مديرية الصناعة و المناجم

الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

629 000 كغ الكمادات الطبية 40 895 000 م <sup>2</sup> مواد التعقيم 895 000 BT 40	الصيدلانية و مواد التعقيم				
237 649 وحدة	إنتاج و تسويق أدوات الطبخ	سي مصطفى	مؤسسة عمومية	EPE SPA EAWA	02
الزجاجات المخبرية: 3 000 000 وحدة المرايا : 250 000 م <sup>2</sup>	صناعة المرايا و الزجاجات المخبرية	الثنية	مؤسسة عمومية	EPE SPA SOMIVER	03
LEL 126 948 الحليب الجبن : LEL 20 930	إنتاج الأجبان ، الحليب و مشتقاته	بن عجال بودواو	مؤسسة عمومية	ملبنة بودواو	04
27 366 821 وحدة	إنتاج orfee و inox	برج منايل	مؤسسة عمومية	Société ORFEE « groupe BCR »	05
4 000 : القمح الصلب : قنطار 1 200 : القمح اللين : قنطار	تحويل الحبوب	بغلية	مؤسسة عمومية	AGRODIV Baghlia	06
100 000 م <sup>3</sup>	تحلية مياه البحر	كاب جنات	مؤسسة عمومية	محطة تحلية مياه البحر كاب جنات	07
25 000 جهاز سنويا	إنتاج الأجهزة الكهرومنزلية	منطقة النشاط سي مصطفى	مؤسسة عمومية	SONARIC	08
الكهربائية:	الطاقة	إنتاج كاب جنات	مؤسسة عمومية	EPE SPA	09

الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

GWH 302 663 Eau déminéralisé : 272 008 M <sup>3</sup>	الكهربائية			central thermique كاب جنات	
04 ملايين لوحة ترقيم 500 000 قفل/سنويا عربة : 100 000 وحدة 400 : Presses وحدة/سنويا	إنتاج مختلف معدات الخردوات quincaillerie	منطقة النشاط سي مصطفى	مؤسسة خاصة	SARL SOFECLEF	10
4 819 099 م <sup>2</sup>	إنتاج بلاط السيراميك	تيجلابين و يسر	مؤسسة خاصة	SARL céramique BOUMERDES	11
TM 2 275 175	إنتاج الأنابيب الفولاذية	بودواو	مؤسسة خاصة	NATRA international	12
1 162 630 وحدة	إنتاج الأدوات المدرسية	أولاد هداج	مؤسسة خاصة	SARL el faris des industrie	13
1 093 379 قنطار	طحن الدقيق و السميد	منطقة النشاط أولاد موسى	مؤسسة خاصة	SPA GMD labelle	14
38 000 000 عبلة دواء	إنتاج و توزيع المنتجات الصيدلانية	بودواو	مؤسسة خاصة	GSK/LPA	15
642 695 صندوق	إنتاج و تسويق مستحضرات التجميل	منطقة النشاط أولاد موسى	مؤسسة خاصة	SARL el waha international	16
2 400 طن/سنويا	تصنيع مواد البناء من البوليسترين	حي أولاد علي خميس الخشنة	مؤسسة خاصة	SARL polystyrène des oasis	17

الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

12 : 02 poste مليون	الإنتاج الصناعي	بودواو	مؤسسة خاصة	SARL Briqueterie tuilerie el moumtaza II	18
18 : 03 poste مليون	لألواح الطين				
10 000 م <sup>2</sup> /يومية	تصنيع بلاط السيراميك	سي مصطفى	مؤسسة خاصة	SARL NOVA CERAM	19
21 520 صندوق/يومية	إنتاج مواد التنظيف	أولاد موسى	مؤسسة خاصة	SARL laboratorios hispalab	20

ثانيا: المناجم والمحاجر

باعتبار أن ولاية بومرداس تتوفر على تكوين جيولوجي فقد أدى ذلك وجود بعض المواد الأولية التي يمكن استخدامها في الصناعات المختلفة وأعمال البناء مثل الرخام، الحجر الجيري الطين وغيرها، و حسب إحصائيات سنة 2022، يتم استخراج هذه المواد من قبل 36 محجرة وتمثلت في:

- الركام :يستخرج من بوزقزة، قدارة، سي مصطفى، الخروبة، وعمال، بإنتاج سنوي قدره 1,283,125 م<sup>3</sup>.
- الطين :يستخرج من بودواو، قورصو، بإنتاج سنوي قدره 293,167 طن.
- التوف :يستخرج من سي مصطفى، الثنية، زموري، بودواو، بإنتاج سنوي قدره 285,800 م<sup>3</sup>.
- الرمل المكسر :يبلغ الإنتاج السنوي 520,131 م<sup>3</sup>.

جدول رقم (11)

يوضح المناجم و المحاجر التي تتوفر عليها ولاية بومرداس حسب إحصائيات سنة 2022<sup>1</sup>

N°	Titulaire	Commune	Substance extraite et produit fini	Destination	Production installée	OBS
01	COSIDER CARRIERE	Keddara	Calcaire pour agrégats et sable de carrière	Besoins de l'entreprise, Routes/Béton Hydraulique	250 m <sup>3</sup> /h	
02	EPTP ALGER	Karrouba		Production des	1 000 m <sup>3</sup> /jour	
03	COSIDER CARRIERE	Karrouba				200

<sup>1</sup> مديرية الصناعة و المناجم لولاية بومرداس

الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

				Granulats	m <sup>3</sup> /jour	
04	Sarl AZROU CONCASSAGE	Keddara		Revente, Routes, Travaux Publics	1 800 m <sup>3</sup> /jour	
05	Sarl AGREGAL	Keddara			2 000 m <sup>3</sup> /jour	
06	Sarl SABLIERE SOUK ELHAD	Karrouba		Revente, TP Bâtiments et Routes	200 T/jour	
07	HYDRO AMENAGEMENT	Keddara		Revente, Fabrication Tuyaux en Béton	200 T/jour	
08	ENOF KEDDARA (Ex ALGRAN)	Keddara		Revente Bâtiments, routes et divers TP	100 T/jour	
09	Sarl FIAS (Ex EurlMiSolHyd)	Keddara		Routes, TP Revente	4 000 m <sup>3</sup> /jour	
10	SAVIAL (EX SCP)	Keddara		Bâtiments TPM Revente	27 m <sup>3</sup> /jour	A l'arrêt temporaire
11	Sarl CARRIERE MOUHEB	Kharrouba		TP bâtiments et routes	200 T/H	
12	Sarl BAF TRAP	Kharrouba		TPB et Routes	2 000 T/j	
13	Sarl CGMSG	Karrouba		Revente	600 T/H	
14	MEDITRAM	Ammal	Calcaire pour agrégats et sable de carrière	Besoins du projet de l'entreprise & Vente aux particuliers	665 m <sup>3</sup> /j	
15	INFRAFER	Ammal		Infrastructures ferroviaires	674 T/j	
16	ENOF DJEBEL IFRI	Kharrouba		TPB et Routes Revente	3 500 T/j	
17	ENOF BOUZEGZA NORD	Kharrouba		T P, Vente aux particuliers	3 000 T/j	
18	SARL CTPCMA	Kharrouba		TPB et Routes Revente	503m <sup>3</sup> /j	
19	Sarl MACTELL	Kharrouba		/	/	
20	ENG	Kharrouba		/	/	
21	ENG	Si Mustapha	Granodiorite pour agrégats et sable concassé	TP Bâtiments et Routes	8 000 T/j	
22	SARL SCAC	Cap Djenet	Basalte	TP Bâtiments	75m <sup>3</sup> /j	

الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

			pour agrégats et sable concassé	et Routes		
23	SONATRO	Cap Djenet		Agrégats et sable concassé	127m <sup>3</sup> /j	
24	Sarl EEMCC	Thenia	Tuf	Revente	200 m <sup>3</sup> /j	
25	Sarl ARAB TRADING HOUSE EST THENIA	Thenia			198 m <sup>3</sup> /j	
26	Eurl ETPET	Zemmouri			1500 m <sup>3</sup> /j	
27	Eurl ETPET	Zemmouri			1500 m <sup>3</sup> /j	
28	Sarl ETHB HADDAD	Zemmouri		Aménagement du parc industriel Larbatache	1 885 m <sup>3</sup> /mois	En attente de l'octroi de l'ODS de reprise par l'ANIREF
29	SAPTA	Ellouz Tidjelabine			Projet d'évitement de la ville de Boumerdes	
30	Sarl Briqueterie TIDJELABINE	Corso	Argile pour produits rouges	Pour les besoins de leurs briqueteries	2 116 T/j	
31	Sarl Briqueterie ELMOUMTAZA II (Ex COLONEL AMIROUCHE)	Boudouaou			3 000 T/j	A l'arrêt temporaire
32	Sarl Briqueterie ELMOUMTAZA II (EX GARA)	Boudouaou			3 000 T/J	
33	SARL FRERES BENABDALLAH INDUSTRIE ET COMMERCE	Zemmouri			344 T/j	
34	Sarl COTRAPHYB	Corso			200 000 T/an	
35	Sarl TUILDART	Beni Amrane			120 000 T/an	
36	Sarl EEMCC	Corso		Revente		a

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017)

برز الجدول رقم (10) المتعلق بالمؤسسات النشطة في استغلال المواد المعدنية ومواد البناء بولاية بومرداس تنوع الأنشطة الاستخراجية والإنتاجية عبر مختلف البلديات، خاصة في مناطق قدارة، خروبة، زموري، وقورصو، وهي مناطق معروفة بثرائها بالمواد الأولية للبناء

من خلال قراءة الجدول، نلاحظ أن أغلب المؤسسات تمارس نشاط استخراج و تكسير المواد المعدنية (مثل الحصى، الرمل، الكلس، ، والطين)، وتوجه منتجاتها إما إلى الاستعمال الذاتي في مشاريع الأشغال العمومية والبناء، أو إلى إعادة البيع للمؤسسات والأفراد ويتراوح حجم الإنتاج بين العشرات من الأطنان أو الأمتار المكعبة يوميا وصولا إلى آلاف الوحدات يوميا في بعض المؤسسات الكبرى، ما يعكس تفاوتات في القدرات الإنتاجية حسب طبيعة المؤسسة ووسائلها التقنية.

يعد قطاع البناء والأشغال العمومية (BTPH) المستفيد الرئيسي من هذه المواد، حيث تساهم معظم هذه المؤسسات في تزويد مشاريع الطرقات، الجسور، البنية التحتية، والمنشآت العمرانية بالمواد الأساسية (الرمال، الحصى، فمثلا، مؤسسات مثل COSIDER CARRIERE ، وAGREGAL، وFIAS، وBAF TRAP، تمتلك قدرات إنتاجية مرتفعة تتجاوز أحيانا 2.000 إلى 4.000 م<sup>3</sup> يوميا، ما يدل على حجم الطلب الكبير في السوق المحلية.

كما تبرز مؤسسات أخرى مثل ENOF Keddara و ENOF Djebel Ifri و ENOF Bouzegza Nord التي تمثل شركات وطنية متخصصة في استغلال المحاجر، وتساهم في إنتاج مواد موجهة لقطاعات متعددة (الطرق، المباني، البنى التحتية) أما في بلديات مثل قورصو وبودواو، فيتركز النشاط حول صناعة الطوب الأحمر (المنتجات الطينية)، كما هو الحال مع Sarl Briqueterie TIDJELABINE ، والتي تمتلك طاقة إنتاجية كبيرة تتجاوز 3.000 طن يوميا رغم تسجيل توقف مؤقت لبعضها.

من جهة أخرى، يلاحظ وجود مؤسسات بأحجام صغيرة ومتوسطة تعنى بإنتاج أو بيع مواد البناء بشكل محدود، مثل EEMCC و ARAB TRADING HOUSE وETHB Haddad، بعضها لا يزال في مرحلة انتظار التراخيص أو في حالة توقف مؤقت.

بوجه عام، يعكس الجدول أن ولاية بومرداس تمتلك نسيجاً صناعياً متنوعاً في مجال استخراج وتحويل مواد البناء، يتوزع بين قطاعات عامة وخاصة، ويعتبر محركاً اقتصادياً هاماً على المستوى المحلي، من حيث خلق مناصب الشغل

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

وتوفير المواد الضرورية لمشاريع التنمية العمرانية والصناعية كما تظهر المعطيات وجود تفاوت واضح في الطاقة الإنتاجية، ما يدل على إمكانية تطوير هذا النشاط أكثر من خلال تحديث الوسائل التقنية، وتسهيل إجراءات الاستثمار، وتحسين الإطار البيئي والتنظيمي لاستغلال الثروات المعدنية بشكل مستدام.

### ثالثا: قطاع التجارة<sup>1</sup> :

تعتبر التجارة من الأنشطة التي تمثل مورد مالي هام للولاية ، و من أهم مؤشراتته نجد:

#### 1- الأسواق :

- عدد أسواق الجملة : 01
- عدد أسواق التجزئة : 09
- عدد الأسواق الجوارية : 17.
- عدد الأسواق المغطاة : 27.
- عدد مختبرات مراقبة الجودة : 12.

#### 2- المقيدين في السجل التجاري :

حسب إحصائيات سنة 2022 بلغ عدد الأشخاص الممارسون للنشاط الإقتصادي 59 186 سجل تجاري منهم 7 749 شخص معنوي و 51 437 شخص طبيعي مقسمين حسب قطاع النشاط حسب الجدول أدناه:

### جدول رقم(12)

#### عدد الأشخاص الممارسين للتجارة و نوعها<sup>2</sup>

الرقم التسلسلي	قطاع النشاط	شخص معنوي	شخص طبيعي	المجموع
01	الخدمات	2 342	22 339	24 681
02	التجارة بالتجزئة	426	19 795	20 221
03	الإنتاج الصناعي	3 167	7 351	10 518

<sup>1</sup> مديرية التجارة لولاية بومرداس

<sup>2</sup> مديرية التجارة لولاية بومرداس

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

04	التجارة بالجملة	720	1 765	2 485
05	الإستيراد	917	0	917
06	التصدير	146	27	173
07	الإنتاج الحرفي	31	160	191
	المجموع	7 749	51 437	59 186

يبرز الجدول المتعلق ب توزيع الأنشطة الاقتصادية حسب طبيعة القائمين بها (أشخاص معنويين وأشخاص طبيعيين) في ولاية بومرداس صورة واضحة عن بنية النسيج الاقتصادي المحلي، ومدى مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب المستثمرين الأفراد في مختلف القطاعات.

يتضح من المعطيات أن إجمالي عدد النشاطات الاقتصادية المسجلة يبلغ 59.186 نشاطا، تتوزع بين 7.749 شخصا معنويا (شركات ومؤسسات ذات طابع قانوني) و 51.437 شخصا طبيعيا (مستثمرون أفراد)، وهو ما يدل على هيمنة واضحة للأشخاص الطبيعيين بنسبة تفوق 86 % من إجمالي النشاط الاقتصادي، مقابل نحو 14 % فقط للأشخاص المعنويين، مما يعكس طابعا تجاريا فرديا يغلب على اقتصاد الولاية.

من حيث توزيع القطاعات، يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى ب 24.681 نشاطا (منها 22.339 لشخص طبيعي و 2.342 لشخص معنوي)، ما يبرز الأهمية الكبيرة للقطاع الخدمي في النسيج الاقتصادي المحلي، سواء في النقل، أو الصحة، أو التعليم، أو الأنشطة المهنية المختلفة، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة بالتجزئة ب 20.221 نشاطا، أغلبها يخص الأشخاص الطبيعيين (19.795 نشاطا)، ما يعكس انتشار الأنشطة التجارية الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع العائلي والفردية.

أما قطاع الإنتاج الصناعي فيحتل المرتبة الثالثة ب 10.518 نشاطا، منها 3.167 تخص مؤسسات معنوية، ما يشير إلى وجود قاعدة صناعية متنامية تعتمد أكثر على الشركات مقارنة بالأفراد، نظرا لطبيعة هذا النشاط التي تتطلب استثمارات وتنظيما أكبر وتأتي بعده التجارة بالجملة ب 2.485 نشاطا، تليها أنشطة الاستيراد (917 نشاطا) والتصدير (173 نشاطا)، وهي قطاعات يغلب عليها الطابع المؤسسي، خصوصا في مجال الاستيراد الذي يقتصر على الأشخاص المعنويين فقط.

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

أما الإنتاج الحرقي فيسجل أدنى نسبة من مجموع الأنشطة بـ 191 نشاطا، منها 160 تخص الأشخاص الطبيعيين، مما يدل على محدودية الاهتمام بالقطاع الحرقي رغم أهميته في الحفاظ على الطابع التقليدي المحلي وتشجيع التشغيل الذاتي.

بصفة عامة، يظهر الجدول أن اقتصاد ولاية بومرداس يقوم أساسا على الأنشطة الخدمية والتجارية ذات الطابع الفردي، مع مساهمة معتبرة للمؤسسات الصناعية، بينما تبقى قطاعات التصدير والحرف بحاجة إلى مزيد من الدعم والتحفيز لتوسيع نطاقها وتنويع القاعدة الاقتصادية المحلية و تجدر الإشارة هنا أن عدد التجار في حالة نشاط هو 57 404 من أصل 59 186 مسجل في السجل التجاري.

### 3- مستودعات التبريد :

3-1- مخازن التبريد : تضم ولاية بومرداس 79 مستودع تبريد بمساحة تخزين تبلغ 145 529 م<sup>3</sup> موزعة على الدوائر كمايلي :

### جدول رقم (13)

#### مستودعات التبريد المتواجدة على مستوى ولاية بومرداس<sup>1</sup>

الدائرة	عدد المستودعات	سعة التخزين م <sup>3</sup>
خميس الحشنة	31	75 784
بودواو	07	13 871
بومرداس	04	31 218
الثنية	01	350
يسر	03	424
برج منايل	20	11 336
الناصرية	03	950
بغلية	06	10 246
دلس	04	1 350

<sup>1</sup> مديرية التجارة لولاية بومرداس

الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

المجموع	79	145 529
---------	----	---------

3-2- قدرات الولاية من التخزين و التوزيع :

أ- المنتجات الغذائية :

المواد	عدد المخازن	قدرة التخزين في المساحات المغطاة ( بالطن )	عدد غرف التبريد	قدرة التخزين في مستودعات التبريد « sous froid »
الحبوب و البقوليات	06	320 000	/	/
البطاطا	55	/	55	123 917
الموز	01	/	03	15 840
المجموع	72	320 000	58	139 757

ب- مخازن مواد البناء :

المواد	عدد المخازن	المساحة م <sup>2</sup>	
		مخزن مغطى	مخزن غير مغطى
خزف faïence	04	30 000	97 000
طوب brique	08	/	196 000
سياج حديدي treillis à souder	02	1 500	15 000
المجموع	14	31 500	308 000

تظهر هذه المعطيات أن ولاية بومرداس تمتلك إمكانات تخزين وتوزيع قوية ومتنوعة، تغطي قطاعات حيوية مثل الغذاء والبناء. ويبدو أن القدرات التخزينية للمواد الغذائية تتفوق بشكل واضح من حيث التنظيم والحجم مقارنة بمواد البناء، ما يعكس تركيز السلطات والمستثمرين على ضمان الاستقرار الغذائي بالدرجة الأولى.

كما أن تواجد عدد معتبر من غرف التبريد والمستودعات المغطاة يعكس تطور البنية التحتية اللوجستية في الولاية، مما يسمح بتسيير أكثر كفاءة لتدفق السلع، ودعم النشاط التجاري والصناعي المحلي، خصوصا في فترات الذروة الإنتاجية.

إلى جانب ذلك سجل قطاع التجارة في الولاية مايلي :

- 09 أسواق أسبوعية.
- 01 سوق للسيارات بتيجلابين .
- 01 سوق للمواشي ببغلية .
- 01 سوق للجملة للخضر و الفواكه بخميس الخشنة .
- 14 سوقا مغطى .
- 21 مستودع جمركي .

رابعا: قطاع السياحة و الحرف التقليدية<sup>1</sup>:

السياحة تعد من أهم القطاعات لولاية بومرداس خاصة في السنوات الأخيرة ، حيث تعتبر قطب سياحي متكامل و تمتلك إمكانيات معتبرة ما أهلها أن تكون منطقة جذب سياحي .

بحيث تتميز ولاية بومرداس بموقعها المركزي وواجهتها الساحلية الممتدة على مسافة 33,80 كلم ، من بودواو البحري غربا إلى الحد الشرقي للولاية ، و هذا ما أهلها لإمتلاك العديد من الشواطئ كما تشكل الولاية ملتقى طرق بين العاصمة و شرق البلاد عبر وسائل الإتصال المختلفة " السكك الحديدية و الطرق السريعة " ، كما تتميز بمناظر طبيعية مختلفة بالإضافة إلى التراث التاريخي و الحضاري و التراث الثقافي .

كما تشكل البنية التحتية السياحية النقطة المحورية للنشاط السياحي ، حيث تتوفر الولاية على مؤسسات إستقبال و سياحة تقدم خدمات متنوعة من إقامة ، الإطعام ، السفر.... إلخ ، إلى جانب مساحات من الأراضي مخصصة للسياحة و الفنادق ، فقد تم تصنيف 11 منطقة توسع سياحي ، حيث تشهد الولاية ديناميكية هامة ناجمة عن مختلف الإجراءات المتخذة للنهوض بالسياحة و تطويرها على المستوى الوطني و المحلي .

فنجند:

<sup>1</sup> مديرية السياحة لولاية بومرداس

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية (ولاية بومرداس 2012-2017)

أ- المناطق الطبيعية : و يمكن تلخيصها في ثمان مناطق و هي حديقة النصر ببلدية بومرداس ،غابة الساحل بزموري ، منطقة الأصواف " القصبة " بدلس ، منطقة الكحلة بالأربعطاش ، موقع القلعة بيني عمران ، منطقة إغيل بالناصرية ، حمام بعمال ، و منطقة دراع الحفا بقدارة .

ب - الشواطئ : خلال صيف 2022 تم تحديد 64 شاطئاً على مداد الشريط الساحلي مقسمة ما بين 47 شاطئ مسموح للسباحة و خاضع للإشراف و 17 شاطئ غير مسموح و مصرح للسباحة .

ج- مناطق التوسع السياحي Z.E.T : يوجد على مستوى ولاية بومرداس 13 منطقة توسع سياحي و المقصود بها تلك الأراضي المخصصة للإستثمار السياحي فقط ، تم الإعلان عنها و تحديدها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 88-232 المؤرخ في 15 نوفمبر 1988 و المرسوم التنفيذي رقم 10-131 المؤرخ في 29 أبريل 2010 و يمكن توزيع مناطق التوسع السياحي « Z.E.T » على مستوى ولاية بومرداس حسب الجدول أدناه كمايلي :

### جدول رقم (14)

#### مناطق التوسع السياحي على مستوى ولاية بومرداس<sup>1</sup>

الرقم التسلسلي	منطقة التوسع السياحي	البلدية	المساحة بالهكتار
01	بودواو البحري	بودواو البحري	419
02	قورصو	قورصو	173
03	قورصو 02	قورصو	226
04	الكرمة غرب	بومرداس	175
05	الكرمة شرق	بومرداس	194
06	زموري غرب	زموري	406
07	زموري شرق	زموري	1 862
08	كاب جنات	جنات	463

<sup>1</sup> مديرية السياحة و الصناعات التقليدية لولاية بومرداس

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

09	سيباو	بغلية	520
10	تاقدامت	دلس	162.5
11	صالين	أعفير	137.5
12	الكحلة "زيمة"	الأربعطاش	140
13	حمام ثلاث	عمال	15.30

يظهر الجدول رقم (14) المتعلق بمناطق التوسع السياحي في ولاية بومرداس الإمكانيات السياحية الكبيرة التي تتمتع بها الولاية بفضل موقعها الساحلي المتميز وتنوع مناظرها الطبيعية إذ يوضح الجدول توزيع 13 منطقة توسع سياحي عبر عدة بلديات، بمساحة إجمالية تفوق 4.891 هكتارا، ما يعكس الأهمية التي توليها السلطات المحلية لتطوير قطاع السياحة كرافد أساسي للتنمية الاقتصادية.

من خلال المعطيات، يتبين أن أغلب مناطق التوسع السياحي تقع على الشريط الساحلي، خاصة في البلديات ذات الطابع البحري مثل بودواو البحري، قورصو، بومرداس، زموري، وجنات، وهي مناطق تمتاز بشواطئها الجميلة ومواردها الطبيعية التي تجعلها مؤهلة لاستقطاب السياحة الداخلية والخارجية.

تحتل منطقة زموري شرق المرتبة الأولى من حيث المساحة بـ 1.162 هكتارا، تليها منطقة سيباو ببغلية بـ 520 هكتارا، ثم كاب جنات بـ 463 هكتارا، وهي من بين أكبر المناطق الساحلية القابلة للاستثمار السياحي. كما تبرز مناطق بودواو البحري (419 هكتار) وزموري غرب (406 هكتار) كوجهات واعدة، نظرا لقربها من العاصمة وسهولة الوصول إليها.

أما في مدينة بومرداس، فتوجد منطقتا توسع سياحي هما الكرمة شرق وغرب بمساحة إجمالية تقارب 369 هكتارا، تشكلاان فضاء حضريا بحريا مثاليا لتطوير السياحة العائلية والفندقية.

من جهة أخرى، تحتوي المناطق الجبلية والداخلية أيضا على مواقع سياحية طبيعية يمكن استغلالها في سياحة الاستجمام والعلاج، مثل منطقة تاقدامت بدلس (162.5 هكتار)، صالين بأعفير (137.5 هكتار)، والكحلة بالأربعطاش (140 هكتار)، إضافة إلى حمام ثلاث بعمال (15.3 هكتار)، المعروف بينابيع مياهه المعدنية الساخنة، مما يجعله مناسبا للسياحة العلاجية.

بصفة عامة، يظهر الجدول أن ولاية بومرداس تمتلك مقومات سياحية متنوعة تجمع بين السياحة الساحلية، الجبلية والعلاجية، غير أن معظم هذه المناطق لا تزال في حاجة إلى تهيئة واستثمار فعلي من أجل تحويلها إلى فضاءات

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

جذب حقيقية، ويمكن القول إن تطوير هذه المناطق سيساهم في خلق مناصب شغل جديدة، وتحريك النشاط الاقتصادي المحلي، وتعزيز صورة الولاية كوجهة سياحية واعدة على المستوى الوطني. كما تمتلك الولاية إمكانات مادية معتبرة في قطاع السياحة نذكر منها :

- عدد الفنادق الخاصة و العمومية : 21 فندق .
- عدد الغرف : 1 920 غرفة .
- عدد الأسرة : 3 183 سريرا.
- عدد المنتجعات الصحية : 01 .
- عدد وكالات السياحة و الأسفار : 59 وكالة .
- عدد غرف الحرف : 03 غرف .
- عدد صالات العرض الحرفية : 13 صالة .
- عدد الحرفيين : 5 371 حرفي .

### خامسا: قطاع الفلاحة<sup>1</sup>:

تم تصنيف ولاية بومرداس ضمن المنطقة (أ) نظرا لقدراتها الفلاحية القوية التي تسمح لها بممارسة الزراعة المختلطة، حيث يضم القطاع الفلاحي أكثر من 25,130 مزرعة موزعة على كامل إقليم الولاية على النحو التالي:

- 19.528 مزرعة خاصة.
- 491 مزرعة جماعية.
- 227 مزرعة فردية.
- 4.880 مزرعة أخرى.
- 3 مزارع تجريبية.

• معهد تقني واحد لزراعة البقول والمحاصيل الصناعية.

01- توزيع الأراضي المستخدمة للزراعة: تبلغ المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة ب 62,956 هكتار، موزعة

كالتالي:

<sup>1</sup> مديرية الفلاحة لولاية بومرداس

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

- منطقة السهول 52 %
- المناطق الجبلية 22 %
- منطقة الهضاب و المرتفعات 26 %

جدول رقم (15)

### توزيع الأراضي المستخدمة في الزراعة في ولاية بومرداس<sup>1</sup>

المعطيات	الوحدة	الإحصائيات
المساحة الزراعية الإجمالية SAUT	الهكتار	97651
أراضي صالحة للزراعة SAU	الهكتار	62956
الصالحة للزراعة المسقية "المروية" SAU	الهكتار	25524
SAU/SAUT	%	64%
SAU/SAUT المروية	%	41%
إنتاج الحبوب	قنطار/100	42175
إنتاج الألبان	لتر/سنة	41357475
المساحة الغابية الإجمالية	الهكتار	22951
المساحة الإجمالية للغابات /المساحة الإجمالية للولاية	%	24%

يوضح الجدول رقم (15) توزيع الأراضي الزراعية والغابات في ولاية بومرداس، مما يعكس أهمية القطاع الزراعي

كمكون أساسي في الاقتصاد المحلي وإسهامه في الأمن الغذائي.

المساحة الزراعية الإجمالية (SAUT) تبلغ 97.651 هكتارا، منها 62.956 هكتارا صالحة للزراعة (SAU)، أي

ما يمثل حوالي 64% من إجمالي الأراضي الزراعية.

من بين الأراضي الصالحة للزراعة، تمثل الأراضي المسقية (المروية) 25.524 هكتارا، أي نحو 41% من إجمالي

الأراضي الزراعية، ما يدل على وجود قدرات كبيرة للزراعة المكثفة، خاصة للمحاصيل الحساسة للمياه.

<sup>1</sup> مديرية الفلاحة لولاية بومرداس

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017)

إنتاج الحبوب يصل إلى 42.175 قنطار/100، بينما إنتاج الألبان يقدر بـ 41.357.475 لتر سنويا، مما يبرز تنوع النشاط الزراعي بين الزراعة النباتية وتربية المواشي.

أما المساحة الغابية فتبلغ 22.951 هكتارا، أي ما يعادل 24% من مساحة الولاية، مما يعكس وجود ثروة غابية معتبرة تساهم في حماية البيئة ودعم الاقتصاد المحلي من خلال الأنشطة المستدامة مثل الأخشاب والصناعات المرتبطة بالغابات.

تمتلك ولاية بومرداس بنية أرضية زراعية قوية، مع نسبة عالية من الأراضي الصالحة للزراعة والمروية، ما يتيح فرصا كبيرة لتطوير الإنتاج الزراعي وتنويعه، كما أن وجود مساحات غابية مهمة يضمن توازنا بيئيا ويتيح إمكانيات للاستثمار في القطاعين البيئي والسياحي.

كما تزخر ولاية بومرداس أيضا بثروة حيوانية معتبرة و حسب آخر الإحصائيات يمكن تلخيصها حسب الجدول أدناه:

### جدول رقم (16)

يوضح الإحصائيات والمؤشرات الخاصة بالولاية في مجال الثروة الحيوانية في ولاية بومرداس<sup>1</sup>

المعطيات	الوحدة	الإحصائيات
الأغنام(OVINS)	رأس	35994
الماشية(BOVINS)	رأس	25882
الماعز(CAPRINS)	رأس	5660
الجمال(CAMELIS)	رأس	0
تربية الدواجن()	العدد	115100
تربية الدواجن الموجهة للإستهلاك()	العدد	3306930
الديك الرومي()	العدد	67700
المنطقة الغابية()	الهكتار	22951
ملبنات	عدد	5

<sup>1</sup> مديرية الفلاحة لولاية بومرداس.

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017)

يظهر أن ولاية بومرداس تمتلك ثروة حيوانية متنوعة، مع تركيز على الأغنام والماشية والدواجن، مما يوفر فرصا لتطوير الإنتاج الحيواني وتصنيع مشتقات الحليب واللحوم، كما تعكس المساحات الغابية المتاحة إمكانيات للرعي المستدام ودعم النشاط الزراعي الحيواني.

### جدول رقم (17)

يوضح الإنتاج الزراعي و الحيواني الرئيسي لولاية بومرداس<sup>1</sup>

المحاصيل	الوحدة	الكمية
الحبوب	القنطار	42 175
الأعلاف	قنطار	54 3849
الخضار المجففة	قنطار	3 812
البستنة السوقية	قنطار	2 939 343
البطاطا	القنطار	469 700
البصل	قنطار	640 330
الزيتون	قنطار	60 189
زيت الزيتون	هكتالتر	25 198.5
الحمضيات	القنطار	447 719
العنب	قنطار	3 900 587
البذور	قنطار	259 629
إنتاج الحليب	التر	40 780 609
اللحوم الحمراء	قنطار	116 210
اللحوم البيضاء	قنطار	92 769
البيض	بيضة	34 179 633
العسل	قنطار	950
الصوف	قنطار	381

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

يوضح الجدول رقم (17) أن ولاية بومرداس تتمتع بإنتاج زراعي وحيواني متنوع وكبير، مما يعكس أهمية القطاع الفلاحي والحيواني في الاقتصاد المحلي، حيث بلغ إنتاج الحبوب 42.175 قنطارا، والأعلاف 54.3849 قنطارا، مع إنتاج كبير من الخضروات المجففة والبستنة السوقية التي وصلت إلى 3.812 و2.939.343 قنطارا على التوالي، بينما بلغ إنتاج البطاطا 469.700 قنطارا والبصل 640.330 قنطارا، كما يبرز الإنتاج الزيتوني بمقدار 60.189 قنطارا واستخراج 5،25.198 هكتالتر من زيت الزيتون، بالإضافة إلى إنتاج الحمضيات والعب والبدور بكميات مهمة، وعلى صعيد الثروة الحيوانية، بلغ إنتاج الحليب 40.780.609 لترا، واللحوم الحمراء 116.210 قنطارا، واللحوم البيضاء 92.769 قنطارا، مع إنتاج 34.179.633 بيضة، و950 قنطارا من العسل، و381 قنطارا من الصوف، مما يعكس نشاطا حيوانيا متكاملًا، هذا التنوع في الإنتاج النباتي والحيواني يوفر أمنا غذائيا للولاية ويتيح فرصا كبيرة لتطوير الصناعات الغذائية والتجارية المحلية.

## 02- الغابات<sup>1</sup>

تتمتع ولاية بومرداس بمناخ معتدل المتأثر بمناخ البحر الأبيض المتوسط وكما تبلغ كمية الأمطار ما بين 500 إلى 1300 ملم، مما يعزز وجود مساحات غابية كبيرة وواسعة بحيث تبلغ المساحة الإجمالية للغابات في الولاية 22،951،49 هكتار، ومن أهم الغابات الموجودة على مستوى ولاية بومرداس هي:

- غابة الكحلة بالأربعطاش: بمساحة 1،476 هكتار.
- غابة بني خلفون، عمال وشعبة العامر: بمساحة 914 هكتار.
- غابة بغلية و برج منايل: بمساحة 323 هكتار.
- غابة مزرانة بأعفير.
- غابة الساحل بزموري: بمساحة 309 هكتار.

أهم أنواع الغابات المتواجدة على مستوى ولاية بومرداس هي:

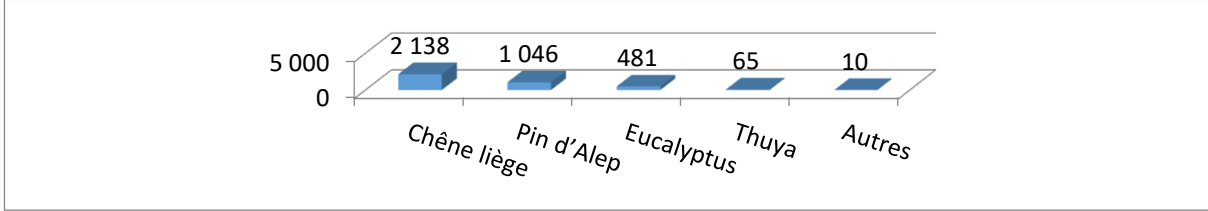
- الكافور، يمثل 481 هكتار 02%.
- الأرز، يمثل 65 هكتار 00.28%.
- البلوط الفليني، يمثل 2،138 هكتار 09%.
- صنوبر البحر الأبيض المتوسط، يمثل 1،460 هكتار 05%.

<sup>1</sup> مديرية الغابات لولاية بومرداس

- أنواع أخرى (الحنظل، الدردار، والرماد)، تمثل 10 هكتار 0.04%.

#### شكل رقم (04)

يوضح أهم الأنواع الغابية المتواجدة على مستوى ولاية بومرداس



#### سادسا: الصيد البحري<sup>1</sup>

يساهم كبر الشريط الساحلي في ولاية بومرداس في وجود وفرة في مجال قطاع الصيد البحري، مما يوفر ديناميكية قوية لهذا القطاع بحيث تحتوي الولاية على ثلاثة موانئ صيد وهي ميناء دلس، ميناء زموري، وميناء كاب جنات، بالإضافة إلى ملجأ صيد واحد، ووفقا لإحصائيات عام 2022 بلغت إمكانيات ولاية بومرداس كما هو موضح في الجدول كالتالي 5

#### جدول رقم (18)

يوضح إمكانيات التي تتوفر عليها ولاية بومرداس في مجال الصيد البحري<sup>2</sup>

المعطيات	الوحدة	الإحصائيات
03	عدد	موانئ الصيد
658	عدد	الأسطول البحري
9	عدد	عدد مواقع تربية الأحياء المائية
5985	طن/سنويا	الإنتاج السنوي
4.8	كلغ	الإستهلاك السنوي للفرد
7096	منصب	التوظيف في القطاع

يوضح الجدول رقم (18) إمكانيات ولاية بومرداس في مجال الصيد البحري، حيث تمتلك الولاية ثلاثة موانئ مخصصة للصيد تدعم نشاط الأسطول البحري المكون من 658 وحدة بحرية، كما تتوفر على 9 مواقع لتربية

<sup>1</sup> مديرية الصيد البحري لولاية بومرداس

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق.

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

الأحياء المائية، ما يعكس توجهها نحو تطوير الاستزراع السمكي ويسجل الإنتاج السنوي للصيد البحري 5.985 طنا، بينما يبلغ متوسط الاستهلاك السنوي للفرد 4.8 كغ، ما يعكس مساهمة القطاع في الأمن الغذائي المحلي، ويشكل القطاع البحري أيضا مصدرا هاما للتشغيل، إذ يوفر 7.096 منصب عمل، مما يبرز دوره الاقتصادي والاجتماعي في الولاية.

### جدول رقم (19)

#### إمكانيات الصيد المتوفرة للولاية على الموانئ<sup>1</sup>

الميناء	قوارب التونة		سفن الصيد		قوارب السردين		القوارب الصغيرة		الزوار	
	نشطة	غير نشطة	نشطة	غير نشطة	نشطة	غير نشطة	نشطة	غير نشطة	نشطة	غير نشطة
دلس	0	0	13	07	35	18	32	161	94	565
زموري	0	0	0	01	56	52	30	117	83	693
جنات	0	0	0	0	0	0	68	67	40	91
المجموع	0	0	13	08	91	70	130	345	217	1227

الوحدة بالطن

يوضح الجدول رقم (19) إمكانيات ولاية بومرداس في مجال الصيد البحري على مستوى الموانئ الثلاثة، وهي دلس وزموري وكاب جنات، موزعة حسب أنواع القوارب ونشاطها، حيث لا توجد قوارب التونة أو سفن الصيد الكبيرة في أي من الموانئ، بينما يتوفر ميناء دلس على 13 قارب سردين نشط و7 غير نشط، و35 قارب صغير نشط و18 غير نشط، بالإضافة إلى 32 زورق نشط و161 غير نشط و94 نشطة و565 غير نشطة للزوار وفي ميناء زموري، لا توجد قوارب سردين نشطة إلا 1 قارب غير نشط، مع 56 قارب صغير نشط و52 غير نشط و30 زورق نشط و117 غير نشط و83 نشطة و693 غير نشطة للزوار أما ميناء

<sup>1</sup> مديرية الصيد البحري لولاية بومرداس

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017)

كاب جنات، فلا توجد قوارب أو سفن كبيرة، ويحتوي على 68 قارب صغير نشط و67 غير نشط و40 زورق نشط و91 غير نشط، بينما لا توجد قوارب سردين أو زورق للزوار، ويبرز الجدول أن المجموع الكلي للولاية يصل إلى 13 قارب سردين نشط و8 غير نشط، و91 قارب صغير نشط و70 غير نشط، و130 زورق نشط و345 غير نشط، و217 زورق للزوار نشط و1.227 غير نشط، مما يعكس حجم النشاط البحري المتاح وإمكانات التطوير في هذا القطاع.

### جدول رقم (20)

الإنتاج السنوي للموانئ دون احتساب الإنتاج السنوي الذي تنتجه مزارع تربية الأحياء المائية<sup>1</sup>

النسبة المئوية	المجموع	موانئ الصيد			الأصناف
		جنات	زموري	دلس	
(05%)	245.44 7	23.261	22.236	119.95	الأسماء البيضاء
(94%)	4 840. 844	145.740	2 181.081	2 514.023	الأسماء الزرقاء
(0,5%)	16.407	5.990	10.417	00	المحار
(0,5%)	61.947	6.086	8.252	47.609	الرخويات
100%	5 164. 645	181.077 (04%)	2 221.986 (43%)	2 761.582 (53%)	المجموع

يوضح الجدول رقم (20) الإنتاج السنوي لموانئ الصيد في ولاية بومرداس دون احتساب إنتاج مزارع تربية الأحياء المائية، حيث يتركز الإنتاج بشكل رئيسي على الأسماء الزرقاء التي بلغت 4.840.844 طن، أي ما يمثل 94% من إجمالي الإنتاج، موزعة بين ميناء دلس 2.514.023 طن، زموري 2.181.081 طن، وجنات

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية (ولاية بومرداس 2012-2017)

145.740 طن أما الأسماء البيضاء فقد بلغ إنتاجها 245.447 طن، أي حوالي 5% من الإنتاج الكلي، موزعة بين دلس 119.95 طن، زموري 22.236 طن، وجنات 23.261 طن، كما تم إنتاج المحار بمقدار 16.407 طن (0,5%) والرخويات بمقدار 61.947 طن (0,5%) وبذلك، يصل مجموع الإنتاج السنوي لموانئ الصيد الثلاثة إلى 5.164.645 طن، مما يعكس أهمية قطاع الصيد البحري في الولاية ودوره الكبير في تأمين المنتجات السمكية للأسواق المحلية.

### المطلب الثالث: المؤشرات الاجتماعية و البنية التحتية و الخدمات

#### أولا : قطاع التعليم و التكوين المهني:

**1- التعليم:** يضم قطاع التعليم في ولاية بومرداس 576 مؤسسة تعليمية، من بينها 41 مؤسسة خاصة

• **التعليم الابتدائي:** تحتوي الولاية على 425 مدرسة ابتدائية، بحيث بلغ عدد التلاميذ المسجلين في سنة 2022 ب 146,248 تلميذا، ويشرف عليهم 5036 معلما، و ذلك بمتوسط 37 تلميذ متمدرس لكل قسم.

• **التعليم المتوسط:** يوجد بالولاية 131 مؤسسة تعليمية في اطار التعليم المتوسط و تحتوي على 322 قسما، بحيث بلغ عدد التلاميذ المسجلين في السنة الدراسية 2023/2022 حوالي 99,237 تلميذ، منهم تحت إشراف 380,44 أستاذ، بمعدل 40 تلميذا لكل قسم كما تحتوي ولاية بومرداس على 76 متوسطة نصف داخلية مسجلا فيها 13,836 تلميذا.

• **التعليم الثانوي:** يوجد على إقليم الولاية 59 مؤسسة ثانوية ، بلغ عدد التلاميذ المسجلين في الدخول المدرسي 2023/2022 39,296 طالبا، تحت إشراف 2,313 أستاذا بمعدل 28 طالبا لكل قسم، بالإضافة إلى 51 مؤسسة ثانوية نصف داخلية<sup>1</sup>.

**2- التعليم العالي<sup>2</sup>:** تحتوي ولاية بومرداس على جامعة ومعاهد بحثية هامة على المستوى الوطني، تضم جامعة

أنجّد بوقرة ببومرداس 5 كليات ومعهدا واحدا:

- معهد الهندسة الكهربائية والإلكترونية
- كلية العلوم.
- كلية علوم الهندسة .

<sup>1</sup> مديرية التربية لولاية بومرداس

<sup>2</sup> مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بومرداس

• كلية الهيدروكربونات والكيمياء.

• كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

• كلية الحقوق و العلوم السياسية ببودواو.

بالإضافة لمعهد الهندسة الكهربائية تحتوي ولاية بومرداس على عدة معاهد بحثية جد هامة متمثلة في: المعهد الجزائري للبتترول والمعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية و حسب اخر إحصائيات سنة 2022، فقد بلغ عدد المقاعد البيداغوجية 28,917 مقعدا، وعدد الطلاب المسجلين 32,622 طالبا، تحت إشراف 1,445 أستاذا جامعيًا، كما تضم الولاية 9 إقامات جامعية بحجم 11,438 سريرا، و 10 مطاعم جامعية بقدرة 30.000 طالب.

**03- التكوين المهني:** تحتوي ولاية بومرداس على 19 مركز للتكوين المهني تضم 5,295 مقعدا، ومعهد تعليم مهني واحد بقدرة 1000 مقعد، بالإضافة إلى 4 معاهد عليا وطنية للتكوين المهني بحجم 1,650 مقعدا.<sup>1</sup>

**ثانيا: البنية التحتية الرياضية:**

باعتبار أن ولاية بومرداس تتميز بقاعدة شبابية عريضة ذلك إستدعى تطوير و إنجاز ، إعادة هيكلة دائمة لمؤسسات الأنشطة الشبابية المحلية ، و عليه فان الولاية تمتاز بمجموعة من الهياكل و هي :

-32 ملعب بلدي 29 منها مغطاة بالعشب الطبيعي .

- 08 قاعات متعددة الرياضات .

- 06 قاعات رياضية متخصصة .

- 267 ملعب جواربي.

-31 فضاء لعب.

-02 مسابح نصف أولمبية .

-02 مسابح جواربية .

-01 ملعب واحد متعدد الرياضات .

-28 قاعة متعددة الخدمات .

-11 مجمع رياضي محلي .

<sup>1</sup> مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بومرداس

- مجمع واحد لرياضة التنس .

بالإضافة إلى عدة هياكل شبابية و هي :

- مقر رسمي واحد لمؤسسات الشباب .

- 12 دار للشباب

- 04 معسكرات للشباب .

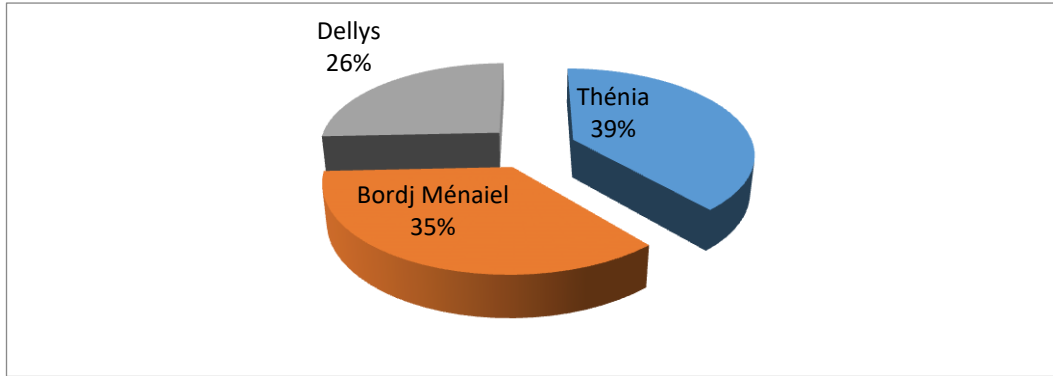
### ثالثا: قطاع الصحة<sup>1</sup>

يضم قطاع الصحة في ولاية بومرداس 04 مؤسسات استشفائية عمومية في كل من بلدية بومرداس، الثنية، برج منايل، ودلس، و04 مؤسسات عمومية للصحة الجوارية في بومرداس، خميس الحشنة، برج منايل ودلس.

وتتوفر المؤسسات الاستشفائية الأربع على ثلاثة مستشفيات بمجموع 765 سريرا، موزعة كالتالي: مستشفى برج منايل بـ 267 سريرا، مستشفى دلس بـ 200 سرير، ومستشفى الثنية بـ 243 سريرا.

### شكل رقم (05)

#### القدرة الإستيعابية لمستشفيات ولاية بومرداس<sup>2</sup>



<sup>1</sup> مديرية الصحة و السكان لولاية بومرداس.

<sup>2</sup> مديرية الصحة و السكان لولاية بومرداس

بالإضافة لما سبق تتوفر الولاية على:

- 12 جناح للولادة .
  - 119 قاعة علاج .
  - 35 وحدة فحص و رعاية .
  - 77 مخبرا للتحليل الطبية .
  - 13 مركز طبي إجتماعي .
  - 27 غرفة عمليات و 05 غرف إنعاش.
  - 97 جهاز راديو بمختلف أنواعه.
  - 54 سيارة إسعاف .
  - 298 كرسي لطب الأسنان .
  - معهد طبي بسعة 240 طالبا .
- و يشتغل على مستوى الهياكل الصحية العمومية و الخاصة 756 طبيبا مختصا ، 759 طبيبا عاما ، 349 جراح أسنان ، 285 صيدلي و 1 580 عون شبه طبي .
- أما بخصوص هياكل القطاع الخاص فنجد 05 مستشفيات ، 02 عيادات ، 52 مختبر ، 13 مركز للتصوير الطبي .

#### 1- التغطية الصحية:

تتمثل أهم المؤشرات الصحية لولاية بومرداس الرئيسية في:

- سرير واحد للاستشفاء لكل 1,366 نسمة.
- عيادة واحدة لكل 27,787 نسمة.
- غرفة علاج واحدة لكل 8,852 نسمة.
- مرفق ولادة واحد لكل 90,938 نسمة.
- طبيب مختص واحد لكل 1,518 نسمة.
- طبيب عام واحد لكل 1,367 نسمة.
- طبيب أسنان واحد لكل 3,400 نسمة.

• صيدلي واحد لكل 4,220 نسمة.

• موظف صحي واحد لكل 651 نسمة.

#### رابعا: قطاع التضامن الوطني والحماية الاجتماعية

##### 1- قطاع الحماية الاجتماعية: يضم قطاع الحماية الاجتماعية في الولاية:

• 01مدرسة (أو مركز) للمكفوفين، لرعاية 70 مستفيدا.

• 03مراكز نفسية تربوية لذوي الإعاقة الذهنية، لرعاية 484 من جميع المقيمين والمستفيدين.

• 01مركز للأطفال المعاقين، لرعاية 14 مستفيدا.

تضم ولاية بومرداس 100 روضة أطفال، بطاقة استيعابية إجمالية تبلغ 8106 أماكن

#### خامسا: الثقافة<sup>1</sup>

ولاية بومرداس تتميز بتراث ثقافي غني ومتنوع بفضل وجود العديد من المواقع الأثرية والتاريخية والمعالم التي تشهد على تعاقب عدة حضارات آثار رومانية، منارات، أضرحة، قصبة.

المدينة القديمة لدلس، الواقعة على موقع مرتفع رأس بنغوت، تقدم مزيجا غنيا من الإمكانيات الثقافية والتاريخية والسياحية، حيث تحتوي على العديد من الآثار والمعالم التي تشهد على حضارات مختلفة تعود إلى العصور البونيقية والرومانية والتركية، ومن أبرز ما تملكه الولاية من اثار نجد:

• موقع أثري يعود إلى العصر الأشولي، يبعد 3 كلم غرب دلس.

• فسيفساء وأعمال بناء رومانية على مستوى الثانوية التقنية .

• خزان ماء روماني في باب السور.

• أسوار و جدران وحصون مزودة بشرفات حجرية.

وتوجد آثار ومواقع أخرى في:

• نافورة متواجدة على مستوى بلدية جنات.

• برج المتواجد في برج منايل .

<sup>1</sup> مديرية الثقافة لولاية بومرداس

- أعمال بناء رومانية المتواجدة على مستوى بلديات سي مصطفى، الثنية وزموري .

كما تتوفر أيضا ولاية بومرداس على أضرحة المتمثلة في:

- ضريح سيدي الحرفي في القصبة السفلى، بلدية دلس.
- ضريح سيدي البخاري في القصبة السفلى، بلدية دلس.
- ضريح سيدي عامر الشريف على جبل بويرك، بلدية سيدي داود.
- ضريح سيدي إبراهيم في مقبرة مدينة دلس، يقع على جبل صخري مطل على البحر.

### سادسا: قطاع الشؤون الدينية والأوقاف:

تشمل البنية التحتية في القطاع على 465 مسجدا فعالا، 203 مسجدا قيد الإنجاز، 12 مدرسة قرآنية، 215 قاعة قرآنية، بالإضافة إلى مركز ثقافي إسلامي في عاصمة الولاية. يتم تدريس القرآن الكريم ل 17.948 طالبا من طرف 302 معلم . كما تضم ولاية بومرداس تراثا دينيا يشمل الزوايا التي تلعب دورا أساسيا في تعلم ونشر القرآن الكريم، وهي:

- زاوية أولاد بومرداس في بلدية تيجلابين، التي تحمل اسم الولي علي بن أحمد بومرداسي.
- زاوية سيدي محمد سعدي في أعفير.
- زاوية سيدي عمار شريف في بلدية سيدي داود.
- زاوية تاليلت في بلدية بني عمران.
- زاوية عبد الرحمن عتاليبي في يسر.
- مسجد الإسلام في مدينة دلس، الذي تم إنشاؤه في عام 1983

### سابعا: البنية التحتية للطرق

يتميز شبكة الطرق في ولاية بومرداس بخصائص خاصة بفضل موقعها الجغرافي، وطول طرقها بحيث تكون ممرا أساسيا بين الشرق والغرب، وأيضا نحو منطقة القبائل، حيث تحتوي على 281.965 كم من الطرق الوطنية، و383.694 كم من الطرق الولائية، و1.348.49 كم من الطرق البلدية، منها 136.810 كم من المسالك، كما تحتوي على 40.41 كم طريق غير مصنفة.

تعتبر ولاية بومرداس عبر طريقين سريعين هامين:

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

- الطريق الوطني رقم 61 الذي يمتد إلى الطريق الوطني رقم 05 ويربط العاصمة بشرق البلاد.
- الطريق الوطني رقم 12 الذي يربط الطريق الوطني رقم 05 عند تقاطع ثمينة بمنطقة القبائل وصولا إلى مدينة بجاية.

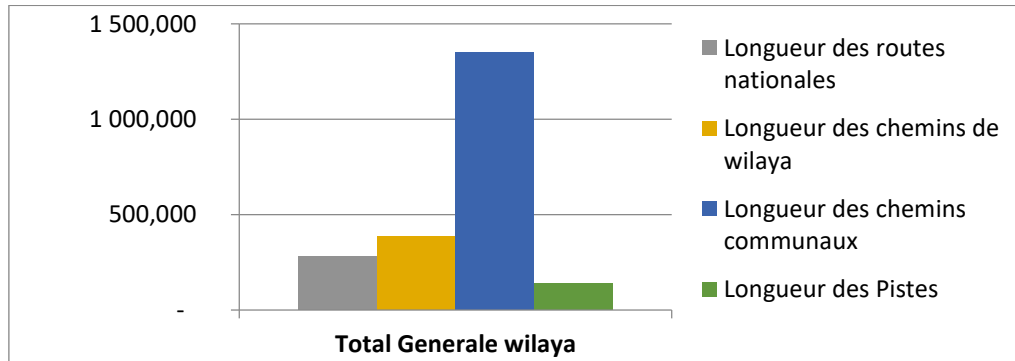
### شكل رقم (06)

يمثل شبكة الطرق على مستوى ولاية بومرداس<sup>1</sup>



### شكل رقم (07)

يوضح عرض طرق الولاية<sup>2</sup>.



<sup>1</sup> مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية بومرداس. السنة

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق

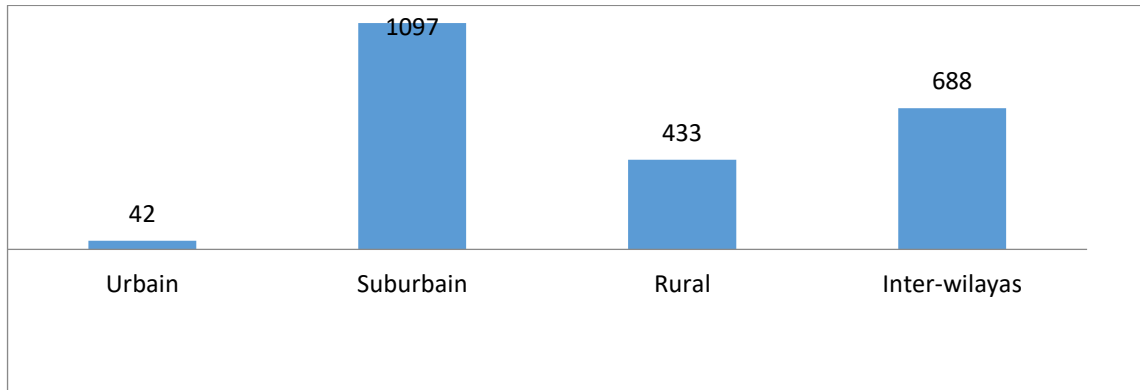
ثامنا: قطاع النقل<sup>1</sup>: يمتاز قطاع النقل على مستوى ولاية بومرداس بالتنوع بحيث تحتوي

على 80 خط وطني يربطها بالولايات المجاورة و بقية مناطق البلاد بعدد 845 مركبة بمجموع 119 27 مقعدا ، و 290 خط داخل إقليم الولاية بعدد 290 خط ، عدد و 1 870 مركبة ، بمجموع 42 948 مقعدا .

- كما تحتوي الولاية على خطوط حضرية بحيث يقتصر هذا النوع من النقل على مستوى المحيط الحضري لمدينة بومرداس ، إلى جانب جزء من مدينة كل من تيجلابين ، قورصو و الكرمة ، بمجموع 08 خطوط ، عدد المركبات 58 مركبة ، عدد المقاعد 2 415 مقعدا بالإضافة إلى ذلك تمتلك شركة ETUSB ببومرداس 16 حافلة و توفر 1 600 مقعدا .
- النقل بسيارات الأجرة : تتوفر الولاية على 1 928 رخصة لسيارة الأجرة منها 712 في حالة عمل أما باقي الرخص فهي غير مستغلة .
- النقل بالقطار : يبلغ طول السكة الحديدية على مستوى إقليم ولاية بومرداس ب 67 كلم بمجموع 12 محطة و 1 755 631 مسافر .

- شكل رقم (08)

- يوضح : قدرات النقل البري للركاب في الولاية<sup>2</sup>



<sup>1</sup> مديرية النقل لولاية بومرداس

<sup>2</sup> مديرية النقل لولاية بومرداس

تاسعا: الموارد المائية والري<sup>1</sup>:

تزرخ ولاية بومرداس بإحتياط مائي متواجد تحت الأرض و على السطح بحيث قدرت الإحتياطيات المائية الجوفية بحوالي 99.91 مليون متر مكعب، موزعة على ستة طبقات مائية واد سباو، واد يسر، واد بومرداس، واد قورصو، واد بودواو، واد متيجة الشرقية.

تتكون السدود في ولاية بومرداس، التي يبلغ عددها ثلاثة، بشكل أساسي من الإحتياطيات السطحية بقدره إجمالية بلغت 171 800 000 م<sup>3</sup> متر مكعب:

- 5- سد قدارة : 142 391 000 م<sup>3</sup>.
- 6- سد الحمير : 15 527 000 م<sup>3</sup>.
- 7- سد بني عمران : 11 850 000 م<sup>3</sup>.
- 8- سد شندر "الناصرية" : 1 380 000 م<sup>3</sup>.
- 9- سد ساحل بوبراك "سيدي داود" : 370 000 م<sup>3</sup>.
- 10- سد جنات : 282 000 م<sup>3</sup>.

1- الموارد المائية المتاحة:

بلغ حجم الموارد المائية التي تم استغلالها فعليا بحوالي 281.937 مليون متر مكعب سنويا موزعة كالتالي:

- السدود: 128,496 مليون متر مكعب سنويا.
- المياه الجوفية: 121,113 مليون متر مكعب سنويا.
- الاحتفاظ بالمياه على التلال: 2.2 مليون متر مكعب سنويا.
- المصادر: 0.283 مليون متر مكعب سنويا.

كما شملت البنى التحتية المائية في الولاية ما يلي:

- 2، 248.964 كم من شبكة الصرف الصحي.
- 918.301 كم من إمداد شبكة مياه الشرب .
- 1.994.731 كم من توزيع شبكة مياه الشرب .
- 03 محطات معالجة المياه في بومرداس، ثنية، وزموري

<sup>1</sup> مديرية الموارد المائية لولاية بومرداس

• 01 محطة تحلية مياه.

## 2- إمدادات المياه الصالحة للشرب :

بالإضافة إلى إمدادات المياه الصالحة للشرب، فقد تم إضافة 5,282 متر من شبكات الإمداد، بالإضافة إلى تنفيذ 35,250 متر من شبكة التوزيع في عام 2022، مما رفع شبكات الإمداد والتوزيع في الولاية إلى 918,301 كم و1,994,731 كم على التوالي، مما ساهم في تحسين معدل التوصيل بشبكة المياه الصالحة للشرب بنسبة 98 %.

## 3- الصرف الصحي:

سمح إنشاء 52,850 متر من شبكة الصرف الصحي في عام 2022 بإيصال شبكة الصرف الصحي في الولاية إلى 2,248,964 كم، أي بنسبة 89.57 %.

بالإضافة لما سبق كذلك تحتوي ولاية بومرداس أيضا على 03 محطات لمعالجة المياه الراكدة « épuration » في كل من بومرداس ، الثنية ، زموري ، بحجم إجمالي للمياه المعالجة 823.05 م<sup>3</sup>/ يوميا، و محطة واحدة لتحلية مياه البحر بكاب جنات تبلغ طاقتها الإنتاجية اليومية 100 000 م<sup>3</sup>، و محطة واحدة في قورصو لم تستلم بعد.

**عاشرا: قطاع الطاقة:** يعد قطاع الطاقة في ولاية بومرداس من بين القطاعات الحيوية التي شهدت تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بتوسيع شبكتي الكهرباء والغاز الطبيعي. فقد بلغت نسبة الربط بشبكة الكهرباء على مستوى الولاية أكثر من 98%، ما يجعلها من الولايات الأكثر تغطية على المستوى الوطني، أما فيما يخص الغاز الطبيعي فقد تجاوزت نسبة الربط 85%، مع تسجيل توسع مستمر نحو المناطق الريفية والمستثمرات الفلاحية، خصوصا بعد إطلاق عدة مشاريع للربط في المناطق النائية والمعزولة، وتسهر السلطات المحلية، بالتنسيق مع شركة "سونلغاز"، على تحسين نوعية الخدمة وتوسيع التغطية لتشمل كافة المواطنين، في إطار استراتيجية وطنية تهدف إلى العدالة الطاقوية والتنمية المستدامة.

## احدى عشر : قطاع خدمات البريد و الإتصالات<sup>1</sup> :

تشمل الشبكة البريدية على مستوى ولاية بومرداس 76 مكتب بريد قيد الخدمة، بكثافة بريدية تقدر ب مكتب واحد لكل 14,370 نسمة، مع العلم أن المعيار الوطني يقتضي وجود مكتب واحد لكل 9000 نسمة.

<sup>1</sup> مديرية البريد و الإتصال

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

أما بخصوص شبكة الهاتف الثابت فيستفيد 101 015 مشتركا من 115 963 خطا حتى 2022/12/31 ، بحيث بلغ معدل الربط بشبكة الألياف بنسبة 34,17 % ، أما عدد المشتركين في شبكة الأنترنيت بلغ 724 88 مشترك و عدد المشتركين في خدمة ADSL هو 40 311 مشترك

### المبحث الثالث

#### تحليل هيكل المالية المحلية على مستوى الولاية

المالية المحلية تعد من العناصر الأساسية المحددة لقدرة الولاية على تحقيق التنمية المحلية المستدامة وتحسين الخدمات العامة في ولاية بومرداس، بحيث يعتبر هيكل المالية المحلية الأساس الذي يعتمد عليه في دعم المشاريع التنموية وتلبية احتياجات السكان في مختلف المجالات مثل البنية التحتية، التعليم، الصحة

#### المطلب الأول: دور الموارد في تمويل برامج التنمية المحلية.<sup>1</sup>

تعد الموارد الجبائية وغير الجبائية من أهم مصادر تمويل البرامج العامة للولاية ، بحيث أن الموارد الجبائية تتضمن جميع الإيرادات التي يمكن تحصيلها من خلال فرض الضرائب على المواطنين التي تلعب دورا حيويا في تحقيق السلم الإجتماعي و الاستقرار الاقتصادي، كونها تستغل لتمويل الخدمات العامة مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية. أما الموارد غير الجبائية، تتضمن الإيرادات التي لا تعتمد على الضرائب بحيث تحصل من خلال فرض رسوم على المواطنين و تعد هذه الموارد جزءا مكتملا للموارد الجبائية، وتساعد في تنويع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد على الضرائب.

عليه تسعى الحكومة الجزائرية إلى تحقيق توازن بين هذين النوعين من الموارد لضمان استدامة التمويل بهدف تعزيز التنمية المحلية في جميع الميادين وتحسين جودة الحياة للمواطنين

#### أولا: الموارد الجبائية

تتطلب عملية تسيير الموارد الجبائية مجموعة من الإستراتيجيات بهدف ضمان جمعها بشكل كاف، كما أن الرشادة و الكفاءة في استغلال هذه الموارد يساهم و بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة وزيادة فعالية الأداء الاقتصادي ، و عليه تعتبر الجباية المحلية من أهم مصدر تمويل التنمية المحلية على مستوى ولاية بومرداس حيث تساهم بشكل كبير في دعم إستقلالية الجماعات المحلية و من أجل معرفة مدى تطور الإيرادات الجبائية المحصلة على مستوى ولاية بومرداس سنقوم بتحليل مجموعة من الجداول والملاحق.

<sup>1</sup> مديرية الإدارة المحلية على مستوى ولاية بومرداس

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

### جدول رقم(21)

الرسم على النشاط المهني و الضريبة الجزافية الوحيدة في الفترة الممتدة بين 2012-2017 على مستوى

ولاية بومرداس<sup>1</sup>

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الرسم على النشاط المهني	1068988300.00	1446200280.00	1107300280.00	1057879500.00	1340500280.00	1355900720.00
قسط الولاية في الضريبة الجزافية الوحيدة	20356800.00	28600360.00	33780900.00	28125200.00	33415800.00	28360470.00
المجموع	1089345100.00	1474800640	1141081180	1086004700.00	1373916080.00	1384261190.00

من خلال تحليل المعطيات الواردة في الجدول، أعلاه و الملاحق 01-02-03-04-05-06 يتبين أن ولاية بومرداس استفادت خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2017 من موارد جبائية من الرسم على النشاط المهني و الضريبة الجزافية الوحيدة هامة بلغت 7.549.408.890.00 دج، وهي إيرادات معتبرة تعكس أهمية القاعدة الجبائية للولاية.

- يمكن إرجاع الجزء الأكبر من هذه الإيرادات إلى الرسم على النشاط المهني، الذي سجل خلال سنة 2012 قيمة 1.068.988.300.00 دج، ليرتفع بشكل ملحوظ في سنة 2013 إلى 1.446.200.280.00 دج، بزيادة بنسبة تقريبية 35.3% وهو ما يدل على تحسن في القدرة الشرائية للمواطنين، و انتعاش النشاط الاقتصادي والتجاري بالولاية، خاصة أن هذا الرسم يفرض على المؤسسات والشركات الاقتصادية والتجارية، كما يشير هذا الارتفاع إلى تحسن في أداء إدارة الجباية ومستوى التحصيل الجبائي محليا، غير أن هذا التحسن لم يدم طويلا، حيث سجلت الإيرادات تراجعا معتبرا في سنة 2014، حيث انخفض الرسم إلى 1.107.300.280.00 دج، أي بانخفاض حوالي 23.4% مقارنة بالعام السابق واستمر في الانخفاض إلى غاية سنة 2015 ليصل إلى 1.057.879.500.00 دج. ويمكن القول أن هذا الانخفاض ناتجا عن:
- توسع الأسواق الموازية أو "السوق السوداء".

<sup>1</sup> مديرية الإدارة المحلية لولاية بومرداس

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

• ارتفاع العبء الضريبي، ما يدفع بعض المتعاملين الاقتصاديين إلى التهرب الضريبي من خلال نظام الفوترة.

• تراجع النشاط التجاري والاقتصادي عموماً، إلى جانب انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين.

لكن مع حلول سنة 2016، عاد الرسم على النشاط المهني إلى الارتفاع من جديد، ليصل إلى 1.340.500.280.00 دج، أي بزيادة بنسبة تقارب 4.5% تلاه ارتفاع طفيف في سنة 2017 حيث بلغ 1.355.900.720.00 دج، وهو ما يشير إلى بوادر انتعاش اقتصادي وتحسن في تحصيل الجباية.

أما بخصوص قسط الولاية من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ، فيلاحظ أنه يبقى ضعيفاً مقارنة بالرسم على النشاط المهني حيث عرفت هذه الضريبة تذبذباً بشكل كبير مقارنة بالرسم على النشاط المهني، فقد بلغ في سنة 2012 حوالي 20.356.800.00 دج، إلى 28600360.00 دج، سنة 2013 بنسبة 40.3% واستمر في الارتفاع ليصل إلى 33.780.900.00 دج في سنة 2014، إلا أن الزيادة كانت طفيفة مقارنة بالسنوات السابقة، بنسبة 17.9% و يمكن أرجاع هذا التطور الخفيف إلى محدودية الأنشطة التي تخضع لها هذه الضريبة، ثم سجل انخفاضاً في سنة 2015 إلى 28.125.200.00 دج، وعاد للارتفاع في سنة 2016 ليلبغ 33.415.800.00 دج نتيجة تحسن النشاطات الاقتصادية والتجارية في تلك الفترة، وتوسيع القاعدة الضريبية للمكلفين بها، إلا أن هذا الانتعاش لم يدم طويلاً، إذ تراجعت الحصيلة مجدداً في سنة 2017 إلى 28.360.470,00 دج.

مما سبق يمكننا أن نستنتج أنه خلال السنوات 2012-2017 و على الرغم من أن الإيرادات المحلية في ولاية بومرداس شهدت بعض النمو ، إلا أنها عرفت تغيرات ملحوظة في بعض السنوات ما يثبت أن النشاط الإقتصادي على مستوى الولاية قد مر بتحديات أثرت في جمع الإيرادات، و يمكن إرجاع ذلك إلى الإستراتيجيات الاقتصادية المعمول بها على المستوى المحلي أو المركزي قد أثرت على أداء هذه الإيرادات<sup>1</sup>.

### ثانياً: الموارد غير الجبائية الخاصة بولاية بومرداس ( موارد الأملاك و الإستغلال )

الموارد غير الجبائية تعد جزءاً أساسياً من الإيرادات المالية للدولة، و تشكل مصدر دخل آخر لتمويل التنمية المحلية، تساهم الموارد غير الجبائية في تعزيز الاستدامة المحلية المالية للولاية و سد الثغرات المالية لتمويل البرامج التنموية وتحسين البنية التحتية مما يمكن الجماعات المحلية من تقديم خدمات جيدة لمواطنيها.

<sup>1</sup> مكتب الميزانية و متابعنها ،مديرية الإدارة المحلية لولاية بومرداس .

الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

جدول رقم(22)

حصيلة ولاية بومرداس من إيرادات الإستغلال و الأملاك في الفترة الممتدة ما بين 2012-2017 على

مستوى ولاية بومرداس<sup>1</sup>

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
منتجات الإستغلال	145600.00	188900.00	320700.00	120000.00	120000.00	105000.00
منتجات الأملاك	3968200.00	4960320.00	2304936.50	4125879.00	3225600.00	2250450.30
المجموع	4113800.00	5149220.00	2625636.50	4245879.00	3345600.00	2355450.30

• من خلال الملاحق 01-02-03-04-05-06 فإن الإيرادات غير الجبائية في ولاية بومرداس إيرادات من مصادر متنوعة مثل منتجات الاستغلال ومنتجات الأملاك و ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه أن مداخيل منتجات الإستغلال نسبتها ضئيلة بالمقارنة مع مداخيل إستغلال الممتلكات حيث أن منتجات الأملاك ذات نسب مضاعفة مقارنة مع مداخيل الإستغلال حيث بلغت نسب منتوجات الإستغلال سنة 2012 ب 145600.00 دج لترتفع سنة 2013 إلى 188900.00 بزيادة قدرها حوالي 29.7 % كما واصلت في الإرتفاع لغاية سنة 2014 بحيث ارتفعت بشكل كبير قدرت 320,700.00 دج، بزيادة تقدر ب 69.6 % مقارنة بعام 2013 لتتخفف في 2015 إلى 120.000.00 دج، بمعدل 62.5 % مقارنة بعام 2014 أما بنهاية سنة 2016 فقد استقرت الإيرادات عند 120000.00 دج ، ثم تراجعت بشكل طفيف إلى 105000.00 دج في 2017 مما سبق يمكن القول إيرادات منتجات الاستغلال لم تحقق التطور المراد آخر عامين، بل سجلت تراجعا بسيطا.

أما فيما يخص منتجات الأملاك على الرغم من أن مردوديتها كانت أعلى من منتوجات الإستغلال فهي أيضا عرفت تذبذبا في إيراداتها حيث بلغت سنة 2012 3968200.00 دج لترتفع بنسبة 10 % سنة 2013 حيث بلغت 49603.20.00 دج هذه الزيادة الملحوظة قد تكون نتيجة لحسن تسيير الأملاك العامة من خلال عمليات التأجير أو البيع للأراضي والممتلكات لتعود إلى الإنخفاض سنة 2014 بنسبة 53.6 % مقارنة بالعام السابق حيث بلغت 2304936.50 لتعود للإنتعاش سنة 2015 حيث بلغت

<sup>1</sup> مكتب الميزانية و متابعتها ،مديرية الإدارة المحلية لولاية بومرداس .

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

4125879.00 دج لتتخفص مرة أخرى سنة 2016 إلى 3225600.00 دج لتزداد إنخفاضاً سنة 2017

حيث بلغت 2250450.30 و هو أقل مبلغ خلال هذه الفترة بنسبة قدرت ب. 30.2%.

بناءً على القراءة السابقة للجدول نلاحظ أن كل من إيرادات منتجات الاستغلال ومنتجات الأملاك عرفت عدم الإستقرار، و ذلك راجع لعدة عوامل من بينها التغيرات في السياسات المحلية التي تأثرت بعوامل خارجية كالأزمات المالية و التي أثرت بدورها على الأنشطة الاقتصادية.

رغم هذه التقلبات، يمكن القول أن الإيرادات غير الجبائية لم تحقق مردود كاف في بعض السنوات خاصة ما بين 2015-2017 بحيث شهدت عدم الاستقرار و تراجعاً، وهذا يعكس التحديات التي تواجه ولاية بومرداس في زيادة مواردها الجبائية و غير الجبائية و هذا التذبذب راجع إلى الاستراتيجيات التي تتحكم بالاستثمارات العقارية و سياسات الأنشطة الاقتصادية ذات التأثير الكبير في هذه الإيرادات.

### المطلب الثاني : تحليل إيرادات و نفقات التسيير و التجهيز على مستوى الولاية خلال الفترة ( 2012-2017 )

في هذا المطلب، سيتم تناول تحليل إيرادات و نفقات التسيير و التجهيز على مستوى ولاية بومرداس خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017، وذلك بهدف تقييم الأداء المالي للإدارة المحلية و فهم كيفية توجيه الموارد في تسيير شؤون الولاية و تنفيذ مشاريع التجهيز المختلفة

#### أولاً: نفقات التسيير و التجهيز في ولاية بومرداس في الفترة ما بين 2012-2017

تقسم نفقات ولاية بومرداس إلى نفقات تسيير و نفقات تجهيز ، تمثل نفقات التسيير الإعتمادات المخصصة لتسيير المرافق و الخدمات العمومية كالأجور، صيانة التجهيزات التي تضمن استمرارية المرفق العام، أما نفقات التجهيز فتتربط بالاستثمار العمومي و برامج التنمية المحلية كالطرق و ربط الشبكات و عليه سيتم من خلال الجدول رقم 23 تحليل تطور هيكله النفقات بين التسيير و التجهيز .

جدول رقم 23

تطور نفقات التسيير و التجهيز في الفترة الممتدة ماي 2012-2017 في ولاية بومرداس<sup>1</sup>

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2012	2649819100.20	1159192483.01
2013	1636997858.74	95859430.54
2014	2041315721.68	1308754613.57
2015	1975089412.37	2785753849.63
2016	2000200200.00	278179620.63
2017	2117459007.77	389347435.17

من خلال الجدول اعلاه يمكن القول أن نفقات التسيير والتجهيز في ولاية بومرداس شهدت خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017 تذبذبا واضحا يعكس تغير التوجهات التنموية والتأثر بالوضع الاقتصادي العام في البلاد، فقد حافظت نفقات التسيير على استقرار نسبي، حيث تراوحت بين 1.6 و 2.6 مليار دينار جزائري، وهو ما يعكس التزامات دائمة تتعلق بالأجور وتسيير الهياكل العمومية والخدمات الإدارية، مع ميل طفيف نحو الارتفاع في السنوات الأخيرة. أما نفقات التجهيز، التي تمثل الاستثمارات في المشاريع التنموية، فقد كانت أكثر تقلبا، حيث سجلت انخفاضا حادا في سنة 2014 لتصل إلى أقل من 100 مليون دينار، ما يدل على فترة نقشف و تجميد المشاريع بسبب تراجع أسعار النفط في تلك المرحلة وفي المقابل، شهدت سنة 2015 قفزة استثنائية في نفقات التجهيز، تجاوزت فيها 2.7 مليار دينار، وهي السنة الوحيدة التي فاقت فيها هذه النفقات نظيرتها في التسيير، ما يعكس إطلاق مشاريع كبيرة أو استدراكا لفترة الركود السابقة ومع ذلك، عادت نفقات التجهيز إلى التراجع في 2016 و 2017، ما يشير إلى تباطؤ في وتيرة تنفيذ المشاريع الجديدة، بفعل القيود المالية أو الأولويات المركزية، هذا التباين بين النفقات يوضح أن ولاية بومرداس ركزت في معظم السنوات على الحفاظ على استقرار الخدمات الإدارية، مقابل استثمار ظرفي وغير منتظم في البنية التحتية. وتبرز هذه المعطيات ضرورة

<sup>1</sup> مديرية الإدارة المحلية لولاية بومرداس

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

العمل على تحقيق توازن أكبر بين التسيير والتجهيز لضمان تنمية مستدامة وتحسين فعلي في مستوى المرافق والخدمات العمومية.

### ثانيا: الإيرادات الجبائية و غير الجبائية لبلديات ولاية بومرداس في الفترة الممتدة ما بين 2012-2017

تشكل الإيرادات الجبائية و غير الجبائية أحد العناصر الأساسية للتمويل المحلي في ولاية بومرداس، حيث تعكس مدى قدرة البلديات على تعبئة الموارد المحلية لدعم مشاريع التنمية وتغطية نفقات التسيير في هذا المطلب، سيتم دراسة الإيرادات الجبائية و غير الجبائية للبلديات خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017، مع التركيز على مصادرها، تطورها السنوي، وأثرها على الميزانية المحلية يهدف هذا التحليل إلى تقديم صورة واضحة عن قدرة البلديات على تحقيق الاكتفاء المالي الذاتي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية.

### جدول رقم 24

#### مجموع الإيرادات الجبائية و غير الجبائية لبلديات ولاية بومرداس في الفترة الممتدة ما بين 2012-2017<sup>1</sup>

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات غير الجبائية	9901882256	10083656021	10687328599	11262100579	10357221871	10033468287
الإيرادات الجبائية	2487695582	2796982609	2996459609	3482370471	3072216358	2833225670

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انه خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2017 سجلت ولاية بومرداس تطورا متفاوتا في كل من الإيرادات الجبائية و غير الجبائية، فقد عرفت الإيرادات غير الجبائية منحى تصاعديا من سنة 2012، حيث بلغت حوالي 9.9 مليار دج، إلى أن بلغت ذروتها في سنة 2015 بقيمة تفوق 11.2 مليار دج، لتبدأ بعدها في التراجع التدريجي خلال السنتين التاليتين، حيث وصلت إلى نحو 10 مليار دج في 2017، و يكمن سبب هذا التراجع المحتمل انخفاض مداخل المؤسسات العمومية أو تغيير في آليات التحصيل غير الجبائي. أما الإيرادات الجبائية، فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا واضحا من حوالي 2.48 مليار دج سنة 2012 إلى أكثر من 3.48 مليار دج في 2015، قبل أن تعرف بدورها تراجعا إلى حدود 2.83 مليار دج في 2017.

<sup>1</sup> مديرية الإدارة المحلية لولاية بومرداس

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017)

تظهر هذه المؤشرات أن الإيرادات غير الجبائية شكلت المصدر الرئيسي لمداخيل الولاية خلال كامل الفترة، بفارق كبير عن الإيرادات الجبائية، ما يطرح تساؤلات جدية حول مدى نجاعة السياسة الجبائية المحلية، وضعف توسيع الوعاء الضريبي، خاصة إذا علمنا أن الاعتماد المفرط على الإيرادات غير الجبائية يجعل المالية المحلية أكثر هشاشة أمام تقلبات السوق أو الأداء المؤسسي، كما يعكس ربما محدودية القاعدة الجبائية المحلية و عليه، فإن الوضع يستدعي تعزيز الموارد الجبائية وتنويع مصادر التمويل لضمان استقرار واستدامة الإيرادات مستقبلا

مما سبق يمكن القول إنه على الرغم من الإمكانيات التي تمتلكها ولاية بومرداس، إلا أن إيراداتها لا تزال منخفضة لذلك، من الضروري تعزيز الإيرادات الحالية والبحث عن مصادر جديدة تدعم قدرتها التمويلية، مما يساهم في دفع التنمية الاقتصادية المحلية ويعينها على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وتقليل اعتمادها على ميزانية الدولة ولتحقيق ذلك، صدرت تعليمة رقم 96 بتاريخ 10 مارس 2016، بهدف تعزيز الأملاك المنتجة للإيرادات حيث تهدف هذه التعليمة إلى الاستغلال الأمثل لهذه الأملاك، وإجراء إحصاء شامل لها، وإعادة تقييم مواردها وتحفيز المسؤولين على أداء دور أكثر ديناميكية، مع التركيز على التحول من النمط التقليدي إلى نمط حديث في إدارة ممتلكات الجماعات المحلية.

وولاية بومرداس كانت من بين الولايات التي أبدت إهتماما من أجل إعادة تثمين ممتلكاتها عن طريق المزايدة بهدف تنمية مداخيلها و من بين أهم هذه الممتلكات نذكر:

- سوق السيارات لبلدية تيجلابين فقد كان يتم إستغلاله بمبلغ يقدر ب 82.000.000.00 دج ما بين سنتي 2012-2014 ليرتفع إلى 115.100.000.00 دج سنتي 2014/2017 و بعد تطبيق التعليمة إرتفع إلى 175210.000.00 دج سنة 2018-2021
- روضة الأطفال لبلدية الثنية كانت أول سنة لبداية تأجريها سنة 2015 حيث تم تأجيرها في الفترة الممتدة ما بين 2015-2018 ب 1360.100.00 دج و بعد بداية العمل بالتعليمة إرتفع المبلغ سنة 2019 إلى 2.900.000.00 دج
- سوق الجملة للخضر و الفواكه خميس الحشنة حيث كانت مداخياه سنة 2012 تقدر ب 0 دج لترتفع إلى غاية سنة 2016 إلى 25.000.000.00 دج و بعد إعادة تقييمه و تثمينه أصبحت مداخيله تقدر ب 162.000.000.00 دج في الفترة الممتدة ما بين 2019 و 2023.

الجدول رقم 25

وضعية تحصيل عائدات الممتلكات ما بين سنة 2012-2017 بعد تطبيق تعليمة رقم 96 بتاريخ 10 مارس 2016<sup>1</sup>

السنوات						البلديات
2017	2016	2015	2014	2013	2012	
12501106.12	15830812.68	9404293.68	6365199.28	9545413.38	4680106.50	بومرداس
43992804.15	31016459.32	4688722.75	3150798.30	1996238.05	8563437.75	بودواو
5266891.45	1549700.80	838010.40	860766.40	1270426.40	1127946.20	خيس الخشنة
2586932.30	4144806.10	1065533.20	2288575.10	1244345.60	2536217.80	دلس
204477.10	19000.00	25200.00	52371.60	114258.40	18000.00	أعفير

من خلال هذا الجدول يمكن القول أن تعليمة رقم 96 بتاريخ 10 مارس 2016، المتعلقة بتثمين الممتلكات كان الهدف منها تحسين إيرادات البلديات من خلال تحسين استغلال الممتلكات التابعة لها حيث شهدت بلدية بومرداس تقلبا في العائدات على مدار السنوات مما بين 2012-2017 ففي عام 2012، كانت العائدات تبلغ 4680106.50 دينار، ولكن في عام 2016 قفزت بشكل ملحوظ إلى 15830812.68 دينار، ما يشير إلى زيادة كبيرة في الإيرادات التي يمكن ربطها بتطبيق تعليمة تثمين الممتلكات. هذا الارتفاع الملحوظ يشير إلى أن التعليمة رقم 96 قد ساهمت بشكل كبير في تحسين استغلال الممتلكات الخاصة بالبلدية، ولكن العائدات تراجعت قليلا في 2017 إلى 12501106.12 دينار.

أما فيما يخص بلدية بودواو فقد سجلت زيادة في الإيرادات، بعدما كان عائدها في 2012 حوالي 8563437.75 دينار، أصبح سنة 2017 43992804.15 دينار هذه الزيادة الكبيرة تؤكد مدى فعالية التعليمة رقم 96 و تأثيرها الإيجابي على زيادة الإيرادات من خلال الاستغلال الأمثل للممتلكات خاصة في 2016، بحيث بلغ العائد 31016459.32 دينار، وهو رقم كبير جدا مقارنة بالسنوات السابقة، مما يعكس قدرة البلديات في تعزيز الإيرادات عبر استغلال الممتلكات.

<sup>1</sup> مديرية الإدارة المحلية لولاية بومرداس

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

كما سجلت بلدية خميس الخشنة ارتفاعا ملحوظا في إيراداتها على مدار السنوات ففي عام 2012 كان العائد 1127946.20 ، ولكن في عام 2017 أصبح 5266891.45 دينار هذه القفزة في الإيرادات قد يكون ناتجا عن التغييرات في استراتيجيات استغلال الممتلكات .

أما فيما يخص بلدية دلس شهدت تقلبا ملحوظا في الإيرادات، حيث ارتفعت في بعض السنوات ثم انخفضت في 2015 إلى 1065533.20 دينار ومع ذلك، عادت العائدات إلى الإنعاش سنة 2016 ليصل إلى 4144806.10 دينار، ما قد يشير إلى تحسن ملحوظ في استغلال الممتلكات، بالنظر إلى إيرادات سنة 2017 التي قدرت ب 2586932.30 دينار و عليه يمكن القول أن البلدية ان تقوم بجهود أكبر لتنفيذ سياسات ترميم الممتلكات.

و أخيرا نجد بلدية أعفير التي سجلت عوائد منخفضة جدا على مدار السنوات 2012-2016 ففي 2012 كان العائد منخفضا للغاية بحيث قدرت 18000.00 دينار، ثم بدأت في التحسن ليصل إلى 204477.10 دينار في 2017.

عليه نستنتج أن عوائد بلدية أعفير حققت إيرادات قليلة مقارنة بالبلديات الأخرى هذا ما يتطلب تطوير استراتيجيات أفضل من أجل ترميم و إستغلال الممتلكات وزيادة الإيرادات.

### المطلب الثالث : تحليل ونقد برامج التنمية المحلية في الفترة الممتدة بين 2012-2017:

تعتبر الإعانات المقدمة من الدولة لولاية بومرداس من الأساليب التي تساعد في تعزيز التنمية المحلية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، تهدف هذه الإعانات إلى تمويل الميزانيات المحلية وتمكينها من تنفيذ مشاريع تنموية بما يتناسب مع حاجات المجتمع المحلي تكمن أهمية هذه الإعانات في قدرتها على تمويل المشاريع ذات البنية التحتية من خلال مساعدتها على تجاوز التحديات المالية والاقتصادية التي قد تواجهها و التي تساهم في رفع مستوى المعيشة وتحقيق التنمية المحلية المستدامة، كما يمكن لهذه الإعانات المساهمة في تحقيق التوازن بين البلديات لضمان عدالة توزيع الموارد مما يؤدي إلى تقليص الفجوات التنموية و تكمن أهم هذه الإعانات في:

#### أولا : المخطط البلدي للتنمية<sup>1</sup>

بهدف دفع عجلة التنمية على المستوى المحلي و تحسين المستوى الاجتماعي و المعيشي للمواطنين أعطت الدولة من خلال برامج تنموية و مشاريع هيكلية و قاعدية لبلديات ولاية بومرداس مجموعة من الإعانات موجهة لبرامج التجهيز و الإستثمار لتمويل عمليات التنمية المحلية خاصة البلديات ذات الموارد و الإمكانيات المحدودة و من

<sup>1</sup> مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

خلال الملحق رقم 07 سنحاول القيام بعملية مقارنة للأغلفة المالية المخصصة في برامج PCD للسنوات من 2012-2017.

من خلال دراسة الملحق رقم 07 نلاحظ تسجيل 1542 عملية تم توزيعها بين مختلف بلديات بومرداس من الفترة الممتدة ما بين 2012-2017 حيث نلاحظ وجود العديد من العمليات المسجلة والمبالغ المحققة من عام 2012 إلى عام 2014 في العديد من البلديات على سبيل المثال بلدية بغلية، ارتفع عدد العمليات المسجلة من 5 عمليات في 2012 إلى 19 عملية في 2014، نفس الشيء في بلدية كاب جنات، فقد ارتفع عدد العمليات من 7 عمليات في 2012 إلى 29 عملية في 2014، لكن بعد سنة 2014 سجلت تراجع ملحوظ في عدد العمليات في معظم البلديات، خاصة بلدية بغلية حيث سجلت انخفاضا كبيرا في عدد العمليات فبعدها كانت 13 عملية في 2015 أصبحت عملية واحدة في 2017، كما لم تسجل بلديات أخرى اي برامج كبلدية سيدي داود التي شهدت توقفا في العمليات بعد 2016، حيث سجلت 0 عملية في 2017 بعد أن كانت قد سجلت 18 عملية في 2014.

على العموم يمكن القول أن عدد العمليات شهدت عدم الاستقرار و تذبذبا على مستوى البلديات حيث تم تسجيل زيادة كبيرة في النشاط الاقتصادي بين 2012 و 2014، على عكس السنوات ما بين 2015-2016 تراجع حاد .

هذا التغير يمكن إرجاعه إلى عوامل اقتصادية كالأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول التي أثرت على الأنشطة الاقتصادية، لكن و على الرغم من وجود تناقص و تراجع في عدد العمليات التنموية، إلا أن المجموع الكلي للعمليات والمبالغ في السنوات الستة شهدت عدد معتبر به بلغ 3,506 مليون دينار.

و من خلال الملحق 08 رقم المتعلق بتحديد نوع العمليات المسجلة والمبالغ التي تم إنفاقها عبر مختلف القطاعات من عام 2012 إلى 2017 نلاحظ أن هناك زيادة ملحوظة في عدد العمليات المسجلة والمبالغ المنفقة من عام 2012 إلى 2014، خصوصا فيما يخص البنية التحتية كشبكة الطرقات والمسالك وإمدادات مياه الشرب والتهيئة الحضرية هذه الزيادة قد تشير إلى مشاريع تطوير واسعة النطاق في هذه القطاعات، لكن خلال سنة 2014، نلاحظ انخفاضا ملحوظا في عدد العمليات والمبالغ في معظم القطاعات، خصوصا في السنوات الأخيرة ما بين 2015-2017، حيث ان القطاعات الرئيسية تراجعت فيها العمليات المسجلة بشكل ملحوظ من 145 عملية في 2015 إلى 4 عمليات في 2017، مع انخفاض في المبالغ من 1,047 مليون دينار جزائري إلى 41 مليون دينار جزائري.

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

كما سجلت إمدادات مياه الشرب انخفاضا حيث انخفض عدد العمليات من 25 عملية في 2015 إلى 8 عمليات خلال سنة 2017، بالمقابل انخفضت المبالغ من 104 مليون دينار إلى 76 مليون دينار، نفس الشيء بالنسبة للتهيئة الحضرية بعدما عرفت مشاريع كبيرة في السنوات السابقة ما بين 2012-2015 إلا أن عدد العمليات انخفض من 89 عملية في 2015 إلى 22 عملية في 2017، في المقابل انخفضت كذلك المبالغ من 574 مليون دينار إلى 135 مليون دينار.

و عليه يمكن تفسير هذا التراجع بسبب وجود أزمات مالية مما أدى إلى تغيير في بعض الأولويات و تقليل التمويل للقطاعات المتمثلة ببرامج الثقافة و الشباب و الرياضة و التي أعتبرت عمليات ثانوية رغم أهميتها إلا العمليات التي خصصت للبنية التحتية الإجتماعية و هذا بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

### جدول رقم (26)

#### مجموع البرامج التي لم يتم تحقيقها في اطار المخطط البلدي للتنمية<sup>1</sup>

البلدية	إسم العملية	الملاحظات
بودواو	دراسة و إنجاز مقر بلدية بودواو	مشروع قيد الإنجاز بلغت نسبته 70 % في أواخر سنة 2023
بودواو البحري	توسعة مقر بلدية بودواو البحري	العملية متوقفة إلى غاية إنتظار المصادقة على الدراسة
خروبة	أشغال التهيئة الحضرية لبلدية الخروبة	تم توقف العملية رغم وصول نسبة الإنجاز 70 %
بني عمران	التهيئة الحضرية لحي أولاد جنان	العملية متوقفة بسبب أشغال الربط بالغاز الطبيعي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه من مجموع البرامج التي خصصتها الدولة الجزائرية لولاية بومرداس في إطار المخطط البلدي للتنمية ، قد سجلت نجاحا لا بأس به حيث بلغت نسبة الإنجاز 99.74 % و هذا راجع لحرص الدولة على تجسيد هذه المشاريع في آجالها ، بإستثناء 04 مشاريع 03 منها ملغاة و 01 قيد الإنجاز .

<sup>1</sup> مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية (ولاية بومرداس 2012-2017)

ثانيا: **المخطط الولائي للتنمية:** و بالإضافة إلى المخطط البلدي للتنمية فقد إستفادت ولاية بومرداس من برامج قطاعية غير مرمزة في الفترة الممتدة ما بين 2012-2017 هدفت هذه البرامج إلى تعزيز التنمية المحلية على مستوى الولاية عبر تنفيذ مشاريع تنموية تتناسب مع احتياجات سكان ولاية بومرداس وخصوصياتها.

يعد المخطط الولائي للتنمية أداة رئيسية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية بومرداس من خلال تعزيز الاستثمارات المحلية، بحيث يتم من خلاله تحديد أولويات الولاية بناء على احتياجات السكان والموارد المالية المتاحة، ما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي و تحسين المستوى المعيشي، كونه يشمل مشاريع هامة ، مما يساهم في تحقيق تنمية محلية شاملة ومتوازنة في أرجاء مناطق الولاية.

و بالرجوع إلى **الملحق رقم 09** يتبين أن الدولة قد خصصت في الفترة الممتدة من 2012-2017 غلاف مالي قدر ب 64805382000.00 دج لتمويل 439 عملية قطاعية، حيث نجد أن قطاع التكوين و التعليم حصل على أكبر عدد من العمليات بنسبة 23.34% من إجمالي مبلغ رخص البرامج الممنوحة بتسجيل 190 عملية ليليه قطاع البنية التحتية الإقتصادية و الإدارية بنسبة 24.24% و تسجيل 58 عملية بقيمة 15709780000.00 دج حيث عرفت إنجاز العديد من المشاريع و المنشآت الإدارية، حيث أن معظم مديريات الولاية كانت دون مقر و كانت تشغل الهياكل الإدارية التابعة لولاية بومرداس ما إستدعى وجوبا تسجيل العمليات القطاعية الخاصة بإنجاز هذه الهياكل، لنجد في المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة و الري ب 55 عملية بمبلغ 14 245 124 000 000.00 دج بنسبة 21.98% حيث سجلت مشاريع كبرى في هذا القطاع أهمها مشروع ربط مدينة زموري، جنات، برج منايل، أعفير و دلس بمحطة تحلية مياه البحر ببلدية جنات بمبلغ 1 450 000 000.00 دج و كذا عملية التزويد بالمياه الصالحة للشرب للجهة الجنوبية الشرقية من ولاية بومرداس بمبلغ 24 000 000 000.00 دج و هذا دعما للبنية التحتية للولاية و دعم الحصول على سكن بنسبة 7.83%، حيث إستفاد هذا القطاع من عمليتين سنة 2012 بمبلغ 1072000000.00 دج و عملية واحدة بمبلغ 4000000000.00 دج سنة 2014 أي بمجموع 03 عمليات فقط على مدار السنوات 2012 إلى 2017، ليأتي في المرتبة الأخيرة قطاع الخدمات الإنتاجية بنسبة 2.14% ب 12 عملية بمبلغ

1386000000.00 دج، و الملاحظ أن إستراتيجيات التنمية المختلفة التي تتبناها الولاية بمنح أولوية للبنية التحتية و الهياكل الإدارية و الإجتماعية و الثقافية التي تهدف إلى تحسين ظروف المواطنين المقيمين على مستوى ولاية بومرداس يتماشى مع الإستراتيجيات القطاعية المتبناة من السلطة المركزية، و الملاحظ أن معظم العمليات المسجلة أيضا هدفت إلى ربط المناطق الريفية بالمدينة و ذلك بهدف تحسين ظروف ساكني الأرياف و المناطق

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017)

الهشة أو ما يسمى بمناطق الظل، كما تركز الولاية على قطاع الصحة فمع تزايد السكان من سنة إلى أخرى و الزيادة الطردية من إحتياجاتهم الصحية تم تسجيل عملية إنجاز مستشفى بلدية بومرداس بقدرة إستيعاب 240 سرير التي شارفت أشغالها على الإنتهاء من أجل وضعه قيد الخدمة هذا المشروع يعد إنجاز هام ستدعم به الولاية لما سيقدمه من خدمات طبية، إذ أنه سيوفر 11 قاعة للعمليات الجراحية في تخصصات دقيقة غير متوفرة في مستشفيات الولاية مثل جراحة الأعصاب و القلب و كذا مختلف التخصصات الأخرى، بالإضافة إلى 08 مخابر للتحاليل الطبية، و كذا ما من شأنه أن يخفف الضغط على المستشفيات الأخرى لدى دخوله حيز الخدمة، بالإضافة إلى عدة مشاريع أخرى مثل مستشفى الأمومة و الطفولة بلدية بودواو بسعة 80 سرير و مشروع إنجاز مستشفى عام بلدية بودواو بقدرة 120 سرير، كل هذه المشاريع ستحول ولاية بومرداس إلى قطب صحي بإمتياز و تضمن تغطية صحية شاملة لكافة المواطنين و كذا تسجيل عدة مشاريع لدعم شبكة الطرق كتسجيل عملية ربط الطريق الوطني رقم 24 بين الكرمة وواد يسر على مسافة 15 كلم و إنجاز المحطة البرية لولاية بومرداس.

من خلال التحليل السابق يمكن ترجيح كثرة عدد البرامج و المبالغ الهائلة في السنوات ما بين 2012-2014 إلى البحبوحة المالية التي كانت تعيشها البلاد في تلك الفترة حيث بلغ إحتياطي الصرف الجزائري خلال سنة 2013 مبلغ 201.4 مليار دولار، غير أن ذلك لم يدم طويلا بسبب سياسات الإنفاق العمومي ما خلق عجز موازناتي معتبر و إتهيار أسعار النفط بداية من منتصف سنة 2014، و تحت ضغط تراجع المداخيل المالية للبلاد إنتهجت البلاد سياسات للتقشف و تسقيف النفقات العمومية بما في ذلك نفقات التجهيز و مع إستمرار سياسات الدولة الهادفة إلى ترشيد النفقات العمومية على إثر الوضعية المالية و الإقتصادية السيئة التي عاشتها البلاد في تلك الفترة فقد عرفت السنوات 2015-2017 إنخفاضا كبيرا مقارنة بالسنوات السابقة بنسبة 47% للمشاريع و هذا ما يفسر الانخفاض الواضح في عدد المشاريع .

الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

جدول رقم (27)

عدد البرامج المنجزة و الملغاة في الفترة الممتدة ما بين 2012-2017 في إطار برنامج المخطط الولائي للتنمية على مستوى ولاية بومرداس<sup>1</sup>

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
7	2	6	61	35	86	عدد العمليات المنتهية
2	1	1	28	12	21	عدد العمليات في طور الإنجاز
0	0	0	57	13	29	عدد العمليات المجمدة
0	0	0	60	5	04	عدد العمليات التي لم البدء فيها
0	0	1	2	4	02	عدد العمليات المتوقفة
09	03	08	208	69	142	المجموع

من الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن معظم العمليات لم تصل لمستوى تطلع الدولة و المواطن حيث أنه خلال سنتي 2012 و 2013 قد عرفت نسبة تجسيد المشاريع ما يقارب 49% فقد قاربت النصف بالرغم من جمود بعض المشاريع و إلغائها ففي سنة 2012 تم تجسيد 86 عملية من أصل 142 أما سنة 2013 فقد تم تجسيد 35 عملية من أصل 69 عملية ،أما بخصوص العمليات المسجلة سنة 2014 فنجد أن 61 عملية تم تجسيدها من أصل 208 أي ما يقارب نسبة 29 % و هذه النسبة ضئيلة مقارنة مع سنتي 2013 و 2014 أما بخصوص السنوات 2015، 2016 و 2017 فقد تم تجسيد ما يقارب 95% و يمكن تفسير هذا أن سنة 2014 و بعد الإعلان عن المشاريع التنموية في ولاية بومرداس تم تجسيد معظمها بسبب الضائقة المالية التي

<sup>1</sup> مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

عانت منها البلاد كما ذكرنا سابقا و أما السنوات الأخرى 2015-2016-2017 فقد كانت عدد المشاريع قليلة تراوحت بين 03 و 09 عمليات تنموية مما أدى إلى إنجازها.

### المطلب الرابع : إعانات صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية على مستوى ولاية بومرداس في الفترة 2012-2017

إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في ولاية بومرداس تمثل أحد الأدوات الهامة التي تهدف إلى تمويل مشاريع الجماعات المحلية على مستوى الولاية هذه الإعانات تخصص للمشاريع التنموية والخدمات وتوفير الخدمات الأساسية للسكان، مثل الصحة، التعليم، يهدف هذا الصندوق إلى تعزيز التضامن بين الجماعات المحلية وتقليص الفوارق التنموية بين المناطق المختلفة في ولاية بومرداس، و من خلال هذا سوف نتطرق إلى أهم الإعانات التي قدمها هذا الصندوق لولاية بومرداس في الفترة الممتدة بين 2012-2017، كما تجدر الإشارة إلى أن ولاية بومرداس لم تتلق أي إعانات من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال الفترة من 2012 إلى 2014، وكذلك في سنة 2016، أما في سنتي 2015 و 2017، فقد قام الصندوق بتغطية العجز المالي للولاية في عدة مجالات كما هو موضح في الملحق رقم 10-11 كما يلي:

**أولا: إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في سنة 2015 :** كما هو موضح في الملحق رقم 10 فقد بلغ المبلغ المخصص لولاية بومرداس 1,118,952.000 دج كما تم تخصيص 59.000.000 دج لشراء آلات غريلة وجرارات بمقطورات، بالإضافة إلى 21,000.000 دج لاقتناء سيارات الأجرة أما المبلغ المتبقي، فقد تم تخصيصه لدعم البلديات في إعادة تأهيل طرق البلدية وفتح المسارات.

**ثانيا: إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في سنة 2017 :** من خلال الملحق رقم 11 فقد

تلقت ولاية بومرداس إعانة مالية معتبرة من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، بلغت 2.983.045.471 دج، مسجلة ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2015 وقد وجه هذا الغلاف المالي لتغطية النفقات الضرورية وتمويل 17 مشروعا تنمويا بحيث خصص مبلغ قدره 218.240.000 دج لاقتناء حافلات مدرسية، و 302.524.251 دج لربط 33 ملحقة إدارية بشبكة الإنترنت كما خصص مبلغ 350.000.000 دج لصيانة طرق البلدية، و 40.000.000 دج لفتح منحدرات في الجهة الشرقية من الولاية، إضافة إلى 60.000.000 دج لإنجاز مسارات وطرق جديدة، كما تم تخصيص مبلغ 200.000.000 دج لإنشاء قنوات الصرف الصحي في الجهة الشرقية، و 100.000.000 دج لإنجاز

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017)

مسارات لهذه القنوات، بالإضافة إلى 140.000.000 دج لتحسين شبكة توزيع مياه الشرب، و200.000.000 دج لتحسين ظروف معيشة سكان الجهة الشرقية للولاية

وفي إطار الحماية من الكوارث، خصص مبلغ 47.600.000 دج لحماية سكان منطقة بن بولعيد في بلدية برج منايل من أخطار الفيضانات أما في مجال المرافق الرياضية، فقد تم تخصيص 8.232.420 دج لإنجاز ملعب بلدي بمنطقة ونوغة التابعة لبلدية يسر

وفيما يتعلق بتزويد السكان بالطاقة، فقد تم تخصيص 860.000.000 دج لربط الأحياء بشبكتي الغاز الطبيعي والكهرباء، إلى جانب 150.000.000 دج خصصت لأشغال التهيئة العمرانية، وأخيرا، تم تخصيص 306.448.800 دج لإنجاز محطة لرمي النفايات ببلدية قورصو.

بالإضافة للإعانات السابقة فقد تحصلت ولاية بومرداس على إعانات أخرى كما هو موضح في الملاحق 01-02-03-04-05-06 تمثلت في:

### 1- إعانات خاصة لمستخدمي الحرس البلدي: خصصت الدولة خلال الفترة الممتدة من 2012

إلى 2017 إعانات مالية لتغطية نفقات تسيير الحرس البلدي، وقد شهدت هذه الإعانات

مثلها مثل الإعانات السابقة عدم الإستقرار حيث أنه في سنة 2012، بلغت قيمة الإعانة

201.650.00 دج، لترتفع بشكل ملحوظ سنة 2013 حيث قدرت ب

16.820.750,00 دج، إلا أن هذا التحسن لم يدم طويلا، بحيث انخفضت الإعانة سنة

2014 إلى 3.470.000.00 دج، لتسجل انخفاضا طفيفا سنة 2015 بحيث حددت ب

2.024.000.00 دج ، أما سنة 2016، إنتعشت الإعانة مجددا حيث بلغت

6.092.995.40 دج، لتعود للانخفاض مرة أخرى في سنة 2017 إلى

4.405.600.90 دج.

### 2- إعانة خاصة بمدارس البلديات : بالإضافة إلى الإعانات التي تم ذكرها سابقا فقد تلقت أيضا

ولاية بومرداس إعانات للتكفل بتسيير المدارس الإبتدائية و صيانتها في الفترة الممتدة ما بين

2012-2015 حيث تم منح مبلغ قدر ب 2.006.500.450.00 دج سنة 2012

ليرتفع سنة 2013 ليصل إلى 2.110.560.900.00 دج سنة 2013 لينخفض بنسبة

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

ضئيلة سنة 2014 حيث بلغت قيمة المنحة 2.060.540.470.00 دج ليزداد في

الإنخفاض سنة 2015 حيث بلغت الإعانة المالية لهذه السنة ب 185.300.460.00 دج

3- إعانات إستثنائية لتغطية ميزانية الولاية: بهدف تحقيق موازنة ميزانية الولاية فقد تم منح

إعانات خلال السنوات ما بين 2012-2015 بمبلغ إجمالي قدر ب 16.409.593.00

دج حيث بلغ مبلغ الإعانة سنة 2012 ب 2.005.690.00 دج ليرتفع بنسبة ضئيلة سنة

2013 حيث قدر المبلغ ب 2.965.450.00 دج ليزداد في الارتفاع سنة 2014 ليصل

إلى 3.879.240.00 دج ليرتفع إلى ما يقارب النصف سنة 2015 حيث قدرت الإعانة

ب 7.541.213.00 دج

4- إعانة الدولة للتكفل بأجور مستخدمي الولاية : بسبب الزيادات التي أقرتها الدولة الجزائرية في

شبكة الأجور عليه إلا ان ميزانية ولاية بومرداس قد عجزت عن سدها لذلك خصصت لها

الدولة مبالغ مالية لتسديدها خلال سنتي 2016 و 2017 حيث بلغ مجموع الإعانات

سنة 2016 ب 3.176.379.91 دج و سنة 2017 ب 5.817.400.00 دج

5- إعانات خاصة لمستخدمي الحرس البلدي: كما يظر من خلال الملاحق من 1-6 فان

الدولة قد خصصت إعانات للتكفل بنفقات تسيير الحرس البلدي خلال سنوات 2012-

2017 حيث بلغت قيمة الإعانة سنة 2012 ب 201.650.00 دج لترتفع بشكل كبير

سنة 2013 حيث بلغت قيمة الإعانة 16.820.750.00 دج ليعود إلى الإنخفاض سنة

2014 ليصل إلى 3.470.000.00 دج لينخفض إنخفاضا خفيفا سنة 2015 حيث

بلغت المنحة 2.024.000.00 دج ليعود إلى الإرتفاع مجددا سنة 2016 إلى

6.092.995.40 دج لينخفض مرة أخرى سنة 2017 إلى 4.405.600.90 دج

## المبحث الرابع

### عقبات التنمية المحلية وكيفية التعامل معها

تعاني ولاية بومرداس من جملة من التحديات التي أعاقت نجاح مسار التنمية المحلية، والتي تنوعت بين جوانب اقتصادية، اجتماعية وبيئية، إلى جانب تحديات سياسية التي شكلت عائقا كبيرا أمام تحقيق التنسيق الفعال بين مختلف الفاعلين المحليين، وعلى الرغم من هذه الصعوبات، إلا أن هناك العديد من الحلول الممكنة التي من شأنها التخفيف من حدة هذه التحديات والحد من آثارها السلبية.

### المطلب الأول : محدودية الموارد المالية المحلية

تواجه ولاية بومرداس العديد من الصعوبات والعوائق التي أعاقت تنفيذ المشاريع التنموية وتحقيق الأهداف المرجوة منها، حيث تعاني من عدة مشكلات تتعلق بالجانب المالي والتنظيمي والبشري، الأمر الذي انعكس سلبا على فعالية الإدارة المحلية وعلى مسار التنمية الشاملة داخل الولاية..

تعاني بلديات الولاية من ضعف كبير في مواردها المالية الذاتية، إذ يعتمد معظمها بشكل شبه كلي على التحويلات المالية القادمة من الحكومة المركزية، هذا الاعتماد المفرط على الإعانات جعلها تفتقر إلى الاستقلالية المالية في تنفيذ المشاريع المحلية، حيث تخصص التحويلات غالبا لمشاريع محددة مسبقا من طرف السلطات العليا، دون مراعاة الأولويات الفعلية للمواطنين أو الحاجات التنموية الخاصة بكل بلدية، كما أن تأخر وصول المخصصات المالية من الدولة يؤدي إلى تعطيل إنجاز المشاريع التنموية وتأجيلها لفترات طويلة، ما يتسبب في خسائر مالية إضافية وزيادة تكاليف الإنجاز.

وتتفاقم هذه الصعوبات نتيجة لعدم التوزيع العادل للميزانيات بين بلديات الولاية، إذ تحصل البلديات الحضرية الكبرى، وعلى رأسها بلدية بومرداس، على نصيب أكبر من الموارد مقارنة بالبلديات الريفية التي تبقى تعاني من ضعف في الخدمات الأساسية ونقص في البنية التحتية، هذا التفاوت المالي ينعكس مباشرة على مستوى التنمية، حيث تبقى بعض المناطق مهمشة وغير قادرة على النهوض بواقعها الاقتصادي والاجتماعي.

ومن جهة أخرى، فإن غياب الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص يحرم الولاية من فرص تمويل بديلة، كان من الممكن أن تعزز من تنفيذ المشاريع التنموية، فالشراكة مع المستثمرين المحليين والخواص لا تزال محدودة جدا، نتيجة غياب التشجيع الكافي من السلطات المحلية ووجود عراقيل بيروقراطية معقدة تعيق سير

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

المشاريع المشتركة كما أن التقلبات الاقتصادية الوطنية، خاصة تلك الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، انعكست سلبا على مخصصات التنمية المحلية، حيث شهدت الولاية تقليصا في ميزانياتها في فترات الأزمات المالية.

ويظهر جانب آخر من العوائق المالية في ضعف الإدارة المحلية للموارد المتاحة، إذ لا يتم استغلال الميزانيات بالشكل الأمثل نتيجة لسوء التخطيط المالي وعدم دقة تحديد الاحتياجات التنموية على المدى المتوسط والبعيد. وغالبا ما توزع الاعتمادات دون اعتماد على دراسات ميدانية دقيقة، ما يؤدي إلى اختلالات بين الأولويات والمشاريع الممولة كما أن غياب المراقبة الصارمة وسوء المتابعة يفتح المجال لتبديد الموارد أو استخدامها في غير محلها، مما ينعكس سلبا على جودة المشاريع المنجزة.

أما الجانب المتعلق بالجباية المحلية، فيظهر بدوره قصورا واضحا في نظام التحصيل، حيث تسجل البلديات ضعفا في الامتثال الجبائي لدى الخاضعين للضريبة، ما يؤدي إلى فقدان مبالغ مالية معتبرة كان يمكن أن تساهم في تمويل المشاريع ويعود ذلك إلى ضعف التأطير والتكوين لدى الأعوان المكلفين بالتحصيل، وعدم إلمام المسؤولين المحليين بكافة الرسوم والضرائب الممكنة تحصيلها داخل بلدياتهم، كما أن النظام الجبائي المركزي في الجزائر لا يمنح السلطات المحلية صلاحيات واسعة في تحديد معدلات الضرائب أو تطوير مواردها الذاتية، وهو ما يقلل من مرونتها في إدارة شؤونها المالية.

وفي ظل هذا الوضع، تعاني الولاية من ضعف واضح في المتابعة الجبائية وإهمال عملية التحصيل، فضلا عن غياب التنسيق بين مختلف المتدخلين في المجال المالي، مثل مصالح الجباية، المراقب المالي، والخزينة العمومية كما لم يتم بعد تنفيذ أحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المؤرخ في 2 أوت 2018 المتعلق بتفويضات المرفق العام، الذي كان من شأنه أن يفتح المجال أمام الجماعات المحلية لتطوير مواردها الذاتية من خلال تسيير بعض المرافق الاقتصادية والخدماتية بطريقة أكثر نجاعة.

ويضاف إلى ذلك ضعف التكوين في مجال ترمين ممتلكات البلديات، حيث يجهل العديد من المنتخبين والإطارات المحلية كيفية استغلال الممتلكات البلدية بشكل مريح ومستدام كما أن غياب استراتيجية واضحة لترميم الأصول العقارية والخدماتية أدى إلى ضياع فرص مالية مهمة فضلا عن ذلك، فإن غياب نظام

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017)

معلوماتي حديث يمكن الاعتماد عليه في تسيير الموارد المالية يجعل عملية التخطيط المالي والجبايي معقدة وغير دقيقة، مما يقلل من فعالية اتخاذ القرار

إضافة إلى ذلك، فإن غياب التنسيق بين الإدارات المركزية والمحلية في مجال تمويل المشاريع، ونقص المعلومات الدقيقة حول الموارد المالية المتاحة، خلق فجوة في عملية التخطيط المالي وأدى إلى ضعف في تحديد الأولويات التنموية. كما ساهمت البيروقراطية والتعقيد الإداري في عرقلة تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية، إذ أن طول الإجراءات اللازمة للحصول على التراخيص والموافقات لإنشاء المشاريع أو ممارسة الأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى نفور المستثمرين من العمل داخل الولاية.

ويظهر أيضا أن غياب الرقابة الفعالة والتقييم الدقيق للمشاريع بعد الشروع في تنفيذها ساهم في إهدار جزء من الموارد المالية المتاحة، حيث لم يتم اكتشاف التجاوزات في الوقت المناسب، مما أدى إلى ضعف جودة المشاريع المنجزة وزيادة تكلفتها وتأخر تسليمها، كما أن عدم التخطيط الاستراتيجي الشامل وطويل الأمد في تسيير الموارد المالية جعل بعض المشاريع غير مجدية اقتصاديا ولا تلبى الاحتياجات الحقيقية للمواطنين، الأمر الذي أدى إلى إهدار الأموال العامة في مشاريع غير ذات أولوية أو ضعيفة المردودية.

كما ساهمت ظاهرة التخطيط العشوائي للمشاريع في تفاقم الأزمة المالية، حيث يتم أحيانا منح المشاريع بناء على اعتبارات سياسية أو اجتماعية دون دراسة دقيقة للجدوى الاقتصادية أو للموارد المالية المتاحة، مما يؤدي إلى تضارب الأهداف وإضعاف فعالية الإنفاق العام ويزيد من حدة هذه الإشكالية عدم مرونة القوانين المالية والتنظيمية، إذ لا تتماشى مع متطلبات التنمية المحلية المتغيرة، ما يجعل من الصعب على الإدارات المحلية التكيف مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية.

من جهة أخرى، ساهم عدم الاستقرار في الإدارة المحلية وتغيير المسؤولين بشكل متكرر في تعطيل متابعة المشاريع الجارية، وإعادة ترتيب الأولويات المالية مع كل مسؤول جديد، مما أثر على ديمومة السياسات التنموية وعلى حسن تسيير الموارد المالية.

تعاني ولاية بومرداس من ضعف واضح في مواردها المالية المحلية، الأمر الذي جعلها تعتمد بشكل كبير على التحويلات المالية من الدولة المركزية، وهو ما أدى إلى تراجع استقلالية القرار المحلي، كما أن ضعف الإيرادات الجبائية وقلة الموارد الذاتية حد من قدرة الجماعات المحلية على تمويل المشاريع التنموية، فباتت أغلب المشاريع

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

متوقعة أو مؤجلة بسبب نقص الاعتمادات المالية وعدم توفر التمويل اللازم إلى جانب ذلك، فإن تعقيد الإجراءات المالية والإدارية خاصة على مستوى الرقابة الخارجية كالمراقب المالي والخزينة العمومية ولجنة الصفقات، أدى إلى تأخر تسديد مستحقات المتعاملين الاقتصاديين، مما تسبب في تعطيل الأشغال وتوقف العديد من المشاريع في منتصف الطريق.

ويزداد الوضع تعقيدا في ظل غياب التنسيق بين الإدارات المركزية والمحلية في مجال التمويل واتخاذ القرارات، حيث إن ضعف التواصل بين المستويين المحلي والوطني يعرقل تنفيذ البرامج التنموية ويؤخر إنجاز المشاريع ذات الأولوية. كما يساهم نقص المعلومات الموثوقة والبيانات الدقيقة حول الموارد المالية المتاحة في إضعاف التخطيط المالي، ويؤدي إلى سوء توزيع النفقات وارتباك في تحديد الأولويات.

وتعد البيروقراطية والتعقيد الإداري من العوامل التي تزيد الضغط على الموارد المالية، إذ أن طول الإجراءات وتعدد الموافقات المطلوبة لتنفيذ المشاريع يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتراجع فعالية الإنفاق العمومي كما أن منح المشاريع في بعض الأحيان بناء على اعتبارات سياسية أو اجتماعية، دون مراعاة حقيقية للاحتياجات التنموية المحلية، يؤدي إلى تبديد الموارد في مشاريع غير مجدية أو ذات مردود ضعيف.

إلى جانب ذلك، ساهم عدم وجود تخطيط استراتيجي شامل وطويل الأمد في إهدار جزء من الموارد المالية، حيث تُنفذ مشاريع غير متناسقة مع احتياجات السكان أو لا تتلاءم مع الخصوصيات المحلية. كما أن عدم استقرار الإدارة المحلية وتغيير المسؤولين بشكل متكرر أثر على ديمومة المشاريع، إذ تتبدل الأولويات المالية والسياسات التنموية مع كل تغيير في القيادة المحلية، ما أدى إلى تعطيل الاستمرارية في الإنجاز والتخطيط المالي.

أما من الناحية السياسية، فإن نقص الدعم السياسي للمشاريع المحلية من قبل السلطات العليا أثر أيضا على قدرة الولاية في استقطاب التمويل اللازم ففي حال غياب المساندة السياسية الكافية، تجد العديد من المشاريع نفسها دون اهتمام أو تمويل مناسب، وهو ما ينعكس مباشرة على وتيرة التنمية المحلية كما أن التباين في السياسات بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية وضعف التنسيق بينهما، خلق فجوة في آليات التنفيذ وأثر على تحقيق الانسجام في القرارات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل الولاية.

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017)

إضافة إلى ذلك، فإن التوزيع غير العادل للمشاريع التنموية بين المناطق المختلفة داخل الولاية أدى إلى تكريس الفوارق التنموية، حيث تتركز أغلب المشاريع في المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية التي تبقى في حاجة ماسة إلى التنمية كما أن التغيرات المستمرة في القيادة السياسية والإدارية بسبب الانتخابات أو القرارات السياسية، ساهمت في عدم استمرارية المشاريع التنموية التي بدأها المسؤولون السابقون، ما أثر سلبا على الاستقرار المالي والإداري للولاية.

تواجه ولاية بومرداس مجموعة من العوائق الاجتماعية التي أثرت سلبا على مسار التنمية المحلية المستدامة، إذ تتداخل هذه العوامل لتحديد من قدرة السلطات المحلية على تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين مختلف مناطق الولاية فقد شكلت الأوضاع الاجتماعية غير المستقرة عامل ضغط إضافي على الموارد المالية المحلية، مما انعكس على فعالية المشاريع التنموية.

تعد البطالة في صفوف الشباب من أبرز المشكلات الاجتماعية التي تفرض عبئا ماليا كبيرا على الولاية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد البطالين سنة 2022 بلغ حوالي 65.251 بطالا بنسبة تقدر بـ14.23% هذه النسبة المرتفعة تعني زيادة الطلب على فرص العمل، في وقت تعاني فيه الولاية من محدودية الإمكانيات المالية اللازمة لخلق مشاريع استثمارية جديدة قادرة على استيعاب اليد العاملة، كما أن غياب برامج اقتصادية فعالة لتشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وضعف الاستثمارات العمومية، جعلت الأزمة تتفاقم.

إضافة إلى ذلك، فإن الفقر والتهميش الاجتماعي، خاصة في المناطق الريفية، يمثلان تحديا ماليا حقيقيا، إذ تحتاج هذه المناطق إلى تمويل ضخم لتوفير الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وبنية تحتية، ومع ضعف الموارد المالية المتاحة، تتأخر السلطات المحلية في تلبية هذه الاحتياجات، مما يؤدي إلى استمرار التفاوت الاجتماعي والاقتصادي داخل الولاية، كما أن ضعف المشاريع التنموية الموجهة لتحسين الظروف الاجتماعية في المناطق الأقل تطورا جعلت الفئات الفقيرة أكثر اعتمادا على المساعدات الحكومية، وهو ما يتقل كاهل الميزانية المحلية.

ويزداد العبء المالي على الدولة والولاية نتيجة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الكبير بين البلديات، حيث تتركز أغلب المشاريع والخدمات في البلديات الحضرية، في حين تبقى المناطق الريفية محرومة من الاستثمارات، ما يخلق فجوة بين المناطق ويزيد من الطلب على الموارد المالية لإعادة التوازن التنموي، كما أن النزوح الريفي

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

نحو المدن الكبرى بسبب غياب فرص العمل والخدمات في المناطق النائية يؤدي إلى تفاقم الضغط على البلديات الحضرية من حيث السكن، التشغيل، والخدمات العامة، ما يتطلب نفقات إضافية لتلبية حاجات السكان الجدد.

تواجه ولاية بومرداس مجموعة من المعوقات الاقتصادية والسياحية التي أثرت سلبا على تحقيق التنمية المحلية، إذ تعكس هذه المعوقات اختلالات هيكلية في الاقتصاد المحلي وتحديات مالية وإدارية حالت دون استغلال الإمكانيات المتوفرة، فعلى الرغم من المقومات الاقتصادية والسياحية التي تزخر بها الولاية، إلا أن ضعف البنية التحتية، ونقص الاستثمارات، وغياب بيئة استثمارية محفزة، جعلها تعاني من تباطؤ واضح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تعاني الولاية من ضعف واضح في البنية الصناعية، رغم توفر إمكانيات كبيرة كان يمكن استغلالها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، فغياب مؤسسات صناعية كبرى وهيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعل المردود الاقتصادي محدودا، في حين شكل نقص الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه عائقا أمام استقطاب الاستثمارات الصناعية، كما أدى غياب مناطق صناعية مهيأة وضعف الربط بشبكات الطاقة والنقل إلى تراجع القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية، وهو ما يحد من تنويع القاعدة الاقتصادية للولاية ويزيد الضغط على مواردها المالية.

إلى جانب ذلك، فإن انخفاض القدرة الإنتاجية للمؤسسات نتيجة لعدم التحكم في الطاقة الإنتاجية المتاحة، وعدم مساهمة المستثمرين في عمليات تهيئة مناطق النشاطات الصناعية، كلها عوامل ساهمت في ضعف المردودية العامة للاقتصاد المحلي، كما أن نسبة العاملين في القطاع الصناعي التي لا تتجاوز 14.30% تعكس محدودية هذا القطاع في خلق فرص العمل وتوفير الإيرادات الجبائية للولاية، مما يزيد من تبعيتها المالية للدولة المركزية.

أما القطاع الفلاحي، فعلى الرغم من أن الولاية تصنف ضمن المناطق الزراعية وتمتلك أكثر من 62 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، إلا أن مساهمته في الاقتصاد المحلي تبقى ضعيفة، فظاهرة الجفاف ونقص مياه السقي، إلى جانب الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بسبب قرب الولاية من العاصمة، أدت إلى تقلص المساحات المزروعة وانخفاض الإنتاج الفلاحي، كما ساهمت الحرائق التي مست الولاية في تلف

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017)

مساحات واسعة من الأراضي، مما أثر على الأمن الغذائي المحلي وزاد من الأعباء المالية المرتبطة بالتعويض وإعادة الإعمار.

ويضاف إلى ذلك أن الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة وضعف استعمال التقنيات الحديثة والآلات المتطورة، جعل الإنتاجية منخفضة مقارنة بالإمكانات المتاحة، كما أن نقص اليد العاملة المؤهلة وعزوف الشباب عن العمل في المجال الفلاحي بسبب ضعف العائد المادي، زاد من تراجع مردودية القطاع، وفي ظل غياب أسواق جوارية منظمة وندرة الإحصائيات الدقيقة حول الثروة الحيوانية، يزداد ضعف التنظيم الاقتصادي مما يؤدي إلى المضاربة وعدم استقرار الأسعار، وهو ما يعمق الأزمة المالية المحلية.

من جهة أخرى، فإن هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي جعل أغلب سكان الولاية يعتمدون على الوظائف الحكومية كمصدر رئيسي للدخل، في حين ظل القطاع الخاص ضعيفا وغير قادر على استيعاب اليد العاملة، هذا الوضع ساهم في تقليص التنوع الاقتصادي، وقلل من الإيرادات المحلية الناتجة عن الضرائب والأنشطة التجارية، مما يحد من قدرة الولاية على تمويل مشاريعها التنموية.

أما القطاع السياحي، فعلى الرغم من المقومات الطبيعية والجغرافية التي تتميز بها ولاية بومرداس، إلا أنه يواجه عدة معوقات مالية وهيكلية، فضعف شبكة الطرق والمواصلات بين المناطق السياحية والمرافق الحضرية جعل الوصول إلى هذه المناطق صعبا، وهو ما يحد من عدد الزوار والسياح، كما أن نقص المرافق السياحية، مثل الفنادق والمطاعم والمنشآت الترفيهية، وعدم تلبيتها للمعايير الدولية من حيث الجودة والخدمات، أدى إلى نفور السياح وتحولهم نحو وجهات مجاورة أكثر جاهزية.

ويعد غياب الترويج السياحي من أبرز مظاهر ضعف الاستثمار في هذا القطاع، إذ لم تحظ الولاية بحملات دعائية كافية تبرز معالمها الطبيعية والتاريخية، الأمر الذي حال دون استقطاب المستثمرين والسياح على حد سواء، كما أن الاعتماد المفرط على السياحة الموسمية، التي تتركز في فترة الصيف فقط، أدى إلى فقدان الاستقرار الاقتصادي للقطاع، رغم أن الولاية تمتلك مقومات تسمح باستغلاله على مدار السنة.

وتعد إشكالية العقار السياحي من بين أبرز التحديات التي تواجه تطوير القطاع، إذ تشهد مناطق التوسع السياحي انتشارا للبناءات الفوضوية وغير الشرعية، مما يشوه المشهد الجمالي ويعيق الاستثمار المنظم ويرتبط

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

ذلك أساسا بعدم التطبيق الصارم للتشريعات المتعلقة بحماية الأراضي السياحية، مما يؤدي إلى خسائر مالية وتراجع الثقة لدى المستثمرين.

كما أن نقص الصيانة للمواقع التاريخية، مثل قصبة دلس وميناء زموري، أدى إلى تدهور التراث الثقافي الذي يمثل أحد عناصر الجذب السياحي، وهو ما يعكس ضعف تخصيص الموارد المالية لحماية المعالم الأثرية وصيانتها. إضافة إلى ذلك، فإن غياب دور فعال لوكالات الأسفار في الترويج للسياحة المحلية، واقتصار نشاطها على بيع التذاكر أو تنظيم رحلات خارجية، حرم الولاية من فرص كبيرة في تحقيق عائدات سياحية محلية.

### المطلب الثاني : الفساد وضعف كفاءة المورد البشري المحلي

وفي المقابل، برزت عوائق أخرى تتعلق بالفساد الإداري وضعف كفاءة المورد البشري المحلي، والتي زادت من تعقيد الوضع التنموي بالولاية. إذ أن انتشار الفساد المالي والإداري في منح الصفقات العمومية وفي تسيير المشاريع أدى إلى سوء توزيع الموارد وتبديد جزء كبير منها في غير محلها، فضلا عن المحسوبية والرشوة التي أضعفت مبادئ الشفافية والمساءلة داخل الإدارة المحلية.

كما أن ضعف كفاءة المورد البشري المحلي مثل أحد أهم المعوقات التي أثرت على الأداء العام، حيث تعاني الإدارات المحلية في ولاية بومرداس من نقص في الكفاءات البشرية المؤهلة والمكونة بالشكل المطلوب، وهو ما انعكس على عملية تنفيذ المشاريع وتسييرها، فغياب التكوين المستمر وافتقار الموظفين إلى الخبرة التقنية والإدارية الكافية جعل عملية التخطيط والتنفيذ والرقابة تعاني من ضعف واضح.

إلى جانب ذلك، فإن عدم الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا داخل الإدارات المحلية زاد من بطء الإجراءات وأضعف من مردودية العمل الإداري، رغم أن إدخال الأنظمة المعلوماتية الحديثة كان من شأنه تسهيل المعاملات وتسريع وتيرة الإنجاز، كما أن غياب المعلومات الدقيقة والموثوقة حول الموارد والإمكانات المتاحة يعكس ضعفا في التنظيم الإداري والبشري، ويؤثر مباشرة على اتخاذ القرارات التنموية.

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية (ولاية بومرداس 2012-2017)

ويضاف إلى ذلك أن تداخل الاختصاصات بين مختلف الهيئات المحلية، كالدائرة والبلدية والولاية، وما ينتج عنه من نزاعات في الصلاحيات، أدى إلى ضعف التنسيق الإداري وإلى تعطيل سير المشاريع التنموية، خاصة مع غياب آليات فعالة للتنسيق بين المستويات الإدارية المختلفة.

كما أن عدم تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بالتنمية المحلية، إلى جانب غياب الرقابة الصارمة على تنفيذها، أتاح المجال لانتشار التجاوزات والتهاون في احترام النصوص القانونية وفي حالات عديدة، أدى ذلك إلى سوء تسيير الموارد، والتعدي على الأراضي، وإهمال مبادئ التسيير الرشيد.

وتبرز أيضا مشكلة عدم الاستقرار الإداري التي تؤدي إلى تغيير السياسات والبرامج مع كل مسؤول جديد، مما يقطع استمرارية الجهود السابقة ويؤثر على كفاءة الموظفين واستقرارهم في العمل وهذا الوضع يؤدي إلى تراجع الأداء العام للإدارة المحلية، خاصة في ظل غياب الحوافز والتشجيعات التي من شأنها تحسين مردودية العاملين.

إن مجموع هذه العوامل، سواء المتعلقة بضعف التمويل المحلي أو بانتشار الفساد الإداري وسوء التسيير وضعف الكفاءات البشرية، أدت في مجملها إلى تعطيل مسار التنمية المحلية في ولاية بومرداس. فغياب التخطيط المالي الرشيد، وضعف المتابعة، وغياب الكفاءة الإدارية والتقنية، كلها عناصر ساهمت في الحد من فعالية المشاريع التنموية، ومنعت الولاية من تحقيق الأهداف المسطرة في برامج التنمية المحلية المستدامة.

أما على الصعيد الآخر، فإن الفساد وضعف كفاءة المورد البشري المحلي يمثلان أحد أبرز العوائق البنيوية التي حالت دون تحقيق التنمية في ولاية بومرداس. فالفساد الإداري والمالي يؤدي إلى تبديد الموارد وتأخير المشاريع نتيجة الرشوة والمحسوبية في منح الصفقات، كما يضعف الثقة في المؤسسات المحلية ويؤثر على شفافتها ويظهر الفساد أيضا من خلال تباطؤ الإجراءات الإدارية، حيث يتم عرقلة المعاملات والمشاريع لأسباب شخصية أو مصالح ضيقة، مما يقف حاجزا أمام تلبية احتياجات المواطنين وتحقيق التنمية المستدامة.

كما تعاني الولاية من نقص حاد في الكفاءات البشرية المؤهلة والقادرة على تسيير المشاريع التنموية بكفاءة واحترافية فضعف التكوين الإداري والتقني لدى الموظفين المحليين أدى إلى قصور في تنفيذ المشاريع ومتابعتها وتقييمها إضافة إلى ذلك، فإن غياب برامج التكوين المستمر ونقص الاهتمام بتطوير مهارات الإطارات المحلية جعل العديد من الإدارات تفتقر إلى الخبرة الضرورية لتسيير المشاريع الكبرى.

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية (ولاية بومرداس 2012-2017)

ويضاف إلى ذلك أن ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة داخل الإدارات المحلية ساهم في زيادة الأعباء الإدارية، رغم أن التحول الرقمي كان من شأنه تحسين الأداء وتسهيل الإجراءات كما أن نقص المعلومات الموثوقة والبيانات الدقيقة حول الإمكانيات المحلية يعكس ضعفا في قدرات الموظفين على جمع وتحليل المعطيات الضرورية لاتخاذ قرارات تنموية فعالة.

وتواجه الولاية أيضا ضعفا في المشاركة السياسية للمواطنين في اختيار ممثليهم المحليين، ما أدى إلى غياب مجالس منتخبة تعبر فعليا عن حاجاتهم، وبالتالي ضعف إشراك المجتمع في صياغة السياسات التنموية المحلية، كما أن وجود قيود سياسية على نشاط المجتمع المدني، كالجمعيات والأحزاب المحلية، حد من مشاركته الفعلية في دعم مبادرات التنمية، وأدى إلى غياب الرقابة الشعبية على أداء السلطات المحلية.

كل هذه العوامل - من ضعف الموارد المالية، وتعقيد الإجراءات الإدارية، إلى الفساد وسوء التسيير ونقص الكفاءات البشرية - تفاعلت فيما بينها لتجعل التنمية المحلية في ولاية بومرداس تواجه تحديات متشابكة ومعقدة. فغياب الشفافية، وضعف التخطيط، وغياب الاستقرار الإداري والسياسي، كلها أسباب ساهمت في إضعاف فعالية الإدارة المحلية ومنعتها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع.

أما من الناحية الأخرى، فإن بعض العوائق الاجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بضعف كفاءة المورد البشري المحلي، وهو ما يشكل عائقا مؤسسيا أمام التنمية، فالفجوة الكبيرة بين التعليم وسوق العمل تظهر خللا واضحا في تأهيل الموارد البشرية بما يتماشى مع حاجات الاقتصاد المحلي، فعلى الرغم من وجود عدد معتبر من الخريجين في ولاية بومرداس، إلا أن تخصصاتهم لا تتوافق غالبا مع متطلبات سوق العمل، ما يخلق بطالة مقنعة ويزيد من عدد طالبي الشغل غير المؤهلين.

كما أن محدودية التعليم المهني تمثل مشكلة إضافية، إذ تعاني الولاية من نقص في مؤسسات التكوين المهني التي تواكب احتياجات القطاعات المنتجة كالصناعة والتكنولوجيا، هذا النقص يؤدي إلى ضعف الكفاءات المحلية في المجالات التقنية والمهنية، ويجعل المؤسسات الاقتصادية تضطر إلى جلب يد عاملة مؤهلة من خارج الولاية، ما يقلل من فرص التشغيل المحلية ويضعف التنمية المستدامة.

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

ضعف الكفاءات السياحية ونقص التأهيل المهني للعاملين في القطاع يمثلان عائقا هيكليا أمام تطور السياحة، فقلة المؤسسات والمعاهد المتخصصة في التكوين السياحي، وغياب الدورات التكوينية المتماشية مع المعايير الدولية، جعلوا اليد العاملة في هذا المجال محدودة الخبرة وضعيفة الأداء، كما أن البيروقراطية والفساد الإداري في تسيير ملفات الاستثمار السياحي أدت إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن إقامة مشاريع جديدة، ما زاد من تأخر القطاع السياحي في المساهمة الفعلية في الاقتصاد المحلي.

ضعف الكفاءة الإدارية والمالية لدى الإطارات المحلية يعد من أبرز مظاهر العجز في إدارة الشأن المالي المحلي، فقلة التكوين في مجالات التسيير المالي، المحاسبة العمومية، والتحصيل الجبائي تجعل المسؤولين المحليين عاجزين عن التحكم في الموارد المالية المتاحة، كما أن ضعف التأطير ونقص الخبرة لدى الأعوان الماليين يؤدي إلى ارتكاب أخطاء في تنفيذ الميزانيات وتقدير النفقات، ما ينعكس سلبا على مصداقية العمل البلدي.

وتفاقم الوضع أكثر نتيجة غياب التنظيمات والتعليمات الواضحة في بعض المجالات المالية، إلى جانب لجوء بعض المنتخبين المحليين إلى اعتماد سياسة "شراء السلم الاجتماعي" من خلال الإعفاءات غير المبررة أو التساهل في التحصيل، رغبة في كسب ود المواطنين، وهو ما يؤدي إلى تراجع الإيرادات المحلية.

إن كل هذه العوامل المالية والبشرية مجتمعة تجعل من الصعب على ولاية بومرداس تحقيق تنمية محلية متوازنة ومستدامة فمحدودية الموارد المالية، وضعف الإدارة الجبائية، وسوء التخطيط المالي، إضافة إلى غياب الكفاءات والتأهيل، كلها عوامل تفسر التعثر المزمع في تنفيذ المشاريع التنموية، وتؤكد الحاجة إلى إصلاح مالي وإداري شامل يهدف إلى تحسين مردودية الإيرادات وتعزيز الاستقلالية المالية للجماعات المحلية.

### المطلب الثالث: ضرورات الإصلاح وحوكمة التسيير المحلي

تعد حوكمة التسيير المحلي وإصلاح منظومته ركيزة أساسية لضمان تحقيق تنمية محلية مستدامة وفعالة خصوصا في ولاية بومرداس التي تواجه تحديات متعددة على المستويات الإدارية، المالية، الاقتصادية، الاجتماعية السياسية، والسياحية فغياب رؤية إصلاحية شاملة وضعف آليات الرقابة والشفافية في الماضي أدى إلى اختلالات كبيرة انعكست على جودة الخدمات العمومية، وعلى مردودية المشاريع التنموية، مما يجعل إصلاح التسيير المحلي وتفعيل حوكمة سليمة أمرا ملحا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، فالموقع الجغرافي (ساحلي وجبلي) وتنوع البلديات والدوائر يجعل من التسيير المحلي مسؤولية ضخمة في ما يتعلق بتجهيز البنية التحتية،

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

وتحسين الخدمات، وتنشيط الاقتصاد المحلي، وجذب الاستثمار، ولكي يتم ذلك بنجاح، لا بد من توافر عدة مرتكزات أساسية:

**أولاً: الإصلاح و إعادة هيكلة الهياكل المحلية وتبسيط الإجراءات التقليدية البيروقراطية،** مع اعتماد نظم معلومات حديثة تساعد على جمع وتحليل البيانات واتخاذ قرارات فعالة قائمة على معلومات دقيقة ويشمل ذلك تطوير القدرة على التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد الذي يأخذ في الحسبان احتياجات جميع المناطق والفئات الاجتماعية، مع تعزيز الرقابة والمتابعة لضمان تنفيذ المشاريع وفق المواصفات المحددة وفي الوقت المناسب، كما يشمل الإصلاح تحسين التسيير المالي والإداري للممتلكات الجماعية، واستغلال الموارد المحلية بطرق عقلانية، من خلال اعتماد تطبيقات إلكترونية تسهل متابعة المشاريع وتقييم أدائها، وتفعيل مبدأ تفويض المرافق العامة للخواص وفق المرسوم التنفيذي 18-199 لضمان الشراكة وتحقيق الربحية المتبادلة.

**ثانياً: تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتفعيل آليات المساءلة والمحاسبة على مستوى السلطات المحلية،** مع ضمان تنسيق فعال بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية لتسهيل تنفيذ المشاريع التنموية ويشمل ذلك تشجيع المشاركة السياسية والاجتماعية، عبر إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات وتنظيم حملات توعوية تعزز وعيهم بحقوقهم وواجباتهم، ما يرفع من مستوى الثقة في المؤسسات المحلية ويدفع نحو اتخاذ قرارات تلي الاحتياجات الفعلية للسكان المحليين، مما يعطي للحكومة طابعاً تشاركياً بدلاً من الطابع الإداري الخالص.

**ثالثاً: تحسين مستوى التعليم والتكوين المهني** بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، وتقليص الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية من خلال تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص عمل للشباب، وتقليل معدلات البطالة، كما يشمل تعزيز الوعي الاجتماعي والبيئي، وتشجيع المشاركة المجتمعية في التخطيط التنموي، بحيث تكون التنمية شاملة ومستدامة وتعكس احتياجات المواطنين.

**رابعاً: تنويع الاقتصاد المحلي، وتشجيع الاستثمار في القطاعات غير التقليدية** مثل التكنولوجيا، السياحة والصناعات التحويلية، مع تحفيز ريادة الأعمال وتسهيل إجراءات المستثمرين. ويتضمن ذلك تطوير البنية التحتية للنقل والطاقة والماء لخفض تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية، وتحسين تسيير الممتلكات الجماعية، واستغلال الموارد المحلية بطريقة فعالة، مع تعزيز قدرات الجماعات المحلية على اتخاذ قرارات مستقلة ومرنة بما يضمن الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

خامسا: تعزيز استقلالية البلديات في جمع الإيرادات المحلية وإدارتها، وتحديث النظام الجبائي بما يضمن تمويلا مستداما للمشاريع التنموية، مع وضع نظام معلوماتي رقمي متكامل لرفع كفاءة التسيير المالي وتقليل فرص التلاعب، والحد من تأثير الرقابة الوصائية التي تضعف المبادرة المحلية كما يشمل تعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص، وإعادة هيكلة التمويل للبنية التحتية وتمكين المسؤولين المحليين من إعداد السياسات الجبائية وتحديد معدلات الضرائب والرسوم، مما يساهم في تحفيز الاستثمار المحلي ورفع كفاءة التسيير المالي والإداري.

سادسا: تطوير البنية التحتية السياحية، وتنويع الأنشطة بين السياحة الثقافية، المغامرات، والسياحة الشتوية مع تعزيز الاستثمار في مشاريع سياحية مستدامة تحافظ على البيئة وتواكب المعايير العالمية، ويشمل ذلك الترويج الفعال للمناطق السياحية محليا ودوليا، وتحديث التشريعات العقارية، ومكافحة البناء الفوضوي لضمان جذب المستثمرين وخلق وجهة سياحية تنافسية.

سابعا: إعادة النظر في الإطار القانوني والتشريعي: تقتضي ضرورة الإصلاح إعادة النظر في الأطر القانونية والتشريعية التي تنظم عمل الجماعات المحلية بمستوياتها البلدي والولائي، وذلك بهدف تحديد الصلاحيات والوظائف بدقة على مختلف المستويات التنفيذية، وخاصة ما يتعلق بالتسيير المحلي، فالجزائر أصبحت ملزمة اليوم بتحديث منظومتها القانونية المتعلقة بالجماعات المحلية، من خلال إصدار قوانين ومراسيم وتعليمات جديدة تمنح هذه الجماعات مزيدا من الاستقلالية والصلاحيات في مجالات التنمية، مع توسيع هامش الحريات المحلية وتعزيز قدرة المسؤولين المحليين على اتخاذ القرار.

ثامنا: إدماج المنظور الرقمي لنظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، لا سيما في مناطق الظل والمناطق المهمشة بالولاية، إذ أظهرت دراسات أن وجود نظام معلومات محلي دقيق يسهل تحديد أولويات التنمية ومعالجة التأخر التنموي

تاسعا: الرؤية الاستراتيجية تقوم الرؤية الاستراتيجية لحكومة التنمية المحلية في ولاية بومرداس على ضرورة جعل عملية التنمية المحلية منهجا حكوميا متكاملا يستند إلى رؤية موحدة وواضحة، تراعي الخصوصيات البيئية والاجتماعية والاقتصادية للولاية، ويهدف هذا التوجه إلى بناء نموذج تنموي فعال قادر على تكييف أساليب

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

التسيير المحلي مع التطورات الحديثة في الإدارة العمومية، من خلال التركيز على حاجات المواطنين المحليين بمختلف فئاتهم، وضمان شمولية المقاربة التنموية.

تتضمن هذه الرؤية الاستراتيجية تحديدا دقيقا للأولويات التنموية مع اعتماد مبدأ الفعالية والشفافية في التسيير، إلى جانب وضع خطط محلية تتماشى مع القدرات البشرية والمادية المتاحة، والعمل على تثمين الموارد المحلية وتنميتها، كما تسعى إلى تطوير قدرات المنتخبين المحليين والموظفين الإداريين عبر برامج تكوين وتأهيل مستمر، باستخدام الوسائل الإلكترونية والتقنيات الحديثة في الإدارة المحلية، بما يحقق الكفاءة في الأداء وجودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين.

ولتحقيق نجاح هذه المقاربة الحكومية، من الضروري توفير شروط مؤسسية واضحة تمكن وحدة القرار المحلي من أداء دورها بفعالية، مع ضمان التنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين، وتعد الشراكة بين الفاعلين (السلطات المحلية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني) ركيزة أساسية في تنفيذ هذه الرؤية، إذ ينبغي أن تقوم على أسس واضحة وثابتة تضمن التعاون والتكامل في تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية المحلية.

كما تتطلب هذه الرؤية تبني استراتيجيات وتخطيطات واقعية تستفيد من التجارب المحلية والخارجية الناجحة وتفاعل من خلال خطط تنفيذية تشرف عليها السلطات الولائية والمحلية، بما يعزز المشاركة الفعالة لجميع الأطراف ويضمن تحقيق تنمية محلية مستدامة وشاملة في ولاية بومرداس.

**عاشرا : تعزيز النهج اللامركزي** لا شك أن تحقيق التنمية المحلية الفعالة يستند أساسا إلى تعزيز النهج اللامركزي باعتباره حجر الزاوية في تمكين الفاعلين المحليين ومنحهم صلاحيات أوسع على المستوى التنفيذي. فاللامركزية الإدارية تعد من بين أهم الآليات التي تتيح للجماعات المحلية — وخاصة البلديات والولايات — ممارسة أدوارها التنموية باستقلالية أكبر، وفقا لما ينص عليه القانون، مما يمكنها من استغلال مواردها الذاتية بطريقة أكثر كفاءة، والاستفادة من مزاياها التنافسية لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

ويعتبر اتباع النهج اللامركزي خيارا استراتيجيا في تفعيل حوكمة التنمية المحلية بولاية بومرداس، إذ يساهم في تعزيز مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إدارة الشأن العام، ويرسخ مبادئ الديمقراطية التشاركية في صنع القرار وتنفيذه كما يؤدي إلى تحسين العلاقة بين الإدارة المحلية والمواطنين من خلال تقريب الخدمات العمومية منهم، وتلبية حاجاتهم الفعلية بناءً على معلومات دقيقة ومعطيات ميدانية.

## الفصل الرابع: الموارد المالية والتنمية المحلية ( بولاية بومرداس 2012-2017 )

إن اللامركزية تعزز فعالية العمل التنموي من خلال تقوية الصلة بين المسؤولين المركزيين والمحليين، وبين السلطات المحلية والمجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات المحلية والمنظمات غير الحكومية، إذ ينعكس ذلك إيجاباً على مستوى التعاون والتفاعل في تسيير الشأن المحلي، وتعتبر ولاية بومرداس مثالا حيا على الحاجة إلى هذا النمط من التسيير، نظرا لتنوعها الجغرافي والاجتماعي وما تمتلكه من إمكانيات اقتصادية وبشرية كبيرة تتطلب إدارة محلية فعالة ومتكاملة.

كما يساهم تعزيز اللامركزية في ترسيخ ثقافة المشاركة الإلكترونية عبر اعتماد الحكومة الإلكترونية كأداة لتبادل المعلومات، وضمان الشفافية والمساءلة في عمل الجماعات المحلية، ويسمح هذا التحول الرقمي بتوسيع دائرة المشاركة الشعبية في صياغة السياسات المحلية، ويعزز مؤشرات الحوكمة من حيث الكفاءة، والمساءلة، والشفافية.

ومن هذا المنطلق، فإن نجاح تجربة حوكمة التنمية المحلية في بومرداس، وعلى مستوى الجزائر عموماً، يمر حتماً عبر تعميق اللامركزية الفعلية، وتدعيم قدرات السلطات المحلية، وتبني استراتيجيات تواصل فعالة مع المواطنين بما يضمن بناء ثقة متبادلة بين الدولة والمجتمع، وتحقيق تنمية محلية متوازنة ومستدامة.

**احدى عشر: مراعاة مبدأ الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية عند التخطيط للمشاريع،** لاسيما في ولاية بومرداس التي تعاني من تحديات عمرانية وبيئية نتيجة التوسع الحضري وضغوط التنمية . من دون هذه الإصلاحات والمرتكزات، قد يستمر التسيير المحلي في حالة ضعف الأداء، وتراجع فعالية السياسات التنموية، وهو ما تؤكد دراسات عدة أشارت إلى “أزمة التسيير المحلي” التي تواجهها الجزائر على مستوى الجماعات المحلية لذلك، فإن معالجة هذه الإشكاليات تتطلب رؤية استراتيجية واضحة، تنسق بين السلطات الولائية، الجماعات المحلية، والمجتمع المدني، مع تحديد مؤشرات أداء قابلة للقياس، وضمان شفافية في الموارد والعقود، وتحفيز الاستثمار المحلي، مع إشراك السكان في كل مراحل القرار. بهذه الخطوات، يمكن لولاية بومرداس أن تتحول من مجرد منطقة ذات فرص تطوير إلى قطب محلي نموذجي في الحوكمة والتسيير، يتمشى مع التطلعات الوطنية نحو اللامركزية وتفعيل التنمية المحلية

### خلاصة و استنتاجات:

في الختام، يمكننا استنتاج أن الموارد المالية المحلية لعبت دورا محوريا في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لولاية بومرداس خلال الفترة ما بين 2012 و 2017، حيث شكلت إحدى الركائز الأساسية لتنفيذ المشاريع التنموية وتحقيق بعض الأهداف الاستراتيجية ومع ذلك، فقد كانت هذه الموارد في كثير من الأحيان محدودة، مما فرض تحديات على الجهات المحلية في تلبية احتياجات المواطنين وتحقيق تطلعاتهم على الرغم من هذه القيود، ساعدت الأموال المحلية على تحسين العديد من جوانب الحياة اليومية، مثل تطوير البنية التحتية، تحسين مستوى الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، ودعم النشاطات الاقتصادية المحلية.

ومع ذلك، يظل التحدي الأكبر يكمن في كيفية تعزيز قدرة ولاية بومرداس على استغلال مواردها المالية بشكل أفضل وأكثر فعالية فمن خلال تحسين آليات التحصيل والإدارة المالية المحلية، يمكن للولاية زيادة عوائدها المالية وتوسيع قاعدة إيراداتها من خلال تنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى ذلك، من المهم تعزيز الرقابة على توزيع هذه الموارد، بحيث تساهم في تمويل المشاريع الأكثر حاجة وتضمن تحقيق التنمية المستدامة.

إن زيادة الاستثمار في القدرات البشرية والأنظمة الإدارية للمجالس المحلية، وكذلك العمل على تحسين العلاقات بين الحكومات المركزية والمحلية، سيساهم بشكل كبير في تحقيق التوازن بين احتياجات المواطنين ومتطلبات التنمية كما أن الشراكات مع القطاع الخاص يمكن أن تلعب دورا أساسيا في تحسين استخدام الموارد المالية وتوجيهها نحو مشاريع تنموية كبيرة تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الاقتصاد المحلي.

وفي هذا السياق، يتطلب الأمر أيضا تحسين فاعلية برامج التنمية المحلية، عبر وضع استراتيجيات مرنة تتماشى مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الولاية فالاعتماد على التفكير بعيد المدى، والتخطيط الاستراتيجي، وكذلك تكثيف الجهود لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يمكن أن يكون له تأثير كبير في تحقيق تنمية مستدامة في الولاية.

بناء على ما تقدم، يمكن القول أن ولاية بومرداس في حاجة إلى تحولات استراتيجية في كيفية إدارة مواردها المالية المحلية، ليتمكن المسؤولون من مواجهة التحديات الاقتصادية الحالية، وتعزيز التنمية على المدى الطويل، بما يحقق رفاهية المواطنين ويعزز القدرة التنافسية للدول

الخلاصة

## الخاتمة

انطلقت دراسة موضوع الموارد المالية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر من أسباب علمية وعملية على اعتبار أن التنمية المحلية لا يمكن أن تتجسد إلا بوجود موارد مالية كافية لإنجازات و مشاريع التنمية ، و تحسين المستوى المعيشي للمواطنين المحليين و إشباع حاجاتهم و مطالبهم المتجددة و على هذا الأساس إشكالية ومجموعة من التساؤلات بهدف تفكيك الإشكالية والوصول إلى أهداف الدراسة على ضوء المشاركة الواسعة للمجتمع المحلي و توفير الوسائل المادية و البشرية لإدارة التنمية المحلية، و هو ما يعني حتمية أن تكون برامج التنمية نابعة من واقع المجتمع لا من السلطة المركزية، و قائمة على التمويل الذاتي و ليس المركزي، و أن تكون شاملة و متكاملة و ديمقراطية بإشراك الجميع في إدارتها.

ينظر للموارد المالية المحلية من الناحية النظرية في كونها مجموعة من الموارد المتاحة و التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة قصد تمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية، و يشترط أن يكون هذا التمويل ذو طابع محلي بحيث لا يتجاوز وعاءه الوحدة المحلية، كما يقتضي أن يكون ذاتيا يبين قدرة الجماعات المحلية في الاعتماد على نفسها في تمويل التنمية المحلية.

و التنمية المحلية هي دائما في علاقة تفاعلية مع الموارد المالية كما رأينا في محاور هذه الدراسة ، إذ تعتبر هذه الأخيرة الدعامة الأساسية لاتخاذ القرارات في الجماعات المحلية، حيث يمكن القول أن الفرضيات المقترحة للدراسة نابعة من صميم الدراسة فعالجت جملة من المتغيرات ذات العلاقة كالعلاقة بين الموارد المالية والتنمية المحلية ك

ذهبت الفرضية الأولى إلى دراسة علاقة متغير الموارد المالية بالتنمية المحلية وهو ما تم اختباره ضمن محاور الفصل الأول لنستنتج أن الفرضية الأولى محققة وهو ما يتطلب من الإدارة المحلية تنويع مصادر التمويل المحلي لتحقيق الكفاية الذاتية بدل الاعتماد على التمويل المركزي .

أما الفرضية الثانية فإنها ركزت على الجوانب القانونية والتنظيمية سيما ما يعلق منها بالجباية كآلية لتحقيق الوفرة المالية التي تحقق البرامج والمخططات بكل أشكالها وهو ما تم دراسته والبرهان على صحة الفرضية في الفصل الثالث .

## الخاتمة

فيما تناولت الفرضية الثالثة السلوك التنظيمي والبيروقراطية كمؤثر على ترشيد التسيير وتحقيق الحكامة المحلية كما جاء في الفصل الثاني والرابع ليؤكد إثبات صحة الفرضية الثالثة ومنه فإن للعامل البشري دور في ترشيد النفقات مما يوفر الفائض المالي اللازم للتنمية المحلية .

جاءت الفرضية الرابعة لتختبر العلاقة الجدلية بين الموارد المالية والتنمية المحلية في ولاية بومرداس خلال الفترة ( 2012-2017 ) وتؤكد مدى صحة الفرضيات المقترحة للدراسة وثبتت صحتها ، وتستنتج نتائج لهذه الدراسة .

### الاستنتاجات

على إثري اختبار الفرضيات توصلنا إلى الاستنتاجات التالية :

1. ضرورة تعزيز الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في الجزائر من خلال توسيع صلاحياتها في تعبئة وتسيير مواردها المالية، بما يمكنها من الاضطلاع بدورها التنموي بفعالية أكبر.
2. العمل على تنويع مصادر التمويل المحلي وعدم الاقتصار على الإعانات والتحويلات المركزية، وذلك عبر تطوير الموارد الذاتية للبلديات واستغلال الإمكانيات الاقتصادية المتاحة بكل منطقة.
3. تحسين آليات تحصيل الجباية المحلية وتحديثها من خلال الرقمنة وتطوير نظم المعلومات المالية، بما يساهم في رفع كفاءة التحصيل وزيادة الإيرادات المحلية.
4. تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب المشاريع الاقتصادية المنتجة، خاصة في الولايات التي تمتلك مؤهلات اقتصادية وسياحية وصناعية مثل ولاية بومرداس، بما ينعكس إيجابا على حجم الموارد المالية المحلية.
5. توجيه الموارد المالية المحلية نحو المشاريع الاستثمارية والتنموية ذات الأولوية، مع ترشيد النفقات التسييرية لضمان تحقيق تنمية محلية مستدامة.
6. تعزيز مبدأ العدالة في توزيع الموارد المالية بين مختلف الجماعات المحلية، بما يضمن تقليص الفوارق التنموية بين البلديات وتحقيق التوازن الإقليمي.
7. تطوير آليات الرقابة والتقييم المالي من خلال الانتقال من الرقابة الشكلية إلى الرقابة المبنية على الأداء والنتائج، بما يسمح بقياس الأثر الحقيقي للإنفاق العمومي على التنمية المحلية.
8. تثمين الأملاك واستغلالها استغلالا اقتصاديا عقليا، بما يوفر موارد مالية إضافية تدعم ميزانيات الجماعات المحلية وتمكنها من تمويل مشاريعها التنموية.

## الخاتمة

9. الاهتمام بتكوين وتأهيل الموارد البشرية المكلفة بالتسيير المالي المحلي، من خلال برامج تدريبية متخصصة في الإدارة المالية والحماية المحلية وإعداد المشاريع التنموية.
  10. اعتماد التخطيط المالي الاستراتيجي على المستوى المحلي بما يضمن توجيه الموارد المالية وفق أولويات التنمية واحتياجات المواطنين.
  11. تشجيع التعاون والتنسيق بين البلديات المتجاورة، خاصة في الولايات ذات الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي مثل ولاية بومرداس، من أجل إنجاز مشاريع تنموية مشتركة وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
  12. تعزيز مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة في تسيير الموارد المالية المحلية، من خلال إشراك المواطنين في تحديد الأولويات التنموية ومتابعة تنفيذ المشاريع العمومية.
  13. ربط تخصيص الموارد المالية المحلية بمؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس، تسمح بتقييم مساهمة هذه الموارد في تحسين الخدمات العمومية ورفع مستوى التنمية المحلية.
  14. العمل على تقليص التبعية المالية للجماعات المحلية للسلطة المركزية تدريجياً، بما يعزز فعالية اللامركزية المالية ويمكن البلديات من لعب دور أكبر في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
  15. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تمويل التنمية المحلية وتكييفها مع خصوصيات البيئة الجزائرية، مما يسهم في تحسين مردودية الموارد المالية المحلية وتعزيز دورها في التنمية.
  16. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص: يجب تعزيز التعاون بين الحكومة المحلية والقطاع الخاص في مشاريع التنمية، مما يسهم في استقطاب التمويلات الأجنبية والمحلية لتغطية جزء من تكاليف المشاريع التنموية.
  17. التخطيط طويل الأجل للتنمية المحلية: من المهم أن تعتمد الجماعات المحلية خطط تنموية طويلة الأجل تأخذ في الاعتبار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، مع تطوير استراتيجيات مرنة للتكيف مع أي تحديات قد تطرأ.
- هذه الاستنتاجات النابعة من واقع ولاية بومرداس يمكن ان تجد طريقها للتطبيق كما يمكن أن تكون دليلاً مرشداً لعلاج إشكالية العقبات وتحديات التنمية المحلية بتنوع مصادر التمويل المحلي ليبقى للموضوع جانب عديدة يمكن دراستها من قبل مختصين في التنمية المحلية في مختلف الميادين العلمية

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

أولا : مراجع باللغة العربية

### 1- الكتب والمؤلفات العامة

1. الجندي مصطفى، الإدارة المحلية واستراتيجيتها، القاهرة: دار نشأة المعارف، 2011.
2. الحوات علي، مبادئ التنمية والتخطيط الاجتماعي، ليبيا: المنشأة العامة، 1984.
3. الخطيب خالد شحاته و شامية، أحمد زهير، أسس المالية العامة. عمان: دار وائل للنشر، 2007.
4. الرويلي صالح، إقتصاديات المالية العامة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
5. الزغبى خالد سمارة، التمويل المحلي للوحدات الإدارية، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1995.
6. الزغبى خالد سمارة، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفاءتها، الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1993.
7. الزيات السيد، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي، الإسكندرية: دار المعارف، 1986.
8. السليماني أحمد، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، الجزائر: مطبعة دحلب، 1994.
9. الشنطاوي علي خطار، الإدارة المحلية، عمان: دار وائل للنشر، 2002.
10. الشيخلي عبد الرزاق إبراهيم، الإدارة المحلية: دراسة مقارنة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001.
11. الصغير حسين، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، الجزائر: دار المحمدية العامة، 1999.
12. الطماوي سليمان مُحمَّد، الوجيز في القانون الإداري، مصر: دار الفكر العربي للطبع والنشر، 1995.
13. العبودي عثمان سلمان غيلان، الإشكالات الدستورية والقانونية في تنظيم الاختصاصات المالية، مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2019.
14. العسكري علي أنور، الفساد في الإدارة المحلية، القاهرة: مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر، 2008.
15. العسل إبراهيم، التنمية في الإسلام، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1996.
16. القبيلات حمدي سليمان، مبادئ الإدارة المحلية، عمان: دار وائل للنشر، 2010.
17. الميضي عقلة مُحمَّد يوسف، النظام المحاسبي الحكومي و إدارته، الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع،

## قائمة المراجع

- 1999.
18. المحتسب بثينة ،ابو عيدرأودة ،الشراكة بين القطاعين العام و الخاص،كاداة لتحقيق التنمية المستدامة،مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2011،ص 118-119.
19. المديرية العامة للضرائب،قانون الطابع، الجزائر، 2021.
20. المعاني أيمن عودة، الإدارة المحلية، الأردن: دار وائل للنشر، 2010.
21. المقدسي جنين سعيد و آخرون، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
22. برامة عمر، الجزائر في المرحلة الانتقالية، الجزائر: دار الهدى، 2001.
23. برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2015.
24. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، تقرير التنمية البشرية، القاهرة: وكالة الأهرام للإعلان، 2010.
25. بشير شاوش يلس، المالية العامة: المبادئ العامة وتطبيقها في القانون الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
26. بعلي محمد الصغير، القانون الإداري، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.
27. بعلي محمد الصغير، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، الجزائر: دار العلوم للنشر، 2003.
28. بعلي محمد الصغير،قانون الإدارة المحلية الجزائرية، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.
29. بوحيط العمري، البلدية إصلاحات، مهام وأساليب، الجزائر: زاعباش للطباعة والنشر، 1997.
30. بوضياف عمار، الهيئات الاستشارية في الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989.
31. بوعمران عادل، البلدية في التشريع الجزائري، الجزائر: دار الهدى للنشر، 2010.
32. تابعي كمال، التنمية المحلية: المفاهيم والأساليب، مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2004.
33. حسين حسين مصطفى، الإدارة المحلية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
34. حسين مصطفى، الإدارة المحلية المقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

## قائمة المراجع

35. حشيش عادل أحمد، أساسيات المالية العامة، الإسكندرية: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.
36. حشيش عادل أحمد، أصول الاقتصاد السياسي، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003.
37. خالفي علي، المدخل إلى علم الاقتصاد، الجزائر: دار أسامة للطبع والنشر والتوزيع، 2009.
38. خلف فليح حسن، المالية العامة، عمان: عالم الكتب الحديث، 2008.
39. خليفة حنان عبد القادر مُجّد، التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2016.
40. رحماني شريف، أموال البلديات الجزائرية. الجزائر: دار القصبه للنشر، 2003.
41. رمزي نبيل، أبوطاحون عدلي، التنمية كيف؟ ولماذا، مصر: الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2001.
42. زايد مصطفى، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
43. زمام نور الدين، القوى السياسية والتنمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
44. زيدان جمال، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، الجزائر: دار الأمة، 2014.
45. سبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية، مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
46. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2007.
47. سعد الله أبو قاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.
48. سعودي مُجّد العربي، المؤسسات المالية في الجزائر: الولاية والبلدية 1516-1962، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
49. سعيدان علي، الوجيز في الاقتصاد السياسي، د.ن: مؤسسة بن مرابط، 2009.
50. شيهوب مسعود، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997.

## قائمة المراجع

51. صابر محي الدين، الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية، بيروت: المكتبة العصرية، 1988.
52. عادل مُجَّد الراشد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص 5.
53. عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، القاهرة: الدار الجامعية، 2001.
54. عبد السلام أبو قحف، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، الإسكندرية:مؤسسة الشباب الجامعة ، 1989،ص 24.
55. عبد الفتاح مُجَّد، عبد الله مُجَّد، تنمية المجتمع المحلي، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2006.
56. عبد الفتاح مُجَّد، عبد الله مُجَّد، تنمية المجتمعات المحلية، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2006.
57. عبد المنعم فوزي، المالية العامة، القاهرة: دار النهضة العربية، ط3، 2018، ص 25.
58. عبد الوهاب سمير مُجَّد و آخرون، التنمية المحلية، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.
59. عبد الوهاب سمير مُجَّد، الحكم المحلي والتنمية المحلية، مصر: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010.
60. عبد الوهاب سمير مُجَّد، دور الإدارة المحلية والبلديات في إعادة صياغة دور الدولة. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.
61. عبد الوهاب سمير مُجَّد، المشاركة الشعبية في إطار شؤون الدولة والمجتمع، القاهرة: مركز دراسات وا استشارات الإدارة العامة، 2001.
62. عجمية مُجَّد عبد العزيز وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، لبنان: دار النهضة العربية، 1983.
63. عدلي ناشد سوزي، المالية العامة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2006.
64. عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، الجزائر: دار ربحانة للنشر والتوزيع، 2002.
65. عوض الله زينب حسين، اقتصادات النقود والتمويل، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2010.

## قائمة المراجع

66. غضبان فؤاد ، التنمية المحلية ممارسون وفاعلون، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015.
67. قاسم جعفر أنس، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.
68. لباد ناصر، الأساس في القانون الإداري، الجزائر: دار المجدد، 2011.
69. لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، القاهرة: دار الفجر للنشر، 2004.
70. ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، الشراكة بيم مشاريع القطاعين العام و الخاص، الإطار النظري و التطبيقي العملي، الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012، ص 24.
71. محمود منال طلعت، التنمية والمجتمع، الإسكندرية: مكتب الجامعة الحديث، 2011.
72. مغوفل جمال الدين، التنمية المحلية (البلدية والولاية)، الجزائر: الدار الخلدونية، 2006.
73. ممدوح خالد، البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية، 2009.
74. منصور حافظ، عبید حسین أحمد، التنمية الاقتصادية، مصر: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1998.
75. ميلاد يونس منصور، مبادئ المالية العامة، ليبيا: منشورات المفتوحة، 2004.
76. وردم بادر مُجَّد علي، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، عمان: الأصلية للنشر، 2003.

### 2- المقالات والدراسات

77. اكلي زكية، كافي فريدة، التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات و تجاوز العوائق، مجلة اق تصاديات المال و الأعمال، عدد 1، مارس 2017.
78. الطعمانة مُجَّد محمود، نظم الإدارة المحلية، مداخلة مقدمة في الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، مسقط، 18-20 أغسطس 2003.
79. بالخير مُجَّد، مقومات و أساسيات التنمية المحلية، مجلة آفاق علمية، عدد 01، 2008.

## قائمة المراجع

80. براجح مُجَّد، مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، ع 06، جوان 2017.
81. براهيمي سهام، براهيمي فايزة، مالية البلدية في ظل قانون البلدية الجديد 10/11 و دورها في تحقيق التنمية المحلية، مجلة الحقوق، عدد 3، 2013.
82. بركات مُجَّد، الرقابة الوصائية على الجماعات الإقليمية و فكرة الإستقلالية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، عدد 29.
83. بلقيليل نور الدين، بن واضح الهاشمي، برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019 كموول أساسي للمخطط البلدي للتنمية، مجلة الدراسات المالية و المحاسبة، عدد 08، جويلية 2017.
84. بوزيدة حميد، تحديات تمويل ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر، مداخلة مقدمة في ملتقى التكامل بين الأجهزة الحكومية و الإدارات المحلية و البلديات، تركيا، 2010.
85. بوشو وليد، الإدارة المحلية الفرنسية الإقليمية و البلدية في الجزائر في فترة النظام العسكري و بدايات النظام المدني 1830-1902، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مجلد 04، عدد 03، جويلية 2022.
86. حسام قطب السيد، تقييم كفاءة و فاعلية الآليات المحلية لصناعة القرار في إدارة العمران الحضري، المؤتمر العربي الإقليمي لتحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة، القاهرة 15-18، ديسمبر 2003.
87. حماد صبيحة، المخطط الخماسي 2010-2014 و الأهداف الإنمائية للألفية، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، عدد 02، ديسمبر 2017.
88. دلاج مُجَّد لخضر، نجاح عصام، رقابة المفتشية العامة للمالية على ميزانية الجماعات المحلية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، عدد 04، جانفي 2023.
89. ربيع حمر العين، عبد القادر عبد العالي، برنامج كابدال للشراكة الدولية لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر، مجلة افاق علمية، عدد 01، مارس 2022.
90. رحماني جمال بوزيان، الإطار القانوني لتنفيذ الميزانية العامة في الجزائر، مجلة صوت القانون، مجلد 07، عدد 03، 2021.

## قائمة المراجع

91. رحماني موسى، السبتى وسيلة، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية، مداخلة في الملتقى الدولي حول تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة باتنة، 21-22 نوفمبر 2006.
92. زيرمي نعيمة، بن عومر سنوسي، الجماعات المحلية في الجزائر بين الواقع و التحديات، مجلة الإستراتيجية و التنمية، عدد 5، جويلية 2013.
93. زين العابدين جليل، تحضير ميزانية الجماعات المحلية و الإجراءات المتخذة لتحسين الموارد المالية لها، المجلة الجزائرية للمالية العامة، عدد ديسمبر 2012.
94. سعد سعيد مرطان، "تعبئة المدخرات في تمويل مشاريع البنية التحتية بصيغة تجارية - تجربة البنك الأهلي التجاري"، مداخلة مقدمة في ندوة التعاون بين الحكومة و القطاع الخاص في تمويل المشاريع الاقتصادية الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، في الفترة من 11-13 أكتوبر 1999.
95. سميحة منصرية، تداعيات الإصلاحات السياسية الراهنة على المشاركة السياسية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات السياسية واقع و آفاق، تبسة الجزائر، 22-23 أبريل 2013.
96. سي فضيل الحاج، حياتلة معمر، بن عطة مْجْد، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات، المجلة الجزائرية للإقتصاد و الإدارة، عدد 09، جانفي 2009.
97. شريفني أحمد، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، عدد 01، جوان 2009.
98. طاشمة بومدين، التنظيم السياسي و الإداري في الجزائر منذ الإحتلال إلى غاية إرساء أسس الدولة الوطنية 1962، مجلة الحوار المتوسط، عدد 01، مارس 2009.
99. عابد بشكير، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر من 2001 إلى 2014، *Revue d'économie et de statistique appliquée*، عدد 02، ديسمبر 2016.

## قائمة المراجع

100. عاشور طارق، "الإصلاح السياسي في الجزائر بعد 2011"، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات السياسية واقع و آفاق، تبسة الجزائر، 22-23 أفريل 2013.
101. عبد الحميد قدي، النظام الجبائي الجزائري و تحديات الالفية الثالثة، مداخلة في الملتقى الوطني حول الإقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، بليدة 20-21 ماي 2002، ص 05.
102. عبد اللطيف مصطفى بن ساتية عبد الرحمان، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية و منهج الإقتصاد الإسلامي"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الإقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل، 23/24 فيفري 2011، غرداية.
103. عبد المحسن زكي ايمان، نظرة مستقبلية للشراكة بين القطاع الحكومي و الخاص، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي للوطنية نحو المستقبل، "الإدارة - القيادة، العوامل المؤثرة في الأداء"، 4-1-2009)، المملكة العربية السعودية.
104. عبو عمر، عبو هودة، "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008.
105. علي خليفة الكواري، حقيقة التنمية النفطية، مجلة المستقبل العربي، ع27، ماي 1981.
106. عواظة حسن مُجَّد، "مقومات الإدارة المحلية من وجهة نظر القانون الإداري"، مجلة المدينة العربية، عدد 05، أكتوبر 1982.
107. عولمي بسمة، تقييم الجباية المحلية أسباب ضعف، معوقات و سبل تعبئة الجباية المحلية، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، عدد02، جوان 2008.
108. غانم عبد الغاني، العلاقة بين الإدارة المركزية و الإدارة المحلية في الجزائر، مداخلة مقدمة في ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية و الإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء المدن، الجزائر، 2010.
109. غريبي أحمد، أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، عدد 04، أكتوبر 2010.
110. فريمش مليكة، المعوقات السياسية للتنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 38، ديسمبر 2012.
111. فيسة نورة سليمان، تحديات الإدارة المحلية و السياسات المقترحة لإصلاحها، مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية، عدد11، جانفي 2017.

## قائمة المراجع

112. قرواط يونس، المقومات الأساسية للإدارة المحلية في الجزائر بين الواقع و المأمول، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، عدد 01، ديسمبر 2019.
113. كراجي مصطفى، أثر التمويل المركزي في استقلالية الجماعات المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، عدد 02، فيفري 2013.
114. متلو الطيب، مبدأ الشفافية في تسيير المالية المحلية، مجلة الفكر البرلماني، ع07، ديسمبر 2004.
115. مُجّد سحر ماهود، الأجهزة الإدارية العثمانية في إيالة الجزائر، مجلة جامعة كربلاء العلمية، مج 15، عدد 01، جامعة بغداد 2017.
116. مرزوقي عمر، كشرود شهيناز، آليات الرقابة المالية على الجماعات الإقليمية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، ع02، جويلية 2018.
117. مرغاد لخضر، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد33، فيفري 2005.
118. مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، المجلة الجزائرية الإقتصادية، عدد 6، جويلية 2017.
119. موفق عبد القادر، الإستقلالية المالية للبلدية، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، عدد 02، 2007.
120. وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، **المخطط البلدي للتنمية**، تم الاطلاع عليه يوم 15-06-2023 على الموقع: [Interieur.gov.dz](http://Interieur.gov.dz)
121. رئاسة الجمهورية، البرنامج التكميلي للنمو، تم الإطلاع عليه يوم 27 مارس 2021 على الموقع: [www.el-mouradia.dz/arabe/commuesara/2005/com-170705.html](http://www.el-mouradia.dz/arabe/commuesara/2005/com-170705.html)
122. رئاسة الجمهورية، برنامج التنمية الخماسي، تم الإطلاع عليه يوم 15/05/2021 على الموقع : [algerianembassy-saudi.com/pdf/quit.pdf](http://algerianembassy-saudi.com/pdf/quit.pdf)
123. برنامج صندوق الجنوب، تم الإطلاع عليه يوم 22/06/2022 13.30 , على الموقع [Premier-ministre.gov.dz/dr/ar/premier-ministre/activités/201510-05-09-30-46.html](http://Premier-ministre.gov.dz/dr/ar/premier-ministre/activités/201510-05-09-30-46.html)
124. برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019. تم الإطلاع عليه يوم 22/06/2022 , 13.30 على الموقع: [www.premier-ministre.gov.dz/index.php?option=com](http://www.premier-ministre.gov.dz/index.php?option=com)
125. عبد الرزاق خيرى، **التحول الديمقراطي في الجزائر**، تم الإطلاع عليه يوم 18-07-2022 على الساعة 15.00 في الموقع

126. Evolution des valeurs ajoutées sectorielles public/privé 2000-2016, consulté le 13/05/2021, sur : [www.ons.dz](http://www.ons.dz)
127. التطور التاريخي للولاية في الجزائر، تم الإطلاع عليه يوم 2022/06/23 على الساعة 21.33 دقيقة على الموقع : [www.tribunal.dz.com/forum/t4191](http://www.tribunal.dz.com/forum/t4191)
128. عصرنة و تحديث نظام الإدارة الجبائية في الجزائر، تم الإطلاع عليه يوم 2025/10/23 على الساعة 10.00 في الموقع: [//www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/grands-dossiers-ar/2173-2025-02-06-14-34-12](http://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/grands-dossiers-ar/2173-2025-02-06-14-34-12)
- ### 3- الدراسات غير المنشورة
129. أعراج سليمان، دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر ما بين 2000-2011، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، غير منشورة، 2010-2011
130. إنزران عادل، الدور التنموي للمخططات البلدية بين الواقع و الآفاق، دراسة حالة بلدية باتنة 2010-2002"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية و الإعلام، غير منشورة،
131. بالخير مُجد، التنمية المحلية و إنعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست، جامعة الجزائر 01، مذكرة ماجستير في علم اجتماع التنظيم و العمل، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، غير منشورة، 2004-2005.
132. بلجيلالي أحمد، إشكالية عجز البلديات دراسة تطبيقية لبلديات: جيلالي بن عمار، سيدي علي ملال، فرطوفة بولاية تيارت، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، غير منشورة، 2009-2010.
133. بن الصديق بن الشيخ، الاستقلال المالي للجماعات المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، غير منشورة، 2001-2002.
134. بن شعيب نصر الدين، إشكالية تمويل البلديات وسبل ترقيتها، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، غير منشورة، 2001-2002.
135. بودادة أمال، ميزانية البلدية و التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة ، كلية علوم الأرض والجغرافيا وتهيئة العمرانية، غير منشورة، 2011-2012

## قائمة المراجع

136. بودانة كمال، أثر الرقابة على التنمية المحلية دراسة ميدانية لبلدية حاسي ببح الجلفة، جامعة بسكرة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، غير منشورة، 2018-2019.
137. بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، غير منشورة، 2005-2006.
138. حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، غير منشورة، 2011-2012.
139. خشمون مُجَّد، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، غير منشورة، 2010-2011.
140. دحمان حمادو، الوسائل غير القضائية على أعمال الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012-2013.
141. ساسي علي، تنظيم و تمويل الجماعات المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، غير منشورة، 2012-2013.
142. سعودي مُجَّد العربي، الوضع القانوني للهيئات المحلية الجزائرية، مرحلة ما قبل الإستقلال، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق و العلوم الإدارية، غير منشورة، 2001-2002.
143. سلاوي يوسف، التنمية في إطار الجماعات المحلية"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، غير منشورة، 2011-2012.
144. شباب سهام ، إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، ، ، غير منشورة، 2011-2012.
145. كبداني سيد أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر والدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، جامعة تلمسان، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير ، غير منشورة، 2012-2013.
146. شريفني أحمد، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير ، غير منشورة، 2009-2010.
147. مُجَّدِي صبيحة ، تسيير الموارد المالية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، غير منشورة، 2012-2013.

## قائمة المراجع

148. ملياني صليحة ، الجماعات المحلية بين الرقابة و الإستقلالية، دراسة في ظل قانون البلدية و الولاية 12-10/07-11، مذكرة ماجستير، جامعة مسيلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، غير منشورة، 2014-2015.
149. طيبي سعاد، الموارد المالية و دورها في عملية التنمية، جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق، غير منشورة، 2008-2009.
150. عزيزي عثمان، دور الجماعات المحلية و المجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة دراسة حالة بلدية قايس و بلدية الرميلة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية ، غير منشورة، 2007-2008.
151. عكوشي عبد القادر، التنظيم في مؤسسات الإدارة العامة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، غير منشورة، 2004-2005.
152. عولمي بسمة، دور الجباية المحلية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة بلديات تبسة، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي تبسة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، غير منشورة، 2003-2004.
153. غضبان رايح، جباية الجماعات المحلية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، غير منشورة، 2000-2001.
154. قديد ياقوت، الاستقلالية المالية للجماعات المحلية دراسة حالة ثلاث بلديات، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، ذ، غير منشورة، 2010-2011.
155. كمال الدين سعد، واقع اللامركزية، مذكرة تربص، المدرسة الوطنية للإدارة، 2006.
156. كواشي عتيقة، اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، غير منشورة، 2010-2011.
157. خنفري لخضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، (غير منشورة)، 2010-2011.
158. لخضر مرغاد، واقع المالية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، 2000-2001.
159. لعياضي عبد السلام، التنمية المحلية و الفوارق المجالية في إقليم شلغوم العيد، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية ، غير منشورة، 2007-2008.

## قائمة المراجع

160. مُجَدِي صبيحة، تسيير الموارد المالية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، 2012-2013.

161. يوسف نور الدين، الجباية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، غير منشورة، 2009-2010.

### 4- الوثائق الرسمية و القانونية

162. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 96-438 المتضمن نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، المؤرخ في 08 ديسمبر 1996. ج ر. رقم 76 سنة 1996.

163. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16-01 يتضمن التعديل الدستوري، المؤرخ في 6 مارس 2016. ج ر عدد 14، سنة 2016.

164. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات، المؤرخ في 12 يناير 2012. ج ر. رقم 01 سنة 2012.

165. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011. ج ر. رقم 37 سنة 2011.

166. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، المؤرخ في 21 فبراير 2012. ج ر. رقم 12 سنة 2012.

167. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-02 المتضمن المصادقة على قانون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، المؤرخ في 29 يونيو 2010. ج ر. عدد 61 سنة 2010.

168. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-21 المتعلق بالحاسبة العمومية، مؤرخ في 15 غشت سنة 1990. ج ر. رقم 35 سنة 1990.

169. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 95-20 المتعلق بمجلس المحاسبة، المؤرخ في 23 يوليو 1995. ج ر. رقم 39 سنة 1995.

## قائمة المراجع

170. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 94-03 المتضمن قانون المالية لسنة 1995، المؤرخ في 31 ديسمبر 1994. ج. ر. عدد 87 سنة 1994.
171. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 2000-06 المتضمن قانون المالية لسنة 2001، المؤرخ في 23 ديسمبر 2000. ج. ر. رقم 80 لسنة 2000.
172. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر 95-27 المتضمن قانون المالية لسنة 1996، المؤرخ في 30 ديسمبر 1995. ج. ر. عدد 82 سنة 1995.
173. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 17-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، المؤرخ في 27 ديسمبر 2017. ج. ر. عدد 76 سنة 2017.
174. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، المؤرخ في 28 ديسمبر 2016. ج. ر. عدد 77 سنة 2016.
175. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 18-18 المتضمن قانون المالية لسنة 2019، المؤرخ في 27 ديسمبر 2018. ج. ر. عدد 79 سنة 2018.
176. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، المؤرخ في 11 ديسمبر 2019. ج. ر. عدد 81 سنة 2019.
177. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 20-07 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، المؤرخ في 04 يونيو 2020. ج. ر. عدد 33 سنة 2020.
178. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 20-16 المتضمن قانون المالية لسنة 2021، المؤرخ في 31 ديسمبر 2020. ج. ر. عدد 83 سنة 2020.
179. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 21-16 المتضمن قانون المالية لسنة 2022، المؤرخ في 30 ديسمبر 2021. ج. ر. عدد 100 سنة 2021.
180. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 23-22 المتضمن قانون المالية لسنة 2024، المؤرخ في 24 ديسمبر 2023. ج. ر. عدد 86 سنة 2023.

## قائمة المراجع

181. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 23-22 المتضمن قانون المالية لسنة 2024، المؤرخ في 24 ديسمبر 2024. ج. ر. عدد 86 سنة 2023.
182. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 91-313 الذي يحدد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون كيفياتها ومحتواها، مؤرخ في 07 سبتمبر 1991. ج. ر. عدد 43، سنة 1991.
183. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 92-78 المحدد اختصاصات المفتشية العامة للمالية، المؤرخ في 26 فيفري 1992. ج. ر. رقم 15، سنة 1992.
184. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 92-414 المتعلق بالرقابة السابقة، المؤرخ في 15 نوفمبر 1992. ج. ر. رقم 82 سنة 1992.
185. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 09-374 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 92-414 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات، المؤرخ في 06 نوفمبر 1996. ج. ر. عدد 67 سنة 2009.
186. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 14-116 الذي يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، المؤرخ في 24 مارس 2014. ج. ر. رقم 19 سنة 2014.
187. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 16-320 المتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية، المؤرخ في 13 ديسمبر 2016. ج. ر. رقم 73 سنة 2016.
188. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 80-53 المتضمن إنشاء المفتشية العامة للمالية، المؤرخ في 04 مارس 1980. ج. ر. رقم 10، سنة 1980.
189. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار وزاري مشترك يحدد نسبة الإقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانيات البلديات والولايات، المؤرخ في 24 يونيو 2025. ج. ر. رقم 48 سنة 2025.

## قائمة المراجع

190. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار وزاري مشترك يحدد نسبة مساهمة البلديات والولايات في صندوق التضامن والضمان، المؤرخ في 24 يونيو 2025. ج ر. رقم 48 سنة 2025.
191. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الفلاحة و التنمية الريفية،المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، الجزائر: 2000.
192. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية ، قانون الرسوم على رقم الاعمال،الجزائر، 2020.
193. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، الجزائر، 2016.
194. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية، قانون الضرائب و الرسوم المباشرة، الجزائر، 2023،
195. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية، قانون الطابع،الجزائر ، 2024 .
196. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،حصيلة نشاطات مجلس الأمة،الجزائر:مجلس الأمة،جانفي 2005،ص 45.

### ثانيا : مراجع باللغة الأجنبية

197. Aydalot Philippe , Economie Regionale Et Urbaine,Paris: Editions Economica,1985.
198. Beltrame Pierre, La Fiscalite En France,Paris : Hachette Livre, 6e Edition, 1998.
199. Bouara Mohamed Tahar ,Developpement Local Une Preoccupation Centrale Etude Des Aspects Budgetaires, Revue Les Annelles Uni D'alger, N21,12 Juin.
200. Collot Claude ,Les Instititions De L'algerie Durant Le Periode Coloniale 1830/1962,Alger : Office Des Publications Universitaires,1987.
201. Darmarey Stephanie ,Finances Publiques ,Paris :Editiongalino,2006.
202. Denis Maillat, Comportements Spatiaux Et Milieux Innovateurs In Encyclopedie D'economie Spatiale, Paris : Edition Economica,1995.
203. Gerald E Caiden , La Vitalite De La Reforme Administrative, Revue Internationale Des Sciences Administratives, 1988., Vol. 54, No. 3. Governance,Alger :Edition ,Gasbah,2002.

## قائمة المراجع

204. Graba Hachmi, Les Ressources Fiscales Des Collectivites Locales,Alger : Ed.Enag,2000.
205. Greffe Xavier , Territoire En France Les E Njeux Economiques Sociaux De La Decentralisation ,Paris :Economica,1985.
206. Guengant Alain Alain, La Constitution Peut-Elle Garantir L'autonomie Financiere Des Collectivites Territoriales , Revue D'economie Urbaine, N°04 ,Decembre 2004 .
207. Guigou Jean-Louis , Le Developpement Local, Espoirs Et Freins. In Developpement Local Et Decentralisation, Sous La Direction De Bernard Guesnier, Paris : Economica, 1986 .
208. Jiyal Andre, Le Devloppement Local, Paris :Edition De L'qrc, ,2002.
209. Keddache Mahfoud ,L'algerie Des Algeriens :De La Prehistoire A 1954 ,Paris : Paris-Mediterranee.2000.
210. Kolzow David, Public Private Partnerships, The Economic Development Review, vol. 12, n°1, hiver 1994.
211. Lajugie Joseph, Delfaud Pierre & Lacour Claude , Espace Regional Et Amenagement Du Territoire, Paris: Editions Dalloz ,1979.
212. Laubadere Andre, Traite De Droit Administratif, Tome 1, Paris : Lgdj, 1973.
213. Loew Jonathan et Michael McLindo, P3 Primer: Why Are Countries Interested in P3?, IP3, New York, 2002, Disponible sur : [www.ip3.org/pub/publication002.htm](http://www.ip3.org/pub/publication002.htm)
214. Loi N90-11 15-08-90 Relative A La Comptabilite Publique
215. Mahiou Ahmed,Les Collectivites Locales En Algerie ,Annuaire De L'afrique Du Nord , Vol. 8Rubrique : Vie Politique Maghrebine, Centre National De La Recherche Scientifique, Centre De Recherches Et D'études Sur Les Sociétés Mediterraneennes (Cresm)1966 .
216. Mahiou Amed,Cours D'institutions Administratives,03eme Edition, Alger :Office Des Publications Universitaire,1983.
217. Mahmoudi Hocine, De La Petite Et Moyenne Entreprise Et De La Promotion De L'investissement, ,Serie Politique Econommique Et Developpement ,N° 33 ,Septembre 2011.
218. Mentri Messaoud, L'administration En Question : Reflexions Sur Les Relations Administration Administres, Alger : Opu, 1988.
219. Moodie Graeme, Local Government, London: George Allen & Unwin Ltd, 1961.
220. Muzellec Raymond, Finances Publiques, Paris :Edition Dalloz, 8e Edition, 1993.
221. Nadji Abdenour,Rol Of Local Administration In Acheving Development Of Algeria,Alger:Al-Nahda-Nu-2009.
222. Quillien Phillippe Jean,Les Collectiviyes Territoriales E, 15 Leçons,Paris :Ellipses Marketing S.A, 2002.
223. Rahmani Cherif ,Les Finances Des Communes Algerienne :Incerites Et Bonne

## قائمة المراجع

---

224. Rapport Du C.N.E.S, L'evolution A Imprimer A La Gestion Des Finances Locales Dans Une Perspective D'economie De Marche, Juin 2001.
225. Renou Dominique, Denis Michel ,Dictionnaire Des Termes Politiques : Noms Communs Et Noms Propres Pour Comprendre Les Institutions,Paris :Ed Vechi ,2006.
226. Republique Algerienne Democratique Et Populaire ,Programme De Soutien A La Relance Economique A Court Et Moyen Tenue 2001-2004,Avril 2001.
227. Rivero Jean, Droit Administratif, 17e Edition, Paris : Dalloz, 1995.
228. S Blair George,Government At The Grass-Roots, Pacific Palisades, Calif. California : Palisades Publishers, 1977.
229. Saadna Foudil,La Fiscalite Local De Financement Des Budgets Communaux, Memoire Fin D'etudes ,1995.
230. United Nations, Public-Private Partnership: A New Concept for Infrastructure Development, Economic Commission for Europe, New York, 1998.
231. Yacine Mohamed,La Societe Perspetive De L'avenir, Beyrouth,Centre D'etude De L'union Arabe,1992.
232. Yanat Abdelmadjid,Les Finances Des Collectivites Local Essai Des Presentations,Maroc :Publication Cetima,1989.
233. Yelles Chaouhek Bachir, Budget De L'etat Et Des Collectivites Locales, Alger : Office Des Publications Universitaires, 1990.

# قائمة الملاحق

**الملحق الأول**  
**وضعية الإيرادات لميزانية ولاية بومرداس لسنة 2012**

ولاية بومرداس  
مديرية الإدارة المحلية  
مصلحة الميزانية والاملاك

**وضعية الإيرادات لميزانية الولاية**  
**السنة المالية 2012**

الباب / فرع / مادة	عناوين الإيرادات	الإقتراحات BS 2012	المبلغ المودع TITRES EMIS	المبلغ الاجمالي المحصل	المبلغ الباقي للتحصيل
900/9003/733	إعانة خمسة بمدارس البلديات + متكال باعفاء مالية نتيجة عن زيادة في الاج	1 845 881 300,00	2 006 500 450,00	2 006 500 450,00	0,00
900/9009/799	إعادة دفع الأموال الباقية من مشاريع البلديات	/	366 950,00	366 950,00	0,00
901/9010/739	تمويضات مصاريف للتكوين	/	150 000,00	0,00	150 000,00
901/9011/739	تمويضات المقروضات الزائدة لمستخدمي ميزانية الولاية -	/	2 356 690,00	2 005 690,00	351 000,00
902/9022/700	نتج دفع دفتر الشروط	/	145 600,00	145 600,00	0,00
904/9040/739	تمويضات المقروضات الزائدة لفائدة مديرية الأشغال العمومية	/	455 320,60	53 401,01	401 919,59
911/9111/739	تمويضات المقروضات الزائدة لمستخدمي الحرم البلدي	/	6 522 445,10	201 650,00	
914/9149/733	مساهمة البلديات والولاية في صندوق نشاطات الشباب و ممارسة الرياضة	156 511 750,00	156 511 750,00	156 511 750,00	0,00
920/9209/733			0,00	0,00	0,00
931/9313/714	نتج دفع الكراء و بيع ممتلكات الولاية	4 477 800,00	3 968 200,00	3 968 200,00	509 600,00
940/9400/7600	الرسم على النشاطات المهني tap سنة 2012	1 124 454 246,00	1 068 988 300,00	1 068 988 300,00	55 465 946,00
940/9404/770	تمسك الولاية في الضريبة الجزائية الوحيدة	20 145 001,00	20 356 800,00	20 356 800,00	0,00
940/9401/7600	تحويل tap الواردة من مونفلراك - حسين داي	/	125 400,00	125 400,00	
<b>مجموع فرع التصبير</b>		<b>3 151 470 097,00</b>	<b>3 266 447 905,70</b>	<b>3 259 224 191,01</b>	<b>56 878 465,59</b>

الملحق الثاني  
وضعية الإيرادات لميزانية ولاية بومرداس لسنة 2013

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية بومرداس  
مديرية الإدارة المحلية  
مصلحة الميزانية والإملاك

وضعية الإيرادات لميزانية الولاية  
السنة المالية 2013

الباب / باب فرعي / مادة	عناوين الإيرادات	الإقتراحات BS 2013	المبلغ المودع TITRES EMIS	المبلغ الاجمالي المحصل	المبلغ الباقي للتحصيل
900/9003/733	إعانة خاصة بمدارس البلديات + تكفل باعفاء مالية نتيجة عن زيادة في الإ...	2 041 560 280,00	2 110 560 900,00	2 110 560 900,00	0,00
900/9009/799	إعانة دفع الأموال الباقية من مشاريع البلديات	/	1 050 420,65	1 050 420,65	0,00
901/9010/739	تعويضات مصاريف التكوين	/	150 000,00	0,00	150 000,00
901/9011/739	تعويضات المقبوضات الزائدة لمستخدمي ميزانية الولاية	351 000,00	3 066 200,00	2 965 450,00	100 750,00
902/9022/700	نتج دفع نفق الشروط	/	188 900,00	188 900,00	0,00
904/9040/739	تعويضات المقبوضات الزائدة لفائدة مديرية الأشغال العمومية	/	600 221,00	151 032,00	449 189,00
911/9111/739	تعويضات المقبوضات الزائدة امستخدمي الحرم البلدي	14 125 000,00	17 360 215,00	16 820 750,00	539 465,00
914/9149/733	مساهمة البلديات والولاية في صندوق نشاطات الشباب و ممارسة الرياضة	175 450 326,00	175 450 326,00	175 450 326,00	0,00
920/9209/733		0	0,00	0,00	0,00
931/9313/714	نتج دفع الكراء و بيع ممتلكات الولاية	5 142 350,00	5 142 350,00	4 960 320,00	182 030,00
940/9400/7600	الرسم على النشاطات المهني tap سنة 2012	1 450 650 200,00	1 446 200 280,00	1 446 200 280,00	4 449 920,00
940/9404/770	ضبط الولاية في المشرية الجزائرية الوحيدة	27 480 790,00	28 600 360,00	28 600 360,00	-1 119 570,00
940/9401/7600	تحويل tap الواردة من سوناطراك - حصين داي	/	200 145,00	200 145,00	
مجموع فرع التسيير		3 714 759 946,00	3 788 570 317,65	3 787 148 883,65	4 751 784,00

الملحق الثالث  
وضعية الإيرادات لميزانية ولاية بومرداس لسنة 2014

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية بومرداس  
مديرية الإدارة المحلية  
مصلحة الميزانية والإملاك

وضعية الإيرادات لميزانية الولاية  
السنة المالية 2014

الباب / باب فرعي / مادة	عنوان الإيرادات	الإقتراحات BS 2014	المبلغ المودع TITRES EMIS	المبلغ الاجمالي المحصل	المبلغ الباقي للتخصيل
900/9003/733	إعانة خمسة بمدارس البنديت + تنكثل باعفاء مالية نتيجة عن زيادة في الاملاك	189 603 202,00	2 060 540 470,00	2 060 540 470,00	0,00
900/9009/799	إعانة دفع الأموال البقية من مشاريع البنديت	/	3 652 896,50	3 652 896,50	0,00
901/9010/739	تعويضات مصاريف التكوين	/	150 000,00	0,00	150 000,00
901/9011/739	تعويضات المقبوضات الزائدة لمستخدمي ميزانية الولاية	/	4 150 230,60	3 879 240,00	270 990,60
902/9022/700	نتج دفع دفتر الشروط	/	320 000,00	320 000,00	0,00
904/9040/739	تعويضات المقبوضات الزائدة لفاعلة مديرية الأشغال العمومية	/	1 540 650,32	1 325 896,00	214 754,32
911/9111/739	تعويضات المقبوضات الزائدة لمستخدمي الحرس البلدي	/	3 475 123,60	3 470 000,00	5 123,60
914/9149/733	مساهمة البنديت والولاية في صندوق نشاطات الشباب و ممارسة الرياضة	201 450 650,00	201 450 650,00	201 450 650,00	0,00
920/9209/733	إعانة مخصصة لتسوية صيانة المنحة المقدمة في املركوفيد 19				0,00
931/9313/714	نتج دفع الكراء و بيع ممتلكات الولاية	5 162 757,60	8 079 606,50	2 304 936,50	5 774 670,00
940/9400/7600	الرسوم على النشاطات المهني tap سنة 2014	1 120 465 242,00	1 107 300 280,00	1 107 300 280,00	0,00
940/9404/770	تخص الولاية في الضريبة الجزائرية الوحيدة	33 560 890,47	33 780 900,00	33 780 900,00	0,00
940/9401/7600	تحويل tap الواردة من مولنطراك - حسين داي	/	/	/	/
مجموع فرع التسيير		1 550 242 742,07	3 424 440 807,52	3 418 025 269,00	6 415 538,52

**الملحق الرابع**  
**وضعية الإيرادات لميزانية ولاية بومرداس لسنة 2015**

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

ولاية بومرداس  
مديرية الإدارة المحلية  
مصلحة الميزانية والإملاك

**وضعية الإيرادات لميزانية الولاية**

**السنة المالية 2015**

الباب / فرع / مادة	عناوين الإيرادات	الإقتراحات BS 2015	المبلغ المودع FITRES EMIS	المبلغ الاجمالي المحصل	المبلغ الباقي للتحويل
900/9003/733	إعانة خاصة بمدارس البلديات + تكفل باعفاء مالية نتجة عن زيادة في الام	165 789 365,00	185 300 460,00	185 300 460,00	0,00
900/9009/799	إعادة دفع الأموال البقية من مشاريع البلديات	/	2 150 475,00	2 150 475,00	0,00
901/9010/739	تمويضات مصاريف التكوين	/	150 000,00	0,00	150 000,00
901/9011/739	تمويضات المقروضات الزائدة لمستخدمي ميزانية الولاية	/	7 948 420,00	7 541 213,00	407 207,00
902/9022/700	نتج دفع دفتر الشروط	/	120 000,00	120 000,00 ✗	0,00
904/9040/739	تمويضات المقروضات الزائدة لفقنة مديرية الأشغال العمومية	/	1 201 296,52	1 050 240,00	151 056,52
911/9111/739	تمويضات المقروضات الزائدة امستخدمي الحرم البلدي	/	2 241 264,00	2 024 000,00 ✓	217 264,00
914/9149/733	مساهمة البلديات والولاية في صندوق نشاطات الشباب و ممارسة الرياضة	175 989 460,00	175 989 460,00	175 989 460,00	0,00
920/9209/733	إعانة مخصصة لتسوية عملية المنحة المقدمة في الماركويد 19				0,00
931/9313/714	نتج دفع الكراء و بيع ممتلكات الولاية	4 760 230,14	4 890 900,50	4 125 879,00 ✗	765 021,50
940/9400/7600	الرسوم على النشاطات المهني tap سنة 2015	1 050 780 480,00	1 057 879 500,00	1 057 879 500,00 ✗	0,00
940/9404/770	تمسط الولاية في الضريبة الجرافية الوحيدة	28 560 347,00	28 125 200,00	28 125 200,00 ✗	0,00
940/9401/7600	تحويل tap الواردة من مولنطراك - حصين داي	/	/	/	
<b>مجموع فرع التسيير</b>		<b>1 425 879 882,14</b>	<b>1 465 996 976,02</b>	<b>1 464 306 427,00</b>	<b>1 690 549,02</b>

الملحق الخامس  
وضعية الإيرادات لميزانية ولاية بومرداس لسنة 2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية بومرداس  
مديرية الإدارة المحلية  
مصلحة الميزانيات وممتلكات الولاية

وضعية الإيرادات لميزانية الولاية  
السنة المالية 2016

الباب ارب فرعي لمادة	عناوين الإيرادات	الإقتراحات BS 2016	المبلغ المودع TITRES EMIS	المبلغ الاجمالي المحصل	المبلغ الباقي للتحويل
900/9003/733	إعقت الدولة من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	1 205 366 020,00	2 304 500 000,00	2 304 500 000,00	0,00
900/9009/799	إعانة دفع الأموال الباقية من مشروع البلديات	/	225 000,00	225 000,00	0,00
901/9010/739	تعويضات مصاريف التكوين	0,00	40 000,00	0,00	40 000,00
901/9011/733	إعانة S.C.G.S.C.L للتمويل بأجور مستخدمي الولاية	32 500 000,00	86 000 000,00	86 000 000,00	0,00
901/9011/739	تعويضات المقبوضات الزائدة من رواتب مستخدمي الولاية	0,00	9 545 829,52	3 176 379,91	6 369 449,61
902/9022/700	نتج دفع دفتر الشروط	/	120 000,00	120 000,00	0,00
904/9040/739	تعويضات المقبوضات الزائدة من مستخدمي الأشغال العمومية	0,00	86 500,00	79 694,57	6 805,43
911/9111/739	تعويضات المقبوضات الزائدة لمستخدمى ملك الحرس البلدي	0,00	6 092 995,40	6 092 995,40	0,00
911/9111/733	إعانة S.C.G.S.C.L للتمويل بنفقت ملك الحرس البلدي	118 100 000,00	980 000,00	980 000,00	0,00
911/9119/739	تعويضات المقبوضات الزائدة للأعوان الموسمين(حراس الشواطئ)	0,00	11 500,00	11 500,00	0,00
914/9149/733	مساهمة البلديات والولاية في صندوق نشاطات الشباب ومساعدة الرياضة	253 272 802,97	253 398 437,08	253 398 437,08	0,00
931/9313/714	نتج دفع كراء ممتلكات الولاية والبيع عن طريق المزاد العلني	4 500 000,00	3 750 000,00	3 225 600,00	524 400,00
940/9400/7600	الرسم على النشاط المهني TAP	1 150 910 300,00	1 340 500 280,00	1 340 500 280,00	0,00
940/9404/770	فقط الولاية في الضريبة الجزائرية الوحيدة IFU	32 500 322,40	37 850 401,00	33 415 800,00	4 434 601,00
	مجموع فرع التسيير	2 797 149 445,37	4 043 100 943,00	4 031 725 686,96	11 375 256,04

الملحق السادس  
وضعية الإيرادات لميزانية ولاية بومرداس لسنة 2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية بومرداس  
مديرية الإدارة المحلية  
مصلحة الميزانيات وممتلكات الولاية

وضعية الإيرادات لميزانية الولاية  
السنة المالية 2017

المبلغ الباقي للتحويل	المبلغ الاجمالي المحصل	المبلغ المودع TITRES EMIS	الإقتراحت BS 2017	عناوين الإيرادات	الباب، فروع، إمداد
0,00	2 507 372 400,00	2 507 372 400,00	1 812 370 500,00	إعقت الدولة من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	900/9003/733
0,00	201 000,00	201 000,00	/	إعادة دفع الأموال الباقية من مشاريع البلديات	900/9009/799
40 000,00	0,00	40 000,00	0,00	تعويضات مصرف التكوين	901/9010/739
	54 730 800,00	54 730 800,00	44 000 000,00	إعانة S.C.G.S.C.L. للتكفل بأجور مستخدمي الولاية	901/9011/733
2 868 012,32	5 817 400,00 /	8 705 412,32	0,00	تعويضات المقبوضات الزائدة من رواتب مستخدمي الولاية	901/9011/739
0,00	105 000,00 X	105 000,00	/	نتج دفع دفتر الشروط	902/9022/700
1 500,00	28 500,00	30 000,00	0,00	تعويضات المقبوضات الزائدة من مستخدمي الأشغال العمومية	904/9040/739
0,00	4 405 600,90 *	4 405 600,90	0,00	تعويضات المقبوضات الزائدة لمستخدمي ملك الحرس البلدي	911/9111/739
0,00	980 000,00	980 000,00		إعانة S.C.G.S.C.L. للتكفل بنفقات ملك الحرس البلدي	911/9111/733
0,00	0,00	0,00	0,00	تعويضات المقبوضات الزائدة للأعوان الموسمين (حراس الشواطئ)	911/9119/739
0,00	117 806 600,00	117 806 600,00	117 806 600,00	مساهمة البانديك والولاية في صندوق نشاطات الشباب و ممارسة الرياضة	914/9149/733
0,00	2 250 450,30 X	2 250 450,30	1 500 000,00	نتج دفع كراء ممتلكات الولاية والبيع عن طريق المزاد العلني	931/9313/714
0,00	1 355 900 720,00	1 355 900 720,00	1 470 360 500,00	الرسم على النشاط المهني TAP	940/9400/7600
1 040 480,00	28 360 470,00	29 400 950,00	29 400 950,00	نسط الولاية في الضريبة الجزائرية الوحيدة IFU	940/9404/770
<b>3 969 992,32</b>	<b>4 077 958 941,20</b>	<b>4 081 928 933,52</b>	<b>3 475 438 550,00</b>	<b>مجموع فرع التسيير</b>	

الملحق السابع  
برامج المخطط البلدي للتنمية في الفترة الممتدة بين 2012-2017

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Wilaya de Boumerdès  
Direction de la programmation  
et du suivi budgétaires

Synthèse par chapitre des opérations inscrites au titre des plans  
communaux de développement durant la période 2012-2017

Chapitre	Année 2012		Année 2013		Année 2014		Année 2015		Année 2016		Année 2017	
	NB OP inscrites	Montant en DA	NB OP inscrites	Montant en DA	NB OP inscrites	Montant en DA	NB OP inscrites	Montant en DA	NB OP inscrites	Montant en DA	NB OP inscrites	Montant en DA
Alimentation en eau potable	15	56 996 000	17	103 600 000	44	193 268 000	25	104 283 000	26	109 834 000	8	76 407 000
Assainissement	29	140 197 000	16	73 489 000	72	348 162 000	60	309 172 000	25	118 353 000	16	80 198 000
Environnement	0	0	32	121 426 000	3	18 200 000	2	21 193 000	1	8 900 000	0	0
Marchés de proximité	19	94 000 000	5	17 291 000	19	53 878 000	9	21 269 000	0	0	0	0
Chemins et pistes	72	920 302 000	57	360 444 000	210	1 207 331 000	145	1 047 110 000	25	226 349 000	4	41 028 000
Postes et téléphones	0	0	0	0	1	9 900 000	0	0	0	0	0	0
Education et formation	0	0	0	0	12	34 032 000	10	35 515 000	1	2 613 000	2	11 309 000
Aménagements urbains	39	306 691 000	67	420 193 000	127	860 452 000	89	574 839 000	15	105 615 000	22	135 064 000
Santé et hygiène	2	4 200 000	1	3 500 000	9	54 366 000	5	34 403 000	1	35 000 000	0	0
Culture et loisirs	3	21 700 000	2	12 827 000	1	7 000 000	1	3 000 000	1	1 100 000	0	0
Jeunesse	2	10 025 000	0	0	2	5 700 000	2	16 596 000	0	0	0	0
Sports	7	28 560 000	3	18 800 000	24	80 524 000	13	39 391 000	0	0	1	3 184 000
Bâtiments municipaux	22	104 698 000	41	367 073 000	40	278 064 000	14	139 934 000	3	4 209 000	1	8 988 000
<b>TOTAL</b>	<b>210</b>	<b>1 687 369 000</b>	<b>241</b>	<b>1 498 643 000</b>	<b>564</b>	<b>3 150 877 000</b>	<b>375</b>	<b>2 346 705 000</b>	<b>98</b>	<b>611 973 000</b>	<b>54</b>	<b>356 178 000</b>

**الملحق الثامن**  
توزيع العمليات و المبالغ المسجلة في المخطط البلدي للتنمية على  
مختلف بلديات ولاية بومرداس في الفترة 2012-2017

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Wilaya de Boumerdès  
Direction de la programmation  
et du suivi budgétaires

**Synthèse par commune des opérations inscrites au titre des plans  
communaux de développement durant la période 2012-2017**

Commune	Année 2012		Année 2013		Année 2014		Année 2015		Année 2016		Année 2017	
	NB OP Inscrites	Montant en DA	NB OP Inscrites	Montant en DA	NB OP Inscrites	Montant en DA	NB OP Inscrites	Montant en DA	NB OP Inscrites	Montant en DA	NB OP Inscrites	Montant en DA
BAGHUA	5	36 000 000	8	50 983 000	19	96 387 000	13	61 721 000	5	17 213 000	1	1 791 000
SIDI DAOUUD	5	66 482 000	7	38 612 600	18	114 611 000	12	62 128 000	4	15 923 000	0	0
TAOURGA	9	62 147 000	7	37 700 000	10	69 715 000	11	48 000 000	3	13 733 000	0	0
BORDJ MENAIEL	10	137 685 000	9	64 486 000	21	119 463 000	13	75 351 000	6	19 948 000	2	1 376 000
DJINET	7	74 676 000	8	41 612 600	29	172 645 000	17	67 756 000	4	14 988 000	2	14 007 000
LAGHATA	1	27 000 000	5	29 100 000	17	78 000 000	10	50 000 000	2	9 540 000	0	0
ZEMMOURI	8	69 266 000	8	69 112 600	19	89 396 000	13	110 977 000	3	14 374 000	0	0
BOUDOUAOU	3	63 000 000	7	52 000 000	10	98 588 000	6	49 017 000	4	53 731 000	3	16 252 000
BOUDOUAOU EL BAHRI	3	31 693 000	5	31 100 000	13	78 980 000	6	63 467 000	4	16 054 000	4	38 714 000
BOUZEGZA KEDDARA	5	56 489 000	7	29 100 000	21	105 934 000	18	79 229 000	3	49 001 000	1	4 182 000
EL KHARROUBA	4	37 000 000	6	35 100 000	17	124 029 000	16	162 292 000	1	10 325 000	1	5 081 000
OULED HEDADI	3	40 151 000	6	32 112 600	15	77 990 000	13	84 791 000	3	18 515 000	2	7 783 000
BOUMERDES	11	113 644 000	19	186 964 000	17	131 600 000	9	54 798 000	5	23 293 000	4	31 118 000
CORSO	11	43 897 000	8	38 522 600	11	71 403 000	8	30 796 000	5	51 978 000	2	5 995 000
TIDJELABINE	6	63 103 000	7	37 612 600	19	100 838 000	10	61 854 000	1	2 613 000	3	27 851 000
AFIR	8	39 356 000	9	42 946 000	16	92 294 000	10	70 615 000	3	17 806 000	3	9 932 000
BENCHOUUD	2	27 000 000	6	35 100 000	15	73 329 000	13	48 752 000	1	6 701 000	2	4 006 000
DELLYS	9	83 483 000	7	51 000 000	29	125 902 000	16	86 033 000	5	27 272 000	1	2 934 000
CHABET EL AMEUR	5	29 000 000	7	37 612 600	25	95 896 000	19	153 539 000	2	12 584 000	3	5 095 000
ISSER	12	80 811 000	8	55 987 000	18	87 000 000	4	36 648 000	4	20 384 000	1	976 000
SI MUSTAPHA	6	27 000 000	6	33 100 000	13	71 438 000	8	49 201 000	3	15 272 000	0	0
TIMEZRIT	6	28 000 000	11	43 500 000	24	85 270 000	15	53 961 000	3	13 370 000	0	0
HAMMEDI	6	29 678 000	6	55 612 600	12	117 455 000	9	133 349 000	1	5 976 000	1	4 796 000
KHEMIS EL KHECHNA	10	58 194 000	8	55 000 000	14	97 086 000	7	56 094 000	1	13 583 000	3	25 918 000
LARBATACHE	4	36 186 000	6	31 100 000	20	124 133 000	11	139 234 000	0	0	3	35 517 000
OULED MOUSSA	6	50 896 000	4	36 612 600	10	86 822 000	6	66 754 000	2	47 327 000	0	0
NACIRIA	12	87 847 000	8	51 881 000	18	83 280 000	11	53 152 000	4	17 498 000	1	2 067 000
OULED AISSA	6	27 000 000	7	37 291 000	13	71 126 000	5	30 516 000	6	31 436 000	0	0
AMMAL	9	29 525 000	7	33 100 000	19	97 027 000	19	108 061 000	2	9 399 000	1	1 041 000
BENI AMRANE	8	63 571 000	6	32 112 600	18	89 864 000	14	54 990 000	3	15 124 000	3	49 856 000
SOUK EL HAD	3	26 000 000	7	32 293 000	18	85 814 000	13	54 763 000	2	12 386 000	1	11 967 000
THENIA	7	41 589 000	11	60 276 000	26	137 562 000	20	88 866 000	3	14 626 000	6	47 923 000
<b>TOTAL</b>	<b>210</b>	<b>1 687 369 000</b>	<b>241</b>	<b>1 498 643 000</b>	<b>564</b>	<b>3 150 877 000</b>	<b>375</b>	<b>2 346 705 000</b>	<b>98</b>	<b>611 973 000</b>	<b>54</b>	<b>356 178 000</b>

**الملحق التاسع**  
**البرامج و العمليات المسجلة ضمن المخطط الولائي للتنمية في ولاية**  
**بومرداس في الفترة 2012-2017**

2017		2016		2015		2014		2013		2012		القطاعات
مبلغ الصلابة بالدينار	عدد الصلابات المسجلة	مبلغ الصلابة بالدينار	عدد الصلابات المسجلة	مبلغ الصلابة بالدينار	عدد الصلابات المسجلة	مبلغ الصلابة بالدينار	عدد الصلابات المسجلة	مبلغ الصلابة بالدينار	عدد الصلابات المسجلة	مبلغ الصلابة بالدينار	عدد الصلابات المسجلة	
/	/	/	/	/	/	762 000 000,00	3	/	/	849 000 000,00	5	الصناعات التحويلية
78 084 000,00	4	22 000 000,00	1	650 000 000,00	1	7 259 500 000,00	27	2 606 000 000,00	4	3 629 540 000,00	18	الفلاحة و الري
/	/	/	/	/	/	1 080 000 000,00	10	/	/	306 000 000,00	2	الخدمات الإنتاجية
/	/	4 000 000,00	1	/	/	5 817 203 000,00	26	822 148 000,00	9	9 066 429 000,00	22	الهياكل الاقتصادية و الإدارية
70 000 000,00	1	/	/	25 000 000,00	1	8 421 800 000,00	88	1 464 250 000,00	38	5 794 128 000,00	62	التربية و التكوين
351 500 000,00	4	15 000 000,00	1	100 000 000,00	6	9 350 000 000,00	53	280 800 000,00	18	909 000 000,00	31	البنية التحتية الاجتماعية و الثقافية
/	/	/	/	/	/	4 000 000 000,00	1	/	/	1 072 000 000,00	2	دعم الحصول على سكن
499 584 000,00	9	41 000 000,00	3	775 000 000,00	8	36 690 503 000,00	208	5 173 198 000,00	69	21 626 097 000,00	142	المجموع

الملحق العاشر  
إعانات صندوق الضمان و التضامن لولاية بومرداس لسنة 2015

République Algérienne Democratique et Populaire

Wilaya de Boumerdes  
Direction de l'Administration Locale  
Service du Budget et du Patrimoine

Situation financière et physique des opérations d'équipement financées dans le cadre des subventions d'équipement octroyées par  
la Caisse de solidarité et de Garantie des Collectivités Locales (CSGCL) a profit de la wilaya au titre de l'exercice 2015

N° du programme	S/C	Art	Désignation des programmes	Réf Déc	Notification	Montant des opérations (en DA)	Engagement	Mandatement	Reste à engager/Solde	reste à payer	Taux Pfy	Taux Fin	OBS
18/2015	9500	2152	Aquisition des cribleuses et tracteurs avec remorques	486/2015 du 09/12/2015	08/04/2015	59 000 000,00	52 199 999,92	52 199 999,92	6 800 000,08	6 800 000,08	100%	88,47%	solde transfere et consommé a cloturer
17/2015	9500	214	Aquisition des cabines cambines			21 000 000,00	21 000 000,00	21 000 000,00	0,00	0,00	100%	100,00%	a cloturer
979	9794	134	Subvention aux communes pour la réhabilitation des chemins communaux et ouverture des pistes			1 118 952 000,00	1 118 943 351,00	1 118 943 351,00	8 649,00	8 649,00	/	100,00%	a cloturer
<b>total</b>						<b>1 198 952 000,00</b>	<b>1 192 143 350,92</b>	<b>1 192 143 350,92</b>	<b>6 808 649,08</b>	<b>6 808 649,08</b>			

الملحق الحادي عشر  
إعانات صندوق الضمان و التضامن لولاية بومرداس لسنة 2017

République Algérienne Democratique et Populaire

Wilaya de Boumerdes  
Direction de l'Administration Locale  
Service du Budget et du Patrimoine

Situation financière et physique des opérations d'équipement financées dans le cadre des subventions d'équipement octroyées par  
la Caisse de solidarité et de Garantie des Collectivités Locales (CSGCL) a profit de la wilaya au titre de l'exercice 2017

N° du programme	S/C	Art	Désignation des programmes	Réf Déc	Notification	Montant des opérations (en DA)	Engagement	Mandatement	Reste à engager/Solde	reste à payer	Taux Phy	Taux Fin	OBS
48/2017	9500	2151	Aquisition des bus scolaire			218 240 000,00	217 664 000,00	217 664 000,00	576 000,00	576 000,00	100%	99,74%	cloture
65/2017	9524	230	Raccordement de 33 annexes administratives en fibre optique			302 524 251,00	286 308 388,52	0,00	16 215 862,48	302 524 251,00	100%	0,00%	achevé
53/2017	9511	231	Entretien des chemins communaux			350 000 000,00	344 025 316,35	244 117 116,88	5 974 683,65	105 882 883,12	86%	69,75%	en cours
54/2017	9519	230	Ouverture des pistes Zone Est de la Wilaya			40 000 000,00	39 591 300,00	34 752 608,28	408 700,00	5 247 391,72	100%	86,88%	achevé
55/2017	9519	230	ouverture des pistes pour le retour de la population			60 000 000,00	54 573 638,00	32 274 049,50	5 426 362,00	27 725 950,50	100%	53,79%	achevé
56/2017	9520	230	Travaux d'assainissement Zone Est de la Wilaya			200 000 000,00	158 907 266,42	0,00	41 092 733,58	200 000 000,00	10%	0,00%	en cours
57/2017	9520	230	Travaux d'assainissement pour le retour de la population			100 000 000,00	0,00	0,00	100 000 000,00	100 000 000,00	50%	0,00%	/
59/2017	9521	230	Alimentation en eau potable pour le retour de la population	n° 406/2017 du 13/06/2017	20/08/2017	140 000 000,00	137 481 330,70	85 936 192,11	2 518 669,30	54 063 807,89	50%	61,38%	en cours
60/2017	9521	230	Alimentation en eau potable Zone Est de la Wilaya			200 000 000,00	88 480 248,50	10 861 620,87	111 519 751,50	189 138 379,13	15%	5,43%	en cours
58/2017	9520	230	Travaux de protection localité Benboulaïd des inondations au niveau de la commune de Bordj Manail			47 600 000,00	33 456 850,00	12 158 944,00	14 143 150,00	35 441 056,00	20%	25,54%	en cours
66/2017	9531	231	realisation d'un stade de proximité à ouanougha au niveau de la commune d'isser			8 232 420,00	8 211 910,43	8 211 910,43	20 509,57	20 509,57	100%	99,75%	a cloturer
63/2017	9523	230	Raccordement en Gaz zone Est de la Wilaya			260 000 000,00	255 953 852,61	127 976 926,30	4 046 147,39	132 023 073,70	85%	49,22%	en cours
64/2017	9523	230	Raccordement en Gaz pour le retour de la population			200 000 000,00	199 717 485,43	99 858 742,71	282 514,57	100 141 257,29	85%	49,93%	en cours
62/2017	9522	230	Raccordement en electricité pour le retour de la population			300 000 000,00	297 478 058,74	67 567 802,51	2 521 941,26	232 432 197,49	50%	22,52%	en cours
61/2017	9522	230	Raccordement en electricité Zone Est de la Wilaya			100 000 000,00	99 484 404,92	59 750 695,26	515 595,08	40 249 304,74	75%	59,75%	en cours
67/2017	9562	231	travaux d'aménagement Urbain			150 000 000,00	105 302 447,50	22 380 253,33	44 697 552,50	127 619 746,67	30%	14,92%	en cours
<b>Sous total n° 01</b>						<b>2 676 596 671,00</b>	<b>2 326 636 498,12</b>	<b>1 023 510 862,18</b>	<b>349 960 172,83</b>	<b>1 653 085 808,82</b>		<b>38,24%</b>	
AP 01/2017	9793	132	Realisation d'un nouveau point de décharge au niveau CET Corso	n° 517/2017 du 05/11/2017	28/11/2017	306 448 800,00	306 448 800,00	306 448 800,00	0,00	0,00	100%	100,00%	a cloturer
<b>Sous total n° 02</b>						<b>306 448 800,00</b>	<b>306 448 800,00</b>	<b>306 448 800,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>			
<b>total</b>						<b>2 983 045 471,00</b>	<b>2 633 085 298,12</b>	<b>1 329 959 662,18</b>	<b>349 960 172,83</b>	<b>1 653 085 808,82</b>			

# قائمة الأشكال و الجداول

## قائمة الأشكال والجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 على التنمية المحلية	143
2	معدل النمو لأهم القطاعات خلال سنة 2005 إلى 2009	144
3	يوضح الإعتمادات المخصصة في الفترة ما بين 2015-2019	148
4	عدد الدوائر و البلديات المقسمة على ولاية بومرداس	175
5	توزيع السكان العاملين حسب فرع النشاط و الجنس	181
6	طلبات التوظيف حسب مستوى التعليم و التأهيل	183
7	عدد مناصب العمل التي وفرتها الوكالة الوطنية لدعم و تنمية ريادة الأعمال	185
8	فرص العمل التي تم توفيرها من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	186
9	يوضح عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الأنشطة و المناصب التي توفرها في الولاية	188
10	يوضح المؤسسات التي تقع في ولاية بومرداس	191
11	يوضح المناجم و المحاجر التي تتوفر عليها ولاية بومرداس حسب إحصائيات سنة 2022.	195
12	عدد الأشخاص الممارسين للتجارة و نوعها	200
13	مستودعات التبريد المتواجدة على مستوى ولاية بومرداس	202
14	مناطق التوسع السياحي على مستوى ولاية بومرداس	205
15	توزيع الأراضي المستخدمة في الزراعة في ولاية بومرداس	207
16	يوضح الإحصائيات والمؤشرات الخاصة بالولاية في مجال الثروة الحيوانية في ولاية بومرداس	209
17	يوضح الإنتاج الزراعي و الحيواني الرئيسي لولاية بومرداس	210
18	يوضح إمكانيات التي تتوفر عليها ولاية بومرداس في مجال الصيد البحري	212
19	إمكانيات الصيد المتوفرة للولاية على الموانئ	213
20	الإنتاج السنوي للموانئ دون إحتساب الإنتاج السنوي الذي تنتجه مزارع تربية الأحياء المائية	214
21	الرسم على النشاط المهني و الضريبة الجزافية الوحيدة في الفترة الممتدة بين 2012-2017 على مستوى ولاية بومرداس	226

## قائمة الأشكال والجداول

228	حصيلة ولاية بومرداس من إيرادات الإستغلال و الأملاك في الفترة الممتدة ما بين 2012-2017 على مستوى ولاية بومرداس	22
230	تطور نفقات التسيير و التجهيز في الفترة الممتدة ما بين 2012-2017 في ولاية بومرداس	23
232	مجموع الإيرادات الجبائية و غير الجبائية لبلديات ولاية بومرداس في الفترة الممتدة ما بين 2012-2017	24
234	وضعية تحصيل عائدات الممتلكات ما بين سنة 2012-2017 بعد تطبيق تعليمة رقم رقم 96 بتاريخ 10 مارس	25
237	مجموع البرامج التي لم يتم تحقيقها في اطار المخطط البلدي للتنمية	26
240	عدد البرامج المنجزة و الملغاة في الفترة الممتدة ما بين 2012-2017 في إطار برنامج المخطط الولائي للتنمية على مستوى ولاية بومرداس	27

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مؤشر ترتيب كثافة السكان حسب البلديات	179
2	هرم الأعمار لسكان ولاية بومرداس	180
3	التوزيع السكاني لولاية بومرداس حسب المناطق	181
4	يوضح أهم الأنواع الغابية المتواجدة على مستوى ولاية بومرداس	211
5	القدرة الإستيعابية لمستشفيات ولاية بومرداس	217
6	يمثل شبكة الطرق على مستوى ولاية بومرداس	221
7	يوضح عرض طرق الولاية	221
8	يوضح : قدرات النقل البري للركاب في الولاية	222

# فهرس المحتويات

01..... مقدمة

الفصل الأول

مفهوم التنمية المحلية و الموارد المالية

المبحث الأول : ماهية التنمية المحلية ..... 14

المطلب الأول :مفهوم ونشأة التنمية المحلية.....14

المطلب الثاني :خصائص و أهدافو أبعاد التنمية المحلية.....21

المطلب الثالث :الاتجاهات النظرية المفسرة لمفهوم التنمية المحلية..... 27

المبحث الثاني: الموارد المالية المحلية..... 32

المطلب الأول : مفهوم الموارد المالية المحلية.....32

المطلب الثاني :شروط وخصائص المالية المحلية.....34

المطلب الثالث : مصادر وأنواع الموارد المالية المحلية.....37

المبحث الثالث: علاقة الموارد المالية بالتنمية المحلية.....43

المطلب الأول :المقومات الأساسية لتحقيق التنمية المحلية.....43

المطلب الثاني :حاجة التنمية المحلية للموارد المالية المحلية.....46

المطلب الثالث :إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية . ..... 50

خلاصة و استنتاجات.....58

الفصل الثاني

تكوين الجماعات المحلية والنظام القانوني والمالي لها

المبحث الأول : نشأة و تكوين الجماعات المحلية في الجزائر.....61

المطلب الأول : مفهوم الجماعات المحلية في الجزائر.....61

63.....	المطلب الثاني: أهداف الجماعات المحلية.....
67.....	المطلب الثالث: خصائص ومقومات الجماعات المحلية فالجزائر.....
70.....	المبحث الثاني : النظام القانوني للجماعات المحلية.....
70.....	المطلب الأول : الجماعات المحلية قبل الاستقلال .....
77.....	المطلب الثاني: الجماعات المحلية بعد الاستقلال .....
المطلب الثالث: الجماعات المحلية من خلال قانوني البلدية 2011 و الولاية	
82.....	2012.....
91.....	المبحث الثالث : النظام المالي للجماعات المحلية.....
و	المطلب الأول : مفهوم النظام المالي، خصائصه أنواعه و
91.....	مبادئه .....
97 .....	المطلب الثاني: إعداد الميزانية المحلية و المصادقة عليها .....
100.....	المطلب الثالث: تنفيذ الميزانية المحلية و الرقابة عليها .....
110.....	خلاصة و استنتاجات.....
<b>الفصل الثالث</b>	
<b>الوسائل المالية للجماعات المحلية</b>	
113.....	المبحث الأول : الموارد المالية المحلية .....
113.....	المطلب الأول : الموارد الداخلية للجماعات المحلية.....
129.....	المطلب الثاني : الموارد الخارجية للجماعات المحلية.....
131.....	المطلب الثالث: الصندوق المشترك للجماعات المحلية .....
134.....	المبحث الثاني : البرامج التنموية لدعم الجماعات المحلية .....
134.....	المطلب الأول : البرامج القطاعية الممركزة .....
138.....	المطلب الثاني: برامج التجهيز غير الممركزة .....
142.....	المطلب الثالث : البرامج المرافقة والمدعمة للتنمية المحلية .....

155.....	المبحث الثالث : عقبات التنمية المحلية وكيفية التعامل معها
155 .....	المطلب الأول : عقبة الجباية المحلية.....
161.....	المطلب الثاني :سبل علاج معوقات الجباية المحلية
165.....	المطلب الثالث: الرقمنة والشفافية كأداة للتعامل مع عقبات الجباية.....
170.....	خلاصة و استنتاجات.....

#### الفصل الرابع

#### الموارد المالية والتنمية المحلية بولاية بومرداس

( 2012 – 2017 )

173.....	المبحث الأول : التعريف بولاية بومرداس.....
173.....	المطلب الأول : موقع ولاية بومرداس.....
174.....	المطلب الثاني : التقسيم الإداري للولاية
175.....	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للولاية
179.....	المبحث الثاني: مؤشرات التنمية لولاية بومرداس .....
179 .....	المطلب الأول : المؤشرات البشرية.....
181.....	المطلب الثاني : المؤشرات الاقتصادية.....
212.....	المطلب الثالث :المؤشرات الاجتماعية و البنى التحتية و الخدمات
222.....	المبحث الثالث : تحليل الهيكلة المالية على مستوى الولاية.....
222.....	المطلب الأول : دور الموارد في تمويل برامج التنمية المحلية.....
المطلب الثاني :	تحليل إيرادات و نفقات التسيير و التجهيز على مستوى الولاية
226.....	خلال الفترة ( 2012-2017 )
231 .....	المطلب الثالث : تحليل ونقد برامج التنمية المحلية.....

## فهرس المحتويات

المطلب الرابع: إعانات صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية على مستوى ولاية بومرداس في الفترة 2012-2017.....	237
المبحث الرابع : عقبات التنمية المحلية وكيفية التعامل معها.....	240
المطلب الأول : محدودية الموارد المالية المحلية .....	240
المطلب الثاني : الفساد وضعف كفاءة المورد البشري المحلي.....	247
المطلب الثالث : ضرورات الإصلاح وحوكمة التسيير المحلي.....	250
خلاصة و استنتاجات.....	255
خاتمة .....	257
قائمة المراجع .....	260
قائمة الملاحق.....	279
قائمة الأشكال والجداول.....	291
فهرس المحتويات .....	295
الملخص باللغة العربية.....	300
الملخص باللغة الأجنبية.....	301

# ملخص الدراسة

## ملخص الدراسة

### ملخص الدراسة:

تشكل الموارد المالية المحلية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة هذه الموارد في إنعاش التنمية، من خلال التركيز على ولاية بومرداس كنموذج خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017 . انطلقت الدراسة من فرضيات رئيسية مفادها وجود علاقة طردية بين الموارد المالية والتنمية المحلية، وتأثير الإطار القانوني والتنظيمي على فعالية هذه الموارد، إضافة إلى اعتبار البيروقراطية عائقاً أمام تطورها، بينما تمثل المبادرة المحلية وسيلة فعالة لتنويع مصادر التمويل، وقد تناولت الدراسة الإطار النظري لمفاهيم التنمية المحلية والموارد المالية، قبل التعمق في النظام القانوني والمالي للجماعات المحلية، ثم تحليل الوسائل المالية المتاحة والبرامج التنموية الموجهة لدعم هذه الجماعات، وبالانتقال إلى ولاية بومرداس، أظهرت المؤشرات التنموية تحسناً نسبياً، خاصة في ظل وجود دعم من الدولة، غير أن محدودية الموارد الذاتية، وضعف التسيير، وتعقيد الإجراءات الإدارية ظلت تشكل عقبات واضحة أمام تحقيق تنمية محلية فعالة، وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق التنمية المحلية لا يتوقف فقط على حجم الموارد، بل على جودة إدارتها، وفعالية التشريعات المؤطرة لها، ومدى قدرة الفاعلين المحليين على تبني رؤية تنموية مبنية على الشفافية، التخطيط، والمبادرة وبالتالي، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز اللامركزية المالية، وتبسيط الإجراءات، وتحفيز الابتكار المحلي كمدخل أساسي لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة على المستوى المحلي.

**ABSTRACT:**

Local financial resources represent one of the fundamental pillars for achieving local development in Algeria. This study aims to highlight the extent to which these resources contribute to stimulating development, focusing on the case of **Boumerdes Province** during the period from **2012 to 2017**. The research was based on key hypotheses: that there is a direct relationship between financial resources and local development; that the legal and regulatory framework influences the effectiveness of these resources; that bureaucracy poses an obstacle to their development; and that local initiative is an effective tool for diversifying sources of funding. The study first addressed the theoretical framework surrounding the concepts of local development and financial resources, then examined the legal and financial systems of local authorities, followed by an analysis of available financial means and development programs aimed at supporting municipalities. In the case of Boumerdes, development indicators showed relative improvement, particularly due to state support. However, limited own-source revenues, weak financial management, and complex administrative procedures remained clear barriers to effective local development. The study concluded that achieving sustainable local development depends not only on the volume of financial resources but also on the quality of their management, the effectiveness of the legal framework, and the ability of local actors to adopt a development vision based on transparency, planning, and local initiative. Accordingly, the study recommends strengthening financial decentralization, simplifying procedures, and encouraging local innovation as key tools to achieve comprehensive and sustainable development at the local level.